



كل الحقيقة للجماهير

AL-HADAF

الهدف

فلسطينية عربية ديمقراطية بهوية يسارية

وتمضي الشعلة حتى التحرير والعودة

٧٨ عامًا على النكبة





نكبة العرب في فلسطين هل تنتهي أم تتمدد؟؟...

الافتتاحية



تمرّ الذكرى الثامنة والسبعون للنكبة؛ الكارثة الكبرى التي حلتّ بالفلسطينيين والعرب في شهر أيار/1948 على يد العصابات الصهيونية ودعم الدول الاستعمارية الكبرى، ولم تنته بهزيمة الجيوش العربية واغتصاب فلسطين وطرد ثلثي سكانها الأصليين منها. إنها أكبر عملية تطهير عرقي وأوضح صورة للتمييز العنصري والوحشية الصهيونية. وما بين النكبة والسابع من أكتوبر حصلت آلاف المجازر وجرائم القتل والتدمير والاقتلاع طالت كل المدن والبلدات والقرى والمخيمات الفلسطينية، وتمددت العدوانية الصهيونية إلى الجوار العربي في الأردن وسوريا ولبنان ومصر بهدف الاحتلال والتوسع وذريعة الأمن والدفاع الاستباقي.

وما يحصل منذ سنوات وخاصة بعد السابع من أكتوبر من حرب إبادة جماعية وتطهير عرقي وتدمير شامل في قطاع غزة بهدف الاقتلاع والتهجير، وهذا ما يخطط له الكيان الصهيوني في الضفة والقدس عبر سياسة الضم والاستيطان وتفرغ المخيمات واقتلاع مئات العائلات الفلسطينية فيها، وبموازاة ذلك ما يجري من محاولات جادة للسيطرة الشاملة على القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، والهدف واضح التهويد واقتلاع وتهجير الفلسطينيين، وبهذا المعنى تتكرر وتعدّد النكبات، ولا تكمن الأسباب هنا فقط بتفوق العدو الصهيوني عسكرياً وتقنياً واقتصادياً ووحدة مكوناته السياسية والأيدولوجية حول الهدف، إنما يتعلق الأمر بضعف البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمعات العربية، وتهميش أدوارها لتكون متخلفة وتابعة، وعاجزة عن بناء دول وطنية قوية وسيدة، ولتكون ضعيفة مشغلة بإدارة البلاد وفقاً لمصالح الحكام والأمراء بعيداً عن القضية الفلسطينية وأي مشروع عربي نهضوي موحد.

وما يطبق على الأوضاع العربية يؤشر بشكل واضح عن طبيعة الحالة الوطنية الفلسطينية، وما تعانيه من ضعف بنيوي وتخلف وانقسامات متعددة، وأساسها جوهري يتعلق بطبيعة التناقضات مع العدو الصهيوني وآليات وطرق المواجهة، فمنهم من يرى الخيار السياسي التفاوضي السلمي، ومنهم من يرى المواجهة الشاملة الاجتماعية والسياسية والمقاومة بكل أشكالها العنيفة وغير العنيفة، رغم أن الحالة الراهنة على الأقل تتطلب المزيد من الصلابة والوحدة لمواجهة حروب الإبادة والاقتلاع والتهجير، وما يسمى خطة الحسم الصهيوني؛ أي خطة التطرف العنصرية.

استبشر بعض الفلسطينيين خيراً عندما حددت حركة فتح مؤتمرها مع ذكرى النكبة، ووجد البعض بذلك أملاً بوقفة حركة فتح أمام نفسها وأمام واقع المنظمة والسلطة، وعموماً الحالة الوطنية الفلسطينية وما تعرض له القضية الفلسطينية من مخاطر، لتكون الوقفة شاملة وجادة، ونوعاً من المراجعة النقدية الصريحة والجريئة التي تستحضر منطلقات حركة فتح والثوابت الوطنية الفلسطينية، وتعزيز السردية الفلسطينية، وأساسيات المشروع الوطني الفلسطيني باستعادة فلسطين وتحرير الأرض وعودة اللاجئين الفلسطينيين، الأمر الذي سيؤسس لوحدة وطنية حقيقية تمكن منظمة التحرير الفلسطينية من استعادة دورها ومكانتها باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وهذا ما يتطلع إليه كل الفلسطينيين، إلا أن المخرجات الأوضح كانت انتخابية من جهة بتغيير بعض القيادات في الهيئات القيادية في اللجنة المركزية والمجلس الثوري، وسياسية من جهة أخرى عبر عنها الرئيس أبو مازن في خطابه مؤكداً على خياره السياسي واتفاقات أوسلو البائسة والمقاومة السلمية والشرعية الدولية، رغم أنه مدرك لانسداد الأفق السياسي وما ينادي به «حل الدولتين» ... إنه الوهم في زمن المحن. فالوحدة حوار وشراكة وليست إملاءات من أي طرف، فكيف إذا كانت الإملاءات تأتي من أمريكا والغرب الإمبريالي تحت عنوان الإصلاحات؟؟ ... إلى متى سيسجّر الفلسطينيون من الرمضاء بالنار؟؟

إن التطورات في المنطقة بعد العدوان على إيران أثبتت أن هناك شيئاً جوهرياً يتغير، وأن الكيان الصهيوني وأمريكا وما يخططوا له ليس قدرأ محتوماً فالمواجهة ممكنة، وكلمة الرفض أو لا ممكنة، وبات مشروع الخرائط الجديدة للمنطقة والشرق الأوسط الكبير متعثراً، وعلى دول المنطقة أن يتعلموا الدرس فأمنهم ومصالحهم في التعاون العربي والإقليمي أولاً، وهو الضمانة التي تحررهم من التبعية والابتزاز.

أما المقاومة في فلسطين ولبنان فلها ظهير مهم يجب الاستفادة منه في رسم سياسة المواجهة التي تزيل الاحتلال من فلسطين وجنوب لبنان وجنوب سوريا، وتدفع إلى الأبد أحلام الصهاينة في الوطن العربي.





أسسها عام 1969

الأديب الشهيد

غسان كنفاني

رئيس التحرير

كايد الغول

مدير التحرير

محمد أبو شريفة

المدير الفني

منير الرفاعي

تصميم الغلاف

جيفارا عبد القادر

المدقق اللغوي

أيمن الحسن

الإدارة

حسن شتيوي

المقالات المنشورة لا تتطابق بالضرورة

مع وجهة نظرة الهدف

يسمح بالنقل وإعادة النشر
بشرط الإشارة إلى المصدرعناوين مجلة وبوابة الهدف:
غزة - بجوار مشفى الشفاء -
نهاية شارع الثورة

الهاتف: 082836472

البريد الإلكتروني:

hadafmagazinenew@gmail.com

تصدر عن

دائرة الإعلام المركزي

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

الهدف

AL-HADAF

كل الحقيقة للجمهير

فلسطينية عربية ديمقراطية بهوية يسارية

العدد رقم (83) - (1557) - أيار (مايو) 2026

الافتتاحية

• نكية العرب في فلسطين هل تنتهي أم تتمدد؟؟

حوار الهدف

• مع أسامة العبدالرحيم أمين عام الحركة التقدمية الكويتية

شؤون فلسطينية

- ملف العدد: الذكرى 78 للنكية الفلسطينية

- بمناسبة الذكرى الـ 78 لنكية فلسطين
- النكية مستمرة من 1948 التطهير إلى إبادة غزة
- فلسطين في ذكرى النكية: جدلية الصمود الفلسطيني وتفكك السردية الصهيونية
- 78 عاماً على النكية والإبادة والتجهير
- من النكية إلى طوفان الأقصى: فلسطين بين رسوخ الوجدان الشعبي وتذبذب المواقف الرسمية
- ٧٨ عاماً على جريمة النكية
- سؤال الخروج من النكبات المتجددة في الذكرى الـ 78 للنكية الفلسطينية
- لماذا يخشى الصهاينة إحياء ذكرى النكية الفلسطينية؟
- مع سيادة قانون القوة.. النكية ولدت نكبات والنكسة أعقبتها نكسات..
- لم تكن مجرد نكية..
- النكية في الوعي العربي: قراءة في تحولاتها من قضية تحرر إلى حدث خطابي موسمي
- تقرير: النكية المتواصلة وحرب الإنفاء المفتوحة
- تصريح صحفي بمناسبة عيد الأضحي
- في الهدف: النكية وأسلتها الثقافية
- النكية الفلسطينية والسينما المخدوعون.. وعائد إلى حيفا.. أنموذجاً
- من النكية إلى النكسة وأخواتها... لا تتركوا القدس وحيدة
- النكية في الرواية العربية بين سؤال الهوية وسردية الوجود
- من نكية 48 إلى طوفان 23: المسرح السوري والقضية الفلسطينية
- النكية الفلسطينية بين طرح الواقع وغياب البديل قراءة في «مصائر» ربيعي المدهون
- في ضرورة إعادة صياغة وتوحيد المشروع التحرري الفلسطيني
- قضية اللاجئين الفلسطينيين: وإسقاط مشاريع التوطن والتجهير

شؤون عربية

- استمرار الإبادة في غزة: تاريخ من التواطؤ والغفلان العربي
- من «المنطقة العازلة» إلى «الضم الهجومي»: كيف تعيد إسرائيل هندسة الجولان والجنوب السوري؟

شؤون دولية

- حوار الباحث والموسيقي الأممي لويس برهون
- الحرب على إيران.. قراءة في مشهد لم يكتمل
- كوبا ليست دولة فاشلة، بل دولة تحت حصار إمبريالي
- فرصة جهود الوساطة في الحرب الأمريكية- الإيرانية
- لماذا نستمر في دعم فنزويلا؟

شؤون العدو

- تداعيات تعاظم دور التيار القومي الديني الصهيوني على فلسطين والإقليم!
- ارتدادات الإرهاب الصهيوني وانتشاره عالمياً
- غالبية شعبية أمريكية رفضاً للدعم العسكري إلى الكيان الصهيوني.. ولكن ماذا بعد؟
- استنساخ البراق: كيف تبني الصهيونية جيوباً سيادية عابرة للحدود؟
- فائض القوة الإسرائيلي (بين الأزمة والتفوق)

ترجمات الهدف:

- بين الجريمة والماضي: لماذا لم يُنقل ملف دانييلا كليته عند الحكم؟

شؤون ثقافية

- حوار الهدف الثقافي: مع الأديبة ناديا خوست
- لقاء الهدف مع القاص الأديب الفلسطيني رسلان عودة
- القدس في مرآة السكاكيني والنشاشيبي: سردية الثقافة قبل الانقطاع
- العمارة في فلسطين: ذاكرة حية تأبى الاندثار والزوال
- اللجوء الثاني للفلسطيني السوري في رواية حجر الزار للروائية مي جليلي
- يقتلون الحقيقة.. نكتب كي لا نُمحى
- تلك الصرخة
- المفهوم الإشكالي للحريّة
- أين يذهب الدم؟ مهاجرون فوق مهاجرين
- معانيات أكاديمية دار الثقافة

أسامة العبدالرحيم

في حوار خاص للهدف...

نرفض رفضاً قاطعاً تحويل أرضنا أو أي أرض عربية إلى ساحة حرب أو ميدان لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية، وهذا ما تجاهلته الإدارة الأمريكية ومعها الكيان الصهيوني بإشعال الحرب ضد إرادة دول المنطقة وشعوبها...

الأمين العام للحركة التقدمية الكويتية

أسامة العبد الرحيم

◀ أجرى الحوار: محمد أبو شريفة

■ مدير تحرير مجلة الهدف

أسامة العبدالرحيم

سياسي يساري كويتي من مواليد ٤ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩١ بمنطقة الدسمة في دولة الكويت، كاتب في جريدة الطليعة لسان حال الحركة الوطنية الكويتية منذ عام ٢٠١٢ حتى إغلاقها في عام ٢٠١٦، وصاحب زاوية «ومضة» في جريدة الجريدة (٢٠١٦-٢٠٢١)، ساهم بكتابة عدة مقالات في صحف ومجلات ومواقع إلكترونية عربية وأجنبية، مؤسس ورئيس تحرير منصة «تقدّم».

تخرج من ثانوية أحمد البشر الرومي في العام ٢٠٠٨، حاصل على شهادة البكالوريوس في التسويق والإدارة من جامعة الكويت، اهتم بالعمل التطوعي، وبدأ مشواره في الشأن العام من العمل النقابي الطلابي مع قائمة الوسط الديمقراطي. وفي العام ٢٠١٣ انضم لاتحاد الشباب الديمقراطي الكويتي الحائز على عضوية اتحاد الشباب الديمقراطي العالمي. ساهم مع الوفد الشبابي الكويتي في طرد وفد الكيان الصهيوني من مهرجان الشباب العالمي عام ٢٠١٧ في مدينة سوتشي الروسية. انتخب عضواً في الهيئة التنفيذية للاتحاد، وأصبح نائباً للرئيس بعد مؤتمره العام الأول في عام ٢٠١٩.

انتسب إلى الحركة التقدمية الكويتية في عام ٢٠١٢، وتدرج في تولي المسؤوليات والمواقع القيادية فيها، وبعد المؤتمر العام الثاني للحركة في عام ٢٠٢١ انتخب عضواً في اللجنة المركزية للحركة، وتولى منصب أمين اللجنة المركزية للحركة، وتم انتخابه أميناً عاماً للحركة التقدمية الكويتية بعد مؤتمرها العام الثالث في العام ٢٠٢٣، وجددت له الثقة كأمين عام للحركة في مؤتمرها الرابع بالعام ٢٠٢٥.

عندما يحتدم الصراع ويبلغ ذروته ويصبح الوجود التاريخي والجغرافي للأمة مهددا ضمن مخطط صهيوني عنوانه حسم الصراع ونفي أي وجود قومي، حينها يزداد التمسك بالأهداف التاريخية مما يتطلب بلورة مشروع عربي تحرري نهضوي ديمقراطي متجدد يتجاوز الشعارات الشكلية ويقف بمسؤولية تاريخية أمام مستقبل الأمة ومصير شعوبها ويعيد الاعتبار لمفهوم التضامن الكفاحي بين الشعوب العربية في مواجهة المشروع الصهيوني الإمبريالي الذي لا يستهدف فلسطين فقط، بل يستهدف الوطن العربي برمته ويبقيه في حالة تجزئة وتبعية. يؤكد الأمين العام للحركة التقدمية الكويتية أسامة العبد الرحيم في حوار مع مجلة الهدف أن المنطقة دخلت مرحلة تاريخية جديدة عنوانها الصراع المفتوح على مستقبلها وهويتها وموقعها في العالم. و يصف ما يجري في غزة بحرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي الذي يستهدف الأرض والإنسان والذاكرة ويتجاوز حدود فلسطين ويعم المنطقة كلها.

■ السؤال الأول: تطورت الأحداث خلال العامين الماضيين بشكل كبير وعلى عدة مستويات، كيف يمكنكم توصيف اللحظة الراهنة داخل الأراضي المحتلة؟ وخصوصاً أن الاعتداءات الصهيونية لا تستهدف قطاع غزة فحسب بل تتعرض الضفة الغربية لحملات يومية، وهو ما أظهر أن الكيان لا يرى في الضفة والقطاع كتلاً منفصلة، هل هناك استراتيجية واضحة يعمل وفقها جيش الاحتلال الآن؟ وكيف تصفونها؟

لا يمكن فهم ما يجري في غزة بمعزل عما يجري في الضفة، ولا يمكن فهم ما يجري في فلسطين بمعزل عما يجري في كامل الوطن العربي، فالكيان الصهيوني بحكم طبيعته الاستعمارية الاستيطانية الإحلالية التوسعية وكقاعدة أممية للإمبريالية مزروعة في منطقتنا لا يتعامل مع غزة والضفة والداخل المحتل كمفلات منفصلة، بل يتعامل معها كأساسات للوجود الفلسطيني وهذا ما يستهدف إزالته لما يمثله من عقبة أمام مشروعه.

ونحن نرى أن أخطر ما تحاول الإمبريالية وتوابعها ترسيخه دائماً في وعي الإنسان العربي هو التجزئة، أي أن فلسطين منفصلة عن لبنان، وسوريا منفصلة عن العراق، والخليج منفصل، وكل دولة عبارة عن جزيرة منعزلة، وأن هذه التجزئة قدراً تاريخياً، خلافاً لحقيقتها كصناعة استعمارية هدفها إبقاء الأمة الواحدة ممزقة وضعيفة، يسهل إخضاعها والتحكم بمصيرها.

أما بتحديد فلسطين، فإن الاستراتيجية الصهيونية اليوم واضحة، وهي ضرب كل أساس يقوم عليه الوجود الفلسطيني، في غزة عبر الإبادة والتجويع والتدمير الشامل ومحاولة اقتلاع الناس من أرضهم، وفي الضفة عبر الاعتقالات والقمع

اليومي، وتوسيع الاستيطان، ومصادرة الأرض، وتفكيك المدن والمخيمات، وهذا يؤكد أن المسألة بالنسبة للكيان ليست «مسألة أمنية» مرتبطة بفصيل أو منطقة، بل هي مسألة الوجود الفلسطيني ذاته.

لذلك نحن نصف ما يجري بأنه حرب إبادة جماعية وتطهير عرقي متكاملة الأركان وواضحة الأدلة، حرب تستهدف الأرض والإنسان والذاكرة وكل ما يثبت الوجود الفلسطيني، والكيان يعمل وفق استراتيجية أن أي بقعة تمثل أساساً لتثبيت الوجود الفلسطيني في الحياة يجب استهدافها، وهذا يتجاوز حدود فلسطين، ويعم المنطقة كلها، فالوطن العربي «كُل» تأتي فلسطين «جزء» منه، فهو يمثل أساساً للوجود الفلسطيني، لذلك يستهدف الصهاينة المنطقة كلها لإعادة تشكيلها بحيث ييسط هيمنته على الكل ليقطع منه أي جزء لا يخدم مصالحه الإمبريالية، ومن هنا فإن الرد لا يكون بتجزئة المعركة، بل بفهمها كمعركة تحرر وطني عربي شاملة ضد مشروع صهيوني إمبريالي يستهدف الوطن العربي وفي القلب منه فلسطين.

■ السؤال الثاني: تأتي الذكرى الـ 78 لنكبة احتلال فلسطين في ظل أجواء بالغة الخطورة تهدد بتصفية القضية الفلسطينية وتضع الجميع أمام تحديات كبيرة، وطالما مثل الشعب الكويتي مواقف مبدئية جذرية على الصعيد الوطني والقومي في دعمه ومساندته للقضية الفلسطينية، وأعلن بوضوح رفضه مشاريع التسوية والتطبيع، وفي ضوء تعقيدات المشهد القومي والإقليمي هل ما زال ذات الموقف؟

كل ما جرى خلال السنوات الأخيرة، وخصوصاً منذ اندلاع حرب الإبادة على غزة، لم يؤكد فقط عدالة القضية الفلسطينية، بل أكد أيضاً صحة الموقف الشعبي العربي وضمه الكويتي الراض للكيان وللاحتلال ولمشاريع التطبيع والتسوية والاستسلام للعدو الصهيوني.

فنحن حين نقول إن فلسطين قضية الأمة المركزية، فهذا ليس خطاباً عاطفياً أو شعاراً سياسياً، بل حقيقة أثبتتها الوقائع، فالكيان الصهيوني لا ينظر إلى المنطقة كما ذكرنا سابقاً باعتبارها شعباً ودولاً منعزلة عن بعضها، بل ينظر إليها كساحة عمليات كاملة يجب إخضاعها وتفكيكها وإبقاؤها في حالة ضعف دائم، بما يخدم المشروع الإمبريالي في الهيمنة على المنطقة وثرواتها وممراتها ومصيرها، ولتأكيد السطوة الصهيونية عليها.

ومن هنا، فإن موقف الشعب الكويتي من فلسطين لم يكن يوماً موقفاً عابراً أو مرتبطاً بظرف سياسي مؤقت، كما لم ينظر إلى القضية كقضية إنسانية عادلة فحسب، بل هو موقف مبدئي وطني قومي وإسلامي وإنساني متجذر في الوعي الشعبي الكويتي، ويستند على تعريف الكويت لنفسها في دستورها كجزء من الأمة العربية، والكويتيون عبر تاريخهم، أدركوا أن فلسطين ليست قضية تضامن خارجي مع شعب منكوب، بل قضية ترتبط بمستقبل الأمة كلها، وبكرامة الإنسان العربي وحقه في السيادة والتحرر.

وإن الأحداث الأخيرة أكدت بصورة قاطعة أن هذا الكيان الغاصب الجاثم على أرض فلسطين لا يمكن أن يكون «دولة» ضمن دول المنطقة، وإنما هو الخطر الأكبر المهدد للوجود العربي والإنساني في المنطقة فالمجازر، والإبادة الجماعية، والتوسع، والعريضة العسكرية، واستباحة سيادة الدول، ومحاولات إعادة تشكيل المنطقة بالقوة الغاشمة، كلها كشفت الطبيعة الحقيقية لهذا المشروع بوصفه مشروعاً عدوانياً توسعياً مرتبطاً بالإمبريالية لا حدود لأطماعه ولا لعدوانيته.

وفي المقابل، يحاول العدو الصهيوني، ومعه القوى الإمبريالية وتوابعها، دق الأسافين بين شعوب المنطقة، واستغلال بعض الأزمات والأحداث والخلافات لإرباك الوعي الشعبي وتشويهه، مع الاعتماد بالتوازي على الحرب العسكرية وعلى سياسة خلط الأوراق وقلب الحقائق، لمحاولة اختراق وعي الجماهير العربية بحيث يتحول العدو الحقيقي إلى «حليف» وتتحول

التناقضات الثانوية إلى صراعات تستنزف شعوب المنطقة بعيداً عن التناقض الرئيسي مع المشروع الصهيوني الإمبريالي.

وهذا بالذات ما يجب التصدي له وفضحه ومحاصرته، لأن معركة الوعي اليوم ليست أقل أهمية من أي مواجهة ميدانية، وإفشال محاولات الاختراق الصهيوني للوعي الشعبي هو واجب أساسي على قوى الشعوب الحية، لأن ذلك يشكل جزءاً من التراكم التاريخي الضروري في المعركة الوجودية مع العدو الصهيوني ومشروعه في المنطقة.

■ السؤال الثالث: دخلت معركة طوفان الأقصى عامها الثالث، وترتب عليها تداعيات سياسية وأمنية واستراتيجية، برأيكم أين وصلنا اليوم فلسطينياً وعربياً؟ وهل ترون ارتباطاً بين معركة غزة وتغيرات التوازن الدولي؟

بدايةً نرى أن معركة «طوفان الأقصى» يجب أن تُفهم ضمن سياقها التاريخي العميق، لا باعتبارها حدثاً منفصلاً أو طارئاً، فالمقاومة الفلسطينية لم تبدأ في السابع من أكتوبر، بل بدأت منذ اللحظة التي وطأت فيها الحركة الصهيونية الاستعمارية أرض فلسطين، وما يميز «طوفان الأقصى» ليس جوهره، لأن جوهره هو ذات جوهر النضال الفلسطيني الممتد منذ أكثر من سبعة عقود، أي المقاومة والتحرر ورفض الخضوع والاستسلام والتمسك بالحق، وإن استثنائيتها تكمن في حجمها ونوعيتها وتوقيتها التاريخي. لقد جاءت هذه المعركة في لحظة يشهد فيها العالم تغيرات متسارعة في موازين القوى الدولية، وتغفناً واضحاً في بنية النظام الدولي القائم الذي تقوده الإمبريالية الأمريكية، بالتوازي مع صعود قوى دولية باتت تزيج تدريجياً الهيمنة الأحادية الغربية وتفتح المجال أمام عالم أكثر تعددية، ولذلك فإن «طوفان الأقصى» لم يكن مجرد مواجهة عسكرية محدودة، بل جاءت في قلب لحظة عالمية مأزومة، الأمر الذي جعل ارتداداتها تتجاوز فلسطين والمنطقة إلى بنية النظام الدولي نفسه.

فالكيان الصهيوني لم يكن يوماً «دولة» عادية، بل يمثل تاريخياً القاعدة العسكرية والأمنية المتقدمة للمشروع الإمبريالي الغربي في المنطقة، ومن خلاله سعت القوى الاستعمارية إلى إحكام قبضتها على الممرات الاستراتيجية والطاقة والثروات والأسواق، وضمان بقاء المنطقة العربية مفككة وخاضعة

وعاجزة عن بناء مشروعها المستقل، ولهذا فإن فلسطين كانت دائماً في قلب الصراع العالمي، لا على هامشه.

ومن هنا أيضاً نفهم لماذا تلعب المقاومة الفلسطينية دوراً متقدماً في مواجهة المصالح الإمبريالية في المنطقة، فحين ضربت بطوفان الأقصى المشروع الصهيوني، فهي لم تضرب فقط صورة «الجيش الذي لا يُقهر»، بل وجهت ضربة استراتيجية لمشروع كان يسعى إلى حسم القضية الفلسطينية نهائياً، وفرض الهيمنة الصهيونية الكاملة على الشرق الأوسط تحت المظلة الأمريكية.

أما فلسطينياً وعربياً، فقد وضعنا هذه المعركة أمام حقيقة كبرى، وهي أن المنطقة دخلت مرحلة تاريخية جديدة، عنوانها الصراع المفتوح على مستقبلها وهويتها وموقعها في العالم، ولم يعد ممكناً الحديث عن استقرار زائف أو عن تسويات تفرضها موازين القوة القديمة، لأن ما يجري اليوم هو معركة لإعادة إنتاج الهيمنة الإمبريالية بأدوات أكثر عنفاً ووحشية، وفي المقابل تتشكل إرادة مقاومة شعبية وقومية ترفض الخضوع لهذا المسار.

ولذلك فإن «طوفان الأقصى» وضعت الأمة العربية في قلب المعركة، بل في مقدمتها، بمواجهة المشروع الصهيوني الإمبريالي الذي يستهدف تصفية أي إمكانية لوجود عربي مستقل وحر ومتقدم، وهذا ما يستدعي نهوضاً لحركة التحرر العربية سياسياً وفكرياً وشعبياً، يرتقي إلى مستوى هذا التحدي التاريخي الكبير، ويعيد بناء عناصر القوة والوحدة والمقاومة في مواجهة هذه الهجمة المسعورة التي لا تستهدف فلسطين وحدها، بل تستهدف مستقبل الأمة كلها.



■ السؤال الرابع: من الملاحظ أن هنالك تضامن شعبي عالمي واسع النطاق مع الشعب الفلسطيني اليوم وخاصة من فئة الشباب الذي كانت دوائر صنع القرار الغربية تعتقد أنها تسيطر عليه وتخضعه لمخططاتها وبرامجها ليكون أبعد ما يكون عن العمل السياسي؟ كيف تنظرون إلى هذا التطور؟

ما نشهده اليوم من اتساع غير مسبوق لحركة التضامن الشعبي العالمي مع الشعب الفلسطيني، وخصوصاً في أوساط الشباب، هو أحد أهم التحولات السياسية والفكرية التي كشفتها معركة غزة، فالإمبريالية الغربية عبر منظوماتها الإعلامية والثقافية والتعليمية، عملت لعقود طويلة على إنتاج إنسان منزوع السياسة والهوية والقضية، إنسان مشغول بالاستهلاك والفردانية ومعزول عن هموم الشعوب والتحرر والعدالة، وكان الاعتقاد السائد لدى دوائر صنع القرار الغربية أن الأجيال الجديدة أصبحت أكثر قابلية للاحتواء والتطويع وأبعد ما تكون عن الفعل السياسي الجذري.

لكن ما جرى في فلسطين، وخصوصاً مشاهد الإبادة الجماعية اليومية في غزة، فجّر تناقضاً عميقاً داخل المجتمعات الغربية نفسها، وأسقط كثيراً من الأفتعة التي حاولت الإمبريالية الاحتماء خلفها تحت شعارات «الديمقراطية» و«حقوق الإنسان» و«القانون الدولي»، لقد شاهد ملايين الشباب حول العالم، بشكل مباشر، آلة القتل الصهيونية وهي تستهدف الأطفال والمستشفيات والمدارس ومقومات الحياة بأكملها، وبدعم غربي سياسي وعسكري وإعلامي لهذا العدوان، أي حكوماتهم وشركاتهم، ومن أموالهم، فتفجرت التناقضات وتحولت

لمواجهات حولت الجامعات الأمريكية والأوروبية لساحات اشتباك سياسي وفكري، ورأينا أجيالاً جديدة تدخل الفعل السياسي من بوابة فلسطين، ليس فقط باعتبارها قضية تضامن إنساني، بل باعتبارها قضية ترتبط بجوهر الصراع ضد الاستعمار والعنصرية والاستغلال والهيمنة الإمبريالية، وستضخم تدريجياً هذه المواجهات لفعل سياسي أكبر وذي فاعلية أساسية في المعادلة تضعف القبضة الصهيومبريالية، وهذا التطور بالغ الأهمية، لأن فلسطين استعادت موقعها الطبيعي بوصفها قضية تحرر إنساني عالمية تكشف طبيعة النظام الدولي القائم وتناقضاته البنيوية.

كما أن هذا الحراك أكد أن السيطرة على الوعي ليست مطلقة كما تحاول ترسيخه القوى الإمبريالية في وعي الشعوب لتخديرها، فرغم كل أدوات التضييل والرقابة والقمع، ظهرت قدرة الشعوب، وخصوصاً الشباب، على كسر السردية الرسمية وإنتاج وعي مضاد أكثر اتصالاً بحقائق الواقع، ولذلك رأينا هذا القمع الواسع داخل الجامعات الغربية ضد الطلبة والمتضامنين، لأن الأنظمة الغربية أدركت أن الخطر الحقيقي لا يكمن فقط في التظاهرات، بل في تشكل وعي عالمي جديد يعيد طرح الأسئلة الكبرى حول الإمبريالية والاستعمار وطبيعة النظام الرأسمالي نفسه.

ونحن نعتقد أن هذا التراكم الشعبي العالمي سيكون له أثر عميق على المدى التاريخي، لأنه يعيد الاعتبار لفكرة النضال الأممي والتضامن بين الشعوب، ويفتح المجال أمام تشكل اصطفاقات شعبية عالمية أكثر وعياً بطبيعة الصراع في العالم، وأكثر استعداداً لمواجهة منظومات الهيمنة والاستغلال، وفي قلبها المشروع الصهيوني باعتباره أحد أكثر التعبيرات تطرفاً ووحشية لهذه المنظومة.

■ **السؤال الخامس: كيف تنظرون للتصعيد المرتبط بالحرب بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى منذ 28 شباط/ فبراير 2026، والتي طالبت نيرانها دول المنطقة ومنها الكويت؟**

إن ما يجري في منطقتنا يمثل تصعيداً خطيراً لا يهدد أمن المنطقة واستقرارها فحسب، وإنما يهدد الأمن والسلام الدوليين، خصوصاً في ظل تهلل المنظومة الدولية والعجز التام لما كان يسمى النظام العالمي

ومؤسساته والاستهتار الصارخ بمواقفه وقوانينه، وإن لم يتوصل الأطراف المتحاربة في الهدنة الهشة القائمة إلى اتفاق ينهي الحرب فإنها تهدد بتحويل المنطقة إلى بؤرة توتر وخراب ودمار وقتل ممتدة ومتسعة، ومن هنا، نحن كحركة تقدمية كويتية نرفض رفضاً قاطعاً تحويل أرضنا أو أي أرض عربية إلى ساحة حرب أو ميدان لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية، وهذا ما تجاهلته الإدارة الأمريكية ومعها الكيان الصهيوني بإشعال الحرب ضد إرادة دول المنطقة وشعوبها وعلى الولايات المتحدة تحديداً أن تنتهي هذه الحرب وتحترم موقف دول المنطقة التي تؤكد على ضرورة التوصل لحل دبلوماسي ينهي هذه الحرب، وفي السياق ذاته ندين الاعتداءات والهجمات التي طالت الكويت ودول الخليج من الطرف الإيراني، فشعوب المنطقة كما أنها ليست وقوداً لمشاريع الهيمنة فإن بلدانها ليست ساحات مفتوحة للصراعات العسكرية ومصالحها ليست رهينة للمواجهات الاقليمية والدولية.

كما أن ما نشهده اليوم يؤكد مرة أخرى

لابد من مراجعة استراتيجية الدفاع والأمن فالاعتماد على الوجود العسكري الأجنبي لا يمنع انتقال نيران الحروب إلى دولنا

أن النزعة نحو الحرب والعسكرة ليست حالة استثنائية في النظام الرأسمالي الإمبريالي، بل جزء عضوي من بنيته وأزماته، فالإمبريالية، حين تتفاقم أزماتها الاقتصادية والسياسية، تلجأ إلى تفجير الحروب والصراعات وإعادة توزيع النفوذ بالقوة، ويصبح المجمع الصناعي العسكري وشبكات رأس المال الكبرى المستفيد الأول من إشعال المنطقة وإغراقها بالفوضى والدمار.

■ **السؤال السادس: كيف يمكن للكويت تفادي الآثار السلبية للحرب على اقتصادها خاصة في ظل إغلاق مضيق هرمز؟**

مبدئياً وقبل كل شيء يجب كما أكدنا نحن مع إنهاء الحرب، ومع فتح مضيق هرمز كجزء من إنهاء الحرب، ولكن مهم الإشارة إلى إن

أزمة إغلاق مضيق هرمز كشفت هشاشة البنية الاقتصادية الريعية التابعة، واتضح أن الاعتماد شبه المطلق على النفط كمورد واحد وعلى مسار واحد للتصدير والاستيراد ليس سياسة اقتصادية آمنة، بل مكن ضعف استراتيجي.

وهذا ما نطرح إزاءه أهمية التفكير استراتيجياً، فالكويت تحتاج إلى رفع مستوى التنسيق الخليجي، خصوصاً في خطوط الإمداد، والأمن الغذائي والمائي، والموائى والمواصلات، والتجارة البينية، وصولاً إلى منطقة اقتصادية وجمركية خليجية واحدة أكثر تماسكاً، فالأزمة أثبتت أن الروابط بين بلدان الخليج ليست جغرافية فقط، بل روابط حياة ومصير ومصالح مباشرة.

ولابد من مراجعة استراتيجية الدفاع والأمن، فالاعتماد على الوجود العسكري الأجنبي لا يمنع انتقال نيران الحروب إلى دولنا، بل قد يجعلها جزءاً من ساحة الاشتباك كما حصل في هذه الحرب، والمطلوب استراتيجية دفاع وطني وخليجي مستقلة، تقوم على تنوع مصادر التسليح، وتطوير القدرات الذاتية، وتدريب الاحتياط، وتعبئة الطاقات الشعبية، وبناء منظومة أمن قومي عربية قادرة على حماية المصالح الوطنية والقومية لا الارتهان لحسابات القوى الدولية والإقليمية ومصالحها.

اقتصادياً، لا يكفي الحديث عن «تنوع مصادر الدخل» كشعار مكرر، فالمطلوب مشروع تنموي وطني بديل يبني اقتصاداً منتجاً، يوسع الصناعات النفطية المتقدمة كال تكرير والبتروكيماويات، ويدعم الصناعة والزراعة والتكنولوجيا والخدمات الإنتاجية، ويقيم مشروعات مشتركة مع دول المنطقة، بحيث لا تبقى الكويت رهينة الربيع والاستيراد والمضائق البحرية وحدها.

وسياسياً، يجب الدفع نحو مبادرات إقليمية خليجية لمعاهدة عدم الاعتداء وحسن الجوار وعدم التدخل بالشؤون الداخلية الخاصة لكل بلد، بالتوازي مع الانفتاح على أطر دولية صاعدة مثل بريكس ومنظمة شنغهاي كجزء من سياسة خارجية أكثر توازناً واستقلالية في عالم يتغير بسرعة.

قد حان وقت لتفكير استراتيجي جديد ينطلق من مصالح الكويت الوطنية والقومية، فالأزمة الحالية عبارة عن إنذار تاريخي بأن الأمن الاقتصادي لا يتحقق إلا بالسيادة، والإنتاج، والوحدة الداخلية، والتكامل

الخليجي والعربي.

■ **السؤال السابع: في القراءة السياسية الراهنة للواقع العربي نجد أنه يعاني الكثير من الأزمات والتحديات، وقد استندتم في الحركة التقدمية الكويتية إلى ضرورة تعزيز التضامن الكفاحي بين الشعوب العربية وإرساء مبادئ الحرية والديمقراطية والتقدم الاجتماعي، برأيكم ما هو الدور المطلوب من جميع القوى التحررية القومية واليسارية والتقدمية في مواجهة التحديات الراهنة؟**

إن الواقع العربي اليوم يمر بمرحلة تاريخية شديدة الخطورة والتعقيد، حيث تتقاطع الأزمات الداخلية البنيوية مع الهجمة الصهيوإمبريالية الهادفة إلى إعادة تشكيل المنطقة، فنحن لا نواجه فقط أزمات اقتصادية أو سياسية جزئية ومنفصلة عن بعضها، بل نواجه حالة شاملة من الاستنزاف والتجزئة والتفتت، جرى تعميقها لعقود عبر الحروب والاستبداد، والتبعية الاقتصادية، وإضعاف الحياة السياسية والشعبية، وإشعال الصراعات والانقسامات الداخلية.

ومن هنا، فإن القوى القومية واليسارية والتقدمية والتحررية أمام مسؤولية تاريخية تتعلق بمستقبل الأمة ومصير شعوبها، فهذه القوى مطالبة قبل كل شيء بإعادة بناء مشروع تحرري وطني وقومي يمتلك رؤية واضحة لمواجهة المشروع الصهيوني الإمبريالي، وفي الوقت نفسه يمتلك برنامجاً تغييرياً يعالج أزمات مجتمعاتنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ولا يمكن لأي حركة تحرر حقيقية أن تنجح وهي منفصلة عن الجماهير وقضاياها المعيشية واليومية، لذلك فإن المطلوب هو الربط العضوي بين معركة التحرر الوطني والقومي وبين معركة الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتنمية المستقلة، لأن الأمة الضعيفة من الداخل، والمجتمعات المحرومة والمهمشة، تصبح أكثر هشاشة أمام الهيمنة الخارجية والاختراق والتفكيك.

ونحن نرى أن تعزيز التضامن الكفاحي بين الشعوب العربية ليس مجرد شعار عاطفي، بل ضرورة استراتيجية، فالمشروع الذي يستهدف فلسطين هو ذاته الذي يستهدف العراق وسوريا ولبنان واليمن والسودان وكل بلد عربي يسعى للحفاظ على استقلال قراره وثرواته وهويته، ولذلك فإن أي مواجهة

مجتزأة أو قطرية مع هذا المشروع ستبقى محدودة الأثر ما لم تتحول إلى حالة تحررية عربية شاملة.

كذلك تقع على عاتق القوى التحررية مسؤولية خوض معركة الوعي، في مواجهة حملات التضييل والصهينة والتفكيك الطائفي والمذهبي والإثني، التي تُستخدم لضرب الهوية الجامعة وتشتيت البوصلة الشعبية، فإحدى أخطر أدوات الهيمنة اليوم هي تحويل الشعوب من قوى قادرة على الفعل التاريخي إلى جماعات خائفة ومنقسمة ومستهلكة للصراعات الداخلية.

إن معركتنا اليوم ليست فقط معركة دفاع عن الأرض أو السيادة، بل معركة من أجل مستقبل عربي متحرر. وهذه مهمة طويلة وصعبة، لكنها ليست مستحيلة، طالما بقيت في الأمة قوى حية مؤمنة بحق شعوبها في التحرر والتقدم والكرامة.

■ **السؤال الثامن: في ظل ما تعيشه الأمة والظروف التي يمر بها الوطن العربي، هل هناك أرضية لمشروع قومي عربي؟ وما هي رؤية الحركة التقدمية الكويتية التي تطرحها؟**

نحن نعتقد أن كل ما تعيشه الأمة العربية اليوم، بكل ما فيه من أخطار وتحديات وحروب ومحاولات تفكيك وإخضاع، لا يجب أن يقود إلى اليأس أو الاستسلام، بل يفترض أن يكون دافعاً محفزاً لبلورة مشروع عربي شامل يواجه الهجمة الصهيوإمبريالية، ويعيد للأمة قدرتها على الفعل والمبادرة والنهوض.

فالمشروع الصهيوني الإمبريالي لا يستهدف بلداً عربياً بعينه، ولا يقتصر على فلسطين فقط، بل يستهدف إبقاء الوطن العربي كله في حالة تجزئة وتبعية وضعف دائم، ومنع تشكل أي حالة وحدوية أو تنموية أو استقلالية حقيقية، ولذلك فإن الرد على هذا المشروع لا يمكن أن يكون قطرياً ضيقاً

المشروع الذي يستهدف فلسطين هو ذاته الذي يستهدف العراق وسوريا ولبنان واليمن والسودان وكل بلد عربي يسعى للحفاظ على استقلال قراره وثرواته وهويته

أو أنياً أو تكتيكياً فقط، بل يحتاج إلى رؤية عربية تحررية شاملة تعيد ربط قضايا الأمة ببعضها ضمن إطار تاريخي واحد.

ونحن ننطلق من أن المشروع القومي العربي المطلوب اليوم لا يمكن أن يكون مجرد شعارات شكلية، بل يجب أن يكون مشروعاً تحررياً نهضوياً ديمقراطياً متجداً، يستفيد من التجارب السابقة بما لها وما عليها، وينطلق من واقع المرحلة الراهنة وتحولاتها الدولية والإقليمية.

إن أي مشروع قومي عربي حقيقي يجب أن يركز على عدة أسس مترابطة، أولها مواجهة المشروع الصهيوني باعتباره الخطر الرئيسي على الأمة، ورفض كل أشكال التطبيع والتبعية والاختراق الصهيوني، وثانيها بناء استقلال سياسي واقتصادي حقيقي يحرر القرار العربي من الهيمنة الإمبريالية ومن الارتهان للمراكز الرأسمالية العالمية، وثالثها تحقيق التنمية المنتجة والعدالة الاجتماعية.

كما نرى أن الحرية والديمقراطية والمشاركة الشعبية ليست قضايا ثانوية أو مؤجلة، بل هي جزء أساسي من مشروع النهضة ذاته، فلا يمكن بناء قوة عربية تاريخية فاعلة في ظل التهميش للشعوب، فالأمة القوية هي الأمة التي تطلق طاقات شعوبها السياسية والفكرية والإبداعية.

وفي الوقت نفسه، فإننا نؤكد أن الوحدة العربية التي ننشدها ليست شعاراً رومانسياً أو اندماجاً فوقياً معزولاً عن الواقع، بل مسار تاريخي تراكمي يبدأ بتعزيز التكامل والتنسيق والتضامن بين الدول العربية في مجالات الاقتصاد والدفاع والثقافة والأمن القومي، وبناء مصالح عربية مشتركة تعيد وصل ما مزقته التجزئة الاستعمارية.

ونحن نعتقد أيضاً أن التحولات الدولية الجارية، وتراجع الهيمنة الأحادية الأمريكية، وصعود قوى دولية جديدة، تفتح هامشاً تاريخياً أمام العرب لإعادة التموضع وبناء علاقات دولية أكثر توازناً واستقلالية، شرط امتلاك مشروع عربي واضح وإرادة سياسية وشعبية قادرة على استثمار هذه التحولات.

إن المشروع القومي العربي بالنسبة لنا ليس مجرد حلم نظري، بل ضرورة وجودية، لأن البديل عن مشروع التحرر والنهوض العربي هو المزيد من التفكيك والتبعية والاستباحة، أما المستقبل الذي تستحقه شعوبنا فهو مستقبل الحرية والوحدة والعدالة والتقدم.

الذكرى 78 للنكبة الفلسطينية



بيان سياسي صادر عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في الذكرى 78 للنكبة الفلسطينية

الصراع مع الاحتلال صراع وجودي وتاريخي، والمقاومة مستمرة حتى زواله
قضية اللاجئين جوهر القضية،
وحق العودة حق تاريخي وقانوني وإنساني غير قابل للتصرف ولا يسقط بالتقادم

يا جماهير شعبنا الفلسطيني العظيم،

يا أبناء أمتنا العربية، يا أحرار العالم في كل مكان..

في الخامس عشر من أيار، تحلّ الذكرى الثامنة والسبعون للنكبة الفلسطينية؛ الجريمة التاريخية المستمرة التي ارتكبتها الحركة الصهيونية وعصابات المسلحة، بدعم استعماري وإمبريالي، عبر اقتلاع شعبنا من أرضه وتشريده بالقوة، وإقامة كيان استيطاني إحلالي قام على المجازر والتطهير العرقي والإرهاب المنظم. ومنذ ذلك التاريخ، لم تتوقف سياسات الاحتلال عن ممارسة القتل والقمع ومصادرة الأرض وتهويدها، في محاولة متواصلة لطمس الهوية الوطنية الفلسطينية وكسر إرادة شعبنا الصامد.

واليوم، في ظل ما يتعرض له شعبنا في غزة والضفة والقدس من حرب إبادة شاملة، وحصار وتجويع وتدمير ممنهج، وما يترافق مع ذلك من اعتداءات متصاعدة على الأسرى والمقدسات، ومحاولات فرض المزيد من القوانين العنصرية، وفي مقدمتها تشريع قانون الإعدام بحق الأسرى والمناضلين، يواصل شعبنا الفلسطيني تقديم التضحيات تلو التضحيات، ثابتاً على أرضه، مقاوماً ومتصدياً لكل محاولات الإخضاع وكسر الإرادة أو انتزاع حقه التاريخي والوطني. إن هذه الجرائم والسياسات العدوانية لم ولن تفلح في إخضاع شعبنا أو تصفية قضيته العادلة.

جماهير شعبنا.. أمتنا العربية.. أحرار العالم

بعد مرور 78 عاماً على النكبة، تتصاعد جرائم هذا الكيان المجرم المارق لتطال شروها فلسطين والمنطقة وكل العالم، وكلما أوغل في جرائمه وقتله، ازداد انزلاقاً نحو بنية سياسية واجتماعية مأزومة، تتعمق فيها الانقسامات والتناقضات الداخلية، وتتسع فيها مظاهر الفاشية والعنصرية داخل منظومته الحاكمة، مع تصدّعات بنيوية تكشف هشاشته وتراكم عوامل انفجاره من الداخل، في ظل عجزه المتكرر عن فرض حسم عسكري أو سياسي رغم ما يحظى به من دعم عسكري وسياسي واسع وغير محدود من قبل الإدارة الأمريكية والمنظومة الغربية. وفي المقابل، تتكشف تحولات دولية متسارعة تُربك الدوائر واللوبيات الصهيونية الداعمة له، مع اتساع غير مسبوق لحركة التضامن مع فلسطين وتنامي الأصوات الرافضة للاحتلال والتمييز العنصري، ما يجعل فلسطين معياراً أخلاقياً وسياسياً عالمياً، ويعكس تشقق حجم الغطاء الدولي عن هذا المشروع الاستعماري واتساع عزلته تدريجياً.

إننا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، إذ نحيا هذه الذكرى الأليمة من قلب ميادين الصمود وفوق خطوط الاشتباك، نؤكد على التالي:

1. التأكيد على أن الصراع مع الاحتلال الصهيوني هو صراع وجودي وتاريخي ضد مشروع استعماري إحلالي قائم على القتل والاقتلاع والتطهير العرقي، وأن الشعب الفلسطيني سيواصل مقاومته بكل الأشكال، ويتمسك بحقوقه التاريخية غير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على كامل التراب الوطني وعاصمتها القدس، حتى زوال الاحتلال بالكامل.

2. التأكيد على أن قضية اللاجئين الفلسطينيين ستبقى جوهر القضية الوطنية الفلسطينية، وأن حقهم في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي هُجروا منها عام 1948 هو حق تاريخي وقانوني وإنساني غير قابل للتصرف ولا يسقط بالتقادم أو بالمشاريع التصفوية. كما نؤكد على ضرورة حماية المخيمات الفلسطينية في الوطن والشتات، ورفض كل أشكال استهدافها أو تهجيرها أو محاولات تفكيك دورها الوطني والرمزي كشاهد حي على النكبة المستمرة، وندعو إلى دعم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وتمكينها من القيام بمسؤولياتها الكاملة تجاه اللاجئين الفلسطينيين، ورفض محاولات تجفيف مواردها أو تقويض دورها السياسي والإنساني، وشطبها باعتبارها شاهداً دولياً على جريمة اقتلاع شعبنا من أرضه، إلى حين عودة اللاجئين إلى ديارهم التي هُجروا منها قسراً.

3. التأكيد على وحدة الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، وضرورة بناء الوحدة الوطنية عبر إعادة بناء النظام السياسي على أسس الشراكة والديمقراطية، وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي، وصوغ استراتيجية وطنية وتشكيل قيادة وطنية موحدة لمواجهة العدوان ومخططات الاحتلال التصفوية.

4. التأكيد أن قضية الأسرى ستبقى قضية وطنية مركزية، ورفض جميع الجرائم والانتهاكات التي يتعرضون لها من تعذيب وتجويع وإهمال طبي وقرارات عنصرية بحقهم، وتتعهد بمواصلة النضال حتى تحرير جميع الأسرى وتبويض السجون من آخر أسير فلسطيني. 5. دعوة جماهير أمتنا العربية وأحرار العالم إلى تصعيد كل أشكال الدعم والإسناد لشعبنا الفلسطيني، وتوسيع حملات المقاطعة والعزل السياسي والاقتصادي والأكاديمي للاحتلال، وملاحقة قادته كمجرمي حرب أمام المحاكم والمحافل الدولية.

6- نحذر من محاولات العدو الصهيوني التهرب من مأزقه عبر العودة إلى الحرب الواسعة على قطاع غزة، إذ إن هذا العدو، بما يمارسه من غدر وعدوان، يسعى إلى استغلال الحرب كدعاية انتخابية وكفرصة لترميم صورته واستعادة ما يسميه «ردعه» المتآكل. وعليه، نؤكد على ما يلي:

-نطالب بالتنفيذ الفوري والكامل لاتفاق وقف العدوان، والانسحاب الصهيوني الشامل من كل شبر في قطاع غزة، بما يقتضي وقف جميع



بيان صادر عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في الأول من أيار (يوم العمال العالمي)

«يا عمال العالم، اسحقوا جحيم الإمبريالية»
الجبهة الشعبية في يوم العمال العالمي: نحو حماية حقوق الكادحين
وبناء جبهة عمالية أممية لمواجهة الإبادة وكسر الحصار وإنهاء الاحتلال

يا جماهير طبقتنا العاملة... يا ثوار شعبنا الصامد،

يأتي الأول من أيار، يوم العمال العالمي، كتجسيد حيٍّ لمسيرة تاريخية من المواجهة المستمرة ضد الاستغلال والظلم، عمّدتها دماء العمال، وانتزعت خلالها الحقوق عبر عقود من النضال والتضحيات. هذا اليوم، الذي شكّل علامةً فارقةً في تاريخ الحركة العمالية العالمية، يتجدّد حضوره هذا العام في واقعا فلسطيني مثقلاً بالآلام غير مسبوقة، حيث تختلط رمزيته الكفاحية بمشهد يوميٍّ من المعاناة والصمود.

وإننا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، إذ نحْيي هذه المناسبة المجيدة ونستحضر معانيها الثورية، فإننا نتوجّه بتحية إجلال وإكبار إلى شهداء وأسرى وجرحى الحركة العمالية الفلسطينية، وإلى نضالات وتضحيات الحركة العمالية العربية والعالمية التي عمّدتها دماء العمال عبر التاريخ في سبيل التحرر والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.

ونؤكد في هذه المناسبة أن العامل الفلسطيني يواجه اليوم واحدةً من أقسى مراحل الاستهداف، في ظل حرب إبادة تستهدف وجوده المادي وقدرته على البقاء والإنتاج، وتسعى إلى تقويض أسس حياته وكرامته الإنسانية. وإن ما يمرّ به عمالنا، لا سيما في قطاع غزة، يتجاوز التوصيفات التقليدية للأزمات؛ فنحن أمام تدمير كليٍّ وشاملٍ للمنظومة الإنتاجية، وضرب ممنهج لمقومات الحياة، وشللٍ في قطاع الإنتاج أدى إلى فقدان مئات الآلاف سبل عيشهم، وبلغت معدلات البطالة مستوياتٍ خانقة، ما حوّل مجتمعنا العمالي إلى ضحيةٍ لعدوان شامل وحصار مطبق وتدمير واسع للمصانع والورش. كما تتعرض «سلة الغذاء» للإبادة، حيث يواجه المزارعون والصيادون سياسة الأرض المحروقة؛ فسُحِقت الأراضي الزراعية ودُمّرت قوارب الصيد، وتحوّلت مساحات الإنتاج إلى ميادين للموت والجوع.

كما تكبّد الاقتصاد خسائر فادحة نتيجة استهداف العمال في الضفة المحتلة واستنزافهم، ما أحدث صدمةً اجتماعية عميقة وأدى إلى تقشي الفقر وتراكم الديون؛ إذ تحوّلت رحلة البحث عن العمل إلى مواجهة يومية مع الرصاص والاعتقال على الحواجز والجدران، حيث يرتقي الشهداء ويُصاب الجرحى وهم يسعون لتأمين قوت عائلاتهم.

يا جماهير الكادحين وصنّاع الحياة... يا ثوار الحق والحرية والصمود

إن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وفي هذه المناسبة، وهي تجدد التزامها بالدفاع عن الفئات الكادحة، تؤكد على ما يلي:

1. نؤكد التزامنا المطلق بحقوق ومصالح الطبقة العاملة الفلسطينية وعموم شعبنا المكافح في سبيل حريته واستقلاله وحقه في العودة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، في مواجهة استهدافٍ شامل يطال وجوده وقدرته على البقاء والإنتاج.
 2. نطالب بسياساتٍ ملزمة بحمي حقوق الكادحين وتضمن الحد الأدنى من العيش الكريم والعدالة الاجتماعية، عبر قوانين رسمية واتفاقيات جماعية تكفل حقوقهم وتؤسس لحدٍ أدنى عادلٍ للأجور.
 3. نجدد الدعوة إلى استعادة الوحدة الوطنية وصياغة استراتيجية شاملة لمواجهة حرب الإبادة ومخططات التصفية، بما يفضي إلى بناء اقتصاد صمودٍ متحرر من قيود الاتفاقيات التي ترهن لقمة العيش لإرادة الاحتلال.
 4. نؤكد ضرورة إعادة بناء الحركة النقابية الفلسطينية على أسس ديمقراطية وتمثيلية عبر انتخابات نزيهة وشاملة، وبناء جبهة عمالية أممية بالتعاون مع النقابات الدولية، وتصعيد المقاطعة والإضرابات وأدوات الضغط السياسي، بما يشمل مقاطعة «الهستدروت» وسحب الاستثمارات من الاقتصاد الحربي ومنظومة الفصل العنصري.
 5. ندعو إلى تصعيد التحرك الميداني في الموانئ والمصانع لتعطيل سلاسل الإمداد ووقف أدوات القتل والدمار، وتوسيع الحراك الدولي للنقابات والأحرار لرفع القيود عن الإنتاج الغذائي، وتحويل الموقف النقابي إلى قوة ضغط عالمية لوقف الإبادة وكسر الحصار وإنهاء الاحتلال.
- عاش الأول من أيار يوماً للفضاح والتحرير.. والنصر للكادحين والمضطهدين

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
دائرة الإعلام المركزي
2026-5-15

كلمة الرفيق الدكتور ماهر الطاهر الأمين العام للمؤتمر القومي العربي في ملتقى الشباب العربي بمناسبة الذكرى الـ 78 لنكبة فلسطين،



الأخوة الأعزاء ملتقى الشباب العربي
تحية القدس وفلسطين،

في البداية أقدم بجزيل الشكر للأخوة في ملتقى الشباب العربي لمبادرتهم الكريمة بعقد هذا اللقاء بمناسبة الذكرى الـ 78 لنكبة فلسطين، وفي ظل العدوان الأمريكي الصهيوني على إيران ولبنان والعراق واليمن وفلسطين.

وأثمن مبادرتكم في ملتقى الشباب العربي بعقد مثل هذه الندوات مع شخصيات وفاعليات عربية متنوعة.

وأحيي الأخ العزيز عبد الله عبد الحميد من لبنان، والأخت المحامية الأستاذة مها أبو بكر عضو المؤتمر القومي العربي، وعضو إدارة ملتقى الشباب العربي من مصر الحبيبة.

78 عاماً مضت على اقتراف جريمة من أبشع جرائم العصر الحديث، جريمة اقتلاع الشعب العربي الفلسطيني من أرضه ودياره وتشريدته في كل أصقاع الأرض.

- ورغم مرور 78 عاماً على هذه الجريمة، فإن النكبة وجراحها وآلامها لازالت مستمرة ومتواصلة، ولم تجد حلاً لها رغم كل التضحيات الجسيمة والهائلة التي قدمها الشعب الفلسطيني وصموده الأسطوري عبر العقود المتتالية، ورغم وجود مئات القرارات المكدسة في أروقة الأمم المتحدة ومؤسساتها، والتي لم يتم تنفيذ أي من قراراتها بسبب الأطماع الصهيونية التوسعية والدعم الأمريكي اللامحدود لكيان الاحتلال.

- قدّم الشعب الفلسطيني مئات آلاف الشهداء والجرحى، ودخل إلى المعتقلات الصهيونية أكثر من مليون معتقل، قضى كثير منهم سنوات وعقوداً خلف القضبان وبعضهم أمضى أكثر من 40 عاماً داخل السجون.

- كما قدمت أمتنا العربية قوافل من الشهداء والجرحى والأسرى دفاعاً عن قضية فلسطين أعدل قضية في هذا العصر.

الأخوة الأعزاء

لا شك أن مرور 78 عاماً على احتلال فلسطين وأجزاء من الأراضي العربية في سورية ولبنان، واستمرار الاشتباك التاريخي

مع المشروع الصهيوني، والعدوان الغاشم على إيران ولبنان واليمن والعراق وسوريا قد أكدت مجموعة من الحقائق والاستخلاصات، أشير باختصار إلى أهمها وأبرزها:

أولاً:

- لم تنجح الحركة الصهيونية في تحقيق أهدافها، فقد قامت استراتيجياتها على شعار «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض»، وسعت إلى نقل يهود العالم إلى فلسطين، إلا أن معظم اليهود لم يهاجروا، وخاصة القسم الأكبر المتواجد في الولايات المتحدة الأمريكية، وبقي أصحاب الأرض متجذرين في أرضهم، 7.5 مليون فلسطيني يتواجدون اليوم على أرض فلسطين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة والأراضي المحتلة عام 1948، و7.5 مليون فلسطيني في الشتات متمسكون بحق العودة إلى أرضهم وديارهم التي شردوا منها عام 1948 وهذا هو أساس وجوه قضية فلسطين.

- واليوم، فإن أكثر ما يقلق القادة الصهاينة هو الهجرة المعاكسة؛ أي مغادرة عشرات آلاف اليهود الذين يحملون جنسيات أخرى إلى بلدانهم الأصلية، وتشير إحصائيات إسرائيلية إلى أن 25% من سكان الكيان يفكرون في المغادرة، وخاصة بعد

أشكال العمليات العسكرية للاحتلال، بما فيها الاغتيالات وإطلاق النار، مع تمكين اللجنة الإدارية من دخول قطاع غزة واستلام مهامها.

- ضرورة فتح جميع المعابر دون قيود، وضمان التدفق المستمر للغذاء والدواء والوقود وسائر مقومات الحياة لشعبنا في قطاع غزة.

- دخول قوة الاستقرار الدولية إلى قطاع غزة، لتحل محل الاحتلال في المناطق التي ينسحب منها، وتكون مهمتها متابعة تثبيت وقف إطلاق النار وضمان التزام الأطراف به.

- الشروع الفوري في إعادة إعمار ما دمره الاحتلال، تحت إدارة وطنية فلسطينية خالصة، وبعيداً عن أي وصاية أو تدخل خارجي.

- رفض أي محاولات لفصل غزة عن الضفة، ووقف جميع الإجراءات والسياسات والقرارات العنصرية للاحتلال بحق شعبنا في الضفة والقدس والأسرى، بما يشمل وقف الاقتحامات والاعتقالات والهدم والاستيطان، ووقف الانتهاكات بحق الأسرى وضمان حقوقهم وكرامتهم.

يا جماهير شعبنا الصامد...

إن ثمانية وسبعين عاماً من النكبة والاحتلال والمجازر والحصار لم تنجح في كسر إرادة شعبنا، وإنما رسّخت هويته الكفاحية وتمسكه بحقوقه الوطنية والتاريخية. واليوم، ورغم حرب الإبادة والتدمير، يواصل شعبنا نضاله المشروع بثبات وإصرار حتى التحرير والعودة، فيما يتعمق مأزق الاحتلال سياسياً وأخلاقياً أمام صمود شعبنا واتساع التضامن العالمي مع فلسطين، وباتت هزيمة هذا المشروع الاستعماري الصهيوني أقرب من أي وقت مضى بفعل صمود شعبنا وتصاعد مقاومته وعزلة الاحتلال المتزايدة أمام شعوب العالم.

المجد للشهداء، الحرية للأسرى،
الشفاء للجرحى، والنصر
لشعبنا الصامد حتى نيل الحرية
والاستقلال.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
دائرة الإعلام المركزي
15 أيار/ مايو 2026

- لقد استخلص شعبنا درس 1948، عندما دخلت الجيوش العربية السبعة، وتوهم أهلنا الذين خرجوا من فلسطين بأنهم سيعودون بعد أسبوعين، ولكنهم عانوا التشرد 78 عاماً في المنافي والمخيمات.

ثالثاً:

- إن حرب الإبادة والتطهير العرقي ومخطط التهجير على مدى عامين كاملين بعد طوفان الأقصى، كشف أمام العالم كله وأمام كل شعوب الأرض، وخاصة جيل الشباب زيف وسقوط السردية الصهيونية، واكتشفت شعوب العالم حقيقة وجوه المشروع الصهيوني وسرديته الزائفة بأنه واحة الديمقراطية في الشرق الأوسط، وأدرك العالم تصاعد الفاشية والعنصرية والتطرف الديني داخل الكيان الاستعماري الصهيوني الذي يشكل قاعدة متقدمة للإمبريالية العالمية، وعلى رأسها الإدارة الأمريكية التي تقدم الدعم المطلق وكل أنواع السلاح وأدوات حرب الإبادة ضد الشعب الفلسطيني.

- كل ذلك أدى إلى اتساع حركة التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني، وخاصة في أوساط الشباب، في أمريكا وأوروبا وكل أنحاء العالم، وتعميق عزلة الكيان الصهيوني على الصعيد العالمي بشكل غير مسبوق، وضع قادة الكيان في قفص الاتهام كمجرمي حرب يجب تقديمهم للمحاكم الدولية.

- وهنا فإن ملتقى الشباب العربي وكل شباب أمتنا يقع عليهم واجب التواصل العميق مع شباب العالم وناشطيه لشرح زيف السردية الصهيونية، وفضح الممارسات الفاشية والعنصرية والتي وصلت إلى حد إقرار قانون من الكنيست الصهيوني بإعدام الأسرى الفلسطينيين، وهذه جريمة تتناقض مع كل القوانين والشرائع والاتفاقيات الدولية، وتؤكد حقيقة فاشية وعنصرية ونازية هذا الكيان الذي أصبح عارياً أمام العالم كله.

- نثمن كل المبادرات التي يقوم بها شباب أمتنا لفضح وتعرية وتعميق عزلة كيان الاحتلال، والذي أصبح أكثر من 62% من الرأي العام العلمي يرفضون سرديته وممارساته العدوانية.

رابعاً:

- يتم إحياء ذكرى النكبة الفلسطينية هذا العام في ظل تطورات سياسية وتحولات كبرى على الصعيد العالمي والإقليمي، وفي ظل المواجهة الكبرى والعدوان الفاشم الذي شنته الإدارة الأمريكية والكيان الصهيوني ضد إيران ولبنان ومقاومته الباسلة، هذه

المواجهة، وهذا العدوان الذي توهم من قام به أنه سيحسم الأمور بسرعة لتهديد الطريق أمام مشروع «إسرائيل» الكبرى، وتغيير خارطة الشرق الأوسط، لكن حسابات المعتدين وعدوانهم الغادر وصل إلى طريق مسدود، وفشلوا في تحقيق أهدافهم العدوانية، ودخلوا في مأزق عميق سيكون له تداعياته ونتائجه عالمياً وإقليمياً، باتجاه إنهاء هيمنة القطب الواحد والانتقال إلى نظام عالمي جديد يضع حداً للهيمنة الأمريكية، وبناء نظام إقليمي يضع حداً للأطماع الصهيونية في السيطرة على المنطقة ومقدراتها.

- إن التفوق العسكري والتكنولوجي للعدو، ورغم ما أحدثه من دمار وخسائر، فإنه لم يتمكن من تحقيق أي من أهدافه السياسية، ولم تتمكن القوة العسكرية الغاشمة رغم كل قدراتها التدميرية من التحول إلى تحقيق إنجازات سياسية، وهذا سيكون له نتائج استراتيجية عميقة على الصعيد العالمي وعلى صعيد الإقليم.

خامساً:

- إن الاستخلاص الأساسي والأهم الذي فرزته مسيرة الصراع التاريخي مع المشروع الصهيوني هو استحالة الوصول إلى حل سياسي مع هذا المشروع، وبرهنت حقائق الصراع وحقائق الحياة أن كل المراهنات على التسويات والحلول السياسية وتقديم التنازلات السياسية لم تؤدِ إلا إلى المزيد من سياسة الغطرسة والعدوان والتوسع، وطرح مشاريع ومخططات إسرائيل الكبرى، وتأكد أن الخطر الصهيوني لا ي طال فلسطين فقط، بل يستهدف الأمة العربية كلها كما يستهدف العالم الإسلامي.

- لقد أكدت الحقائق أن الدرس الأساسي المستخلص عبر عقود طويلة من الصراع، أنه صراع وجود، لا صراع حدود، وأنه لا يمكن التعايش مع المشروع الصهيوني وأهدافه العدوانية التوسعية في عموم المنطقة.

- وأذكر في لقاء لي مع المناضل الفلسطيني الراحل أحمد الشقيري مؤسس منظمة التحرير في بغداد عام 1978، قال معقّباً على أطروحات التسوية والحلول السياسية مع الاحتلال: إنهم يمارسون الخداع والتضليل لكسب الوقت لمزيد من الاستيطان والتهويد والتوسع، وأن صراعنا مع الصهيونية هو صراع وجود بكل معنى الكلمة، وهذا ما برهنته حقائق الحياة والواقع على الأرض خلال العقود الماضية.

- إن نقطة الضعف الكبرى التي تواجهنا



المؤتمر القومي العربي

بعد مرور 78 عاماً على النكبة، وبعد مسيرة طويلة من الآمال والألام هي ضعف وانقسام الوضع الداخلي الفلسطيني، واستمرار مراهنات البعض في الساحة الفلسطينية على أوهام الحلول السياسية، وخاصة بعد توقيع اتفاقات أوسلو التي فشلت بشكل كامل، واستمرار التمسك بهذه الاتفاقيات المذلة، كما أن تشتت وضعف الواقع العربي يجعل العدوان الصهيوني أكثر عدوانية وغطرسة، وهذا يذكرنا بما قاله بن غوريون مخاطباً جنود وضباط الهاغاناه عام 1948 واحتلال فلسطين: إذا كنتم تعتقدون بأن ما حققتموه من إنجازات تم بفضل ذكائكم وعبقريتكم، فأنتم على خطأ كبير، إن ما حققتموه هو نتيجة لتفسخ وتشردم العالم العربي.

- ولذلك، فإن التحدي الأكبر الذي يواجهنا في المرحلة القادمة هو توحيد الصفوف والطاقت الفلسطينية والعربية والإسلامية لمواجهة التحديات التاريخية الكبرى في التصدي للمشروع الصهيوني الاستعماري الذي يستهدفنا جميعاً.

- إن الصراع مع المشروع الصهيوني التوسعي المستمر منذ قرن من الزمان، هو صراع اشتباك تاريخي مفتوح لن ينتهي إلا بالمقاومة بجميع أشكالها، ولن ينتهي إلا بانتهاء أسبابه وجذوره.

المجد للشهداء الأبرار
الشفاء للجرحى

الحرية للأسرى الصامدون
في سجون الاحتلال

وشكراً لكم

الأمين العام للمؤتمر القومي العربي
د. ماهر الطاهر
2026/5/16

جذر المشروع: محو الجغرافيا والإنسان والبيئة

منذ البداية، قام المشروع الصهيوني على فكرة جوهرية وإحلالية: إزالة الشعب الأصلي - الشعب الفلسطيني - من أرضه جسدياً، ومعنوياً، وثقافياً. لم تكن السيطرة على الأرض تكفي الغزاة، بل كان لا بد من محو أثر صاحب الأرض.

في كتابه المرجعي الفذ «كي لا ننسى»، وثّق البروفيسور والمؤرخ الفلسطيني الراحل وليد الخالدي تدمير إسرائيل لأكثر من 500 قرية فلسطينية، مسحتها العصابات الصهيونية عن وجه البسيطة لتبني فوق أنقاضها مستوطناتها ومروياتها الكاذبة. لكن المحو لم يتوقف عند هدم البيوت؛ بل امتد إلى «هندسة بيئية وثقافية» شاملة:

- تغيير الأسماء: جرى تهويد أسماء القرى والشوارع والمعالم الجغرافية لإخفاء الهوية العربية.

- تزييف البيئة: عمد الاحتلال إلى اقتلاع أشجار الزيتون والسّمّاق، وزرع أشجار الصنوبر الغريبة عن البيئة الفلسطينية لتغطية آثار القرى المدمرة وإضفاء طابع «أوروبي» على المشهد.

- استبدال الماشية: حتى الماشية الأصلية التي عاشت في هذه الأرض منذ الأزل، جرى استبدالها بمواشٍ مستوردة من أوروبا لقطع صلة الأرض بأي إرث فلسطيني قديم.

من مشاريع الدمج والتهجير إلى «شرق نتنياهو الأوسط»

على مدار ثمانية عقود، تفتق الذهن الاستعماري وحلفاؤه عن أكثر من عشرة مشاريع كبرى هدفت جميعها إلى تصفية قضية اللاجئين؛ إما عبر دمجهم قسرياً في

أنيس محسن - كاتب سياسي فلسطيني - لبنان

النكبة مستمرة من 1948 التطهير إلى إبادة غزة والصمود الفلسطيني يفشّل المشروع الصهيوني

في الذكرى الثامنة والسبعين للنكبة، لا نجد أنفسنا نقف أمام «ذكرى» بالمعنى التاريخي الكلاسيكي، بل أمام «مجرى» مائي وسياسي وعسكري متدفق لم يتوقف يوماً. لطالما كان الروائي اللبناني الكبير إلياس خوري، الذي رحل بعيد عملية «طوفان الأقصى»، يصرّ على اجترّاح مصطلح «النكبة المستمرة»، ولم يكن ذلك مجرد ترف بلاغي أو استعارة روائية، بل كان قراءة عميقة وجريئة لبنية المشروع الصهيوني الاستعماري. فالنكبة في جوهرها ليست «حدثاً» بدأ وانتهى في سنة 1948، بل هي سيرورة متواصلة، وآلة اقتلاع وتدمير لا تزال تعمل بوحشية حتى يومنا هذا.

بلدان اللجوء، أو تهجيرهم مجدداً إلى منافي بعيدة، وتدمير بناهم الثقافية والسياسية لضمان نسيان الحق. واليوم، ليس ما يشهده قطاع غزة من حرب إبادة جماعية مجنونة، وما تشهده الضفة الغربية من تقطيع للأوصال، ومصادرة للأراضي من قبل المستوطنين المدعومين بقرار رسمي من الحكومة الإسرائيلية، إلا الفصل الأكثر دموية في هذه النكبة المستمرة. إنها «الديناميكية الصهيونية» في ذروة توحشها: إما إبادة الشعب الفلسطيني واقتلعه، وإما هزيمة هذا المشروع الاستعماري.

جدول مقارنة بين مشروعَي الإبادة والصمود

تطلعات المشروع الصهيوني	الواقع الفلسطيني المتجذر
محو الهوية وثقافة الأرض الأصلية	انبعاث الهوية كرمز عالمي للتححر
حصر الفلسطينيين في كاتنونات أو تهجيرهم	تمدد القضية أخلاقياً وجغرافياً في أنحاء العالم
تصفية القضية عبر بوابات "الشرق الأوسط الجديد"	ثبوت أن فلسطين هي المفتاح الإيجابي للاستقرار

خاتمة

في الذكرى الثامنة والسبعين، تؤكد الوقائع أن مشروع إبادة الفلسطينيين كقضية عادلة وإنسانية هو مسألة فاشلة حتماً. لقد أرادوها نكبة لإنهاء الحكاية، فجعلها الصمود الفلسطيني معركة مستمرة على الوعي العالمي. رحل إلياس خوري ورحل وليد الخالدي، لكن الحبر الذي كتب به عن النكبة والقرى المدمرة تحول اليوم إلى هتافات بلغات الأرض كلها تطالب بالحرية لفلسطين. النكبة مستمرة، نعم، ولكن المقاومة والصمود وإصرار هذا الشعب على البقاء فوق أرضه وتحت شمسها... مستمرون أيضاً، حتى ينكسر المشروع الصهيوني وينكفئ غباره عن وجه شرقنا العربي.



تنظر إلى الحالة الفلسطينية كنموذج حيوي لحروب التحرر الوطني طويلة الأمد ضد المنظومات الاستعمارية الإحلالية، فعلى الرغم من التباين في المقاربات، ثمة إجماع متزايد في مراكز الفكر الدولية على أن صلابة الهوية الوطنية الفلسطينية وقدرتها على التكيف لتجاوز استراتيجيات التفتيت الجغرافي تمثل المتغير الاستراتيجي الأكثر حساسية في كسر الحسابات المادية للتفوق العسكري الإسرائيلي وحلفائه. ففي الولايات المتحدة، بدأت مراكز الأبحاث في واشنطن - في ظل انقسام جيلي حاد - تعترف بهشاشة السردية الأمنية الإسرائيلية التقليدية، مع تحول لافت في أوساط النخب الأكاديمية نحو قراءة الصراع من زاوية الحقوق الإنسانية والتحرر من الإرث الكولونيالي؛ بينما

تتبنى مراكز التفكير الأوروبية في فرنسا وألمانيا مقاربات نقدية تركز على التآكل البنوي في شرعية الاحتلال، حيث تضع هذه الدوائر صُناع القرار أمام معضلات أخلاقية وقانونية حيال التزاماتهم الدولية تحت نظام روما، وهو ما يتقاطع في جوهره مع القراءات السياسية الصينية الصادرة عن مراكز تفكير رفيعة المستوى في بكين، والتي تؤكد علمياً استحالة حسم هذا الصراع عبر القوة الفاشمة وحدها، مبرزة أن إرادة الصمود الشعبي قادرة على استنزاف وتفكيك فائض القوة لدى المنظومات الإحلالية مهما طال أمد المواجهة. وهو ما يتلازم مع البعد الحقوقي والقانوني الاستراتيجي الذي تستند فيه مقاومة الشعب الفلسطيني إلى أرضية صلبة وراسخة من مبادئ القانون الدولي العام، والقانون الدولي الإنساني، وقرارات الشرعية الدولية الصارمة، التي تكفل بوضوح لا لبس فيه للشعوب الخاضعة للاحتلال الأجنبي، والسيطرة الاستعمارية، والأنظمة العنصرية، الحق المطلق والغير قابل للتصرف في النضال المستميت من أجل تقرير المصير، واستعادة الحقوق الوطنية المشروعة بكافة الوسائل المتاحة والمشروعة، بما في ذلك الكفاح المسلح، وهو المبدأ القانوني المستقر الذي نصت عليه وأكدهته الجمعية العامة للأمم المتحدة صراحة في حزمة من قراراتها التاريخية، وفي مقدمتها القرار رقم 3246 عام 1974، مما يفكك بنوياً وينزع أي صفة قانونية أو شرعية عن محاولات الاحتلال والمنظومات الداعمة له لوصم المقاومة بالإرهاب، ويثبت في المقابل، وبالمعايير

القانونية القطعية، أن الكيان الإسرائيلي هو الذي يمثل حالة مستمرة وممنهجة من الخرق الفاضح للمواثيق الدولية عبر تبنيه منظومة الفصل العنصري والأبرتهايد المؤسسي، وسياسات التطهير العرقي، والتغيير الديمغرافي القسري للمعالم الجغرافية والبشرية، ونقل مستوطنيه إلى فلسطين المحتلة، في انتهاك صارخ وجسيم للمادة التاسعة والأربعين من اتفاقية جنيف الرابعة. وقد أحدثت التطورات القانونية المتلاحقة والدراماتيكية بين عامي 2024 و2026 تحولاً نوعياً وجوهرياً في تاريخ الصراع، ولا سيما من خلال المسار القضائي المتكامل أمام محكمة العدل الدولية الذي جفف من خلاله الفقه القانوني العالمي الذرائع الإسرائيلية بشأن جريمة الإبادة الجماعية، بالتزامن مع المواقف الصارمة والحاسمة للمحكمة الجنائية الدولية التي تكللت بإصدار وتثبيت مذكرات التوقيف الدولية ضد قادة الاحتلال بتهم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. هذا التحول الجوهري نقل النقاش الدولي بكليته من مربع الدفاع التقليدي عن أمن «إسرائيل» المزعوم والحق الوهمي في الدفاع عن النفس كقوة احتلال، إلى مربع التجريم الجنائي والسياسي لبنية الكيان الاستعمارية والإحلالية بالكامل، مما يضيف مشروعية حقوقية دولية كاسحة، مستدامة، وعابرة للقارات على المقاومة الفلسطينية باعتبارها أداة شرعية وتنفيذية لإنفاذ أحكام القانون الدولي وتحقيق العدالة في مواجهة كيان مارق يصنف فقهاً وتشريعياً بأنه خارج عن المنظومة الحقوقية والقيمية العالمية.

وفي موازاة هذا المسار القانوني، أولت كبريات المنابر الإعلامية والدوريات القانونية الأوروبية اهتماماً استثنائياً لهذا الانعطاف في بنية الصراع، حيث أجمعت تقاريرها على أن تمسك دوائر المحكمة الجنائية الدولية بمذكرات التوقيف، ورفضها الحاسم لكافة الدفوع الإسرائيلية، يمثل الإعلان الفعلي عن أفول زمن الحصانة المطلقة التي حظيت بها تل أبيب لعقود بفضل الغطاء السياسي الأمريكي، إذ ترى هذه القراءات أن الانتقال من حيز الإدانات الرمزية إلى مربع التجريم الجنائي النافذ يضع العواصم الأوروبية أمام استحقاقات أخلاقية وقانونية ملزمة، لا سيما ما يتصل بمتطلبات نظام روما الأساسي بشأن التعاون الدولي في تنفيذ العدالة، الأمر الذي يفاقم العزلة الدولية للكيان الصهيوني، ويُرْسَخ في الوقت ذاته مشروعية الكفاح الفلسطيني كضرورة أخلاقية لإنهاء الحقبة الاستعمارية الأخيرة. وفي السياق ذاته، تلتقي هذه القراءات الاستراتيجية مع التقديرات الصادرة عن مراكز الفكر والبحوث العربية والدولية، التي خلصت في إجماع تحليلي إلى أن محاولات تجاوز الحقوق الفلسطينية قد تحطمت نهائياً أمام صلابة الواقع الميداني وتجدد الفعل المقاوم، إذ تظهر الدراسات الاستراتيجية أن أعباء إدانة الاحتلال وتكاليف السيطرة العسكرية وتأمين منظومات الفصل العنصري قد تجاوزت قدرة الكيان الصهيوني وشركائه على التحمل، سواء على الصعيد الاقتصادي أو البشري أو اللوجستي، وهو ما أدى إلى قلب أولويات الأجندة الدولية، حيث بات



الكولونيالي الهادف لنزع ملكية الأرض وطرد أصحابها، ولا سيما الثورة الفلسطينية الكبرى عام 1936 التي شكلت محطة فارقة في تاريخ التنظيم الشعبي، والتمويل الذاتي، والعصيان المدني، والكفاح العسكري. هذا التراكم التاريخي لم ينقطع، بل واصل مساره عبر سيورة من التطور النوعي المتنامي بعد كارثة نكبة عام 1948، متجلباً في انطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة وفصائلها المسلحة عام 1965، والعبور نحو الانتفاضة الشعبية الأولى عام 1987 التي أعادت صياغة الهوية الوطنية، ثم انتفاضة الأقصى عام 2000 التي زاوجت بين العمل السياسي والعسكري، وصولاً إلى المعارك الحديثة لتوحيد الساحات وهبة الكرامة الممتدة عبر الجغرافيا برمتها، مما يؤكد هندسياً وفكرياً وتاريخياً الفشل الذريع للمقولة الصهيونية التأسيسية التي روج لها دافيد بن غوريون بأن «الكبار يموتون والصغار ينسون»، حيث تحولت تجربة المقاومة وإرث الذاكرة الوطنية إلى جينات ثقافية وهوية وجودية راسخة تتوارثها الأجيال المتعاقبة في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس المحتلة وفي مناطق الداخل المحتل عام 1948 والشتات، مشكلةً حلقة متصلة ومتراصة من الرفض العضوي المطلق لشرعية الوجود الاستيطاني أو القبول بتجزئة الحقوق على أي شبر من الأرض التاريخية.

وفي سياق متصل، يحظى هذا التراكم النضالي والعمق التاريخي باهتمام وتحليل مكثف من قبل الدوائر الأكاديمية ومعاهد الدراسات الاستراتيجية العالمية، التي باتت

فلسطين في ذكرى النكبة: جدلية الصمود الفلسطيني وتفكك السردية الصهيونية ومآلات التآكل البنيوي لكيان الاحتلال

د. سعيد سلام - مدير مركز فيجن للدراسات الاستراتيجية

إن تفكيك المشهد السياسي بالغ التعقيد في محطة الذكرى الثامنة والسبعين للنكبة، يستدعي بالضرورة إرساء مقاربة تحليلية بنيوية تتقصى أبعاد المتغيرات الراهنة وتفاعلاتها الديناميكية، حيث تتبدى الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية في حالة تشابك عضوي غير مسبوق، لتعيد إنتاج تحديات وجودية كبرى بموازاة توليد فرص استراتيجية غير نمطية لصالح القضية الفلسطينية. وضمن هذا المنظور لا يمكن عزل حرب الإبادة الجماعية المتواصلة والممنهجة على قطاع غزة عن الهجمات والحروب الإسرائيلية المستمرة التي تستهدف البنى الأمنية والعسكرية في لبنان وإيران؛ إذ أن هذه المواجهات المشتعلة لا تمثل أحداثاً منفصلة أو تكتيكية، بل هي فصول متسلسلة ومتراصة بنوياً ضمن سرديّة جيوسياسية كبرى تسعى لتصفية القضية الفلسطينية وهندسة شرق أوسط جديد مفرغ من عناصر المقاومة، مما يستوجب صياغة تحليل معمق يستشرف مسارات هذه التفاعلات وتداعياتها بعيدة المدى على الاستقرار الإقليمي والعالمي.

في قلب هذا المعترك المحتدم، يرتفع الصمود الفلسطيني كقوة دافعة ومحور ارتكاز أساسي تتكسر عليه خطط الإبادة والمحو، حيث تجاوز هذا الصمود في الوعي الجمعي المعاصر مفهوم البقاء الفيزيائي الغريزي أو التكيف السلبي مع أدوات القهر، لينصهر في قالب نظام فكري، قيمى، وممارساتى متكامل للمقاومة الشاملة، يعيد هندسة وتعريف الوجودية الفلسطينية كحقيقة ديمغرافية وسياسية غير قابلة للاقتلاع في مواجهة تكتيكات التطهير العرقي وحروب الإبادة. الولوج إلى كنه هذا الصمود الأسطوري الممتد يفترض الغوص المعمق في ثلاثية الأبعاد التاريخية والحقوقية والسياسية التي تتماسك لتشكل البنية التحتية الصلبة للمواجهة التاريخية على كامل تراب فلسطين من النهر إلى البحر، ولا يمكن بأي حال من الأحوال قراءة الحراك النضالي الراهن بمعزل عن سياقه التراكمي وجذوره الضاربة في التاريخ، الأمر الذي يبرهن بصورة قاطعة على أن المقاومة الفلسطينية ليست نتاج صدفة أو رد فعل عابر ومؤقت على حدث بعينه، بل هي صيرورة ممتدة لأكثر من قرن من الكفاح المنظم ضد المشاريع الاستعمارية والإحلالية، انطلقت بوادرها الأولى منذ التصدي المبكر للهجرات الصهيونية والشركات الاستيطانية في أواخر العهد العثماني، وتبلورت بنوياً وسياسياً إبان فترة الانتداب البريطاني عبر انتفاضات وثورات شعبية عارمة كشفت بوعي استباقي متقدم ماهية المخطط

الاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة يفرض نفسه ليس كخيار تفاوضي قابل للمساومة، بل كضرورة حتمية ومسار إلزامي لا غنى عنه لأي هندسة أمنية أو سياسية مستقبلية في الإقليم.

على الصعيد الميداني، أثبتت المقاومة الشاملة أنها الرافعة الاستراتيجية التي تصدت لمحاولات تصفية القضية أو اختزالها في أطر إنسانية واقتصادية مجردة. فقد نجح هذا الفعل التراكمي، الممتد عبر ثمانية عقود من المواجهة، في إحباط كافة هندسات التطبيع الإقليمي التي استهدفت ترسيخ الهيمنة الإسرائيلية وتجاوز الحقوق الوطنية، حيث أدى هذا الصمود العابر للجغرافيا في فلسطين التاريخية إلى إعادة فرض القضية الفلسطينية بوصفها الركيزة الأساسية لأي استقرار إقليمي، مما ألزم القوى الدولية بالإقرار بأن أمن المنطقة لا يمكن أن يستقيم دون تفكيك المنظومة الاستيطانية وتجسيد السيادة الفلسطينية الكاملة، وهو ما انعكس في انحسار القوة الناعمة للاحتلال وتصعد روايته السياسية، لتتحول المقاومة من فعل دفاعي إلى مشروع وطني متكامل يمتلك من الكفاءة والأدوات ما يجعله قادراً على إعادة صياغة موازين القوى وإحلال الحق التاريخي محل سياسات الإحلال والتطهير.

وفي امتداد عضوي ومصيري يكتسب أبعاداً استراتيجية بالغة الأهمية، يبرز دور الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948 كجبهة صمود داخلي عصية على الاحتواء، إذ يمثل وجودهم تحدياً بنيوياً يضرب في الصميم المراكز الديمغرافية، والأيدولوجية، والأمنية التي قام عليها المشروع الصهيوني الاستيطاني الإحلالي؛ فبالرغم من خضوعهم لنظام تمييزي مؤسساتي وممنهج يدمج بين السياسات الإقصائية القومية وآليات الليبرالية الجديدة لضمان عزلهم الاقتصادي والاجتماعي، إلا أنهم أثبتوا قدرة مذهلة على الحفاظ على هويتهم الوطنية. وتتجلى حدة هذا الاستهداف في إحصائيات الفقر المدقع، حيث تركز نصف العائلات الفلسطينية داخل الخط الأخضر تحت خط الفقر مقابل 15% من العائلات «اليهودية»، وهو تفاوت بنيوي ناجم عن حرمان منهجي من الاستثمارات التخطيطية الكبرى، إذ تعتمد حكومات الاحتلال حرمان البلدات العربية من المناطق الصناعية والتكنولوجية المتقدمة – التي بلغت

خمساً وعشرين منطقة – مما يحرم المجالس البلدية من عوائد الضرائب الحيوية ويقوض البنية التحتية والمرافق العامة. ولتكتمل حلقة الضغط، تستخدم أجهزة الأمن تكتيكات خبيثة تتمثل في التفاوضي عن، بل وتغذية، ظاهرة الجريمة المنظمة داخل المجتمع الفلسطيني، لفرض حالة من انعدام الأمان الشخصي والتفتيت الاجتماعي، بهدف إشغال الفلسطينيين عن قضاياهم الوجودية الكبرى. ولا تتوقف استراتيجيات الاحتلال عند هذا الحد، بل تمتد لتشكيل ترسانة تشريعية فاشية تقودها الحكومات اليمينية المتطرفة، تهدف لاقتلاع الوجود الفلسطيني قانونياً، وتتجسد في مشاريع قوانين لسحب الجنسية بذريعة غياب الولاء، وتتزامن مع مخططات تهجير كبرى كمخطط «شيكلي» الرامي إلى تصفية خمس وثمانين قرية في النقب. وفي مواجهة هذه المساعي المحمومة لـ«أسرلة» المجتمع وطمس هويته، خاض فلسطينيو الداخل نضالاً تاريخياً متجذراً، انطلقت شرارته عبر حركات وطنية كـ«أبناء البلد»، وصولاً إلى المحطات الكبرى كيوم الأرض عام 1976 وهبة الكرامة عام 2021 التي شكلت زلزالاً سوسيلوجياً وأمناً زعزع العقيدة الأمنية للكيان. وبالرغم من التحديات التي يفرضها ما يُعرف بحالة العتبة، فإن هذا الصمود يبقى نقيضاً بنيوياً حياً لمشروع الإحلال الصهيوني، مؤكداً يوماً بعد يوم أنهم ركيزة أصيلة في معادلة التحرر، وعنصر تآكل دائم وفعال لشريعة الاحتلال من الداخل.

وعند تحليل التحولات الاستراتيجية العميقة التي ضربت البيئة الإقليمية، لا سيما في أعقاب طوفان الأقصى وصولاً إلى اللحظة الراهنة، نجد أن الجهود الإسرائيلية المدعومة أمريكياً تركزت بشكل مكثف واستباقي على ترميم صورة الردع الإسرائيلي المتآكلة، ومحاولة إعادة تأهيل الكيان الصهيوني قسراً في البيئتين العربية والدولية، عبر السعي الحثيث لتهيئة ظروف جيوسياسية مواتية لتوسيع نطاق «الاتفاقات الإبراهيمية» ودمج الكيان في المنظومة الأمنية الإقليمية. وفي هذا السياق الاستراتيجي المتداخل برزت محاولات محمومة ومستمرة لإخراج المقاومة الفلسطينية، وعلى رأسها حركة حماس، من المعادلة السياسية الفلسطينية ونزع قدراتها العسكرية بالكامل، وهو مشروع استئصالي يتم مواجهته بتماسك بنيوي مذهل للحركة وقوى المقاومة وقدرة ديناميكية عالية على

التكيف وتجاوز التحديات الراهنة، مما ضمن استمراريته السياسية والميدانية كلاعب أساسي لا يمكن تجاوزه رغم الضغوط الهائلة.

وعلى صعيد المشهد الفلسطيني الداخلي المتطور، تزداد تضاريس الأزمة تعقيداً مع المساعي التي تقودها السلطة الفلسطينية في رام الله لملء الفراغ السياسي والإداري الناشئ في قطاع غزة، وذلك على الرغم من حالة النزيف الحاد في نفوذها وسيطرتها الميدانية، واستنزافها المستمر في مواجهة الضغوطات والانتهاكات الإسرائيلية المتصاعدة في الضفة الغربية. تأتي هذه التحركات السياسية في ظل إصرار القيادة الفلسطينية على مبدأ أن قطاع غزة يمثل جزءاً لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية الواحدة، وأن أي ترتيبات لمرحلة ما بعد الحرب يجب أن تندرج بالضرورة ضمن هذا الإطار السيادي الموحد. ومع ذلك، تجد السلطة الفلسطينية نفسها أمام معضلات بنيوية بالغة الصعوبة في إقناع سلطات الاحتلال بقبول إدارتها المباشرة للقطاع، خاصة في ظل طرح خطط دولية وإقليمية متنافسة سعت منذ أواخر 2025 لنقل الإدارة والسيطرة من حركة حماس إلى أطراف أخرى، وهي خطط – في جوهرها الاستراتيجي – لا تشكل بالضرورة بديلاً وطنياً حقيقياً، ولا تقدم دعماً سياسياً أو سيادياً مباشراً للسلطة الفلسطينية، بل تهدف إلى خلق واقع إداري وظيفي يفتقر إلى الشرعية الشعبية والسياسية اللازمة للاستقرار في ظل المعطيات الميدانية الجديدة التي فرضتها ديناميكيات الحرب في غزة. إن هذا المشهد يجسد حالة من الانسداد الاستراتيجي، حيث تصطدم الرغبات الدولية في هندسة غزة بعيداً عن قوى المقاومة بالواقع الميداني المعقد والرافض لأي بدائل مفروضة، مما يجعل من أي ترتيبات مستقبلية للقطاع عملية محفوفة بالمخاطر، ومترهنة بتغير موازين القوى في الميدان وفي أروقة القرار الإقليمي والدولي. وفي إطار هذه الترتيبات الأمنية والسياسية المعقدة، تشير التقديرات الاستراتيجية والرصد الميداني إلى مشاريع يشهد فيها قطاع غزة انتشاراً لقوات الشرطة الفلسطينية التابعة للسلطة، وذلك وفق اشتراطات ومعايير أمنية إسرائيلية بالغة الصرامة والتقييد. وتستند هذه الخطة إلى تجهيز وتدريب قرابة 12 ألف عنصر شرطي من أبناء القطاع، مع وضع خطط تنفيذية أولية لنشر دفعة قوامها 5 آلاف شرطي في

المرحلة الأولى، بعد إتمام برامج تدريبية مكثفة في كليات شرطية متخصصة في عدد من الدول العربية والإقليمية. غير أن هذه المساعي تواجه عقبات بنيوية وتحديات كبرى على المستويين الشعبي والفصائي، إذ يعاني الشارع الفلسطيني من أزمة ثقة متجذرة وعميقة تجاه المؤسسات الرسمية، مدفوعة بتراجع حاد في معدلات الرضا عن منظومة الخدمات العامة، مما يعمق الفجوة بين القيادة والقاعدة الشعبية، ويضع المشهد السياسي الداخلي أمام أبعاد حرجة تهدد استقرار أي ترتيبات مستقبلية. وما يزيد من إضعاف شرعية السلطة الفلسطينية وتآكل دورها في هذا السياق، هو أن المقترحات التي طرحتها الإدارة الأمريكية بقيادة ترامب في أواخر عام 2025 قد استبعدت بشكل قاطع وممنهج أي دور سيادي للسلطة في إدارة قطاع غزة مستقبلاً. وقد حلت الصحافة الأمريكية المتخصصة هذه التوجهات باعتبارها تعبيراً دقيقاً عن المقاربة البراغماتية المتشددة التي تتبناها إدارة ترامب، والتي تهدف إلى تجاوز إطار حل الدولتين التقليدي لصالح هندسة صيغ أمنية واستثمارية هجينة تدار عبر وكلاء دوليين وإقليميين. في المقابل، تواصل قوى المقاومة الفلسطينية، المتمثلة في حركة حماس والجهد الإسلامي والجبهة الشعبية وفصائل أخرى، الضغط الوازن باتجاه إصلاح البيت الفلسطيني على أسس وطنية شاملة وتفعيل العمل الشعبي المشترك لمجابهة التحديات المصرية. وضمن حراك داخلي لافت نحو إعادة ترتيب البيت الفلسطيني، أعلنت الفصائل والقوى الفلسطينية، في وثيقة رسمية وتاريخية صادرة في الأول من مايو 2026، عن توافقها على خارطة طريق شاملة قدمها الوسطاء الدوليون والإقليميون لتجاوز حالة الانسداد الراهنة. ورغم أن السلطة الفلسطينية تبدي ترحيباً نظرياً بجهود وقف الحرب، إلا أنها تجد نفسها حبيسة معضلة وجودية حقيقية، تتمثل في هواجس العودة إلى غزة تحت مظلة شروط دولية وإسرائيلية مذلة قد تؤدي إلى إقصائها النهائي أو تهميش دورها المستقبلي وتحويلها إلى مجرد أداة أمنية، بينما تذهب القراءات الاستراتيجية إلى استنتاج مفصلي، مفاده أن قطاع غزة قد خرج تماماً من حسابات الحرب والسلام التقليدية المتعارف عليها، ليتحول إلى ساحة لحروب استنزاف مستدامة وطويلة الأمد، تحول دون استقرار أي نموذج إدارة بديل لا

يستند في شرعيته إلى قاعدة مقاومة وطنية وشعبية صلبة، مما يجعل من أي محاولة لفرض إدارة مفصلة خارج التوافق الوطني الفلسطيني عملية محكومة بالفشل الميداني والسياسي.

ويتزامن هذا التخبط الإداري والأمني الميداني حول قطاع غزة مع تفاقم خطير ومتسارع للأوضاع في الضفة الغربية والقدس، حيث تنتهج حكومة الاحتلال سياسة هندسة الفراغ المؤسساتي والقانوني، مستغلة حالة الانشغال الإقليمي لتنفيذ إجراءات الضم الفعلي، وتصعيد وتيرة التهويد الممنهج والاستيطان الاستراتيجي الذي لا يقتصر على مصادر الأراضي، بل يهدف إلى تفكيك التواصل الجغرافي الفلسطيني وتحويل الكتل الاستيطانية إلى كيانات وظيفية تتلصق المساحات الحيوية للقرى والمدن الفلسطينية، وهو ما يترجم ميدانياً إلى تحويل الضفة إلى معازل مقطعة الأوصال، تقوض أي إمكانية لقيام دولة ذات سيادة متصلة. وفي قلب هذا المخطط، تصبح القدس المحتلة عنواناً متجدداً لمعركة الهوية والوجود، حيث تدمج سلطات الاحتلال بين آليات الطرد القسري وتغيير الوضع الديموغرافي، وبين محاولات طمس المعالم الحضارية والتاريخية للمدينة، مما يضع القضية الفلسطينية أمام استحقاق وجودي يتجاوز البعد السياسي، ليصل إلى محاولة شطب البصمة البشرية والحضارية الفلسطينية لصالح مشروع استيطاني شمولي، يجعل من القدس الكبرى ركيزة مركزية للسيطرة على كامل الجغرافيا السياسية، ويفرض أمراً واقعاً يتحدى الشرعية الدولية ويستبق أي حلول سياسية مستقبلية.

على المقلب الآخر، تشير القراءات السياسية الدقيقة الحالية لداخل الكيان الإسرائيلي إلى أن احتمالات سقوط تحالف حزب الليكود والتيار الصهيوني الديني في انتخابات الكنيست المقبلة لم تعد مجرد فرضية سياسية، بل أصبحت تعبيراً عن أزمة شرعية خانقة، الأمر الذي قد يضطر المنظومة السياسية الإسرائيلية، تحت ضغط الأزمات المركبة، إلى محاولة إعادة تموضع أو تبني سياسات أكثر براغماتية للتعامل مع واقع أمني واقتصادي لم يعد يحتمل التصلب الأيديولوجي السابق. تعكس هذه التحولات الداخلية حالة غير مسبوقة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، إذ لم

يعد المجتمع الإسرائيلي يعاني من اختلافات في الرؤى السياسية فحسب، بل يمر بمرحلة تآكل بنيوي في عقده الاجتماعي والسياسي، مما يعمق الانقسامات الأفقية والعمودية التي تضرب نسيج الكيان، خاصة تحت وطأة التداعيات الكارثية للحرب المستمرة على غزة، التي فرضت ضغوطاً سياسية واقتصادية غير مسبوقة على متخذ القرار في تل أبيب، حيث تتصادم الرؤى والأيدولوجيات حول مستقبل الكيان بين معسكر اليمين المتطرف الفاشي، الذي يرى في العنف أداة وجودية، وبين التيار الذي بدأ يدرك عبثية هذا المسار، مما يضعف الجبهة الداخلية ويزيد من حدة الاستقطاب الذي لم يعد قابلاً للترميم. ولا يقتصر هذا التآكل على الشق السياسي، بل يمتد ليشمل النسيج الاجتماعي عبر تزايد حدة التوترات بين المتدينين «الحريديم» والعلمانيين، والتي أخذت أبعاداً تصادمية حول مفاهيم الخدمة العسكرية والمواطنة، فضلاً عن الفجوات الطبقة والإثنية المتجذرة بين اليهود الشرقيين «السفارديم» والغربيين «الأشكناز»، مما ينذر بتصدعات عميقة قد تفضي إلى تفكك البنية المجتمعية الإسرائيلية من الداخل تحت ضغط فشل الدولة في توفير الأمن والرخاء. ويبرز هذا التآكل البنيوي الداخلي للكيان من خلال التحليلات الاستراتيجية لمؤشرات الهجرة العكسية لرأس المال البشري النوعي والتقني، وتساعد الأزمات الاقتصادية الخانقة الناتجة عن الكلفة الهائلة والمستمرة للحروب على جبهات متعددة، مما يؤشر أن التناقضات الداخلية في مجتمع الاحتلال قد وصلت إلى نقطة لا عودة، حيث بات التمزق الأيديولوجي والمجتمعي يهدد بشكل مباشر الكفاءة العملياتية للمؤسسة العسكرية نفسها، ويحول «الجيش الذي لا يقهر» إلى مؤسسة تعاني من الإرهاق الاستراتيجي والعزلة الدولية المتزايدة، مما يرجح أن الكيان دخل بالفعل في دورة حياة التراجع التاريخي الذي يتغذى على تناقضاته الداخلية بقدر ما يغذيه صمود وتحدي الشعب الفلسطيني.

من ناحية أخرى، فإن التفكك المتسارع في بنية السردية الصهيونية تجاوز حدوده الجيوسياسية والدولية، ليتحول إلى أزمة أيديولوجية وجودية تتغلغل في عمق النقاشات الفكرية والسياسية والاجتماعية داخل الكيان الصهيوني ذاته، حيث بات المجتمع الإسرائيلي يبرز تحت وطأة مرحلة متقدمة من التآكل

البنوي، وهو نتاج حتمي للتصادم الحاد وغير القابل للحل بين الرؤى المتطرفة التي تسعى لفرض أجندة استتصالية وبين التيارات التي بدأت تدرك مآلات الفشل الاستراتيجي. يتجلى هذا التآكل في تصاعد غير مسبوق للأصوات النقدية والتحليلات التي لم تعد تكتفي بنقد كفاءة النخبة الحاكمة، بل امتدت لتطال الأسس الأخلاقية والوجودية التي قام عليها المشروع الصهيوني برمته بعد 78 عاماً من الاحتلال والاستيطان الممنهج للأراضي الفلسطينية. إن هذا التصعد الداخلي يتغذى بشكل مباشر من الانقسامات الأفقية والعمودية التي تضرب النسيج الاجتماعي للكيان، حيث تتفاقم الفجوات وتعمق الشروخ بين التيارات والاقنيات المختلفة، مما يندر بتصدعات بنوية قد تقضي إلى تفكك الكيان من الداخل، وهو مسارٌ يعززه العجز عن بناء هوية وطنية جامعة. ويتزامن هذا التآكل الذاتي للشرعية مع تحول جذري ونوعي في وعي الرأي العام العالمي، الذي شهد ارتقاءً في القيم الإنسانية والحقوقية تجاه عدالة القضية الفلسطينية، متجاوزاً صمت العقود السابقة، خاصة في أعقاب حرب الإبادة الجماعية المؤقتة التي شهدتها قطاع غزة والجرائم ضد الإنسانية والتطهير العرقي التي تم توثيقها قانونياً من قبل لجان التحقيق الدولية والمنظمات الحقوقية الأممية. هذا التحول النوعي في المنظومة القانونية والأخلاقية الدولية وضع الكيان في موقف دفاعي وحالة من العزلة الاستراتيجية غير المسبوقة، حيث لم يعد قادراً على تغليف سياساته الاستعمارية بالرواية التقليدية للدفاع عن النفس، مما أضفى طابعاً من الحتمية التاريخية على سيناريو التآكل التدريجي والمستمّر لشرعية وجوده، جاعلاً من هذا التراجع خياراً استراتيجياً لا رجعة فيه في الدراسات الاستشرافية والمستقبلية التي باتت تعتبر أن انهيار الشرعية الدولية والداخلية هو المعطى الأكثر تأثيراً في مستقبل الكيان.

إن التراكم المضطرد للمتغيرات القانونية والحقوقية، بالتوازي مع الزخم الإعلامي الكوني الذي فضح الانتهاكات الجسيمة، قد أحدث انزياحاً بنوياً حاداً في السردية الصهيونية التي طالما استندت إلى ركيزة الدعم الدولي والأمريكي غير المشروط، إذ تواجه الرواية الإسرائيلية التقليدية اليوم أزمة مصداقية عميقة ومعلنة أمام المجتمع

الدولي، تجسدت في تحول جيوسياسي وقيمي تجلت معالمه في استطلاعات الرأي الصادرة عن معهد «بيو» للأبحاث في واشنطن أواخر عام 2025، والتي وثقت تراجعاً تاريخياً لم يسبقه مثيل في تأييد الشارع الأمريكي لإسرائيل، مع ارتفاع حاد في المؤشرات السلبية، حيث بلغت نسبة من فقدوا الثقة في السلوك الاستراتيجي الإسرائيلي 60%، وهي بيانات لم تكن مجرد أرقام عابرة، بل كانت محور نقاشات فكرية معمقة في واشنطن، أشارت بوضوح إلى تبلور انقسام جيلي حاد داخل النخبة والمجتمع الأمريكيين، حيث بات جيل الشباب والأقليات يقرأ القضية الفلسطينية من زاوية العدالة الاجتماعية والتحرر من الإرث الكولونيالي، مما أفقد تل أبيب ورقتها الاستراتيجية الأكثر نفوذاً والمتتمثلة في الإجماع الحزبي المطلق، لتجد إسرائيل نفسها في موقف دفاعي مأزوم وهشاشة استراتيجية وسياسية غير مسبوقة على المسرح الدولي.

هذا التآكل في السردية الصهيونية لم يعد حبيس المحافل الخارجية؛ إذ لا يقف أثر هذا التصعد عند حدود التشكيك النخبوي في جدوى السياسات الحكومية، بل يتجاوزها ليمسي حالة من الفرز الأيديولوجي العميق الذي ينخر في شرعية الوجود ذاتها. إن هذه المراجعات النقدية المتصاعدة تفرض واقعاً جديداً يضع المؤسسة الصهيونية أمام استحقاق الفشل التاريخي، محولة قضية الحقوق الفلسطينية من مجرد شعار نضالي إلى حقيقة قانونية وأخلاقية تفرض حضورها الإلزامي على جدول الأعمال الدولي، مما يجعل من عزلة الكيان حالة بنوية مستدامة

لا يمكن العودة عنها. وتتعرّز هذه المعطيات بتقرير لجنة التحقيق الدولية الصادر في سبتمبر 2025، وبالمواقف الصارمة للمحكمة الجنائية الدولية التي أثبت سحب مذكرات التوقيف ضد قيادات الاحتلال، لتؤسس هذه التراكمات مجتمعةً لسيناريو التآكل التدريجي والمستمّر لشرعية وجود «إسرائيل». وهذا المسار، في جوهره، يفرض نفسه موضوعاً على كافة الدراسات الاستشرافية والمستقبلية كأكثر الاحتمالات قابلية للتحقق في واقع ما بعد ثمانية وسبعين عاماً من النكبة، مؤكداً أن العزلة الدولية التي بات يعيشها الكيان هي نتاج طبيعي ومستدام لمرحلة التجريم الدولي التي دشنت منعطفاً لا رجعة فيه.

ختاماً، لا يجب أن تمثل الذكرى الـ 78 للنكبة مجرد استحضار للذاكرة، بل يجب أن تفرض نفسها كمنعطف استراتيجي يستوجب من القيادات الفلسطينية الارتقاء إلى مستوى التحديات عبر استراتيجية ثلاثية الأبعاد: تبدأ بوحدة وطنية مؤسسية تدمج الفعل المقاوم بالقرار السياسي، وتمر بدبلوماسية ذكية تستثمر التحولات القيمية العالمية لبناء تحالفات عابرة للهيمنة التقليدية، وتنتهي بملاحقة قانونية دولية لا هوادة فيها لتثبيت تجريم البنية الاستعمارية. إن هذا التكامل بين الميدان والسياسة والقانون هو المسار الحتمي الوحيد لتحويل هذه المحطة التاريخية إلى رافعة لإنهاء الاحتلال، وتجسيد السيادة الفلسطينية الكاملة على تراب فلسطين التاريخي، بعاصمتها القدس الأبدية، معلنةً نهاية حقبة الإفلات من العقاب وبداية عصر العدالة التاريخية الناجزة.



كي لا ننسى أبداً- للذاكرة وللأجيال والمستقبل: 78 عاماً على النكبة والإبادة والتهجير: كيف تغيرت خريطة فلسطين وما هو دور القوى الظلامية في صناعة «إسرائيل»

نواف الزرو - كاتب وباحث سياسي فلسطيني - الأردن

يستحضر الفلسطينيون ومعهم العربويون كلما حلت الذكرى السنوية للنكبة الفلسطينية واغتصاب فلسطين وإقامة تلك الدولة الصهيونية على خرابها، في مقدمة ما يستحضرونه ما سمي بـ «وعد بلفور» وبعده بثلاثين عاماً «قرار التقسيم»، وكلاهما نتاج بريطاني كامل الدسم لصالح المشروع الصهيوني، فالعلاقة الجدلية ما بين الوعد والقرار قوية عميقة استراتيجية، فلولا الوعد لما جاء التقسيم، ولولاهما معاً لما أنجبت دولة «إسرائيل»، ولولا الاحتضان البريطاني الاستعماري الكامل الشامل للمشروع الصهيوني لما ضاعت فلسطين.

حكاية الغرام البريطاني: من شعار «أرض بلا شعب» إلى «وعد بلفور» إلى «قرار التقسيم»:

وتبدأ حكاية الغرام والعشق البريطاني للمشروع الصهيوني و«الوطن القومي لليهود» وبـ «إسرائيل» على نحو حميمي وعلى وجه الحصر في 1840 حينما عقد المؤتمر الأوروبي الذي تبنى شعار «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض» في لندن، وجاءت تجليات هذا المؤتمر والشعار في 1917، حينما أصدر وزير الخارجية البريطاني جيمس آرثر بلفور يوم 2 نوفمبر/ تشرين الثاني 1917 تصريحاً مكتوباً وجهه باسم الحكومة البريطانية إلى اللورد ليونيل والتر روتشيلد (1868-1937)، يتعهد فيه بإنشاء «وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين»، ثم جاء صك الانتداب وقرار التقسيم البريطانيين. لذلك يمكن أن نوثق بداية «أن دولة اليهود أسست في لندن»، فبيان وزير الخارجية البريطاني بلفور الصادر في الثاني من تشرين الثاني 1917 في ذروة الحرب

العالمية الأولى، منح اليهود- رغم أنهم شكلوا أقلية صغيرة في فلسطين في ذلك الحين- «وطناً قومياً ودولة مصطنعة مخترة على حساب فلسطين»، وفي نظرة إلى الوراء كان هذا البيان البلفوري هو الإنجاز التاريخي الأهم الذي أحرزته الحركة الصهيونية في عملها من أجل إقامة الدولة، والوعد حرف وزور التاريخ والجغرافيا في الشرق الأوسط وطرح الفكرة الصهيونية الهامشية كخيار واقعي في السياسة العالمية، واستمرارية ذلك تجسدت في الإنجاز الصهيوني الثاني حيث قامت الجمعية العمومية للأمم المتحدة بعد ذلك بثلاثين عاماً في تشرين الأول 1947 بتأييد قرار التقسيم وإقامة دولة يهودية «و»كان الوعد حاضراً بعد ذلك في مختلف المؤتمرات والتحالفات الاستعمارية من مؤتمر سان ريمو 1920 الذي منح فيه الحلفاء بريطانيا حق الانتداب على فلسطين، إلى عصبة الأمم التي صادقت في يوليو/ تموز 1922 على صك إقرار الانتداب البريطاني، فالصك كان يتضمن في مقدمته نص تصريح وعد بلفور مع تخويل لبريطانيا بتنفيذ الوعد، كما كان الوعد حاضراً في دستور فلسطين الذي أصدرته بريطانيا بعد أسبوعين من إقرار انتدابها أممياً، حيث ضمنت مقدمته نص تصريح وعد بلفور أيضاً. ليصل إلى ذروته التطبيقية بتمرير قرار التقسيم في التاسع والعشرين من تشرين الثاني/1947.

تواطؤ الأمم المتحدة ودور الوسائل الظلامية في إنتاج قرار التقسيم: وتفيد الوثائق المتسربة من أرشيف الأمم المتحدة، أن تلك المنظمة الأممية وقفت سراً الى جانب قرار التقسيم البريطاني وإلى جانب تلك الدولة الصهيونية المصطنعة بالقوة، بل إن المؤرخ الإسرائيلي الدكتور إعاد بن درور كان كشف النقاب في ذكرى صدور «قرار التقسيم» في 29 تشرين الثاني العام 1947، عن «أن الأمم المتحدة أعدت مخططاً لتشكيل ميليشيا يهودية مسلحة ومزودة بطائرات حربية بهدف تنفيذ القرار بتقسيم فلسطين وإقامة دولة يهودية فقط»،

وكشف المؤرخ الإسرائيلي عن ذلك بعد اطلاعه على وثائق سرية في الأمم المتحدة، على مدى العام/2007، وكانت مصنفة على أنها سرية لكن الأمم المتحدة أزالته مؤخراً صفة السرية عنها وفتحتها أمام الجمهور. وأكد بن درور على أن «الأمم المتحدة أهملت نصف قرار التقسيم أي أنها أهملت فكرة إقامة الدولة العربية، وقد كانت الفكرة تنفيذ إقامة الدولة اليهودية فقط وأن تعمل الأمم المتحدة في وقت لاحق على إقامة الدولة العربية»، وقال بن درور «إنه بموجب مخطط اللجنة التنفيذية فإن المهمة الأساس للميليشيا اليهودية كان فرض سيطرة الدولة اليهودية على العرب الذين بقوا فيها والذين كان عددهم في الدولة اليهودية، وفقاً لخارطة التقسيم، مطابقاً تقريباً لعدد اليهود».

وفي مقابلة مع المؤرخ الإسرائيلي بيني موريس، أجرتها معه «يديعوت أحرونوت»، يكشف من خلال بحث، وصف بأنه واسع النطاق، عن وثائق نشرت في كتاب جديد «1948 - تاريخ الحرب العربية الإسرائيلية الأولى»، تؤكد أن مندوبين في الأمم المتحدة حصلوا على رشاوى من أجل التصويت إلى جانب قرار التقسيم في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 1947، وبالعودة إلى الأجواء التي سبقت التصويت على قرار تقسيم فلسطين التاريخية، فإن توتراً انتاب قادة الحركة الصهيونية، من جهة أن التصويت إلى جانب القرار يعني قيام «دولة إسرائيل»، وأن عدم التصويت سيشكل ضربة قاصمة للصهيونية، الأمر الذي دفع قادة الحركة الصهيونية إلى «عدّ الرؤوس»، وتبين أن نتائج التصويت لن تكون جيدة، «في هذه النقطة قرر أحدهم أن الدبلوماسية النظيفية لا تكفي، ولأن الغاية تبرر الوسيلة، يجب الانتقال إلى وسائل ظلامية، بما في ذلك الرشوة وممارسة الضغوط». ويكتب موريس في هذا السياق أن «الاعتبارات المالية كان لها تأثير على تصويت مندوبي دول أمريكا الجنوبية.. بعثة من جنوب أمريكا حصلت على 75 ألف دولار مقابل التصويت على قرار التصويت..

كوستاريكا صوتت إلى جانب القرار رغم أنها لم تأخذ مبلغ 45 ألف دولار عرض عليها.. مندوب غواتيمالا أبدى حماساً زائداً في تأييده للصهيونية ووثائق بريطانية تؤكد أنه تلقى أموالاً من منظمات يهودية أمريكية كما تشير تقارير لدبلوماسيين أمريكيين أنه كان على علاقة بفتاة يهودية.. ومن الممكن أن تكون هناك حالات أخرى ولكن لا يوجد وثائق تؤكد ذلك». ورغم أن موريس لا يعتبر الوثيقة جيدة، إلا أن رسائل ومذكرات موظفين ومسؤولين بريطانيين تشير إلى وجود هذه القضايا بشأن عدد من الدول في أمريكا الجنوبية، والتي تم إقناع مندوبيها بواسطة الأموال بالتصويت إلى جانب قرار التقسيم، كما يشير إلى حالات ابتزاز، حيث قامت جهات صهيونية بممارسة الضغوط وتهديد مندوب ليبيريا بعدم شراء المطاط، وتمت أيضاً ممارسة ضغوط اقتصادية شديدة على عدد من الدول، وخاصة تلك التي رفضت أن تأخذ رشاوى مثل كوستاريكا، وصوتت في نهاية المطاف مع التقسيم.

ويشير في هذا السياق إلى عدد من رجال الأعمال الصهيانية، مثل صامويل زموراي رئيس «شركة الفواكه الموحدة» وهي نقابة أمريكية كبيرة ذات نفوذ واسع وخاصة في دول الكاريبي، وتلفت الصحيفة إلى أن هذه الحقائق لم تكن مفاجئة نظراً لوجود ما يشير إلى ذلك، كما سبق وأن أتى المؤرخ ميخائيل كوهين على ذكر ذلك، وأيضاً كتب توم سيفيف عن ذلك من خلال ما كتبه عن تخصيص ميزانية مليون دولار لـ «عمليات خاصة».

تصوروا.... هذه الحقيقة الكبيرة الضائعة....!

يضاف إلى ذلك ما كان أكده بحثان تاريخيان إسرائيليان كانا صدرا بمناسبة الذكرى الستين لقرار التقسيم من «أنه لولا النشاط البريطاني في فلسطين والمنطقة وضغوط يهود الولايات المتحدة لما قامت إسرائيل، ولتغير وجه التاريخ في المنطقة»، إذ أكد المؤرخ موطي جولاني من جامعة حيفا «أن البريطانيين حين امتنعوا عن التصويت على قرار التقسيم في 1947/11/29 بدعوى أن المشروع غير مقبول من الطرفين، تبنا خطة تقسيم بديلة»، وفي بحث آخر قال المؤرخ زوهر سيفيف من جامعة حيفا «إنه لولا تدخل اليهود في الولايات المتحدة قبيل التصويت على قرار التقسيم لكان من المرجح أن إسرائيل ما كانت ستقوم».

وعن استراتيجية القرار الأممي قال شلومو نكديمون في ידיעות أحرונوت: «اعتقد وزير الخارجية الإسرائيلي الأول موشيه شريت: «أنه لولا قرار الأمم المتحدة في العام 1947 لما قامت الدولة في العام 1948». وفي أعقاب القرار كما هو معروف، انقضت التنظيمات الإرهابية الصهيونية تحت مظلة القرار الأممي وبحماية ودعم البريطانيين على كامل فلسطين، فسقط سوطاً مسلحاً إجرامياً مجازرياً في وضوح النهار على الوطن العربي الفلسطيني....!

فقامت التنظيمات والدولة الصهيونية على خراب وتدمير فلسطين وتهجير اهلها، وما تزال تواصل تدمير وشطب عروبة فلسطين تاريخاً وحضارة وتراثاً، كما قامت وما تزال تواصل تهجير الشعب الفلسطيني وتهويد أرضه ووطنه وتحويله إلى «وطن يهودي» وإلى «دولة يهودية نقية» يسعون في هذه الأيام باستماتة من أجل ابتزاز الشرعيات الفلسطينية والعربية لها...! بل إنهم يشنون هجوماً استراتيجياً شاملاً بهدف شطب فلسطين بكل ملفاتها وعناوينها إلى الأبد....!

كيف تغير وجه خريطة فلسطين...؟! الحقيقة الكبيرة الساطعة التي نوثقتها ونحن اليوم أمام ذكرى النكبة، أن ذلك القرار الصادر عن الأمم المتحدة الذي استند بالأصل إلى «إعلان- وعد بلفور» أعطى ما لا يملك لمن لا يستحق»، وأنه كان قراراً ظالماً مجحفاً وقف وراءه الانتداب الاستعماري البريطاني بكل ثقله، وأسفر عن قضية/ نكبة القرن المتواصلة والمفتوحة والمركبة أضعافاً مع الزمن، وما بين الوعد والتقسيم تراكتت عوامل تغيير وجه فلسطين وقلب الموازين الجغرافية والسكانية عبر سياسات الاقتلاع والترحيل والإحلال المستندة إلى سياسات التطهير العرقي. فبعد أن كانت فلسطين بكاملها من بحرها إلى نهرها عربية الجذور والتاريخ والحضارة والتراث والثقافة والمعالم على كل المستويات، أخذت تتحول منذ الوعد تدريجياً لتنتقل خريطتها الجغرافية والسكانية من عربية إلى صهيونية، لتغدو اليوم ونحن في فضاء الذكرى الثامنة والسبعين للنكبة، تحت السيطرة الصهيونية الاستراتيجية الكاملة من البحر إلى النهر. ففي فلسطين المحتلة 1948 على سبيل المثال وهي عنوان النكبة والتهجير وتهويد المكان الفلسطيني تؤكد كل التقارير والدراسات العربية والعبرية على «أن الحركة الصهيونية مجسدة بدولة إسرائيل تواصل «عبرنة» و«تهويد» أكثر من 8400 اسم عربي لمواقع

جغرافية وتاريخية». وحسب كتاب «المواقع الجغرافية في فلسطين- الأسماء العربية والتسميات العبرية» وهو من تأليف الدكتور شكري عراف وصدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت، فلم يكن في فلسطين حتى غزو الصهيونية لها سوى 50 اسماً عبرياً فقط، وأن التوراة اليهودية لا تشمل بالأصل سوى 550 اسماً لأمكنة مختلفة في فلسطين وهي في الأصل أسماء كنعانية وبادر الصهاينة إلى تحويل الأسماء الأصلية أو وضع أسماء عبرية على المواقع الفلسطينية، وهكذا تحولت «بئر السبع» مثلاً إلى «بئر شيع» وطبريا إلى «طبريا» والخضيرة إلى «حديرة» والمطلة إلى «مطولة» وصفورية إلى «تسيبوري» وعكا إلى «عكو» وهكذا، ويتحدث الكتاب عن أن «الصهيونية غيرت هودت 90% من أسماء المواقع في فلسطين». وليس ذلك فحسب، فدولة الاحتلال تواصل من جهة أولى مخططات تهويد ما تبقى من المواقع والأراضي الفلسطينية في فلسطين 1948 سواء في النقب أو الجليل المحتلين، بينما تشن من جهة ثانية هجوماً تهويدياً استراتيجياً أيضاً على المواقع والأراضي العربية في الضفة الغربية ويتركز هذا الهجوم إلى حد كبير على مدينتي القدس والخليل وقد امتد في الآونة الأخيرة إلى منطقة الأغوار الاستراتيجية، ولكن- دولة الاحتلال لا تكتفي بتهويد الجغرافيا والتاريخ وإنما تخطط وتبني وتسعى لاقتلاع وترحيل من تبقى من أهل فلسطين بوسائل مختلفة، أو تسعى لإلغاء وجودهم تاريخياً ووطنياً وسياسياً وحقوقياً وحشرهم في إطار كانتونات ومعازل عنصرية هي في الصميم معسكرات اعتقال ضخمة قد يطلق عليها اسم «دولة أو دويلة فلسطين» أو «كيان فلسطيني» أو ربما تبقى بسقف «الحكم الذاتي الموسع». لا شك أن كبرى الكباثر العربية هنا في ظل هذا المشهد المترامي الأبعاد أن الدول والسياسات العربية الرسمية تأقلمت مع الأمر الواقع البريطاني أولاً، ثم الأمريكي الصهيوني ثانياً، لتنتقل في السنوات الأخيرة ثالثاً من موقع اللاءات إلى موقع النعمات والتطبيع في التعاطي مع المشروع الصهيوني ونتاجه على الأرض «إسرائيل»، ولم يكن «الوعد البلفوري» ليرى النور.. ولم تكن فلسطين لتقسم وتضيق وتقتصب وتهود، لو تصدى العرب للوعد ولمشروع التقسيم البريطاني - الصهيوني كما يجب...ولو تحملوا مسؤولياتهم التاريخية والعروبية كما يجب...؟

من النكبة إلى طوفان الأقصى: فلسطين بين رسوخ الوجدان الشعبي وتذبذب المواقف الرسمية

د. وائل الزريعي - مركز دراسات أرض فلسطين للتنمية والانتعاش



إن الجغرافيا السياسية لفلسطين تفرض نفسها على خريطة الأمن القومي العربي، كركيزة أساسية للاستقرار الإقليمي، فلا يمكن تجاهل الأهمية الجغرافية، والتاريخية، والحضارية لفلسطين، كجسر واصل بين جناحي المنطقة العربية، كما لا يمكن تجاهل الدور الذي يلعبه الكيان الصهيوني كسكين مغروس في خاصرة الجسد العربي، وهي المهمة المكلف بها منذ صناعته كقاعدة إمبريالية متقدمة لإحباط أي محاولة نهوض أو تكامل بين دول المنطقة، من خلال السيطرة على الموارد الاستراتيجية العربية من موارد المياه في سوريا ولبنان، إلى الممرات البحرية في المنطقة العربية، وصولاً إلى السيطرة على موارد الطاقة المكتشفة حديثاً كغاز شرق المتوسط. بسقوط فلسطين سقط الأمن والاستقرار في المنطقة، وهو ما تؤكد الأحداث على مدار 78 عاماً من النكبة، فالكيان الصهيوني يزداد غطرسة، وعبثاً بأمن الدول العربية ومواردها واستقرارها، ورغم محاولة الأنظمة العربية إغماض أعينها، وإنكار تغول المشروع الصهيوني وتمده، فإن الحقيقة جلية كالشمس، فكل محاولة لتجاهل خطورة وجود الكيان الصهيوني في المنطقة والتعايش معه، وهم استراتيجي وخيانة للجغرافيا والتاريخ. فاستعادة فلسطين لا تعني فقط رد الحق لأصحابه، لكن رأب الصدع في جدار الأمن القومي العربي، وإعادة امتلاك العرب للسيادة على مواردهم. منذ النكبة عرف الموقف الرسمي والشعبي العربي تفاوتاً في المواقف من مركزية القضية الفلسطينية، يمكن تقسيم هذا التباين إلى خمس مراحل تاريخية:

المرحلة الأولى يمكننا أن نسميها مرحلة الصدمة، وهي المرحلة الممتدة من النكبة إلى النكسة، مع سيطرة الكيان الصهيوني على كامل التراب الوطني الفلسطيني، وصولاً إلى السيطرة على أراضي دول عربية محيطة، حيث عرفت هذه المرحلة رفع شعار

قومية القضية الفلسطينية من النظام الرسمي العربي، في تناغم تام مع الموقف الشعبي العربي، وهي مرحلة شكلت فيها فلسطين إحدى ثوابت الوجدان والوعي العربي ليس بوصفها مجرد صراع إقليمي على أرض محتلة، بل لكونها عنواناً للدفاع عن الهوية والكرامة العربية. أما المرحلة الثانية فهي الفترة من النكسة إلى حرب أكتوبر، حيث رُفِع شعار إزالة آثار العدوان، وسط انسجام بين الموقف الرسمي والشعبي العربي على مركزية القضية الفلسطينية ومحوريتها في المواجهة مع قوى الاستعمار. ثم المرحلة الثالثة، وهي بداية التسويات والانقسام التي بدأت بخروج مصر من دائرة الصراع مع الكيان الصهيوني، ولعلها أول وأخطر ضربة لمركزية القضية الفلسطينية، لما سببته من انقسام رسمي عربي بين دول رافضة لوجود الكيان ودول وقعت اتفاقيات تعترف بوجوده، وهو ما انعكس أيضاً على الشارع العربي، وأحدث تباينات حول الموقف من الكيان الصهيوني، وعلى الرغم من تشكل موقف شعبي رافض للتطبيع بعد اتفاقية كامب ديفيد، لكنه لم يستطع إحداث تغيير في السياسات الرسمية، لتتحول القضية الفلسطينية تدريجياً إلى قضية الشعب الفلسطيني بدلاً من قضية العرب المركزية، ليأتي اتفاق أوسلو كمنوان لمرحلة تكرر اعتبار القضية الفلسطينية (قضية الفلسطينيين)، فدخلت القضية الفلسطينية مرحلة التهميش، وتراجع الموقف الشعبي لصالح الهموم الداخلية، وليكون ذروة ذلك مرحلة الهرولة نحو التطبيع الرسمي مع الكيان الصهيوني، فيما يعرف بالاتفاقيات الإبراهيمية. لكن رغم تذبذب المواقف السياسية الرسمية، والهموم الاقتصادية والاجتماعية بقيت قضية فلسطين كالجمره تحت هذا الرماد في الوجدان العربي، ورغم محاولات التهميش والتطبيع والتسويات الجزئية، ومحاولات التفتيت من الأنظمة الرسمية العربية بقيت فلسطين حية ومؤثرة في الشارع العربي، ليكون طوفان الأقصى المعول الذي هدم جدار الصمت الذي بنته الأنظمة الرسمية حول القضية الفلسطينية، وليفجر بركاناً كان خامداً تحت رماد

التطبيع، في لحظة عاش فيها الإنسان العربي استعادة الكرامة مع مشاهد كسر هيبة الكيان الصهيوني، لكن العدوان الأخير على قطاع غزة بعد السابح من أكتوبر سلط الضوء على الحجم الحقيقي للفجوة بين الموقفين الرسمي والشعبي من مركزية القضية الفلسطينية، حيث لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دوراً هاماً في تجاوز السردية الرسمية العربية عن العدوان على قطاع غزة، فرغم سيطرة الخوارزميات التي تروج لرواية الاحتلال على محتواها، إلا أن ما يبث من صور وفيديوهات من داخل القطاع كان كفيلاً بكسر الصورة التي كان الإعلام الرسمي العربي يروجها عن القضية الفلسطينية، لتتحول هذه المنصات إلى أداة إعلامية لإعادة تشكيل الوعي الجمعي العربي، بما أظهرته من فجوة بين ما يتداول في الفضائيات الرسمية، وحقيقة ما يشاهده المواطن العربي عبر هاتفه.

ولعل المؤشرات الكمية والنوعية لاستطلاعات الرأي المختلفة أبلغ دليل على ما أحدثه الطوفان من نفخ للنفار عن صورة فلسطين في الوجدان العربي. ففي استطلاع لأحد مراكز الدراسات العربية في 16 دولة عربية، بلغت نسبة تعبير المواطنين العرب الذين أعربوا عن احساسهم بالغضب والقهر والإحباط بسبب مشاهد العدوان على قطاع غزة 97%. كما تجاوزت نسبة التضامن التام مع الشعب الفلسطيني 92%. ربما يتساءل البعض عن ترجمة هذه الأرقام في الشارع، وأنها ليست بمستوى الأثر النفسي من حيث الفعل، لكن ذلك يمكن إرجاعه للقيود الرسمية المفروضة في بعض الدول على التظاهر، ورغم القيود المفروضة، و تضليل الإعلام الرسمي في بعض الدول فقد سُجِّل ارتفاع في التأييد للمقاومة الفلسطينية باعتبارها حقاً مشروعاً بنسبة بلغت 67%، مع ارتفاع في نسبة الاستياء من موقف الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الغربية كفرنسا وألمانيا وبريطانيا بسبب التواطؤ الواضح مع الكيان الصهيوني. وهو ما كشف عنه مؤشر الرأي العربي لعام 2025، كأحد أهم استطلاعات الرأي العام في المنطقة

العربية، عن إجماع شعبي لافت على مركزية القضية الفلسطينية، واعتبار قضية فلسطين هي قضية جميع العرب، وليست قضية الفلسطينيين وحدهم بنسبة بلغت 80%، حيث سجلت كل من الأردن وتونس والجزائر والكويت أعلى نسبة تأييد شعبي متجاوزة 90%. وربما أبلغ تعبير عن التضامن مع الشعب الفلسطيني خلال العدوان الأخير على قطاع غزة، هو حملات المقاطعة بالأخص في مصر ودول الخليج، والتي تسببت في إغلاق مقرات العديد من العلامات التجارية المتواطئة مع الكيان، وخروجها من السوق العربي، ومحاولة بعضها إعادة ترميم صورتها في الشارع العربي حفاظاً على مكاسبها الاقتصادية. مما يذكر بحالة مشابهة من المقاطعة للشركات الداعمة للاحتلال خلال فترة الانتفاضة الأولى، وهو ما دفع شركات دولية لتعديل سلوكها تحت ضغط الإجماع الشعبي، إلا أن الحالة الراهنة أكثر شمولاً وأعمق تأثيراً بفضل امتداد الفعل الشعبي إلى الفضاء الرقمي، وتعدد أدوات المقاطعة. كما ارتفع معدل الرفض الشعبي للتطبيع مع الكيان إلى 87 %، ولعل ذلك ساهم في تعطيل مشاريع التطبيع الرسمية بشكل مؤقت. لكن على النقيض من الموقف الشعبي، كانت المواقف الرسمية باهتة من العدوان على غزة، و لعل حالة الغضب في الشارع هي ما دفعت بعض الانظمة لتعديل مواقفها السياسية الرسمية استجابة لصوت الشارع، الذي اصبح ينظر لها كجزء من المؤامرة على الشعب الفلسطيني. أما استطلاعات مراكز الدراسات الغربية فهي تصل لنتائج مشابهة. فيشير مشروع الباروميتر العربي، و هو أحد المشاريع البحثية الهامة لجامعة بريستون بالولايات المتحدة إلى أن نسبة 80 % من المواطنين العرب يعتبرون فلسطين قضية الجميع، اما معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى فيرصد في عينة إحصائية عن الرأي العام في مصر أن 97 % من المصريين يطالبون بموقف عربي صارم من الكيان الصهيوني، و يحذر المركز الأوروبي للسياسات الخارجية، و هو مركز يركز على السياسة الأوروبية، والأمن من أن

ازدواجية المعايير الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية قد دمرت صورة أوروبا في العالم العربي. أما مراكز الأبحاث التابعة للكيان الصهيوني فهي أيضاً لا تغفل هذا العنوان، فقد حذر معهد دراسات الامن القومي من معضلة دول الخليج العالقة بين البراغماتية السياسية والغضب الشعبي المتصاعد بسبب الاوضاع في فلسطين، فيما يرى مركز القدس للشؤون العامة أن غضب الشارع العربي يرفع من كلفة التطبيع، ويعزز الرواية الفلسطينية، وتتفق مراكز الأبحاث في الكيان الصهيوني على اعتبار الرأي العام العربي تهديدا استراتيجيا للتطبيع لكونه قوة خفية تقيد خيارات الحكومات المنخرطة في بناء وتطوير العلاقات مع الكيان الصهيوني.

فبالنظر للمؤشرات المختلفة يمكننا أن نصل لإجابة واضحة حول مركزية القضية الفلسطينية، ملخصها أن هناك انسجاماً شبه تام بين مواقف الشعوب العربية تجاه القضية الفلسطينية، ورفضاً لكافة أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني، لكن هذا الموقف يقابله موقف رسمي متذبذب، مما يعكس حجم الفجوة بين تطلعات الشعوب وسياسات الدول. يوم السابع من أكتوبر استطاع الفدائي إخراج القضية من خانة انتظار الحلول الدولية إلى دائرة الفعل الفلسطيني، كما كان لصدود الشعب الفلسطيني الفضل في تصويب البوصلة الأخلاقية للشارع العربي، وتأجيج جذوة القضية الفلسطينية في وجدان الشعوب العربية. ربما لم يغير الطوفان ميزان القوى لكنه قلب ميزان الوعي في الشارع العربي، لكن حالة الوعي التي تشكلت خلال العدوان الأخير على قطاع غزة لن يكتمل أثرها ما لم تتحول إلى ضغط سياسي منظم، وإلى مقاطعة اقتصادية مؤسسة، وإلى خطاب إعلامي بديل؛ فإما أن تكون هذه الحالة الوجدانية قوة دافعة حقيقية، أو تظل لهيباً تحت الرماد، فالتحدي اليوم ليس في إثبات مركزية القضية الفلسطينية، فذلك حقيقة راسخة، لكن المطلوب هو تحويل هذا الإجماع الشعبي إلى حالة استنهاض جماعي، تواجه عدواً يتربص بالأمة من المحيط إلى الخليج.

78 عاماً على جريمة النكبة الجريمة أصبحت جرائم يومية

وامتد حيزها ليطال اللحم الصهيوني من الفرات إلى النيل

حاتم إستانبولي - كاتب سياسي فلسطيني - القدس

الجرائم تعددت أوصافها وأدواتها ووسائلها والمشاركون فيها بشكل مباشر أو غير مباشر. الجرائم تحولت إلى نمط حياة لمرتكبيها، الذين يمارسونها تحت غطاء لاهوتي توراتي، بعيد رسم ملامح جريمة النكبة الأولى، وكأن مرتكبيها يعيدون تمثيل ما حصل قبيل وبعد ١٥ أيار ١٩٤٨.

جرائم كانت قد طالت الكرامة الإنسانية من قتل وأسر وتعذيب وتهجير وسرقة الأملاك الحيوانية والزراعية والصناعية، ناهيك عن الأرض بكل ما تعنيه من مكانية وزمانية للإنسان الفلسطيني.

المفارقة أن جريمة النكبة الأولى كانت تحت رعاية سلطة الانتداب البريطاني، التي زورت ملامحها وشرعت نتائجها وأعطتها طابعاً قانونياً، عبر تقديم مقترح قرار دولي بتقسيم الأرض من أجل قيام دولتين: واحدة تحمل صفة دينية، والثانية صفة قومية. الصفة القومية التي أعطيت للدولة العربية كانت مدروسة لتميع الهوية الفلسطينية عبر التشريد، لإلغائها وإحاقها. وترويج لاحق عبر الصهاينة أن التاريخ لم يسجل وجوداً لدولة فلسطينية، في حين أن مفهوم الدولة والسيادة هو مفهوم وشكل حديث تم إطلاقه بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، بعد انهيار الإمبراطوريات وتشكيل الحدود القومية في أوروبا، وتشكيل دول لنظم تابعة في الولايات العثمانية.

المقترح البريطاني للأمم المتحدة، الذي حمل خبثاً صهيونياً، أسس لجريمة الإبادة التي ترتكب منذ ٧٨ عاماً تحت عنوان الحق الإلهي. والملفت أن بريطانيا لم تصوت لصالح اقتراحها الذي أصبح قراراً في نوفمبر ١٩٤٧ تحت رقم ١٨١، هذا القرار الذي أصبح الأساس القانوني لجريمة النكبة.

فلسطين ما قبل ١٩٤٨ كانت مؤهلة، مثل بقية ولايات الحكم العثماني التي تحولت إلى دول، وكانت جميع المؤهلات القانونية الدولية التي أقرت في ميثاق الأمم المتحدة تؤهلها لأن تكون دولة مستقلة جامعة لجميع القوميات والأديان والمذاهب، في إطار دولة تملك كل الإمكانيات السياسية والاقتصادية والثقافية والبنية التحتية والإدارية والقانونية.

لكن الانتداب البريطاني، تحت تأثير الحركة الصهيونية، ذهب إلى اقتراح التقسيم، وأسس لكي تتحول جريمة النكبة ١٩٤٨ إلى جرائم يومية، تعددت أشكالها وأدواتها ووسائلها ومكانها وزمانها على مدى ٧٨ عاماً.

٧٨ عاماً استطاع الشعب الفلسطيني، عبر كافة مراحل الإبادة المعلنة وغير المعلنة، التي ساهمت بها منظومة ساكس بيكو، وإسرائيل جزء رئيسي من هذه المنظومة التي شكلت لكي تعمل على حمايتها، في مراحل تطور عدوانيتها التي امتدت على مدار ٧٨ عاماً.

بعد ٧٨ عاماً، أعادت إسرائيل رسم ملامحها العدوانية الصهيونية، وأظهرت جوهر فكرتها الصهيونية المعادية للإنسانية، وأكدت أنها ما زالت هي ذاتها التي تأسست من خلال اندماج لقيائها المنحدرة من عدة قوميات، ومنظماتها الإرهابية التي ارتكبت الإبادة بحق الشعب الفلسطيني، بمساندة واضحة ومعلنة من قبل المنظومة الصهيونية الرأسمالية.

٧٨ عاماً، أصبحت إسرائيل وحلفاؤها على الضفة المقابلة لكافة الشعوب، بكافة ألوانها الدينية والفكرية والقومية، وأجيالها التي تساند الحق الفلسطيني.

نعم، هناك إبادة، وهناك شهداء بعشرات الآلاف، ومئات آلاف الجرحى، وملايين المشردين. كل هذا يكشف أن إسرائيل وفكرتها قد غرقت في بحر عدوانيتها، وأصبحت على نقيض مع كل شعوب الأرض، حتى أن داعميتها أصبحوا يخجلون ويتهربون من إعلان مواقفهم. والطغمة الرأسمالية الصهيونية التي تتحكم في شعوب العالم سوف تدرك أن كل أموالها وثرواتها مصدرها الإنسان والشعوب، وإذا ما تطورت المقاطعة المنهجية لهم وشركاتهم فسوف يسقطون.



يجب أن تدرك القوى المناهضة للرأسمالية الصهيونية أن الإنسان الواعي هو العامل الحاسم في عملية الانتصار على الصهيونية الرأسمالية.

والمعادلة أصبحت: الطغمة الرأسمالية الصهيونية، بكافة ألوانها وقومياتها وأتباعها، هي في الطرف النقيض للعدالة الإنسانية وحريتها، وأن فلسطين هي الخط الفاصل والمعيار لهذا التناقض.

أسطول الحرية الذي يحمل النموذج الإنساني المتعدد، أصبح رمزاً عملياً وتحدياً معلناً لمنظومة الرأسمالية الصهيونية وأتباعهم وعملائهم.

المقاطعة أصبحت سلاحاً إنسانياً فعالاً لتجفيف ثروات الطغمة الرأسمالية الصهيونية الداعمة لعدوانية إسرائيل، والتمسك به وتطوير أدائه يعتبر من أولويات القوى الداعمة للعدالة الإنسانية، وهو سلاح فردي اختياري لا تستطيع أي قوة أو سلطة منعه.

المقاومة المتعددة والمركبة الأشكال والأدوات، بما يتلاءم مع ظروف المكان والزمان، هي ضرورة. وفي حال تكاملها، فإنها تؤسس لانتصار حتمي للعدالة الإنسانية.

٧٨ عاماً أكدت أن العدو الداخلي هو الأخطر، وأن إسرائيل لم تستطع أن تحقق كل هذا القتل والإبادة إلا من خلال عناصر داخلية تعددت أدوارها في المجتمع والسلطة، إن كانت سياسية أو دينية أو عبر مؤسسات مدنية وُظف دورها لتقويض المجتمعات وتفكيكها وتغيير أولوياتها، لتدخل في تناقض وصراع بين مكوناتها.

سفينة إسرائيل وحلفائها دخلوا في مرحلة التفكك والفرق في عدوانيتهم، ولن تقيدهم كل أموالهم لإنقاذ صور جرائمهم التي أصبحت رموزاً في ميادين العالم. وأصبح علم فلسطين رمزاً للعدالة والحرية والمساواة.

سؤال الخروج من النكبات المتجددة في الذكرى ال 78 للنكبة الفلسطينية

عليان عليان - باحث وكاتب سياسي - الأردن

تمر الذكرى ال (78) للنكبة في ظل ظروف غاية في القسوة تمر بها القضية الفلسطينية في ضوء الأوضاع المأساوية التي يعيشها شعبنا ومقاومته في قطاع غزة وفي الضفة الغربية جراء مفاعيل خطة ترامب التصفوية للقضية الفلسطينية، فالوقت في كل لحظة في قطاع غزة بات من قتل وجوع وأمراض وأوبئة وانعدام السكن الأدمي سواء في الشتاء أو الصيف وفي ظروف لا يقوى على تحملها البشر، جراء عدم التزام العدو الصهيوني بخطة ترامب بعد أن تم منحه السيطرة على (53) في المائة من مساحة القطاع (شرق وجنوب القطاع).

خطة ترامب: نكبة جديدة

لا نبالغ إذ نقول إن خطة ترامب شكلت ولا تزال تشكل نكبة جديدة لأبناء شعبنا في قطاع غزة من عدة زوايا أبرزها :-

1- أن العدو الصهيوني أمريكي حقق من خلال هذه الخطة بعض الأهداف التي عجز عن تحقيقها بالعدوان على مدي أكثر من عامين، من خلال السماح له وفق الخطة بالسيطرة على معظم مناطق شرق وجنوب قطاع غزة ، ما اصطلاح على تسميتها بالمنطقة الصفراء التي تشكل (53) بالمائة من مساحة القطاع حيث لم يتوقف العدو منذ تشرين أول 2025 عن هدم المباني في المنطقة الصفراء، دون أدنى تنديد أو احتجاج من الوسطاء والضامين في مجلس السلام .

2- أن العدو الصهيوني استثمر الصمت على ما يقوم به في المنطقة الصفراء وتمدد في المناطق الغربية من القطاع بنسبة (7) في المائة وهذه النسبة أطلق عليها المنطقة البرتقالية وبالتالي أصبح (60) في المائة تحت السيطرة الإسرائيلية، وباتت حكومة العدو تعتبر المنطقتين الصفراء والبرتقالية الحدود الأمنية للكيان الصهيوني .

علماً أن وجوده في هذه المنطقة حسب المرحلة الأولى المزعومة سيكون مؤقتاً ريثما يتم نشر «قوة الاستقرار الدولية» بقيادة أميركية (الجنرال جاسبر جيفرز) وبمشاركة عربية وأوروبية للحفاظ على الأمن ، بحيث تحل محل قوات الاحتلال وتفصل بين القطاع والكيان الصهيوني .

فقوة الاستقرار لم تتشكل ، وهذا الوضع



اللجنة إلى القطاع .

5- أن العدوان منذ وقف إطلاق النار المزعوم في 10 تشرين أول / أكتوبر الماضي لم يتوقف لحظة واحدة ، دون أدنى تدخل أو إدانة من قبل أعضاء مجلس السلام الاستعماري الذي يضم العديد من الدول العربية والإسلامية ، حيث بلغ عدد الذين ارتقوا منذ وقف إطلاق النار ما يزيد عن 922 شهيداً و2786 جريحاً، وانتشال 777 جثماً من تحت الركام، وأصبح الرقم الإجمالي حسب إحصائية وزارة الصحة الفلسطينية في القطاع، منذ بدء حرب الإبادة الجماعية في 8 أكتوبر/تشرين الأول 2023 72 ألفاً و819 شهيداً، إضافة إلى 172 ألفاً و894 مصاباً. ناهيك عن إقدام الاحتلال على اغتيال قيادات عسكرية وازنة في كتائب القسام ، من ضمنهم القائد العام لكتائب القسام اللواء عز الدين الخطار ، وقائد كتية الزيتون في الكتائب عماد سليم.

6- أن الإدارة التنفيذية المنبثقة عن مجلس السلام المزعوم برئاسة نيكولاي ميلادونوف باتت تحمل حركة حماس مسؤولية تطور الأوضاع في قطاع غزة ، لأنها ترفض نزع سلاح المقاومة وتتجاهل هذه الإدارة بالملطق عدم التزام الاحتلال بأي بند من بنود الخطة في مرحلتها الأولى بما فيها الانسحاب التدريجي من المنطقة الصفراء .

7- قدم «مجلس السلام المزعوم في غزة تقريره الأول إلى مجلس الأمن الدولي في 19 مايو (أيار) 2026 ، زعم فيه صمود

الهدنة (وقف إطلاق النار)، متجاهلاً العدوان الصهيوني المستمر على القطاع وأعداد الشهداء والجرحى ، وزعم فيه أيضاً إدخال كميات كبيرة من مواد الإغاثة للقطاع ، وحمل التقرير الفصائل الفلسطينية وعلى رأسها حركة حماس المسؤولية عن تعطيل الخطة الشاملة لإعادة الإعمار ، دون أدنى إشارة إلى دور حكومة العدو في عدم تنفيذ الحدود الدنيا من المرحلة الأولى من الخطة.

السلطة خيبتنا ونكبتنا

وفي الوقت الذي كان فيه شعبنا يخوض ملاحم أسطورية في مواجهة العدو الصهيوني أمريكي في سياق معركة طوفان الأقصى التاريخية على مدى أكثر من عامين، ويواجه إبادة جماعية كانت قيادة السلطة تنسج خيوط المؤامرات على شعبنا ومقاومته ، وتتوسل العدو بأن يمكنها من حكم قطاع غزة ، رغم أن مجرم الحرب بنيامين نتنياهو أعلن رفضه لكل من فتحستان وحماسستان ، وفي الذاكرة الوثيقة التي قدمها أمين سر اللجنة التنفيذية حسين الشيخ لرئيس ما يسمى بمجلس الأمن القومي الإسرائيلي ، يتوسل فيها حكومة العدو تمكين السلطة ، يتوسل فيها حكومة العدو تمكين السلطة من حكم قطاع غزة، والتي بين فيها خطة السلطة لإنهاء ظاهرة المقاومة في القطاع تحت عنوان « سلطة واحدة وسلاح واحد».

ولم تكف قيادة السلطة بالتنكر لكل الاتفاقات للم الصف الفلسطيني ، ومن ضمنها اتفاقي الجزائر وبكين ، بل ذهبت إلى ما هو أخطر من ذلك عبر الدخول في عمليات إسناد ومشاركة للعدو في قمع المقاومة المسلحة، التي ازدهرت بشكل رئيس في شمال الضفة في جنين ومخيمها وبلداتها وفي محافظة طولكرم (مخيم طولكرم ومخيم نور شمس) وقراها وفي محافظتي نابلس وطوباس ومخيماتها وقراها ، لا سيما أن المقاومة في الشمال بدأت بالتمدد في الوسط وفي الجنوب والشرق ، في محاولة جادة وجسورة لدعم قطاع غزة في مواجهة العدوان الصهيوني وحرب الإبادة الجماعية.

ناهيك أن قيادة السلطة والمنظمة - لا فرق- حالت دون أي فعل انتفاضي في الضفة لدعم قطاع غزة ، والأخطر من ذلك أنه عندما استعصى مخيم جنين على الغزاة ، شمر أمن السلطة عن ساعده ليحاصر مخيم جنين لمدة 45 يوماً ، ويمنع عنه الغذاء

والدواء وليقصفه على مدار الساعة حتى يسقطه، وينهي ظاهرة المقاومة التاريخية فيه بعد أن شكل عقدة للعدو على مدى أكثر من عقدين من الزمن.

وما حصل مع مخيم جنين وبلداتها من قبل أمن السلطة حصل مع كل مدن ومخيمات وقرى الضفة الغربية، حيث دخل أمن السلطة في مباراة مع قوات الاحتلال في قمع شعبنا واعتقال المقاومين فيه ، في الوقت الذي لم يحرك ساكناً اتجاه قطاعان المستوطنين الذين يهاجمون القرى ويحرقوا المنازل ويقتلوا أشجار الزيتون ويعتدون بالضرب على الأهالي ما أدى إلى استشهاد العشرات وإصابة المئات.

نكبة الضم والاستيطان في الضفة الغربية لقد دخل موضوع ضم الضفة الغربية مرحلة حاسمة ، بعد أن جرى التهديد له بالتصويت على تشريع قانون فرض السيادة عليها في 23-7-2025 ، من قبل أعضاء كنيسة من الائتلاف الحاكم والمعارضة على حد سواء، ما يشير إلى إجماع واسع داخل الكنيسة الصهيوني بشأن رفض السيادة الفلسطينية وتعزيز السيطرة الإسرائيلية على الضفة. حيث جاء تشريع فرض السيادة على الضفة بعد تصويت في وقت سابق بأغلبية ساحقة ضد إقامة دولة فلسطينية.

وجاء قرار وزير المالية - الوزير في وزارة الأمن الصهيونية - سموتريش بشأن سلسلة إجراءات الضم - والمناقض للقانون الدولي - ليترجم قانون فرض السيادة عبر العديد من الإجراءات من بينها : زيادة وتيرة الاستيطان وتحويل البؤر الاستيطانية والبؤر الرعوية إلى مستوطنات لها موازاناتها/ ضم المستوطنات إلى الكيان الصهيوني، باعتبارها جزءاً من دولة (إسرائيل) تخضع لقوانينها/ السماح بهدم المباني الفلسطينية حتى في المناطق المصنفة «أ» وفق اتفاق أوسلو، والخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية، وتشديد ملاحقة المنشآت غير المرخصة في مناطق «أ» و «ب» بحجة حماية المواقع الأثرية، مما يتيح للاحتلال مصادرة الأراضي وتنفيذ عمليات الهدم/ رفع القيود عن بيع أملاك فلسطينية للإسرائيليين، من خلال الكشف عن سجلات الأراضي في الضفة الغربية ومالكها في عهد المملكة الأردنية...ألخ

وقد ترافق ذلك كله مع إجراءات

الاحتلال المتلاحقة لإنهاء دور وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الضفة والقطاع ، وتهديم مخيمات اللاجئين في الضفة والذي شمل حتى الآن كل من مخيم جنين في ومخيمي طولكرم وعين شمس في شمال الضفة الغربية وتهجير أبناء شعبنا منها وسط صمت السلطة .

نحو وضع حد للنكبات المتلاحقة

ما تقدم من نكبات يتطلب خطة عمل لمواجهةها تتضمن مهام محددة على نحو: 1- أن تخرج فصائل المقاومة في قطاع غزة من دائرة الالتزام بخطة ترامب بعد انكشاف بعدها التصفوي للقضية الفلسطينية، وأن تبدأ بالرد المسلح على العدوان المستمر على قطاع غزة، بعد تنصل العدو من استحقاقات المرحلة الأولى، وأن تعمل على تطوير غرفة العمليات المشتركة السابقة إلى جبهة وطنية عريضة ، لا سيما وأن فصائل المقاومة وفق العديد من التقارير تمكنت من إعادة بناء نفسها عسكريا في السياق الأفقي اللامركزي

2- أن تتجاوز فصائل المقاومة في الضفة الغربية النكسة التي ألمت بها جراء الضربات الأمنية المتلاحقة من قبل قوات الاحتلال وأمن السلطة ، وأن تستثمر الظروف الراهنة في الضفة من ضم واستيطان مطرد وتضييق اقتصادي واعتقالات وقتل، ومن هجمات يومية للمستوطنين على القرى الفلسطينية، والتي وصلت إلى نقطة التأزيم ، باتجاه إشغال انتفاضة جماهيرية تضع حداً لمؤامرة الضم وتضع حداً للتنسيق الأمني المذل.

3-التحرك على الصعيد الأممي من قبل فصائل المقاومة ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية للحفاظ على دور وكالة الغوث (الأونروا).

وأخيراً : أن تعمل فصائل المقاومة، على إعادة الاعتبار لمخرجات معركة طوفان الأقصى وإعادة الاعتبار لدورها في محور المقاومة ، وأن لا تركز إلى دور الوسطاء الذين يلعبون دور « مقاول الباطن لمصلحة الولايات المتحدة ومشروعها في المنطقة» ، وأن تستثمر في المتغير الجديد ممثلاً بصمود إيران وانتصارها النسبي على العدوان الصهيوني، الذي جرى تثيره بإعادة الاعتبار لوحدة الساحات ، والتكامل مع دور حزب الله في دوره المفاجيء والأسطوري في إلحاق الهزائم بقوات لاحتلال في جنوب لبنان /عبر تكتيكات عسكرية لم تكن في حسابان الاحتلال.

لماذا يخشى الصهاينة إحياء ذكرى النكبة الفلسطينية؟

إبراهيم أبو ليل - كاتب سياسي فلسطيني - سورية



على الرغم من مضي 78 سنةً على الجريمة الكبرى التي ارتكبتها العصابات الصهيونية (الهاغانا والأرغون وشنيرن وغيرها) سنة 1948، يرى الصهاينة أن شيئاً فظيعاً يشغل تحت أقدامهم، وأن في كل ذكر لما حدث آنذاك يشكل تهديداً وجودياً لهم. فلا يوجد دليل أفضل من الخوف وانعدام الثقة الذي يلاحقهم، على التنصل من المسؤولية التاريخية والأخلاقية، من خلال قرارات الحكومة الإسرائيلية وإجراءاتها لمنع إحياء ذكرى النكبة الفلسطينية في كل عام، في محاولة عديمة الجدوى؛ لمحوها من الذاكرة التاريخية.

تنبع أهمية إحياء ذكرى النكبة من حالة الإنكار التي يمارسها الصهاينة، والتهرب من المسؤولية التاريخية عن المأساة الدائمة للشعب الفلسطيني. ويسعى الصهاينة بشكل حثيث إلى محو النكبة من الذاكرة التاريخية، بوصفها الشاهد الحقيقي على الجرائم وعمليات التطهير العرقي التي هدفت إلى التخلص من الفلسطينيين، وتحويل اليهود من أقلية إلى أغلبية في فلسطين، حيث شردت أهلها البالغ عددهم 900 ألف فلسطيني ولم يبق منهم سوى 156 ألف آنذاك. ويسعى الصهاينة إلى إبقاء النكبة طي النسيان، من خلال قطع صلة الفلسطينيين بها، ومنع كل محاولة لاستدعائها من الذاكرة التاريخية التي تشير إلى حقيقة تقول «إن الكيان الصهيوني قام في سنة 1948 على ظلم هائل للفلسطينيين، وإنه بني على أرض تعمدت بدماء آلاف الشهداء». وفي محاولة لإلغاء ذكرى النكبة، أقر الكنيست الإسرائيلي في العام 2011 ما يعرف بـ(قانون النكبة) الذي يخول وزارة المالية الإسرائيلية قطع التمويل عن المؤسسات الإسرائيلية التي تحيي ذكرى النكبة. بالمقابل، تسمح الحكومة الإسرائيلية بإحياء مناسبات تتعلق بأقليات أخرى؛ تعتبر في القانون الإسرائيلي أعياداً رسمية مثل أعياد الـ«ميمونة» الخاصة بالطائفة اليهودية من المغرب، وأعياد «السهرانة» الخاصة بالطائفة الكردية.

وينكر الإسرائيليون الحقائق التاريخية التي تؤكد دورهم الأساسي في المسؤولية عن أحداث النكبة وآثارها على الفلسطينيين، كما يكذبون كل رواية تؤكد قيام العصابات الصهيونية بارتكاب جرائم تطهير عرقي ضد الفلسطينيين، ويقدمون رواية صهيونية زائفة ومصطنعة تدعي أن الفلسطينيين غادروا بلادهم طوعاً أو استجابة لأوامر قادتهم، على أمل العودة بعد الانتصار. فالنكبة بالنسبة للصهاينة ليست سيرورة مرتبة أو حدثاً موجوداً بالمثل، ويدعون بأنها سرديّة مصطنعة من الخيال العربي. وفي هذا السياق قامت حركة سياسية إسرائيلية يمينية تدعى (إم ترسو) أي (إن أردتم) بنشر كتيباً حمل عنوان (النكبة الهراء)، وفيه يدعي مؤلفوه أن المسؤولية الكاملة عن المصير المريع الذي عاناه الفلسطينيون قبل عام 1948 وفي أثنائه وبعده، إنما تقع على عاتقهم هم أنفسهم وعلى عاتق الدول العربية. إضافة إلى ذلك، تعمل طواقم تابعة لوزارة الأمن الإسرائيلية، على إجراء مسح لأرشيفات في أنحاء البلاد، وتقوم

بإخفاء وثائق تاريخية خصوصاً تلك المتعلقة بأحداث وقعت أثناء النكبة عام 1948. ورصد الباحثون في معهد «عكيفوت»، الذي يعنى بكشف الوثائق التاريخية السرية المتعلقة بالقضية الفلسطينية. وفي تقرير أعده باحثو المعهد، تبين أن المسؤول عن حملة إخفاء هذه الوثائق هي «الدائرة المسؤولة عن شؤون الأمن في وزارة الأمن الإسرائيلية»، وهي جهاز سري؛ وجميع نشاطاته وميزانيته سرية أيضاً. وأكد تقرير المعهد على أن أفراد هذا الجهاز أخفوا توثيقاً تاريخياً خلافاً للقانون، ومن دون أي صلاحية قانونية، وفي بعض الحالات، أخفوا وثائق صادقت الرقابة العسكرية على نشرها سابقاً. وقد نقلوا إلى الخزانات ووثائق تم الكشف عن فحواها في أبحاث أجراها مؤرخون إسرائيليون.

وحول إخفاء هذه الوثائق بعد أن تم نشرها في الماضي، اعترف يحيئيل حورف رئيس جهاز الأمن السابق الذي أنهى مهامه عام 2007، أن الغاية من إخفاء الوثائق هي تقويض مصداقية أبحاث حول تاريخ قضية اللاجئين الفلسطينيين. وبحسب تقرير لصحيفة هآرتس بتاريخ 2019/7/5، كانت بداية إخفاء الوثائق ومحاولات طمس تاريخ النكبة في شهر أيار 2015، عندما عثرت المؤرخة تمار نوفيك في أرشيف «يديعري» في كيبوتس غفعات حبيبا التابع لحزب مبام. وتحدثت الوثيقة عن مجزرة ارتكبتها الجيش الإسرائيلي بحق سكان قرية الصفصاف الفلسطينية في الجليل، والتي احتلت في نهاية عام 1948. وثمة وثيقة أخرى كتبها ضابط في خدمة المعلومات أي جهاز المخابرات التابع لمنظمة الهاغاناه الصهيونية، وثقت ظروف خلو فلسطين من سكانها العرب، وتطرقت إلى واقع كل قرية. وقد كتبت الوثيقة في نهاية حزيران 1948، تحت عنوان « حركة هجرة عرب أرض إسرائيل». ووصف كاتب الوثيقة أسباب الهجرة العربية، وأن 70 في المئة من العرب غادروا فلسطين بتأثير من العمليات العسكرية الإسرائيلية، وهذا يتناقض مع مزاعم إسرائيل بأن قضية اللاجئين سببها دعوة جهات سياسية عربية للفلسطينيين بمغادرة فلسطين.

ويؤكد الباحث الإسرائيلي إيلان بابيه من خلال الوثائق أن الفلسطينيين لم يغادروا بيوتهم بمحض إرادتهم، بل تعرضوا للطرّد، وإن الخطة «دالت» التي وضعتها عصابة «الهاغاناه» كانت الخطة الرئيسة لطرّد الشعب الفلسطيني. ولم يعد هناك مجال للجدل حول حقيقة ارتكاب إسرائيل جرائم

التطهير العرقي في سنة 1948. ويقول بابيه في كتابه الشهير «التطهير العرقي في فلسطين» وهو الوصف الدقيق لما جرى في فلسطين: (إن فكرة التطهير العرقي ولدت مع نشوء الصهيونية التي خططت لتطبيق برنامجها في غضون ستة أشهر، لكنها تمكنت في كثير من الأحيان بأقل من ذلك بكثير). ويقول أحد المؤرخين الجدد البروفيسور آفي شلايم: «نحن - بيني مورييس وإيلان بابيه وأنا- مؤرخون تلقينا تدريباً غربياً، ونقّبنا في الأرشيف لنكتشف أدلة تجريبية تثبت طرد إسرائيل للفلسطينيين في العام 1948. فاللاجئون الفلسطينيون لم يغادروا طواعية؛ بل دفعوا للخروج من أرضهم بالقوة».

ومنذ عام 1948 عمدت إسرائيل إلى إنكار النكبة، ورفضت الاعتراف بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 194 الذي يقضي بوجوب السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم في أقرب وقت ممكن. وللالتفاف على قرار العودة، اتخذت الأمم المتحدة قراراً مضللاً يرفض إشراك «منظمة اللاجئين الدولية» في التعامل مع نتائج النكبة، وإنما إنشاء وكالة خاصة للاجئين الفلسطينيين «الأونروا» عام 1949. وبحسب إيلان بابيه، «كانت إسرائيل والمنظمات اليهودية في الخارج وراء القرار، من أجل إبقاء منظمة اللاجئين الدولية خارج الصورة، وهذه المنظمة بالذات هي التي ساعدت اللاجئين اليهود في أوروبا عقب الحرب العالمية الثانية». والواضح أن الهدف من استبعاد منظمة اللاجئين الدولية، هو عدم الاعتراف بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، وعدم استعداد إسرائيل لتحمل أية مسؤولية، قانونية أو أخلاقية، عن التطهير العرقي الذي ارتكبه في سنة 1948، لأن هذه المنظمة تُعنى بتطبيق حق العودة كأول خيار يحق للاجئين ممارسته. أما وكالة «الأونروا» فلم تكن ملتزمة بعودة اللاجئين، ومهمتها تنحصر في الاهتمام بشؤون اللاجئين اليومية وتقديم الخدمات الانسانية والاجتماعية فقط.

وعليه، إن إنكار إسرائيل المستمر للنكبة يرتبط بوجود إحساس حقيقي بالخوف، وموقف عنصري عميق الجذور تجاه العرب. لكن مهما حاولت إسرائيل قمع ذكرى النكبة ومنع إحيائها، فإنها تتعاظم مع الأيام، وكل جيل من الفلسطينيين يتمسك بها أكثر من سابقه، وإن جرح النكبة لن يلتئم، طالما أن الجريمة الكبرى التي ارتكبت سنة 1948 مستمرة، وتتجدد مع كل جريمة إبادة وتطهير عرقي ضد الشعب الفلسطيني.

مع سيادة قانون القوة.. النكبة ولدت نكبات والنكسة أعقبها نكسات..

إلهام الحكيم كاتبة فلسطينية - تركيا

قام الكيان الصهيوني اللقيط بالاستناد إلى مقولة بلفور الكاذبة بأن - فلسطين أرض بلا شعب - ثم أهداها لشعب بلا أرض - حسب زعمه - !، ومنذ إطلاق وعده المشؤوم عام 1917 بدأت المؤسسات الصهيونية بتنفيذ مخططاتها الاستيطانية الإحلالية التي كان هدفها الرئيسي إخلاء فلسطين من أصحابها الشرعيين واستبدالهم باليهود لترسيخ السردية الصهيونية، بدأت قوافل المهاجرين الصهاينة بالتوافد من كل أصقاع الأرض برعاية غربية وإشراف مباشر من الانتداب البريطاني الذي يحتلها بناء على - اتفاقية سايكس بيكو عام 1916 فكان يدير عملية الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية ثم تسليمها لليهود الذين اقترفوا أبشع أنواع المجازر والتنكيل بالمدنيين وسرقة ممتلكاتهم بحماية بريطانية بهدف ترويعهم ودفعهم للهجرة، وكانت تلك السياسة الممنهجة سبباً لرفض الفلسطينيين -أصحاب الأرض - هذا الواقع الجديد المفروض عليهم بقوة السلاح الفتاك فنفذوا الإضرابات وقاموا بالثورات ضد الجيش البريطاني والمنظمات اليهودية الإرهابية «الهاغاناه والأرغون وشنيرن» التي كانت تنفذ المجازر والتدمير لترويع الأهالي وإجبارهم على ترك ممتلكاتهم والهجرة إلى دول الجوار !..



سياسة الإبادة الصهيونية بحق الشعب الفلسطيني :

لم تبدأ المجازر الصهيونية ضد المدنيين الفلسطينيين مع النكبة 1948 فقد ارتقى بين عامي 1937 و1947 مئات الشهداء وآلاف الجرحى والمصابين نتيجة الخطف والتفجير وإلقاء القنابل في الأسواق ودور العبادة والأحياء على يد عصابات « الإيتسل وليحي والبلماخ و الهاغاناه » تحديداً في القدس وحيفا ويافا و صفد !..

ومع مرور السنوات وتزايد أعداد المهاجرين الصهاينة واستيلائهم على العديد من المناطق الفلسطينية صعدوا طرق الإبادة والإرهاب فارتكبوا المزيد من المجازر ودمروا قرى وبلدات بأكملها وروّجوا تلك الأفعال الوحشية في بقية المناطق ليجبروا الأهالي على الفرار حماية لأطفالهم من القتل أو دفاعاً عن شرف نساءهم من الاستباحة !.. ومن أبرز هذه المجازر :

- مجزرة الريفائيري « مصفاة حيفا » 30 ديسمبر 1947 إلقاء قنبلة واستشهاد 6 عمال وجرح 42 آخرين ..

- مذبحة حواسة وبلد الشيخ 31 ديسمبر 1947 استشهاد 60 بينهم نساء وأطفال وهم نيام !..

- مجزرة العباسية 13 ديسمبر 1947 أدت لاستشهاد 9 مدنيين وإصابة 13 ..

- مجزرة دير ياسين 9 نيسان 1948 أدت لاستشهاد 254 فلسطيني..

- مجزرة الطنطورة 22 أيار 1948 استشهد فيها 200 فلسطيني ..

- مجزرة اللد 11 يوليو 1948 استشهد المئات داخل مسجد البلد ..

- محرقة الطيرة 25 تموز 1948 إحراق عشرات العجائز والنساء في رمضان وهم أحياء !..

- مجزرة كفر قاسم 29 أكتوبر 1956 استشهد فيها 49 فلسطيني ..

- مجزرة خان يونس 1956 استشهد فيها المئات ..

- إحراق المسجد الأقصى 21 آب 1969 واستشهاد 23 وإصابة 850 مصلياً..

- مجزرة الحرم الابراهيمي 25 شباط 1994 أدت لـ 29 شهيد و150 جريح ..

- مجزرة مخيم جنين 1 نيسان 2002 استشهد خلال 11 يوم 52 فلسطينياً ..

العدوان المتكرر على غزة :

- عدوان 27 ديسمبر 2008 أسفر عن 1328 شهيد و5450 جريح نصفهم من النساء والأطفال

- عدوان 14 نوفمبر 2012 استشهد نتيجته 105 مدني إلى جانب 971 من الجرحى والمصابين معظمهم من النساء والأطفال !..

- عدوان 8 يوليو 2014 استمر خمسون يوماً وأسفر عن استشهاد 2251 وآلاف الجرحى والمصابين المدنيين!..

- عدوان 21 مايو 2021 كان من ضحاياه 232 شهيد و 1900 جريح معظمهم من الأطفال والنساء والمسنين ،إضافة لـ 28 شهيد في الضفة الغربية !..

- عدوان 7 أكتوبر 2023 الأكثر وحشية والذي تواصل أكثر من سنتين ومازال مستمراً رغم اتفاق وقف النار منذ سنة .. اعتمدت الحكومة الصهيونية المتطرفة سياسة التدمير والتطهير العرقي والإبادة الجماعية وكان من الضحايا 72,783 شهيداً و 172,779 جريحاً ومصاباً حتى يوم 23 مايو 2026 ..منهم الأطفال والنساء والطواقم الصحية والإعلامية والتعليمية والرياضية والتربوية والهيئات الدولية والإنسانية بهدف التهجير وإفراغ القطاع من أهله الذين ما زالوا متمسكين بأرضهم والعيش بالمخيمات وعلى الدمار على أمل إحلال السلام الدائم وإعادة الإعمار !..

استمرت سياسة المجازر والإبادة الجماعية خاصة خلال الانتفاضات الفلسطينية المتتالية في القدس والخليل

و عموم الضفة الغربية وغزة ،حيث قمع جيش الاحتلال التحركات الشبائية والنسائية والقطاعية مما أدى لاستشهاد مئات الفلسطينيين إضافة لأسر عشرات آلاف المواطنين في ظروف وحشية دون الالتزام بأدنى مقومات الانسانية !.. فهل يلعب النشطاء الذين حاولوا كسر الحصار عن غزة فاعتقلهم الصهاينة وساموهم سوء العذاب دوراً بكشف الحقيقة ويتحولوا بعد الإفراج عنهم إلى ناطقين باسم الأسرى الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال الفاشي ويفتحوا ملف الأسرى في المحاكم الدولية ويدفعوا باتجاه وقف قرار إعدامهم على يد الحكومة اليمينية المتطرفة النازية .

القرى المدمرة والمهجّرة :

طبعاً لن تتحقق المؤامرة الصهيونية بقتل البشر والتطهير العرقي وإفراغ الأرض من أهلها فقط ، بل لابد من استكمال المخطط بتدمير البيوت ونهب الممتلكات الدالة على وجود ذلك الفلسطيني وإزالة أي أثر له من الوجود وطمس معالمه ومنعه من العودة إلى أرضه !، لهذا اتبع اليهود سياسة « الأرض المحروقة » لدحض انتماء الفلسطيني لتلك المناطق ولتصبح - أرضاً بلا شعب- فلجاً لتدمير القرى والبلدات بعد قتل أهلها أو إجلائهم منها ونزوحهم إلى مناطق فلسطينية أخرى « الضفة وغزة » أو اللجوء إلى دول الجوار، فسيطرت العصابات الصهيونية الإرهابية على 774 قرية ومدينة فلسطينية ، وهدمت 531 قرية بشكل كامل و صودرت أراضيها وأقيمت المستوطنات عليها بأسماء عبرية جديدة ، بعد تهجير 957 ألف فلسطيني ،وارتكاب 100 مجزرة وحشية ، وحصول نكبة عام 1948 وإقامة الكيان الصهيوني إثر ذلك

من النكبة إلى النكسة !..

لم يكتف الصهاينة بالمناطق التي اقتلعوها عام 48 ولم يرسمو حدود كياناتهم بل واصلوا مخططهم للاستيلاء على بقية فلسطين التاريخية وتحقق ذلك عام 1967 باحتلال غزة والضفة بما فيها القدس ، وتابعوا سياستهم الاستيطانية لمحو الهوية الفلسطينية بالكامل وتحقيق حلمهم بـ « حدود إسرائيل من الفرات إلى النيل » لكن تلك الحدود لم ترسم - حتى الآن - وبقيت مفتوحة تنفيذاً لأطماع اليهود التوسعية فحدودهم لا نهاية لها و تتمدد بشكل دائم من خلال قضم الأراضي العربية المجاورة تباعاً بذريعة - بناء الحدود الآمنة بحجة

التهديد الوجودي لها- وستبقى تتوسع حتى الوصول لـ « إسرائيل الكبرى » الموعودة بنوءاتهم المزعومة وبدعم غربي إنجيلي أمريكي-أوروبي !..

الأخطبوط الصهيوني المجرم متعدد الجبهات :

إن الحديث عن المجازر والإرهاب الصهيوني المنظم على فلسطين لا يعني براءته من دم النساء والأطفال والمسنين في دول الجوار ، فالاحتلال يدّعي دائماً أنه يتعرض للعدوان الفلسطيني والعربي والإسلامي على الدوام وأنهم خطر وجودي عليه ويخططون لإبادته لهذا فهو يستبق الأمور ويرد عليهم لردعهم ودفاعاً عن النفس ، لكن اعتدائه المتكررة واستهدافه للمدنيين يكشف قبحه وحقيقة نواياه بالتوسع والتطهير العرقي والإبادة الجماعية وتدل الأرقام على ذلك إن كان لعدد المجازر والمعارك أو بعدد الضحايا وخاصة من الأطفال والنساء والشيوخ وعلى عدة جبهات حتى ممن تعتبر نفسها حليفة أو صديقة أو مطبّعة ..

- مجزرة بحر البقر في مصر 8 نيسان 1970 على مدرسة بحر البقر للأطفال مما أدى لاستشهاد 30 طفل وإصابة 50 آخرين وتدمير مبنى المدرسة بالكامل !..

وفي لبنان حصلت عدة مجازر بحق المدنيين في أماكن وأزمنة مختلفة :

- مجزرة صلحا 1948 حيث جمعت العصابات الصهيونية أبناء القرية في المسجد وأدارت وجوههم للحائط ثم تصفيتهم وبلغ عدد الضحايا 106 شهداء!.

- مجزرة الخيام 17 آذار 1978 استشهد فيها عشرات النساء والأطفال والمسنين والعجزة تجاوز 31 مدنياً !.

- مجزرة صبرا وشاتيلا أيلول 1982 واتسمت بالوحشية المفرطة وراح ضحيتها 1300 شهيد فلسطيني ولبناني خلال ثلاثة أيام فقط!..

- مجزرة قانا الأولى نيسان 1996 استشهد فيها 106 نازحين لمركز تابع للأمم المتحدة في قرية قانا !..

- مجزرة قانا الثانية 30 تموز 2006 أدت لاستشهاد 57 معظمهم من الأطفال الفارين من القصف الصهيوني !..

- العدوان المتكرر على لبنان تحديداً جنوبه ، وتصاعد وتيرة القنص والوحشية بحيث استهدف مؤخراً 2 مارس حتى 23 مايو 2026 كل الجغرافية اللبنانية وقد بلغ عدد الضحايا خلال تلك الفترة 3123 شهيداً

و 9 آلاف و506 من الجرحى !.. وقد كشف المجتمع الصهيوني المتطرف قبحه ودعّمه للإبادة الجماعية ففي مقطع مرئي وثّق الفريق المتخصص برصد حسابات الجنود المشاركين بالحرب على غزة ولبنان حفاً نظمته وحدة عسكرية للجنود وعائلاتهم وهم يحتفلون بإبادة قرى لبنان وقبلها غزة اتبع الاحتلال مع القرى الحدودية اللبنانية نفس السياسة التي اتبعها سابقاً في قطاع غزة من خلال توجيه النداءات للأهالي والطلب منهم إخلاء القرى والبلدات ثم تدميرها ورسم الخطوط الصفراء والبرتقالية والحمراء وتحديد المنطقة الآمنة المحيطة بمستوطناته ..فمن وجهة نظره العنصرية المتطرفة أن المستوطنين -الغرباء - أحق بالأمان من أصحاب البلاد الشرعيين في فلسطين ولبنان وحتى سورية التي أبدت سلميَّتها وعدم الاعتداء على أحد ، وهذا يؤكد ما تحدثت عنه أنفأ حول التمدد والتوسع بحجة إحاطة حدوده بهالة من الأمن والاستقرار على حساب أهل الجنوب اللبناني

قوة القانون أم قانون القوة ؟ :

من المفترض أنه على القانون الدولي حكم المجتمعات بعدل وأن يحصل المواطنون في كافة أنحاء العالم على حقوقهم الدينية والمدنية والسياسية والثقافية والفكرية وكل متطلبات الحياة الحرة الكريمة طالما أنهم يؤدون واجباتهم تجاه أوطانهم « لكن » وهذه الدكن يجب أن نضع تحتها مائة خط لتجاوز بعض الزعماء كل الصلاحيات والقوانين والدساتير النازمة للعلاقات الدولية ويكرسونها لخدمتهم وتحقيق مآربهم وأطماعهم وفي رأس قائمة هؤلاء الحكام الطغاة الإرهابيين المجرمين ترامب و تنتياهو الذين تجاوزوا كل الخطوط ويفرضون قوانينهما الخاصة جداً التي تخدم مصالحهما العنصرية المتطرفة فنراهما يجبران كل القوانين لتحقيق مآربهما الشخصية وتكون دعاية انتخابية لهما ولأعوانهما دون قدرة الهيئات والمؤسسات الدولية على تصويب الأمور وإجبارهما على الانصياع لقوة القوانين الدولية والخضوع للأغلبية كما هو مفترض فهما من يرسمان الخطوط ويحددان ملامح الدول حسب أهوائهما في غياب الحق والعدل.. فهل من انتفاضة جماهيرية شعبية دولية تسف هذا الواقع المزري وتعيد الأمور إلى نصابها

لم تكن مجرد نكبة...

مصعب عيسى.. كاتب فلسطيني بلجيكا

في روايته (أرض البرتقال الحزين) كتب الأديب الفلسطيني الراحل غسان كنفاني: (وعندما وصلنا صيدا، في العصر، صرنا لاجئين كنا مكومين هناك بعيدين عن طفولتنا كما كنا بعيدين عن أرض البرتقال، البرتقال الذي قال لنا فلاّح كان يزرعه أنه يذبل إذا ما تغيرت اليد التي تتعده بالماء.) هكذا وصف الراحل مشهد اللجوء موثقاً بالحبر والأسى لمرحلة جديدة من حياة الفلسطيني بعيداً عن أرضه.

ذاك اليوم لم يكن هو النكبة بحد ذاتها.. كانت أكبر كارثة حلت في العصر الحديث حين تم تهجير حوالي ٨٠٠ ألف فلسطيني من أصل مليون ونصف بمعدل يتجاوز نصف السكان.. حملوا ما استطاعوا من الذاكرة.. وتساوير لفردوس مازال عالقاً في غياهب القلب والروح...وحملوا مفاتيح ومضوا يشقون يباب الأرض باحثين عن موطن قدم يقيهم حر المحرقة... ويحميهم من سطوة المقصلة... ولازالوا يجوبون مشارق الأرض ومغاربها



علمهم يلمحون في تضاريسها ما يشبه ذاك التراب العالق في الذاكرة .

لم يكن ما حدث في الخامس عشر من أيار عام ١٩٤٨ مجرد نكبة أو ولادة كيان.. واحتلال وكفى....

كان تتويجاً لعصر جديد بترنج ثملاً بين ذاكرة الجغرافيا وتضاريس التاريخ.. وسقوط القانون إلى أسفل هلوساته...

إن كلمة نكبة في قاموس العرب المحيط ترمز إلى مصيبة تصيب الإنسان بماله أو حميمه/ أهله وأحبابه.

والمصيبة هي نازلة أو ضائقة تصيب المرء.. بماله أو أهله .

فهل يعقل أن يكون هذا العمر من المصائب التي حلت بالفلسطيني منذ مئة عام أن يتم اختصارها بنازلة أو ضائقة.

..من هنا بدأت المشكلة مذ غفلنا عن حرب المصطلحات وتسليط الضوء على الأشياء وتسميتها بسمياتها التي تليق بها أو تعبر عنها خير تعبير...

النكبة بدأت مذ تمت مصادرة الأحلام قبل السيارات مذ قطعوا الجبل السري للفكرة وأرادوها قتيلة في حجرها..

تلك النكبة التي بدأت حين اغتالوا العقل قبل الجسد.. حين تربصت عيون الشر ترقب الكلمة والحرف الناطق قبل المكتوب فيتم إيداعه في زنازين الظلم الطويلة...

إن كل مجزرة ارتكبت في مدينة أو قرية أو حي أو مزرعة فلسطينية هي نكبة... سواء كان الضحايا فرادى أو جماعات ولو اطلعنا على تقارير ودراسات أعدها كثير من المؤرخين والباحثين (أبرزهم المؤرخ الفلسطيني سلمان أبو ستة) لوجدنا أن أكثر من 200 جريمة حرب ومجزرة ارتكبت ما بين عامي ١٩٤٧ و١٩٤٨ على يد عصابات صهيونية كانت تعمل تحت إمرة الجيش البريطاني... بمعنى أنه خلال عام واحد حدثت ٢٠٠ نكبة.. وماذا عن النكبات والمجازر التي حدثت قبل ذلك!!! ولازالت!!!

إن كل شبر من الأرض اغتصبه المارون بين سطور التاريخ هي نكبة... أو منحه سلطان جائر ذات يوم لقيم مستوطنة.. أو تاجر بالإقطاع باع أرضاً لا يملكها.. هي نكبة ... أو دمرها المحتل وأجلوا سكانها قسراً هي نكبة بحد ذاتها... فإذا كان عدد

القرى المدمرة يبلغ 531 قرية فلسطينية... فهذا يعني 531 نكبة.. على أقل تقدير.

النكبة ولدت حين تم تزوير التاريخ أمام أعيننا.. وألبسوه غطاءً مقدساً مدعين أن نصاً إلهياً قد منحهم هذه الأرض...وأمرهم بقتل من فيها من شجر وبشر وحجر... إنها سرقة تاريخية بمباركة توراتية... وطواعية عالمية لميلاد شر جديد هي الصهيونية.

التهود نكبة... وسرقة التراث نكبة.. وتدنيس المقدسات نكبة.. والصمت العربي نكبة.. وإعدام الأسرى سابقاً ولاحقاً نكبة... وفي كل يوم منذ قرن هناك نكبة تتبعها نكسات انهالت على رؤوس الفلسطينيين كوابل من جمر.. فلا يدري كيف به لايزال واقفاً... وذاكرته مشبعة بالأسى... والنتاج مجموعة نكبات متتالية لم تتوقف....

إن كلمة نكبة لا يمكن أن تعبر عن كل هذا الألم المستمر منذ قرن.. لقد أصبح لفلسطين قاموسها الخاص يحاول أن يضع مصطلحاته الواقعية نصب أعين البشرية فتوسعت دائرة المؤرخين والباحثين المناوئين للكيان والصهيونية من غير العرب والمسلمين الذين أعادوا إطلاق مصطلحات أكثر دقة وأكثر انسجاماً ومن أهمهم المؤرخ إيلان بابيه الذي أعاد قراءة التاريخ الفلسطيني بعيون الضحية لا بعيون المؤرخ أو القانوني وألف موسوعته الشهيرة (التطهير العرقي في فلسطين) حيث يقول (إن مصطلح «نكبة» قد يكون مراوفاً لأنه يوحي بكارثة طبيعية أو حادثة غير مقصودة، بينما «التطهير العرقي» يحدد المسؤول عن الجريمة.)

إنه من الإجحاف أن يطلق عليها نكبة... إنها تطهير عرقي.. أو ربما محرقة.. كما وصفها المفكر الفرنسي الراحل روجيه غارودي: (لقد ساهمت أمريكا منذ البداية بالقدر الذي تساهم فيه الآن في المحرقة الأعظم والمستمرة ضد الشعب الفلسطيني وضد العرب عموماً). «العرب حاول كثيراً طمس تاريخ فلسطين منذ العهد القديم وولادة الصهيونية المسيحية»

..تلك المحرقة أو الإبادة الجماعية لاتزال واقعة بحق الفلسطيني حتى اللحظة في الضفة نكبة.. وتطهير.. واستيطان واعتقال وحواجز تعيق الحياة من أداء أبسط أدوارها.

أما غزة تلك المدينة التي جسدت التطهير والإبادة والمحرقة في بث حي ومباشر بكل لغات الأرض التي نعرفها ولا نعرفها.. لتضع العالم أمام ضميره وإنسانيته وتضع الفلسطيني مجدداً أمام ذاكرته الملتهبة منذ انتزع من أرضه... لذا يحرص الفلسطيني دوماً على ذاكرته فهي إرثه المقدس والمتبقي شاهداً على حقه..

الفلسطيني يقاوم لمجرد أن يورث ذاكرته لمن يليه... فالذاكرة وحدها لا تموت... والنسيان خيانة .

ثمانية وسبعون عاماً مرت منذ غادر الفلسطيني أرضه... والحزن وريثه والخيمة...والوهم الظاهر في أعلى الجبين لاجئ متعدد الجنسيات... تجاعيد في الوجه تحكي رواية كل مجزرة وكل قرية وكل ضحية سقطت... ولاتزال..... شوارع المخيم تجسد الفعل المضارع للإبادة.. والمصدر المسؤول الممنوع من العقوبة في سوق المحاكم الدولية... والفاعل قاضٍ ومجرم والمفعول به لاجئ منصوب على وتد الخيمة... ومرفوع على أكتاف الرجال.. ومجرور بياء الهزيمة في أروقة القمة... لكنه لا يبكي كي لا يسقط صورة وطنه الموروث عن جده من عينيه.. فيفتح صدقه رغم ألمه منتشياً يأمل العودة.

وحده الفلسطيني يبتسم غيظاً لأعدائه... لأنهم أرادوه منكسراً.. فانصب.. وأرادوه ذليلاً فتمرد.. وأرادوه خانعاً مشرداً بلا وطن فأصيب الكون بأكمله بلعنة الفلسطيني. لو كان للتاريخ ضميراً.. لأنصفنا. ودفع لنا تعويضاً عن ما عاناه... أجدادنا.. ونعانيه.

ولكان التاريخ البشري سن قانوناً يجرم معاداة الفلسطيني ويغرم عليه... لكن هذا التاريخ لازال حكراً على المجرمين ومصاصي الدماء...من عهد قابيل حتى اليوم ونحن لازلنا نقبض بكل ما أوتينا من صبر وزعتر على جمر العودة...

في المدى طفل صغير يلهو على ركام خلفته إحدى الطائرات.. لم يتبق من منزله سوى جدار يتكى على رمل الصدى... على الجدار عبارة للشاعر المصري الراحل أمل دنقل:

لا تصالح.

النكبة في الوعي العربي: قراءة تحليلية نقدية في تحولاتها من قضية تحرر إلى حدث خطابي موسمي

د. إبراهيم يوسف عبيد - أستاذ العلاقات الدولية بجامعة الأقصى- غزة



مقدمة تأصيلية:

مرت علينا قبل أيام الذكرى الثامنة والسبعون لنكبة الشعب العربي الفلسطيني، تلك المأساة الإنسانية التي شكّلت واحدة من أكثر المحطات إيلاماً في التاريخ العربي الحديث، فقد مثّلت نكبة عام 1948 واحدة من أعمق المآسي الإنسانية والسياسية في التاريخ العربي الحديث، بعدما تعرض الفلسطينيون للتهجير والاقْتلاع من أرضهم. وقد أصبحت فلسطين رمزاً للصدوم والهوية والحق التاريخي في الوعي العربي. واحتلت القضية الفلسطينية مكانة مركزية في الخطاب القومي باعتبارها قضية تحرر وطني ضد الاستعمار الاستيطاني. لكن التحولات السياسية وصعود الدولة القُطرية والإعلام الرقمي منذ التسعينيات أدت إلى تراجع حضورها المركزي لصالح قضايا داخلية وأطر إعلامية موسمية. ورغم استمرار التعاطف الشعبي، تغيّر وعي الأجيال الجديدة بالقضية ليصبح أكثر ارتباطاً بالخطابات الإنسانية والوسائط الرقمية بعيداً عن الطرح القومي التقليدي. ومن هنا، نسعى في هذا المقال، لاستعراض وتحليل النكبة في الوعي العربي المعاصر، وتحولاتها من قضية تحرر إلى حدث خطابي موسمي، وذلك من خلال المحاور الأربعة التالية:

أولاً- النكبة بوصفها قضية تحرر عربي:

شكّلت النكبة الفلسطينية عام 1948م، مأساة إنسانية وسياسية كبرى بعد تهجير الفلسطينيين من أرضهم، وأصبحت فلسطين رمزاً للصدوم والهوية العربية. ورغم استمرار التعاطف الشعبي، تراجعت مركزية القضية في الخطاب العربي مع التحولات السياسية والإعلام الرقمي، وأصبح وعي الأجيال الجديدة بها أكثر ارتباطاً بالخطابات الإنسانية والوسائط الحديثة.

ولم يقتصر حضور النكبة على المجال السياسي فحسب، بل امتد بعمق إلى المجال الثقافي والأدبي، ولعب المثقفون، والشعراء، والروائيون العرب دوراً واضحاً، مهماً في تحويل فلسطين إلى رمز إنساني وقومي دائم. فقد امتلأت القصائد والروايات والأعمال الفنية بصور اللجوء والاقْتلاع والمقاومة، وأصبحت فلسطين حاضرة بوصفها استعارة للحرية والعدالة والكرامة. أمثال: محمود درويش، وسميح القاسم، وتوفيق زيّاد، وفدوى طوقان، وغسان كنفاني، وإميل حبيبي، وإدوارد سعيد، وناجي العلي، ونزار قباني، وأمل دنقل، وأحمد مطر. وأسهم هذا الإنتاج الثقافي في ترسيخ النكبة داخل الذاكرة الجمعية العربية، بحيث لم تعد مجرد حدث تاريخي مرتبط بعام 1948م، بل تحولت إلى سرديّة

مستمرة تُعيد إنتاج نفسها عبر الأجيال. كما أن الأدب الفلسطيني والعربي المشترك لعب دوراً في بناء وعي عربي يرى في القضية الفلسطينية مرآة لمعاناة الإنسان العربي عموماً في ظل الاستبداد، والتبعية والاستعمار.

وفي الإطار نفسه، أدت وسائل الإعلام الكلاسيكية دوراً تعبويّاً واضحاً في ترسيخ مركزية النكبة داخل الوعي الشعبي العربي. فقد تبنت الإذاعات والصحف والقنوات الرسمية العربية (آنذاك) خطاباً سياسياً قائماً على مفاهيم المقاومة، والتحرير، والوحدة، وكانت فلسطين حاضرةً بشكل يومي في التغطيات الإعلامية، والخطابات السياسية. كما ساهمت الأغاني الوطنية، والبرامج الثقافية، والأفلام الوثائقية في تعزيز هذا الحضور، بحيث أصبحت القضية الفلسطينية جزءاً من الحياة اليومية للمواطن العربي. وقد ساعدت الحروب العربية- الإسرائيلية المتعاقبة، خصوصاً حروب 1956م، و1967م و1973م، في إبقاء النكبة ضمن حالة حضور دائم، حيث أعادت تلك الحروب إنتاج الشعور بالخسارة الجماعية، وربطته باستمرار الصراع على فلسطين.

إلى جانب الإعلام، لعبت المؤسسات التعليمية، والثقافية دوراً أساسياً في ترسيخ الرواية الفلسطينية داخل الوجدان العربي. واحتلت فلسطين مساحةً واسعة في المناهج الدراسية العربية، سواء من خلال تدريس التاريخ الفلسطيني، أو من خلال النصوص الأدبية، والشعرية التي تناولت القضية. كما عملت الجامعات، والمراكز الثقافية والنقابات، والاتحادات الطلابية على إبقاء فلسطين في مركز النقاشات الفكرية، والسياسية، الأمر الذي جعل الأجيال العربية تنشأ وهي تنظر إلى القضية الفلسطينية باعتبارها جزءاً من تكوينها السياسي والأخلاقي والقيمي. وبذلك لم تكن النكبة مجرد ذكرى تُستعاد سنوياً، بل قضية حاضرة في بناء الوعي والهوية والانتماء.

ومن خلال هذا التراكم السياسي، والثقافي، والإعلامي، تحولت النكبة إلى قضية تحرر عربي بامتياز، وارتبط مستقبل فلسطين بمستقبل المشروع العربي ذاته. فالقضية الفلسطينية لم تقدّم في تلك المرحلة باعتبارها مأساة إنسانية فقط، بل باعتبارها معركة وجودية مرتبطة بإرادة الأمة وقدرتها على استعادة دورها التاريخي. ولهذا بقيت النكبة لعقود طويلة

عنصراً فاعلاً ومؤثراً في تشكيل الوعي الجمعي العربي، ومصدراً لإنتاج الخطابات السياسية، والثقافية التي عبّرت عن تطلعات التحرر، والوحدة، والكرامة.

ثانياً- التحولات السياسية وتراجع مركزية القضية الفلسطينية:

شهد العالم العربي منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين تحولات سياسية واستراتيجية عميقة أعادت تشكيل طبيعة النظام الإقليمي العربي وأولوياته، وكان للقضية الفلسطينية النصيب الأكبر من آثار هذه التحولات. فبعد عقود احتلت فيها فلسطين موقع القضية المركزية في الخطاب العربي، بدأت مكانتها تتراجع تدريجياً نتيجة تغيرات داخلية وخارجية نقلت الاهتمام من قضايا التحرر القومي إلى قضايا الدولة القطرية والأزمات المحلية، مما أعاد تعريف العلاقة العربية بالقضية الفلسطينية وطبيعة حضور النكبة في الوعي العربي.

وقد ساهمت عوامل عدة في هذا التراجع، من أبرزها انتهاء الحقبة الناصرية، وتراجع المد القومي العربي، وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد عام 1979م، ثم اتفاقيتي أوسلو ووادي عربة، حيث انتقل الخطاب الرسمي العربي من منطق الصراع الوجودي والتحرير إلى منطق التسوية السياسية والواقعية الدبلوماسية. ونتيجة لذلك تراجع حضور مفاهيم المقاومة والوحدة القومية في الإعلام والخطاب السياسي، لصالح التركيز على المصالح الإقليمية والدولية. كما أدت الأزمات الداخلية العربية، والحروب الأهلية، والانقسامات السياسية والاقتصادية إلى انشغال الدول بقضايا الاستقرار الداخلي، مما جعل القضية الفلسطينية تتراجع ضمن أولويات الأجندة العربية الرسمية والشعبية. وأصبحت فلسطين في كثير من الأحيان ملفاً سياسياً بين ملفات عديدة داخل بيئة عربية مثقلة بالأزمات.

وساهمت التحولات الدولية، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991م، في تعزيز هذا التحول، حيث دفعت الهيمنة الأمريكية الدول العربية إلى تبني سياسات أكثر براغماتية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، مع تراجع الخطابات الأيديولوجية والقومية لصالح الحسابات الاقتصادية والأمنية. كما ساهم الانقسام الفلسطيني الداخلي، خصوصاً بعد

عام 2007م، في إضعاف صورة المشروع الوطني الفلسطيني داخل الوعي العربي، وتراجع الزخم الشعبي المرتبط بالقضية. وفي ظل هذه المتغيرات، تحولت النكبة تدريجياً من قضية تحرر عربي شاملة إلى مناسبة رمزية أو ملف سياسي يُستحضر موسمياً، بينما أصبح الإعلام العربي أكثر انشغالاً بالأزمات الداخلية والصراعات الإقليمية. كذلك نشأت أجيال عربية جديدة في سياقات مختلفة، تشكل وعيها السياسي حول القضايا المحلية والمعيشية أكثر من المشروعات القومية الكبرى، فأصبحت علاقتها بالقضية الفلسطينية تمر غالباً عبر البعد الإنساني والإعلامي، رغم استمرار التعاطف الشعبي مع فلسطين بوصفها قضية عادلة وحاضرة في الوجدان العربي.

ثالثاً- الإعلام العربي وتحويل النكبة إلى حدث موسمي:

يُعدّ الإعلام العربي من أبرز العوامل التي ساهمت في تشكيل الوعي الجمعي بالقضية الفلسطينية، حيث لعب دوراً مركزياً في ترسيخ صورة النكبة بوصفها قضية تحرر وطني ومأساة إنسانية مستمرة. إلا أن التحولات الإعلامية، خاصة مع صعود الإعلام الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي، أعادت صياغة حضور النكبة داخل المجال العام العربي، وجعلت التفاعل معها أكثر ارتباطاً بالمواسم والأحداث الأنية. ومع تسارع دورة الأخبار، أصبحت النكبة تُستحضر بشكل مكثف خلال ذكرى الخامس عشر من أيار عبر البرامج والتقارير والمنشورات الرقمية، ثم تتراجع سريعاً أمام القضايا والأزمات الأخرى، مما أسهم في اختزالها ضمن إطار موسمي بدلاً من التعامل معها كقضية سياسية مستمرة.

كما ركّزت التغطيات الإعلامية الحديثة على البعد العاطفي والرمزي للنكبة، من خلال إعادة إنتاج صور القرى المهجرة والمفاتيح وشهادات اللاجئين، وهي صور تحمل قوة إنسانية كبيرة، لكنها قد تتحول إلى أدوات لإثارة التعاطف اللحظي إذا لم تُربط بالسياق السياسي القائم. وفي ظل هيمنة الصورة السريعة والمحتوى المختصر، أصبحت القضية الفلسطينية تُقدّم عبر رموز وشعارات قابلة للتداول السريع، بينما تراجع النقاش المتعلق بجذور الصراع وأبعاده التاريخية والقانونية.

وقد لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دوراً مزدوجاً؛ فمن جهة أتاحت فضاءات

بديلة للرواية الفلسطينية وأسهمت في نشر الوعي والتضامن الرقمي، ومن جهة أخرى كرّست منطق "الترند" والاستهلاك السريع للقضايا، حيث تتحول النكبة إلى وسم إلكتروني مؤقت يختفي مع ظهور أحداث جديدة. كما تأثرت التغطيات الإعلامية بالاستقطابات السياسية والتحالفات الإقليمية، مما جعل تناول القضية الفلسطينية يخضع أحياناً لحسابات سياسية ظرفية أكثر من ارتباطه بثوابتها التاريخية والتحررية. إجمالاً، لم تغب النكبة عن الوعي العربي، لكن الإعلام الحديث غيّر شكل حضورها وآليات تمثيلها، فانتقلت من قضية يومية مرتبطة بمشروع تحرري شامل إلى حدث موسمي تحكمه سرعة التفاعل الرقمي والاستهلاك الإعلامي المتسارع، وهو ما يطرح تساؤلات حول قدرة الإعلام العربي على الحفاظ على البعد التاريخي والسياسي للقضية الفلسطينية.

رابعاً- النكبة بين الذاكرة والوعي السياسي:

رغم تراجع حضور القضية الفلسطينية في الخطاب السياسي والإعلامي العربي خلال العقود الأخيرة، ما تزال النكبة تحتفظ بمكانة عميقة في الوجدان الشعبي العربي، خاصة مع استمرار العدوان على فلسطين وغزة، مما يعكس بقاء فلسطين رمزاً أخلاقياً وإنسانياً قادراً على تحريك الوعي الجماعي. إلا أن حضورها العاطفي لا يعني استمرارها بالقوة نفسها في المجال السياسي، إذ تُستعاد النكبة غالباً كذكرى إنسانية مرتبطة بالحزن والحنين أكثر من كونها قضية تحرر سياسي مستمرة تتطلب مشروعاً جماعياً ورؤية طويلة الأمد.

فالنكبة ليست حدثاً انتهى عام 1948م، بل عملية مستمرة من التهجير والاقتلاع والاستيطان ومحاولات طمس الهوية الفلسطينية، وهو ما يجعل اختزالها في مناسبة سنوية أو رمزية فقط أمراً يفصل الماضي عن الحاضر ويضعف فهم استمرارية القضية الفلسطينية. لذلك تبرز الحاجة إلى خطاب إعلامي وثقافي عربي جديد يتجاوز الموسمية والانفعال اللحظي، ويربط بين الذاكرة التاريخية والواقع الفلسطيني الراهن، بما يعزز الوعي السياسي والتاريخي لدى الأجيال الجديدة. كما أن الحفاظ على مركزية النكبة لا يتحقق فقط عبر إحياء ذكراها سنوياً، بل من خلال إبقائها حاضرة كسؤال سياسي

وأخلاقي يتعلق بالحرية والعدالة والحق التاريخي، بعيداً عن منطق الاستهلاك الإعلامي السريع والتفاعل المؤقت.

الخلاصة والاستنتاجات:

تكشف التحولات التي طرأت على حضور النكبة في الوعي العربي المعاصر عن تغيرات واسعة في النظام الإقليمي العربي والإعلام وطبيعة التفاعل الجماهيري مع القضايا الكبرى. فبعد أن كانت النكبة تمثل قضية تحرر مركزية، أصبحت تُستحضر غالباً ضمن إطار موسمي ورمزي محدود، نتيجة التحولات السياسية وصعود الإعلام الرقمي وتراجع المشروع القومي العربي. ومع ذلك، ما تزال فلسطين تحتفظ بحضور عميق في الوجدان الشعبي العربي، مما يؤكد أن القضية الفلسطينية لم تغب عن الوعي، بل تغيرت أشكال التعبير عنها وآليات التفاعل معها.

وتشير النتائج إلى أن تراجع مركزية النكبة لا يعني اختفاء القضية الفلسطينية، بل يعكس تحولاً في طبيعة الوعي العربي المعاصر. كما ساهم الإعلام الحديث، رغم إبقائه القضية حاضرة رمزياً، في تكريس الطابع الموسمي للنقاش حولها بسبب هيمنة التفاعل السريع والمحتوى الرقمي المؤقت. كذلك أدت الانقسامات العربية والفلسطينية إلى إضعاف البعد التحرري والقومي للقضية، بينما تتعامل الأجيال الجديدة معها ضمن بيئة إعلامية وثقافية مختلفة تفرض تحديات جديدة تتعلق بالحفاظ على الذاكرة الفلسطينية وربطها بالوعي السياسي.

وفي ضوء ذلك، تبرز الحاجة إلى تطوير خطاب إعلامي وثقافي عربي أكثر عمقاً واستمرارية، يربط بين النكبة التاريخية والواقع الفلسطيني الراهن، ويعزز حضور الرواية الفلسطينية داخل المؤسسات التعليمية والثقافية. كما تبرز أهمية توظيف وسائل التواصل الاجتماعي لإنتاج محتوى معرفي وتوثيقي مستدام، ودعم الإنتاج الثقافي والأكاديمي المرتبط بالقضية الفلسطينية.

ختاماً، فإن استعادة مركزية النكبة في الوعي العربي لا تتطلب فقط الحفاظ على الذاكرة التاريخية، بل تستدعي بناء مشروع ثقافي وسياسي قادر على تحويل التعاطف الشعبي إلى وعي نقدي وفعل مستدام، يربط بين قيم الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية وبين الحق الفلسطيني في التحرر والعودة وتقرير المصير.

تقرير

النكبة المتواصلة وحرب الإلغاء المفتوحة

موسى جرادات - كاتب سياسي فلسطيني - تركيا



شهد شهر أيار تصعيداً احتلالياً واسعاً على امتداد الجغرافيا الفلسطينية، من قطاع غزة إلى الضفة الغربية والقدس، وصولاً إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، في سياق حرب استعمارية شاملة تقودها حكومة الاحتلال الفاشية، مستندة إلى آلة قتل وإبادة مفتوحة، ودعم غربي متواصل سياسياً وعسكرياً.

هذا التصعيد لم يكن حدثاً منفصلاً أو طارئاً، بل جاء امتداداً مباشراً للمسار الدموي الذي دشنته دولة الاحتلال منذ انطلاق معركة «طوفان الأقصى»، حيث تحولت الحرب إلى مشروع اقتلاع جماعي يستهدف الإنسان الفلسطيني والأرض والذاكرة والوجود السياسي معاً.

ورغم ادعاءات حكومة الاحتلال المتكررة بأنها حققت أهدافها العسكرية والسياسية في غزة، إلا أن اتساع رقعة العدوان وتصاعد حدته يكشفان بوضوح حجم المآزق الذي تعيشه المؤسسة الصهيونية، وعجزها عن تحقيق حسم فعلي، سواء في الميدان أو في المستوى السياسي. فكلما طال أمد الحرب، ازدادت تناقضات الكيان الداخلية، وتعمقت أزمتة البنيوية، إلى الحد الذي باتت فيه حكومة اليمين المتطرف نفسها تدخل مرحلة التفكك السياسي، مع تصاعد الدعوات لحل الكنيست والذهاب إلى انتخابات مبكرة، في ظل احتدام الصراع داخل المعسكر الصهيوني حول مستقبل نتنياهو ومصير الحرب.

غزة: إبادة مستمرة ومشروع احتلال متجدد

في قطاع غزة، واصل جيش الاحتلال حرب الإبادة بوتيرة غير مسبقة، عبر القصف المكثف للأحياء السكنية والبنى التحتية والمرافق الصحية والتعليمية، في محاولة لكسر البيئة الاجتماعية الحاضنة للمقاومة وتحويل القطاع إلى مساحة غير قابلة للحياة.

كما وسّعت قوات الاحتلال عملياتها البرية، بالتوازي مع إعلان بنيامين نتنياهو عزمه توسيع السيطرة العسكرية على ما يقارب 70% من مساحة القطاع، في مؤشر واضح على انتقال العدوان في هدف «الرد العسكري» إلى مشروع إعادة احتلال مباشر وإعادة تشكيل الواقع الديمغرافي والجغرافي للقطاع بالقوة.

وفي مقابل ذلك، يعيش القطاع كارثة إنسانية مركبة بفعل الحصار والتجويع ومنع إدخال المساعدات، وسط موجات نزوح متكررة وانهايار شبه كامل للمنظومة الصحية والخدماتية. كذلك واصل الاحتلال سياسة الاغتيالات بحق قيادات المقاومة، في محاولة لتعويض فشله الميداني عبر القتل المباشر واستهداف البنية القيادية للفعل المقاوم.

سياسياً، استمرت الجهود المرتبطة بمسار التهدئة، لكنها بقيت تراوح مكانها نتيجة تنصل حكومة الاحتلال من الالتزامات التي تضمنتها اتفاقات الهدنة، ورفضها الانتقال إلى المرحلة الثانية منها، في ظل عجز الوسطاء والضامنين عن فرض أي التزام فعلي على الاحتلال، الأمر الذي أعاد التأكيد أن حكومة الحرب لا ترى في أي اتفاق سوى أداة مؤقتة لإعادة تنظيم عدوانها. الضفة الغربية: الاستيطان كوجه آخر للحرب

في الضفة الغربية، صعدت قوات الاحتلال من اقتحاماتها اليومية للمدن والمخيمات الفلسطينية، بالتوازي مع حملات الاعتقال والمدهامات الليلية التي طالت مئات الفلسطينيين، في إطار سياسة العقاب الجماعي ومحاولة

تفكيك البنية الاجتماعية والسياسية للمقاومة.

وفي السياق ذاته، تسارعت عمليات الاستيطان ومصادرة الأراضي، خصوصاً في محافظة جنين، حيث استولت سلطات الاحتلال على مئات الدونمات الزراعية، بالتزامن مع الدفع نحو إعادة المستوطنين إلى المستوطنات التي أخليت عام 2005، بما يعكس انتقال المشروع الاستيطاني إلى مرحلة أكثر عدوانية تقوم على فرض وقائع نهائية بالقوة.

كما بقيت القدس في قلب حالة الاشتباك المفتوح، خاصة في محيط المسجد الأقصى، مع تصاعد الاقتحامات والاستفزازات المنظمة من قبل جماعات المستوطنين، وسط مخاوف متزايدة من توسع دائرة المواجهة وتحول الضفة إلى جبهة اشتباك شاملة.

فلسطينيو الداخل: مواجهة مشروع الإلغاء

في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، برزت حالة توتر سياسي واجتماعي متصاعدة، بالتوازي مع استمرار الحرب على غزة وتصاعد الخطاب العنصري والتحريضي ضد الفلسطينيين في الداخل.

شهدت المدن والبلدات الفلسطينية فعاليات جماهيرية واسعة لإحياء ذكرى النكبة والتضامن مع غزة، في مواجهة سياسة القمع والملاحقة التي مارسها المؤسسة الأمنية الإسرائيلية عبر حملات الاعتقال والاستدعاء بحق الناشطين والمتظاهرين.

كما استمرت سياسات هدم المنازل ومصادرة الأراضي، خصوصاً في النقب، في إطار المشروع الاستعماري الهادف إلى تفرغ الأرض من أصحابها الأصليين وإعادة هندسة الحيز الجغرافي والديمغرافي بما يخدم الرؤية الصهيونية.

وفي مواجهة هذا التصعيد، انشغلت القوى السياسية الفلسطينية في الداخل بمحاولات إعادة بناء حالة وطنية جامعة، تستند إلى خطاب سياسي موحد قادر على مواجهة الإجماع الصهيوني

المتزايد على سياسات الإقصاء والعزل والتجريم بحق الفلسطينيين في الداخل المحتل.

نهاية حكومة أم بداية انهيار سياسي؟ تشير مجمل التحولات داخل المشهد الصهيوني إلى أن الأزمة لم تعد محصورة في شخص نتنياهو، بل باتت تعكس مأزقاً أعمق يضرب بنية النظام السياسي الإسرائيلي نفسه. فالصراع المحتدم بين مكونات المعسكر الصهيوني، وتبادل الاتهامات حول إدارة الحرب والفشل الأمني والعسكري، يكشفان حجم التآكل الذي أصاب مركز القرار داخل دولة الاحتلال.

ورغم أن قطاعات واسعة داخل المؤسسة الصهيونية باتت ترى أن النهاية السياسية لنتنياهو أصبحت مسألة وقت، إلا أن الأزمة تتجاوز شخصه نحو سؤال أكثر جوهرية يتعلق بقدرة النظام السياسي الإسرائيلي على إعادة إنتاج نفسه بعد الحرب، في ظل الانقسامات الداخلية، وفشل الجيش في تحقيق أهدافه، واستمرار حالة الاستنزاف المفتوح.

النكبة المتجددة

في أيار هذا العام، كما في كل الأعوام السابقة، استعاد الفلسطينيون ذكرى النكبة بوصفها فعل تمسك بالهوية والحق والرواية، في مواجهة المشروع الصهيوني القائم على الإلغاء والتغيب والاقتلاع.

فالنكبة لم تعد حدثاً تاريخياً معزولاً وقع عام 1948، بل تحولت إلى مسار مستمر يتجدد بأشكال مختلفة من القتل والحصار والتهجير والاستيطان، فيما بقي الشعب الفلسطيني، رغم كل المجازر والحروب، متمسكاً بحقه التاريخي والوطني، وقادراً على إنتاج أشكال متواصلة من الصمود والمقاومة. ولهذا، فإن إحياء ذكرى النكبة لم يعد مجرد استعادة للذاكرة، بل تأكيد سياسي متجدد على أن أصحاب الأرض الحقيقيين ما زالوا هنا، وأن كل مشاريع الاقتلاع والإبادة لن تنجح في كسر إرادة الشعب الفلسطيني أو إنهاء قضيته الوطنية.



تصريح صحفي بمناسبة عيد الأضحى

نائب الأمين العام للجبهة الشعبية يدعو لتعزيز التكافل الاجتماعي في مواجهة العدوان والحصار

بمناسبة حلول عيد الأضحى المبارك، يتقدم نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الرفيق جميل مزهر، بالتهنئة إلى جماهير شعبنا في الوطن والشتات، وإلى عوائل الشهداء والأسرى، وإلى أسيراتنا وأسرانا البواسل في سجون الاحتلال، وفي مقدمتهم الأمين العام للجبهة القائد أحمد سعدات «أبو غسان».

وفي ظل استمرار حرب الإبادة والحصار وسياسات التجويع في قطاع غزة والضفة والقدس، ومع تفاقم معاناة شعبنا في مخيمات اللجوء والشتات، تتأكد المسؤولية الوطنية والشعبية في تعزيز أواصر التكافل والتضامن الاجتماعي كأحد ركائز الصمود، عبر دعم العائلات المنكوبة والنازحة، وتبادل الزيارات لعوائل الشهداء والأسرى والجرحى، وتوسيع مبادرات الإسناد في هذه الظروف القاسية، بما يعزز تماسك النسيج الاجتماعي ويواجه محاولات التفكيك والإضعاف.

إن استمرار الإجرام الصهيوني-الأمريكي المنظم على شعبنا ومنطقتنا لن يحقق أهدافه، في ظل ما يعيشه الكيان من أزمة عميقة وارتباك سياسي وعسكري، مع فشل متواصل في حسم عدوانه، وتحقيق أهدافه. وفي المقابل، يواصل شعبنا صموده الأسطوري تحت القصف والحصار، متمسكاً بأرضه وهويته، فيما يشكل التحام جبهات المقاومة وتعدد ساحات المواجهة عنصر قوة أساسياً يعيد تشكيل معادلات الصراع ويُفشل مخططات العدو.

وفي الختام، نؤكد أن هذا التماسك الشعبي والميداني يُشكل سداً منيعاً أمام محاولات تصفية القضية الفلسطينية، وأن إرادة الشعوب المتجذرة تصنع معادلات جديدة في طريق الحرية والتحرر.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

نائب الأمين العام جميل مزهر

2026-5-26

في الهدف

النكبة وأسئلتها الثقافية

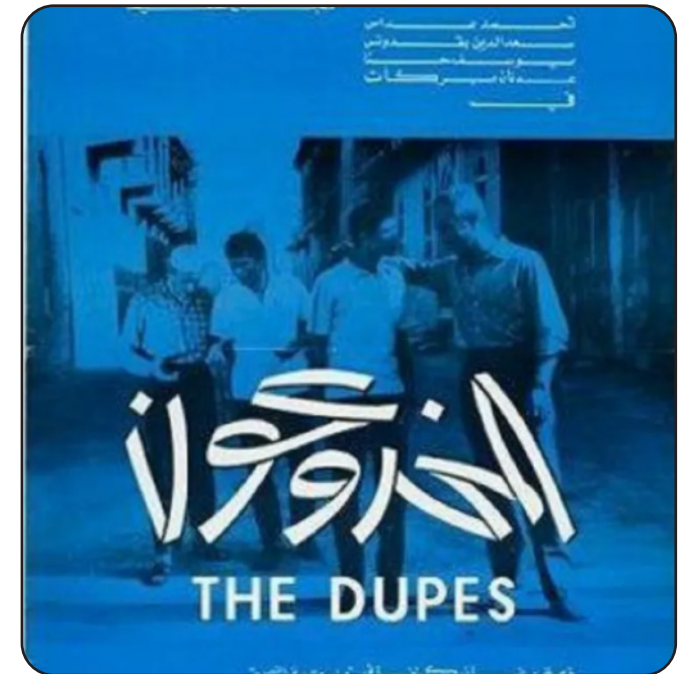
أحمد علي هلال- ناقد أدبي فلسطيني - سورية

كيف تصبح النكبة سيرورة وعي أبعد من سجلات الاصطلاح على مفهومها ودلالاتها القصية، ذلك أن السؤال الثقافي كحصيلية غير نهائية لتأمل مسارات النكبة (أحداثاً ونتائج)، سيتعدى الماضي وأسئلة سياقاته وإحداثياته وجدواه، ما لم تكن قوة المثال في اشتقاق أسئلة جديدة مغايرة، وعليه: إن مقارنة السؤال الثقافي للنكبة لا يتخفف من سياقها المعرفي والتاريخي، بالقدر الذي يؤسس لسياقات جديدة سيذهب الفكر في إثرها، بعيداً عن الشجن فحسب، ليكون دالاً بما يكفي لحظتنا الراهنة، أي بمعنى تنشيط الذهن في حقائق وجدليات لا يُقصد منها استظهار المجزوءات، بل الذهاب إلى رؤية أشمل لقضية عادلة ارتبطت بالوعي والوجدان وأصبحت عنواناً من عناوين الحياة الفلسطينية، قدراً ومصيراً، على أن السؤال الثقافي هنا وهو ينجز سياقاته الجديدة، لن يكون سؤالاً فردياً، بل هو سؤال جمعي، سيعني الذاكرة الجديدة التي تستعيد حضوراتها، تثبت للراهن وعياً مختلفاً يتجاوز السائد ويضارعه، ولتصبح النكبة المعنى الدال للعودة وثقافتها المؤسسة في الوجدان الجمعي الفلسطيني والعربي، وبكل ما تنطوي عليه من إحالات للوقائع المتجددة، فالقول بأن النكبة تلد نكبات، سيبدو دقيقاً بالمعنى التاريخي، وسياخذ دلالاته المنتظرة فيما يكابده الشعب الفلسطيني وبالمقابل ما يحلم به. والسؤال الثقافي إذن هو برسم المؤسسات الثقافية، كما المثقفين المشتبكين وصناع الأدب والفنون والمعرفة، الذين لن يكتفوا فقط بالمعادلات الفنية والإبداعية وسواها، لفعل النكبة في النفوس قبل الأرض بل سيذهبون إلى تأصيل مفهوم التجذر في الهوية والأرض والذاكرة والوجدان، من خلال ما نصلح عليه بهندسة الوعي المفارق، وبصياغة شرط معرفي جديد يستشرف ويستبطن أكثر مما يعيد إنتاج الواقع ذاته، والذي أحالنا إلى وقائع متواترة ينبغي إدراكها، وإدراك ما تنطوي عليه من معنى ولتصبح مقولة الزمن الفلسطيني، مقولة ناجزة لا تعني الانفكاك عن الوقائع أو تطير من الفضاءات الأخرى، ذلك هو محيط الدلالة لما تعنيه النكبة بالمعنى الثقافي الموازي للمعاني الأخرى، حتى ننتج فهماً يؤصل ذلك المعنى في استحقاق الوجود، والأدل في استحقاق فلسطين والعدالة النهائية بعودتها/ الحلم، الذي لن يتأخر ليصبح واقعاً وذلك ليس رهاناً خاسراً في زمن مفتوح وبمضارعة النقيض وعياً معرفياً وأداءً يرتقي بالأدوات كما التفكير.

النكبة الفلسطينية والسينما المخدوعون.. وعائد إلى حيفا.. أنموذجاً

موسى سعيد مراغة - كاتب سياسي فلسطيني - سورية

تمر الذكرى الثامنة والسبعون للنكبة الفلسطينية والتي أحدثت شرخاً دائماً في جسد الأمة العربية تمثل بإقامة الكيان الصهيوني على أرض فلسطين في العام 1948.



وقد انبرت السينما لهذا الموضوع الحار، وسجلت الكثير من الأفلام قصة ضياع وطن وتشريد شعب والكثير من المجازر التي طالت أبناء الشعب الفلسطيني، وقد تناولت تلك الأفلام الوثائقية منها والروائية النكبة الفلسطينية وآثارها وصورت تلك الأفلام البؤس والشقاء وحياة الضنك التي عاشها الشعب الفلسطيني في المخيمات والمنافي ودول الشتات وحكت الأفلام مصائر أبطالها وقصة شعب ذاق الأمرين في حله وترحاله، حيث عاش الفلسطيني حياة خذلان جعلته إضافة إلى نكبته بالهجرة من وطنه يعيش أيضاً كل أنواع الشقاء والظلم في أماكن لجوئه من كل النواحي السياسية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية. ولكن الفلسطيني لم يستكن لهذه الحالة التي فرضت عليه، ولم يرشّ بحياة النذل والإهانة والتشرد والفقر المدقع الذي عاش فيه. لم يبق الفلسطيني أسيراً لحياة البؤس والشقاء في المخيمات. ووصل إلى قناعة أن هذه الحال يجب ألاّ تدوم فاتخذ طريق الثورة سبيلاً ورفع راية الكفاح ويمم شطره اتجاه فلسطين المحتلة. وبدأ بذلك مبكراً عبر الثورات والانتفاضات المتواصلة وهو إلى اليوم يواصل هذا الدرب الطويل.

ولعل من أهم الأفلام السينمائية التي تناولت موضوع النكبة الفلسطينية، وصورت مظاهر ومصائر أبطالها، عارضة قصة الترحال والضياع الذي عاشته شخصيات تلك القصص السينمائية، فنشير هنا إلى الفيلم السينمائي (المخدوعون) للمخرج السينمائي المصري توفيق صالح، والمأخوذ عن رواية (رجال في الشمس) للأديب الشهيد غسان كنفاني والتي تدور أحداثه في غالبية زمنها عند الحدود بين العراق والكويت في زمن غير محدد ولكنه بالتأكيد غير بعيد من زمن حدوث النكبة الفلسطينية التي تشرد خلالها مئات الألوف

من الفلسطينيين خارج ديارهم، وفي وقت ضاق فيه الحال على الشعب الفلسطيني، وأصبح الوضع الاقتصادي عاملاً ضاغطاً على مجمل أبناء الشعب.

وشخصيات الفيلم الرئيسية الثلاث هم أولئك العمال الذين وجدوا أن الحل الأفضل للتسلل إلى الكويت هو اختباؤهم داخل صهريج مياه فارغ. وكان سائق ذلك الصهريج (أبو الخيزران) هو المهرب والذي سهّل لهم الأمر مقابل مبالغ مالية، خلال تلك الرحلة الجهنمية التي تجري وسط طقس ملتهب في ذروة الصيف الصحراوي، يتوقف الصهريج طويلاً وعلى غير العادة عند نقطة الحدود، حيث يغوص السائق في أحاديث مملة وسخيفة يدفعها إليه أحد موظفي الجمارك، والذي ماطل في إنهاء أوراق مغادرة سائق الصهريج للنقطة الحدودية، وفي نفس الوقت كان العمال الثلاثة داخل الصهريج يلفظون أنفاسهم الأخيرة جراء اختبائهم الطويل في ذلك المكان.

لم يكن سيناريو الفيلم مجرد عرض لذلك الحدث الدرامي ومتابعة سير رحلة أولئك العمال في رحلتهم المشؤومة، بل تم عرض مشاهد عدة تستعيد ذكريات أولئك العمال، وشظف عيشهم مع التعرّيج على الأوضاع العربية السياسية والاجتماعية، وعرض الفيلم الأحداث التي رافقت النكبة واللجوء والمأساة المرعبة التي قاساها الفلسطينيون جراء قيام الكيان الصهيوني على أرضهم.

ولعل الفيلم كان في أحداثه يعرض مأساة أفراد محدودين وقعوا بين أيدي مهرب مخادع، ورجال حدود لا تعرف الإنسانية طريقاً إلى قلوبهم. هذا من ناحية، أما من ناحية أخرى فقد صور الشريط السينمائي مأساة شعب بكامله، والمصير الذي آلت إليه أوضاعهم، إضافة إلى وثائق من الأرشيف عن الصراع العربي الصهيوني وحرب 1948، وما إلى ذلك من تشريد الشعب الفلسطيني وتهجيده من أرضه.

لقد استطاع المخرج توفيق صالح أن يقدم فيلماً ملتزماً وواقعياً بالرغم من الازدواجية في أسلوبه خلال عرضه للسرد الدرامي، فمرة يستخدم الواقعية ثم ينحو إلى استخدام الوثائقية..

ومع أن توفيق صالح تناول الجانب السلبي من حياة أولئك العمال الفلسطينيين الذين يحاولون الهروب من واقعهم، وهم في النهاية يخطئون الطريق في البحث، فمعركتهم هذه تقودهم إلى الموت والفشل،

ورغم هذه المواقف إلا أن المخرج أشار بأصابع الاتهام وشخص الواقع العام ودور الحكومات والنظم الرجعية في تعميق المأساة، فهي من الأسباب الرئيسية لمأساة هؤلاء كما تبدى في المادة الوثائقية من مشاهد احتلال يافا، المؤتمرات الدولية، ووثائق الملك عبد الله وفاروق، ويدين الفيلم التآمر الرجعي آنذاك ودوره في قتل وتشريد الشعب الفلسطيني في رموز ودلالات قوية ولعل أبلغها في مشهد النقطة الحدودية وموظفي الجمارك في مماطلتهم لسائق الشاحنة والذي كان جراه وفاة العمال اختناقاً في الصهريج. ولعل النهاية الدراماتيكية لأبطال الفيلم الثلاثة والتي صورها الفيلم في نهايته تلخص مصير الفلسطيني التائه في أصقاع الأرض باحثاً عن وطن.

إن أبطال الفيلم كانت نهايتهم الموت داخل الصهريج عندما يكتشف ذلك السائق أبو الخيزران وهو يخرج مسرعاً من النقطة الحدودية وينطلق مسرعاً بصهريجه بعيداً عن أعين حرس الحدود وهو يريد أن يرى ماذا حل بالعمال الثلاثة داخل الصهريج، وفيما هو يفتح فوهة الخزان وينادي عليهم بأسمائهم غير أن لا إجابة، فيضطر إلى سحبهم وإلقائهم على قارعة الطريق وهو يكرر جملة الشهيرة: (لماذا لم تقررعو الخزان). يريد أن يلقي اللوم على الفلسطيني في مأساته التي حصلت مع أن الثلاثة قرعوا الخزان وبغف إلا أن أصوات أجهزة التكييف كانت أعلى من طرقاتهم فلم يأبه لهم أحد. ولعل اليد المتشنجة لأحد العمال وهي ترسم علامة استفهام رسالة تنبئ بالمستقبل والمصير الذي ينتظر الفلسطيني.

أما الفيلم الثاني والذي كانت النكبة الفلسطينية وآثارها موضوعه الأساسي فهو (عائد إلى حيفا) أيضاً عن رواية بنفس الاسم للأديب الشهيد غسان كنفاني، ومن إخراج قاسم حول والذي تم إنتاجه من قبل القسم الفني في إعلام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في الأعوام 1980 و1981. وكان إنتاج ذلك الفيلم بخطوة وقرار شجاع من المكتب السياسي للجبهة لإدراكهم جميعاً بدور الفن والسينما بشكل خاص في المعركة، ولما تشكل الصورة من تأثير في الفكر والرأي العام.

تصدى قاسم حول لأول تجربة لإنتاج أول فيلم روائي فلسطيني، وشرع في تحويل قصة (عائد إلى حيفا) إلى عمل سينمائي

وكتب السيناريو بنفسه، واستعان بالكاتب والروائي رشاد أبو شاور لكتابة الحوار باللهجة الفلسطينية. المسار الزمني لأحداث الفيلم محددة ما بين الأعوام 1948-1967 ثم فترة ما بعد حرب حزيران 1967.

تتشابك الوقائع التاريخية تمثيلاً وتوثيقاً، وتتداخل لتحقيق مسار درامي يبدأ من عام 1948، ومن اللحظة التي باشرت فيها العصابات الصهيونية بمهاجمة السكان الفلسطينيين، وأعملت فيهم قتلاً، واستخدمت كل أنواع الإرهاب وبالسلح والنار، وأجبرت الكثير منهم على الرحيل من وطنهم والخروج من بيوتهم ومزارعهم وقراهم.

تحمل الأخبار إلى الفلسطينيين الذين هاجروا في العام 1948 واستقروا في الدول العربية المجاورة، بأن السلطات المحتلة تسمح بعودتهم إلى بيوتهم.

ونحن هنا مع عائلة سعيد وزوجته صفية الذين هجروا من مدينتهم حيفا، وهم يتفاعلون مع هذه الأنباء فيثور الشوق في أنفسهم ويعزمون على العودة إلى حيفا.

الزوجة صفية تدعو بأن تغتم العائلة هذه الفرصة التي يمكن ألا تتكرر وتحض زوجها على الإسراع بالعودة ورؤية بيتهم ومدينتهم، وسط تلميح من الزوجة أن الدافع ربما يتجاوز رؤية المكان إلى شيء آخر، أكثر صلة به.

وفعلاً تشد العائلة الرحال باتجاه حيفا وإلى منزلهم مباشرة. وهناك تستقبلهم مهاجرة يهودية تدعى (مريام). هم الآن أغراب في بيتهم بعد أن احتلت هذه المستوطنة بيتهم.

مشاهد الحوارات الطويلة التي جرت في المنزل بين سعيد وزوجته من جهة ومع المستوطنة من جهة أخرى تأخذ مساحة كبيرة من مسار الفيلم وزمنه، وفي تلك الحوارات يتكشف الكثير من الوقائع التاريخية المرتبطة بالإنسان الفلسطيني المنتزع من أرضه والآخر الغريب الذي حل محله واستولى منه على كل شيء حتى أبنائه.

يقدم الفيلم في مساره الزمني مراجعة لتاريخ الهجرة اليهودية إلى فلسطين عام 1948، ويصور لنا المراحل الأولى من وصول اليهود إلى فلسطين من خارجها ضمن مشروع سياسي خطير.

يعيد فيلم (عائد إلى حيفا) القصة الصادمة للطفل الرضيع الذي تركته العائلة

الفلسطينية مرغمة بعد أن تقطعت بهم السبل جراء هجوم العصابات الصهيونية على المنطقة السكنية التي يقيمون فيها.

ذلك الطفل (خلدون) كبر وصار جندياً في الجيش الصهيوني. وهنا يبرز الصراع الذي قدمه غسان كنفاني في روايته والتي يوجزها بعبارة فلسطينية هي «الإنسان قضية» وجوهرها أن صلة الكائن بالمكان متغيرة وفق الظروف التاريخية التي يمر بها، وهي جعلت الطفل خلدون يصبح «دوف» ويصبح إسرائيلياً بدلاً من كونه (عربي فلسطيني) فهو لا يعرف إلا العائلة البولندية التي نشأ فيها، بينما يتنكر لوالديه الأصليين.

ولقد جسد الفيلم ما تعرضت له الأم الفلسطينية من أخطار في الطريق الذي أضحى ساحة للموت، إضافة إلى أن أفراد العصابات الصهيونية منعوها من الوصول إلى البيت لإنقاذ ابنها خلدون.

ويسرد الفيلم الكذب والخداع الذي مارسته اليهودية البولندية حين ذكرت أمام (خلدون) أن أبويه الفلسطينيين قد هربا وتركاه وحيداً من دون تفكير بمصيره.

يُكذب النص الروائي والسينمائي السردية (الإسرائيلية) التي تحيل هجرة الفلسطينيين إلى خوفهم وعدم تشبثهم بأرضهم ويقدم الفيلم السينمائي حضور المقاومين الفلسطينيين الذين رفعوا السلاح في وجه المحتل ودافعوا عن أرضهم ببسالة.

حيث يذهب السرد السينمائي لعرض بطولات وتضحيات يريد العدو طمسها، بينما يؤكد النص السينمائي ديمومة وجودها في الذاكرة الجمعية للشعب الفلسطيني.

وخاتمة الحوار الذي يجري بين الجندي «دوف» خلدون سابقاً، مع والده سعيد تقضي إلى المسار الذي يؤكد أن الذاكرة الوطنية والماضي ضروريان، لكن الرهان الأهم هو على المستقبل، ويمثله هنا الابن خالد الذي يصر على الانضمام للمقاومة الفلسطينية.

وفي المشاهد النهائية للفيلم، وقبل الخاتمة يتبدى لنا معسكر التدريب حيث مجموعة من الشباب الفلسطينيين الذين انضموا إلى الثورة الفلسطينية التي أعلنت انطلاقها معلنة الكفاح المسلح طريقاً وأسلوباً لتحرير ما اغتصب من الأرض. فمن الإحباط واليأس، ومن التشرد والظلم والهجرات يبزغ الأمل والثقة بالمستقبل لتحقيق النصر والعودة.

من النكبة إلى النكسة وأخواتها لا تتركوا القدس وحيدة

حمزة البشتاوي - كاتب وإعلامي فلسطيني - لبنان



الفلسطينيين من أبناء القدس، وتشمل هذه الإجراءات إغلاق الطرق وتقييد حركة المصلين واعتقال الشبان والتضييق على الأهالي والتجار، بما يؤدي إلى زيادة معاناة المقدسين الذين يعيشون أصلاً تحت التهديد وتحت ضغوط سياسية واقتصادية واجتماعية متواصلة، وهنا يجب أن تحضر القدس بصفتها إمتحان للضمير وليس فقط قضية تحرر وطني.

إن النكبة والنكسة وأخواتها ليسوا مجرد أحداث تاريخية فحسب، بل هم جرح نازف ما زال حاضراً في الذاكرة والميدان حيث ترفع رايات العودة والصبر والصمود مع راية القدس العالية بما تمثله من رمز للهوية وصلابة الانتماء الذي يحمله أهل المدينة رغم كل ما يواجهونه من مخاطر وتحديات، خاصة على صعيد محاولات طمس وتغيير الصورة الحقيقية الراسخة للمدينة في العقول والقلوب على مر الزمان.

ولما كان من واجب العالم الحر العمل على دعم حرية القدس وحقوق الشعب الفلسطيني في الحرية والعودة والاستقلال، فإن هذه الواجب يستدعي من الشعب الفلسطيني وقواه السياسية المزيد من التمسك بخيار المقاومة، مع التأكيد بأن الشعب الفلسطيني منذ عام النكبة يمارس فعل الصمود والمقاومة كزيتونة ضاربة جذورها في التاريخ، لا تقتلعها الرياح ولا تكسرهما السنون، والمطلوب اليوم إستناداً لاحتمالات حصول تصعيد كبير في القدس والضفة وقطاع غزة، أن تكون القدس التي تحتاج إلى الوحدة الوطنية ودعم إرادة الصمود وفعل المقاومة أولوية أولى على جدول أعمال الجميع، والقدس بما تحمله من قداسة المبنى والمعنى، يستدعي الواجب تجاهها أولاً وأخيراً أن لا تترك وحيدة، فهي القلب وإذا تعب القلب تعب كل الوطن وكل الوطن فلسطين.

النكبة في الرواية العربية بين سؤال الهوية وسردية الوجد

د. ثائر يوسف عودة - ناقد وأستاذ جامعي فلسطيني - سورية



احتلت نكبة فلسطين 1948 مساحة واسعة في الرواية العربية، حتى صار هناك ما يُعرف برواية النكبة، بوصفها تياراً سردياً قائماً بذاته، يجمع بين التوثيق التاريخي والبعد الإنساني والذاكرة الجماعية، وقد ركزت تلك الروايات في مضموناتها على التهجير، وضياح الأرض، واللجوء، وتمزق الهوية، وحق العودة، وصراع السرديات. وأسهمت النكبة في انبثاق تيار أدبي خاص، عُرف بـ «أدب النكبة» وثقّ الألم الفلسطيني، وخلد الحنين للأرض، وأعلى من قيمة المقاومة الثقافية عبر الأجناس الأدبية جميعها، وسعى الأدباء إلى توثيق المعاناة، والحفاظ على الهوية، ومقاومة محاولات الطمس والنسيان؛ فأبرزت النكبة أدباً ذا طابع خاص، تميّز بمرجعياته الوطنية والإنسانية، وبمضموناته الفنية التي تدمج بين الحنين إلى الوطن، والشعور بالظلم، والدعوة للمقاومة، مما جعل «أدب النكبة» فرعاً أصيلاً في الأدب العربي المعاصر، وأنتج هذا الأدب مجموعة كبيرة ومتميزة من الكتاب الذين أسهم كل واحد منهم وبطريقته في بناء خطاب أدبي يحمل الخصوصية ويعبر عن النكبة بكل أبعادها؛ لذلك تُعد النكبة حدثاً مؤسساً في الأدب العربي والفلسطيني.

وقد درج النقد الأدبي على تقسيم روايات النكبة إلى مراحل واتجاهات، أولها: روايات الشهادة المباشرة التي ظهرت بعد النكبة مباشرة، وركزت على التوثيق والصدمة والتهجير. وثانيها: روايات الوعي الوطني والمقاومة، حيث تحولت النكبة من مأساة إلى سؤال تحرري. وثالثها: الرواية الملحمية والذاكرة الجمعية، حيث تمتد النكبة عبر أجيال. ورابعها: الرواية النسوية للنكبة كما في «الطنطورية» لرضوى عاشور وكتابات سحر خليفة، حيث تُروى النكبة من منظور المرأة الفلسطينية. وتكمن أهمية هذه الروايات في أنها لم تكتفِ بسرد الحدث التاريخي، بل صنعت ذاكرة مضادة تحفظ الرواية الفلسطينية في مواجهة محاولات الطمس والنسيان.

وإذا ما حصرنا الحديث في الروايات التي تناولت نكبة 1948 وكتبها روائيون عرب غير فلسطينيين، فسنجد أن النكبة حضرت بوصفها قضية عربية وإنسانية عامة، لا مجرد تجربة فلسطينية محلية، وقد تنوعت مقاربات هؤلاء الروائيين بين التوثيق التاريخي، والبعد القومي، والرؤية الإنسانية، والتأمل الفلسفي في الهزيمة والمنفى والهوية. كما أنّ عدداً من الروائيين العرب تناولوا النكبة ضمن سياق الروايات التي تتحدث عن الحرب العربية الصهيونية أو عن عذاب اللجوء والمخيمات، كما في بعض روايات حنا مينه، صنع الله إبراهيم، واسيني الأعرج ونبيل سليمان وغيرهم. إلا أنّ حضور النكبة عند هؤلاء غالباً كان جزئياً أو رمزياً، لا محوراً مركزياً كما هو الحال عند رضوى عاشور وإلياس خوري. ومن الناحية النقدية، يمكن القول إن الرواية العربية غير الفلسطينية تعاملت مع النكبة عبر ثلاثة اتجاهات رئيسية بارزة،

أولها: الاتجاه القومي الذي يرى في فلسطين قضية العرب المركزية، ويغلب عليه الخطاب التعبوي والوجداني. وثانيها: الاتجاه الإنساني الوجودي الذي يركز على المنفى والاقتلاع والذاكرة والهشاشة الإنسانية. وثالثها: الاتجاه التوثيقي السردى حيث تتحول الرواية إلى أرشيف للذاكرة الفلسطينية المهددة بالنسيان. فتمتع حضور النكبة في الرواية العربية غير الفلسطينية بخصوصية جلية، وثمة فارق واضح بين الرواية الفلسطينية عن النكبة والرواية العربية غير الفلسطينية، إذ إن الرواية الفلسطينية غالباً ما تنطلق من تجربة معيشة مباشرة، أي من ذاكرة شخصية أو جماعية مرتبطة بفقدان البيت والأرض واللجوء. أما الرواية العربية غير الفلسطينية فتناولت النكبة بوصفها جرحاً قومياً، أو سؤالاً حضارياً، أو أزمة وجودية عربية، أو مأساة إنسانية كونية؛ ولهذا اتسمت هذه الروايات بقدر كبير من التأمل الفكري والفلسفي، مع اهتمام واضح بإعادة تركيب الذاكرة الفلسطينية داخل الوعي العربي العام.

وتُعد الرواية اللبنانية الأكثر اشتباكاً مع النكبة بعد الرواية الفلسطينية نفسها، ويرجع ذلك إلى الجوار الجغرافي، ووجود المخيمات الفلسطينية في لبنان، وتداخل الحرب الأهلية اللبنانية بالقضية الفلسطينية؛ ولهذا نجد كثيراً من الروايات اللبنانية قد تعاملت مع الفلسطيني لا بوصفه (آخر)، بل بوصفه جزءاً من التاريخ اللبناني الحديث، وأبرز من مثل هذا الاتجاه إلياس خوري، حسن داوود، وهدي بركات، لكن يبقى إلياس خوري الأكثر التصاقاً بالذاكرة الفلسطينية. أما الرواية المصرية فغالباً ما ظهرت فلسطين فيها ضمن خطاب قومي عربي، أو نقد للهزيمة، أو مراجعة للوعي السياسي العربي، فقدمت النكبة بوصفها مرآة لفشل المشروع العربي الحديث، وانهيار الحلم القومي، ومن أبرز الكتاب الذين كتبوا عن النكبة في مصر: رضوى عاشور، وبهاء طاهر، وصنع الله إبراهيم. ويمكن تناول هذه الروايات بوصفها مشروعاً سردياً عربياً متكاملاً لإعادة كتابة نكبة 1948 من خارج التجربة الفلسطينية المباشرة، مع ملاحظة أنّ كل روائي عربي اقترب من النكبة من زاوية مختلفة؛ فبعضهم جعلها ذاكرة جمعية، وبعضهم جعلها سؤالاً إنسانياً أخلاقياً، وآخرون رأوا فيها رمزاً لانكسار المشروع العربي الحديث. وسنحاول، هنا، الإطلالة على بعض تلك الروايات والكشف عن تجليات النكبة في محتواها:

(باب الشمس) للروائي إلياس خوري (1998)

تُعد هذه الرواية من أهم الأعمال العربية التي تناولت النكبة، حتى إن كثيراً من النقاد يضعونها إلى جانب أعمال غسان كنفاني الكبرى، وتدور أحداث الرواية حول اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات اللبنانية، وتوثق سقوط القرى والمجازر والتحويلات النفسية والاجتماعية، وتعتمد تقنية السرد الشفهي، وتعيد بناء الذاكرة الفلسطينية من خلال شهادات اللاجئين، حيث تتحول الحكايات الفردية إلى ذاكرة جمعية للشعب الفلسطيني. وتتميز الرواية بعدة أمور، أبرزها: إعادة بناء الذاكرة الفلسطينية، فالرواية لا تروي النكبة بوصفها حدثاً تاريخياً مجرداً، بل تستعيد تفاصيل الحياة اليومية (القرى، الأعراس، مواسم الزيتون، العلاقات العائلية، اللهجات، أسماء الأماكن. وكأن الرواية تقاوم المحو عبر استعادة التفاصيل الصغيرة. بالإضافة إلى نقد الرواية الصهيونية، إذ يحاول الروائي تفكيك السردية الصهيونية التي قدّمت فلسطين بوصفها (أرضاً بلا شعب)، فيعيد للرواية الفلسطينية أسماء الضحايا والقرى والبيوت. وتميزت بالبنية الملحمية كون الرواية ليست حكاية فردية، بل ملحمة شعب كامل، ولذلك تشبه في امتدادها السردية (الإلياذات) الحديثة. وكان للمخيم حضور مركزي، يتحول في الرواية إلى وطن بديل مؤقت، وإلى رمز للمنفى الفلسطيني الدائم، فبالإضافة إلى كونه مكاناً فقيراً بائساً، هو وطن مؤقت وسجن ومساحة انتظار، ومختبر للهوية الفلسطينية الجديدة، وهو نتاج مباشر للنكبة؛ لهذا تُعد هذه الرواية تأسيسية في أدب الذاكرة الفلسطينية العربي.

(الطنطورية) للروائية رضوى عاشور (2010)

تُعد من أعمق الروايات العربية التي تناولت النكبة من منظور إنساني ونسوي، تستعيد الكاتبة فيه مجزرة الطنطورة وتهجير الفلسطينيين عبر سيرة بطلتها (رقية) التي تعيش التحول من القرية الفلسطينية إلى المنافي العربية، وتدمج الرواية الذاكرة الشخصية بالتاريخ الجمعي، وبحضور وثائقي واضح للحياة الفلسطينية قبل 1948 وبعدها. فتتعلق الرواية من مجزرة الطنطورة سنة 1948، ثم تتبع حياة البطلة عبر المنافي العربية المختلفة. وتكمن أهمية الرواية في السرد النسوي للنكبة، وهذا ما جعلها تشارك غالبية روايات النكبة الأولى التي ركزت على

البطولة والمقاومة والسياسة والهزيمة. وهنا اهتمت الكاتبة بما يحدث داخل الإنسان، ورصدت (ثيمات) متعددة، منها الأمومة، الفقد، الزواج، التربية، الشيخوخة، الذاكرة. وهكذا أصبحت المرأة الفلسطينية حاملة للذاكرة الوطنية. ولم تكن النكبة حدثاً وقع وانتهى، بل حالة مستمرة بوصفها حياة كاملة في المخيم، والمنفى، وفي اللغة، والحنين والخوف من النسيان. واحتفظت بمهمة الأدب الكبرى المتمثلة بالوثيقة والتخييل، ومزجت بين الوثائق التاريخية والشهادات والسرد الروائي واليوميات، مما جعلها أقرب إلى أرشيف روائي للنكبة.

(الحب في المنفى) للروائي بهاء ظاهر (1995)

تُعد هذه الرواية إحدى أبرز علامات الأدب العربي الحديث التي تمزج ببراعة بين الواقع المؤلم، عالم السياسة والحرب، والخيال العاطفي، وتناقش بعمق أزمت المثقف العربي والغربة، وتدور أحداث الرواية في بداية الثمانينيات وتحديداً فترة الاجتياح الصهيوني لبيروت 1982 ومذبحة صبرا وشاتيلا، والبطل صحفي مصري ناصري في العقد الخامس من عمره، يعيش أزمة نفسية وإحباطاً سياسياً بعد رحيل الزعيم عبد الناصر، وبسبب تمسكه بمبادئه، يُستبعد ويُنفى (بشكل اختياري) للعمل كمراسل في سويسرا، وهناك يلتقي البطل بمرشدة سياحية نمساوية تدعى «بريجيت» تعاني من ماضٍ مؤلم، وتنشأ بينهما قصة حب عميقة تصبح ملاذهما في المنفى، لتبرز الرواية قوة الحب كقوة خلاص وسط عالم مليء بالقسوة والظلم. صحيح أن الرواية لا تتناول النكبة بشكل مباشر، إلا أنها، وإن كانت تركز على مرحلة لاحقة، فإنها تستحضر القضية الفلسطينية بوصفها جرحاً عربياً دائماً، وتناقش آثار الهزائم العربية التي بدأت مع نكبة 1948.

سمعت الأنين ففاضت دموعي

وأدركتُ عصراً بلا رافة

أنينُ الصغارِ يلامسُ سمعي

ترى الجوع يصرعُ طفلاً صغيراً

ويُردي مساءً بذِي الشيبَةِ

يموتُ الجياعُ بأرضي صوفاً

وأنتِ تموتُ من الثُّجْمَةِ

انطلقت معظم هذه الروايات من فكرة مفادها أن تذكر فلسطين شكل من أشكال المقاومة، ولذلك تكثر فيها أسماء القرى،

الخرائط، الحكايات الشعبية، الأغاني، وصف البيوت والأشجار، كما تتداخل بين الوثيقة والتخييل بحيث يصعب أحياناً الفصل بين التاريخ والشهادة والرواية، وتتحول الرواية إلى أرشيف بديل، وتسلط الضوء على مركزية المنفى الذي لم يعد مكاناً جغرافياً بل حالة نفسية يتجلى فيها الاغتراب، والفقدان، والانتظار الدائم، وحضرت المرأة في الروايات الحديثة خاصة، وأصبحت حاملة الذاكرة وراوية الحكاية وحافظة الهوية، في بنية ملحمة تميل فيها الروايات إلى الاتساع الزمني وكثرة الشخصيات لأن القضية نفسها جماعية وتاريخية.

وتكمن أهمية هذه الأعمال في أنها حفظت الذاكرة الفلسطينية عربياً ومنعت اختزال النكبة في حدث سياسي عابر، وحولت المأساة إلى مادة جمالية وفكرية، وقدمت الأحداث بوصفها شكلاً من أشكال المقاومة الثقافية، كما أسهمت في بناء ما يمكن تسميته بالسردية العربية المضادة، أي الرواية التي تواجه محاولات محو التاريخ الفلسطيني أو إعادة تأويله؛ ولهذا أصبحت روايات مثل (باب الشمس) و (الطنطورية) جزءاً أساسياً من الرواية العربية الحديثة، لا بوصفها روايات سياسية بل بوصفها إنجازات فنية كبرى في السرد العربي المعاصر، ومعظم الدراسات النقدية تُعد (باب الشمس) و (الطنطورية) أبرز عمليتين عربيتين غير فلسطينيتين جعلتا النكبة محوراً سردياً كاملاً، من حيث العمق الفني وكثافة التوثيق والقدرة على بناء الذاكرة الجماعية الفلسطينية داخل الرواية العربية الحديثة.

لقد شكّلت نكبة فلسطين 1948 إحدى أكثر القضايا حضوراً في الرواية العربية الحديثة، ولم يقتصر تمثيلها على الروائيين الفلسطينيين وحدهم، بل تحولت إلى قضية سردية عربية عامة، انخرط فيها عدد غير قليل من الروائيين العرب من مصر ولبنان وسورية والعراق والجزائر وغيرها، وجاءت هذه المشاركة نتيجة شعور عميق بأن النكبة ليست حدثاً فلسطينياً منفصلاً، بل لحظة انهيار تاريخي عربي شامل، كشفت أزمة الإنسان العربي والدولة العربية والهوية العربية الحديثة؛ ولهذا فإن الرواية العربية غير الفلسطينية التي تناولت النكبة أصبحت فضاءً لإعادة كتابة التاريخ والذاكرة والهزيمة والمنفى والاقتراع فضلاً عن التضامن الوجداني والشعور بوحدة المصير.

من نكبة 48 إلى طوفان 23: المسرح السوري والقضية الفلسطينية

جوان جان- ناقد مسرحي سوري



لا نجانب الصواب إذا قلنا إن المسرح السوري تفاعل مع القضية الفلسطينية منذ أشهرها الأولى في عام النكبة عام 1948 شأنه كشأن باقي مسارات الإبداع السورية الأخرى من شعر وقصة ورواية، وفيما بعد من دراما تلفزيونية وسينمائية، وكانت الفرقة السورية للتمثيل والموسيقا التي تأسست في العام 1947 رائدة في تناول القضية الفلسطينية منذ نشأتها. تجلّى ذلك في مسرحية بعنوان «أم كامل في الجبهة» رصدت وقائع الحرب العربية الصهيونية الأولى وكيف تواجهت الجيوش العربية حينذاك مع الجيش الصهيوني، وكانت المسرحية من تأليف عبد الهادي الدركزلي وإخراج تيسير السعدي وفيها ظهرت الشخصية الشعبية أم كامل للعيان للمرة الأولى بعد أن كانت معروفة بالنسبة للجمهور من خلال صوتها عن طريق مايكروفون الإذاعة فقط، وتذكر المصادر أن الفنان أنور البابا الذي كان يؤدي هذه الشخصية اختار شكل اللباس الذي ستظهر فيه الشخصية في هذه المسرحية وفي كل الأعمال اللاحقة وهو عبارة عن ملء سوداء وغطاء أبيض اللون للرأس ونظارة طبية، وباعتبار أن المسرحية تتحدث عن فلسطين والعودة إليها وضع الفنان البابا على خصر الشخصية مفتاحاً كبيراً كان يُعرف باسم الساقط وهو يرمز إلى التعلق بالأرض والإيمان بحتمية العودة، وقد عُرضت المسرحية على مسرح سينما الأمير بدمشق والتي كانت تقع في منطقة بوابة الصالحية.

وفي العام 1956 قدم النادي الفني الذي أسسه منذر النفوري في العام 1955 مسرحية بعنوان «هنا إسرائيل» وفيها تصوير دقيق لثماني سنوات كانت قد مضت على احتلال فلسطين.

وفي عقد الستينيات وعقب نكسة حزيران عام 1967 انبرى المسرحيون السوريون لمعالجة أسباب النكسة ورصد نتائجها، فكان أن ظهرت مسرحية «حفلة سمر من أجل خمسة حزيران» لكتبتها سعد الله ونوس ومخرجها علاء الدين كوكش، وقد شكلت هذه المسرحية- كما يشير النقاد- انعطافة حقيقية في المسرح السوري مثلما شكلت انعطافة في أسلوب معالجة المسرحيين السوريين للقضية الفلسطينية، حيث انتقل هذا الأسلوب من مضمون عاطفي وانفعالي ومباشر إلى مضمون نقدي يحاول الكشف عن الأسباب الكامنة وراء الهزيمة.

واستمر المسرحيون السوريون في عقد السبعينيات بمعالجة القضية الفلسطينية في أعمالهم المسرحية، فكتب إلياس زحلاوي مسرحية بعنوان «المدينة المصلوبة» قدمتها فرقة هواة المسرح العشرون وأخرجها المخرج سمير سلمون عام 1973 وهي تتحدث عن الصراع العربي الصهيوني، وتدور أحداثها في مدينة القدس، وقد شاركت المسرحية في مهرجان الهواة المسرحي الذي كانت تقيمه وزارة الثقافة وحصلت حينها على عدة جوائز في المهرجان، كما أخرجها بعد عدة سنوات المخرج محمود خضور، ومن المعلومات النادرة عن هذه المسرحية أن كاتبتها إلياس زحلاوي شارك كممثل فيها عندما عرضت للمرة الأولى عام 1973.

وفي نفس العام ظهرت مسرحية «ضيعة تشرين» تأليف محمد الماغوط ودريد لحام وإخراج دريد لحام، وتناولت المسرحية بأسلوب ترميزي مراحل القضية الفلسطينية منذ ما قبل عام النكبة 1948 وصولاً إلى حرب تشرين عام 1973.

وشهد عقدا السبعينيات والثمانينيات مشاركة العديد من المخرجين والممثلين السوريين والفلسطينيين المقيمين في سوريا في عروض فرقة المسرح الوطني الفلسطيني التي نشطت على المسارح السورية في ذلك الوقت مثل: فواز الساجر، حسن عويتي، وليد قوتلي، زيناتي قدسية، يوسف حنا، يعقوب أبو غزالة، بسام لطفي.. ومن الأعمال التي قدمتها الفرقة مسرحية «محاكمة الرجل الذي لم يحارب» تأليف ممدوح عدوان إخراج حسن عويتي ومسرحية «الكروسي» للكاتب الفلسطيني

معين بسيسو إخراج خليل طافش ومسرحية «حلم فلسطيني» تأليف الكاتب الفلسطيني رشاد أبو شاور إخراج حسين الأسمر ومسرحية «مؤسسة الجنون الوطنية» تأليف الكاتب الفلسطيني سميج القاسم إخراج فواز الساجر.

وبرزت في نهاية عقد الثمانينيات مسرحية الكاتب سعد الله ونوس «الاعتصاب» التي اقتبسها عن الأدب المسرحي الإسباني والتي أسقط مضمونها على القضية الفلسطينية ووقائع الصراع العربي الصهيوني وقد أخرجها للمسرح المخرج العراقي جواد الأسدي الذي قدم رؤيته الخاصة للنص، فنشِب خلافٌ بينه وبين الكاتب ونوس، مع قناعة الأسدي الكاملة بأن العرضَ المسرحيَّ يخضع لكتابتين: كتابة نصّية يقوم بها الكاتب، وكتابة ثانية يقوم بها المخرج، وهذا ما فعله- حسب قوله- في مسرحية «الاعتصاب» وشعرَ الأسدي بمرارة عندما اعتبر ونوس تصرفَ الأسدي خيانةً للنصّ، وقد علّق الفنان غسان مسعود على هذا الخلاف الفكري قائلاً: «أجمل ما في مسرحية «الاعتصاب» هو ذلك الخلاف بين كاتبها سعد الله ونوس ومخرجها جواد الأسدي، وهذا الخلاف كان من داخل النص، والعمل المسرحي في النهاية هو نص الكاتب ولمسة المخرج».

وفي عقد الثمانينيات أيضاً برزت تجربة الفنان زيناتي قدسية في تناولها للقضية الفلسطينية مسرحياً من خلال عدد من الأعمال، أبرزها مونودراما «أبو شنار» التي قدمها كاتباً وممثلاً ومخرجاً، وآخرها حتى الآن مونودراما «أيوب» التي قدمها في العام 2024.

في عقد التسعينيات ومطالع الألفية الجديدة تراجعت وتيرة تناول القضية الفلسطينية في المسرح السوري وخاصة بعد العام 2011 مع بعض الاستثناءات كـمونودراما «تفريدة أبو السلام» والتي قدمت في عام 2015، نص وإخراج داوود أبو شقرا تمثيل عبد الرحمن أبو القاسم، حيث اتجه اهتمام المسرحيين السوريين بالدرجة الأولى نحو الشأن الداخلي، إلى أن حل العام 2023 عام طوفان الأقصى حيث عاد اهتمام المسرحيين السوريين بالقضية الفلسطينية إلى سابق عهده، إذ ألقت ملحمة السابع من تشرين الأول 2023 بظلالها على

الحركة المسرحية السورية، وتجلّى ذلك من خلال مجموعةٍ من العروض المسرحية التي شهدتْها المسارح السورية والتي تطرق فيها المسرحيون السوريون لمحنة طوفان الأقصى بكثير من الإدراك والوعي لأهمية هذا الزلزال الوطني والقومي الذي ما زلنا نعيش تفاصيله حتى يومنا هذا.. ففي مدينة طرطوس تنادت مجموعة من الفنانين لتقديم قراءات مسرحية بعنوان «قراءة لمونولوجات غزة» كانت عبارة عن تداعيات وشهادات إنسانية واقعية لأطفال عاشوا زمن الحرب وذاقوا ويلاتها ولمسوا كيف تخلّى الجميع عنهم وتركوهم تحت وطأة الاحتلال وإجرامه، وقد أتت هذه القراءات كجزء من مشروع دوليّ بدعوة من مسرح عشتار الفلسطيني وشمل عدداً من الدول العربية والأجنبية يتم تحديثه والإضافة عليه باستمرار.

وفي دمشق تكررت التجربة عبر مجموعة من المؤدين من مختلف الأعمار، ورصدت القراءات الأحوال التي واجهها سكان غزة نتيجة العدوان الهامي الدائم عليهم من قبل قوات الاحتلال الصهيوني، وجسّدت قصص التحدي في مواجهة القصف والتشريد والحصار، وركّزت على مشاعر الألم والخوف والأمل لتكون بمثابة سجلّ حيّ للحظات من الشجاعة والحب والفرح رغم فقدان الأحباب، ودعت القراءات إلى تحرك دولي عاجل لوقف الانتهاكات والإبادة الجماعية لأبناء الشعب الفلسطيني.

وبعيداً عن مشروع قراءات غزة قدم المخرج المسرحي سامر إبراهيم أبو ليلي في مدينة حمص عرضاً مسرحياً بعنوان «أنا ليلي أهدي سلامي» اعتماداً على أربع قصص للكاتب الفلسطيني غسان كنفاني، وهو يحكي عن شخصية الخال حمدان المواطن الفلسطيني الذي يبحث عن عروسه، ويقصد بها البندقية، ومعه برتقال يافا تأكيداً على الانتماء للقضية الفلسطينية، وقد استعرض العمل تاريخ القضية الفلسطينية منذ العام 1948 وصولاً إلى طوفان الأقصى وما حدث في قطاع غزة من مجازر، وجسّدت الشخصيات نخبة من ممثلي المسرح العمالي في حمص.

وفي حمص أيضاً تمّ تقديم العرض المسرحي «الشارع» نص وإخراج سحاب ججاج التي استمدت أحداثاً مسرحيتها

من طوفان الأقصى واعتمدت فيها على الدمج بين فن خيال الظلّ وفن التمثيل، وجسّدت بصرياً بطولات المقاومة والتصدي للدبابات الإسرائيلية وغارات الصهاينة التي أدت إلى قتل وتهجير أهالي غزة من بيوتهم.

وفي درعا قدم المخرج فراس المقبل مسرحية بعنوان «رجال في الشمس» عن رواية بنفس العنوان للكاتب غسان كنفاني، وهي تتحدث عن ثلاثة رجال عانوا من الظلم والاضطهاد بعد احتلال الصهاينة لأرضهم وتهجيرهم منها، فيقررون الهجرة للتخلص من الظلم والموت، وجسّدت شخصيات العرض مجموعة من فنانين المسرح الجامعي في مدينة درعا.

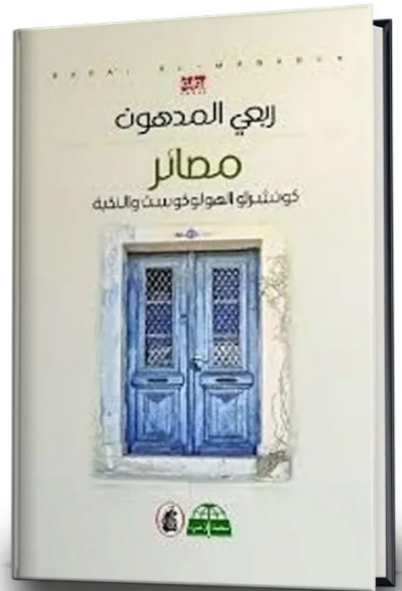
وفي طرطوس قدم المخرج عصام علام عرضاً مسرحياً بعنوان «زائلون» ومن أهمّ مقولاته «الكبار لا يموتون، والصغار لا ينسون» وقد أثرت اللهجة الفلسطينية المستخدمة في العرض على الجمهور الذي اختلطت عنده مشاعر الحزن والغضب مع مشاعر العز والفخر.

وفي اللاذقية شهدَ جمهور المسرح فيها العرضَ المسرحي التوثيقيّ «طوفان الأقصى» نص إلياس الحاج إخراج نضال عديرة، وقد عاد العرض تاريخياً إلى سنة النكبة وصوّر كيف تم تهجير الشعب الفلسطيني من أرضه وكيف تمت مواجهة العدوان في مواجهات عديدة وصولاً إلى العام 2023 وشارك في العرض أكثر من أربعين فناناً من فئات عمرية مختلفة قدموا أداءً مؤثراً ومتنوعاً نال إعجاب الجمهور، واعتمد العرض على الأغاني والأهازيج التراثية الفلسطينية، وعكّس نبض الشارع السوري المتضامن مع الفلسطينيين الذين يخوضون المعركة في وجه الاحتلال.

وفي الحسكة تنادت مجموعة من الفنانين المسرحيين بقيادة المخرج إسماعيل خلف لتقديم عرض مسرحي بعنوان «أنا من هناك» سعى لأن يحيي مسرحياً القضية الفلسطينية ومقاومة الشعب الفلسطيني بأشكالها المتجددة في وجه العدوان الصهيوني انطلاقاً من الدور الذي يمكن أن يقوم به الفن الملتزم بقضايا أمته، ومن هنا أراد مخرج المسرحية أن يقدم للجمهور لوحة فنية بصيغة ملحمة إنسانية من خلال ثلاث شخصيات هي مقاوم وشهيد وفتاة.

النكبة الفلسطينية بين طرح الواقع وغياب البديل قراءة في «مصائر» ربعي المدهون

د. نهلة راحيل - أكاديمية وناقدة ومترجمة - مصر



تهتم السرديات الفلسطينية بالبحث المتجدد عن معنى النكبة وتداعياتها، وتسعى دائماً إلى تجاوز القصص التقليدية عن النفي والشتات من أجل محاولة فهم التحولات التي شهدتها المجتمع الفلسطيني قبل النكبة وخلالها وبعدها، حتى يمكن القول إن هذه السرديات لم تعد تقتصر على تقديم تأريخ بديل للطرد والتهجير والقرى المدمرة، بل أصبحت تعالج أيضاً العلاقات المتغيرة داخل المجتمع الفلسطيني- سياسياً واجتماعياً وثقافياً- عقب النكبة بصورة أكثر عمقا، وتحاول استشراف أحوال الفلسطينيين سواء من استطاع منهم البقاء داخل الوطن أو من هُجروا من أراضيهم.

يسرد الكاتب الفلسطيني الشهير «ربعي المدهون» في روايته «مصائر، كونشرتو الهولوكوست والنكبة» (2015) تغريبة فلسطينية شاملة ترجع إلى زمن النكبة وتمتد إلى الشتات الفلسطيني في بلدان عدة خارج الوطن، ويصور اغتراب الفلسطيني الذي اختار البقاء داخله. وقد عمد الكاتب إلى تفسير «النكبة» على ضوء «الهولوكوست»، بداية من العنوان الفرعي لروايته؛ في صيغة توضح أنه لا مكان في ذاكرة اليهودي للألم الفلسطيني، ولا مكان في الذاكرة الفلسطينية لـ«هولوكوست» ليست مسؤولة عنه.

وهو ما أوضحه المدهون في حوار له توقع خلاله أن تواجه «مصائر» هجوماً إسرائيلياً بعد وصولها للقائمة القصيرة للبوكر؛ لأن «وضع النكبة إلى جانب الهولوكوست على قدم المساواة مسألة تزجج الإسرائيليين»، مؤكداً أن الهدف من وضعه هذا العنوان الفرعي لروايته هو لفت الانتباه إلى أنها «تناقش المأساتين، الفلسطينية واليهودية، من منطلقات إنسانية بحتة، مستندة إلى خطاب يكشف، بوضوح لا لبس فيه ولا التباس وبجرأة ضرورية، تفهم الفلسطيني لعذابات اليهود، وتأكيده في الوقت عينه أن الهولوكوست ليست شأنًا يخص الفلسطينيين، أبعد من كون المذبحة مأساة إنسانية، وأن مسؤوليتها تقع على أوروبا الغربية ككل، والولايات

المتحدة الأمريكية التي أغلقت أبوابها في وجه اليهود وحولتهم، وبقيّة دول أوروبا، إلى فلسطين دعماً للمشروع الاستعماري الصهيوني. الهولوكوست جريمة ارتكبتها ألمانيا النازية لا الفلسطينيون أو العرب عموماً، بالتالي على الإسرائيليين الكفّ عن اضطهاد ضحاياهم من الفلسطينيين باسم ضحايا الهولوكوست». (حوار مع الكاتب، جريدة الجريدة، 22 مارس 2016)

ولعل خصوصية الرواية تكمن بالفعل في وجود صيغة فكرية مغايرة يقدمها الكاتب عبر حكايات متشابكة ومصائر متعددة لفلسطينيين شردتهم النكبة. وقد أتاح لها قالب الكونشرتو الموسيقي أن تكون حيزاً تلتقي فيه هذه الحكايات والمصائر، وبذلك حملت الرواية مقولة سردية غير تقليدية مكنت كاتبها من أن يجمع احتمالات متنوعة في فضاءها، وساعدته على أن يمنح شخصياته إعادة سرد التاريخ من منظورها الخاص.

الرواية تحكي في أربعة «حركات» متتالية مأساة الشتات الفلسطيني، وتطرح أسئلة عديدة حول النكبة والهولوكوست وحق العودة عبر مسار شخصياتها التي تواجه كل منها ثنائيات مختلفة داخل حركات الرواية: التهجير والعودة، الهجرة والبقاء، التذكر والنسيان، الهوية والأسرلة، ليعبرون جميعاً عن مأساة ضياع الوطن وشعور الفلسطينيين- في الداخل أو في الشتات- بوطأة الاحتلال الإسرائيلي.

وقد بنى المدهون روايته في قالب الكونشرتو الموسيقي المكون من أربع حركات تشغل كل منها حكاية تنهض على بطلين اثنين، يتحركان في فضاءهما الخاص، قبل أن يتحوّلا إلى شخصيتين ثانويتين في الحركة التالية، حتى تصل إلى الحركة الرابعة والأخيرة، فتبدأ الحكايات الأربعة في التكامل وتلتقي ثيمات العمل، التي حكمت كل واحدة من الحكايات، حول أسئلة الرواية عن النكبة، والهولوكوست، والعودة.

تدور أحداث الرواية في ست مدن فلسطينية (عكا، ويافا، وحيفا، والمجدل، عسقلان، والقدس، والد)، وفي مدينة أوروبية (لندن)، وأخرى أمريكية (واشنطن)، وثالثة كندية (مونتريال). وتطلق زمناً من نهاية زيارة الزوجين «وليد دهمان وجولي» إلى فلسطين في الحركة الأولى، ثم تأتي الحركات التالية لتستعيد ما تم خلال تسعة

في ضرورة إعادة صياغة وتوحيد المشروع التحرري الفلسطيني

معاد الجحري - عضو اللجنة المركزية لحزب النهج الديمقراطي العمالي - المغرب



كما يحاول العدو الصهيوني شطب قضية اللاجئين الفلسطينيين والتكرار لحقوقهم بعرقلة بل حظر عمل ونشاط منظمة الأونروا وضربها، والاستيلاء على مقرها في القدس وتحويله إلى متحف ومقر لجيش الاحتلال.

أما الاعتراف بدولة فلسطين في إطار حل الدولتين من قبل عدد من الدول الغربية مؤخرا مثل فرنسا وبريطانيا وكندا وأستراليا وبلجيكا ولوكسمبورغ

فيندرج بشكل عام ضمن بعث الروح والأمل المزيّف باتفاق أوسلو، في الوقت الذي لا نرى لهذه الدول أي عمل أو إجراء

يبدو جليا أن العدو الصهيوني قضى على أي أفق سياسي لحل القضية الفلسطينية بما في ذلك «حل الدولتين» واتضح بما لا يدع مجالا للشك أن اتفاق أوسلو كان مناورة منه لكسب الوقت وإرباك منظمة التحرير الفلسطينية وتقسيم صفوفها وتدجين الاتجاه المتنفذ فيها. ويتجه الآن إلى إلغاء اتفاقية أوسلو، فبعد ضم القدس، يسعى برلمانه (الكنسيت) إلى ضم الضفة الغربية، بعدما صوت في يوليو 2025، على قرار لفرض السيادة الكيان الصهيوني عليها.

هذه خطوات تشريعية استعمارية توسعية يحاول العدو من خلالها تتويع العمل على الأرض وما يقوم به قطعان المستوطنين المسلحين كل يوم بتعاون وثيق مع الجيش والأمن والقضاء، ومؤسسات البحث في كافة المجالات بما في ذلك مجال الأركيولوجيا والآثار للمزيد من الاستيطان والاستيلاء على الأراضي وتهجير وتشريد أصحابها الأصليين، محاولا تعزيز المناعة والأمن «القومي» الإستراتيجي في مواجهة ما يدعيه من خطر ديمغرافي خاصة وأن اعداد الفلسطينيين اليوم بات يزيد عن تعداد اليهود في مساحة فلسطين التاريخية.

متحف (زخرونوت هفلسطينيم)، إنه متحف ذاكرة الفلسطينيين. بُني حديثا في أعقاب المصالحة التاريخية التي وقعت قبل سنتين فقط، بين الشعبين في البلاد، وأنهت صراعا دمويا استمر أكثر من مائة عام». (مصائر، ص 242)

وفي هذا الإطار يقيم الكاتب مدينة مثالية متخيلة يطلق عليها «مدينة التسامح» التي تتحقق فيها حقوق المواطنة الكاملة للفلسطينيين ولليهود، وبداخلها يشعر كل «ضحية» من الطرفين بمأساة نكبة الطرف الآخر، وهي المدينة التي تعدد «تالا» اليهودية فضائلها لـ«وليد» أثناء زيارته لمتحف ذاكرة الفلسطينيين: «قبل سنوات، كانت تلك- وأشارت بيدها إلى الموقع البعيد الذي نقصده على الأغلب- مستوطنة غفقات شاول ب، الآن نسميها «عير شل سلحانوت»، يعني مدينة التسامح. لم يعد أحد يستخدم كلمة مستوطنة التي تذكر بزمن صراع لا يرغب أحد في تذكره. اليوم يقيم في المدينة عرب فلسطينيون أيضا، بالمناسبة سيد وليد، يستطيع أي من مواطني الدولة الجديدة الإقامة في أي مكان في البلاد». (مصائر، ص 243)

وهو ما يبرهن أن المدهون قد طرح الواقع بقوة في روايته لكنه بالتأكيد لم يطرح البديل إلا في صورة احتمالات يتنبأ من خلالها بأشكال التعايش المتوقعة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، فجاءت رؤيته تقتصر إلى المواجهة وترتكز على الفانتازيا التي تطرح احتمالات غير تقليدية ولا تقدم أجوبة حاسمة. ولا شك أنه رغم جمالية الأسلوب ومتمته الذي وفره قالب الكونشرتو، فإن الرواية لم تقدم أجوبة جديدة لأسئلة قديمة تتعلق كلها بالقضية الفلسطينية بمفاهيمها التي تتضمن اللجوء والعودة والبقاء، واتسمت بخلوها من طرح بديل للواقع المعيش يحمل حلا لما يجري.

ولذلك فقد اختتم المدهون نصه الروائي بنهاية مفتوحة لا تُعرف المتلقي بمصير كل الشخصيات، ولا تغطي حلاً لكل المشاكل التي طُرحت ضمن النص، وبهذا لم تشكل النهاية، في بنية الرواية، نهاية الحدث أو حل الصراع، إنما أكدت على فكرة التكرار وظلت مفتوحة على احتمالات عدة، لتمنح المتلقي إمكانية أكبر للتأويل وحرية أوسع للتوقع، كما يتجسد في سؤال «جولي» لزوجها «وليد» في نهاية الرواية: «هل

أيام من زيارتهما التي تتم يومها العاشر بوصولهما إلى لندن.

وقد طرح المدهون في روايته أسئلة عديدة تجمع بين ما تعرض له اليهود في الهولوكوست، وما تعرض له الفلسطينيون من نكبة على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي، بدت بقوة عندما تخيل «وليد دهمان»- بطل روايته- متحفًا فلسطينيًا مُقابلًا لمتحف «المحرقة» أو «ياد فاشيم» يحكي مجازر الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني ويوثق أسماء ضحاياه.

ففي زيارته لمتحف «ياد فاشيم» تستوقفه «قاعة الأسماء» التي تضم صورًا لضحايا أحداث النازي وتاريخًا لمقتلهم، فيتخيل ضحايا الجانب الآخر/ الفلسطيني: «في تلك اللحظة أطلت عليّ وجوه آلاف الفلسطينيين الذين عرفت بعضهم ولم أعرف الكثيرين منهم. كانوا يتزاحمون كمن يرغبون في النزول إلى قاعات المتحف والتوزع عليها، واحتلال أماكنهم كضحايا. حزنت على من هم منا ومن هم منهم، وبكيت على أولئك المتزاحمين في السماء يبحثون عن مكان يلم أسماءهم. أفقت من غيبوتي في السماء. وهمست لي كمن يعاتبني أو يعاقبني: في هذا المتحف الذي تزوره يا وليد، باسم كل اسم فيه، يُقتل منكم اسم، وأحياناً أسماء. ولكي لا تتكرر محرقة النازية لليهود، يشعل الإسرائيليون باسم ضحاياها، محارق كثيرة في بلادنا قد تصبح في النهاية محرقة». (مصائر، ص 240)

وهنا لجأ الكاتب إلى توظيف عنصر الفانتازيا حيث يختلط الواقعي بالتخيل كاسرا توقعات المتلقي، عبر تخيل «وليد دهمان» إقامة متحف لتخليد ضحايا النكبة الفلسطينية، يقارنه بمتحف «ياد فاشيم» الذي يوثق أسماء ضحايا النازية، ليحدث - في خيال الرواي- تداخلا بين ضحايا الهولوكوست من اليهود وبين ضحايا مجزرة دير ياسين من الفلسطينيين الذين قتلهم المنظمات الصهيونية الغاشمة؛ فيحدث تداخل وظيفي بين الخيال والواقع في مشهد يجمع بين ضحايا النكبة وضحايا الهولوكوست عبر حوار «وليد» مع سيدة يهودية تجيبه عن سبب تجمع الناس في طابور آخر في الجهة الأخرى لمتحف ياد فاشيم: «إنهم يريدون زيارة المتحف الآخر، في الجهة الأخرى المقابلة هناك... هؤلاء الناس ينتظرون دورهم لزيارة

أو إدانة لأعمال الإبادة الجماعية والتطهير العرقي ولا أي محاسبة أو عقوبة للعدو.

إن ما نراه على الأرض، هو مشاركة في الإبادة ودعم لها من قبل أغلبية هذه الدول، مع المزيد من الضغط والابتزاز للسلطة الفلسطينية من أجل التأكيد على التنسيق الأمني بينها وبين الاحتلال، واشتراط إصلاحها لدعمها مالياً أي المزيد من إرشائها وجرحها للمزيد من التنازلات مع التشديد على مطاردة المقاومين ونزع سلاحهم. كما تواصل دول الغرب الإمبريالي العمل على جر المزيد من الأنظمة العربية إلى مستنقع «التطبيع» والضغط عليها للانضمام والتوقيع على اتفاقية أبرهام (آخر مثال هو دعوة ترامب السعودية وقطر للتطبيع الرسمي مع العدو بعد الاتفاق الأخير مع إيران).

يمكن للمرء أن يتأمل حجم النفاق والخداع لدى الغرب الإمبريالي من خلال فرنسا مثلاً حيث اعترافها بدولة فلسطين يصاحبه قمع الأصوات والقوى والتظاهرات والأنشطة المؤيدة للقضية الفلسطينية: مشروع قانون «يادان» حول معاداة السامية الذي هزمته القوى التقدمية وسُحب من البرلمان، قضية المناضل رامي شعث الذي تسعى الأوساط المتصهينة إلى طرده من فرنسا وقد انتزع انتصاراً أولياً على مستوى القضاء.

لقد رافق تحول الرأسمالية إلى رأسمالية إمبريالية تحول جذري في دور البرجوازية الرأسمالية التي راحت تخرب قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وتشوه مفهوم العلمانية وتستعمل كل ذلك للتضييق على القوى المناضلة بل راحت الثقافة السائدة في الغرب الاستعماري تؤسس لمفهوم القيم اليهودية-المسيحية للغرب الذي لا وجود له، وذلك قصد صهينة المجتمعات وعرقلة حركة التضامن الشعبي العظيمة مع فلسطين.

لا شك أن الولايات المتحدة الأمريكية هي السبب الأساسي وراء هذا التماهي والغطرسة خاصة في ظل تحولها، ومعها عدد من الدول، إلى الفاشية الجديدة وكونها قائدة المعسكر الإمبريالي الغربي

(يضم أساساً اليابان، الاتحاد الأوروبي، كندا، أستراليا) والذي يوجد في ظل تبعية عمياء وخضوع شبه كامل لها.

في المقابل ورغم الدمار الهائل والإبادة الرهيبة فقد فشل العدو حتى الآن في تحقيق أهدافه السياسية وخاصة مشروع التهجير بفضل شجاعة المقاومة وثبات الشعب على أرضه، وهذا ما يمكن البناء عليه إضافة إلى المرتكزات الجوهريّة في صياغة أية خطة تحررية حقيقية. كما قدمت المقاومة المسلحة في المنطقة ككل صوراً عظيمة في القتال والصمود وإدماء العدو.

إذا تم ضم الضفة الغربية، كما يخطط لذلك العدو، وحاصر الفلسطينيين في خمسة أو سبعة معازل سكانية غير متصلة، فسكون أمام «دولة» أكثر عنصرية من نظام الأبارتهايد البغيض في جنوب إفريقيا سابقاً.

بالنتيجة سيكون أمام الفلسطينيين شوط «جديد» وطويل من النضال من أجل تحرير الأرض وعودة جميع اللاجئين واستعادة كامل الحقوق الوطنية التاريخية تحت شعار إقامة دولة فلسطين الديمقراطية والعلمانية على كامل التراب الفلسطيني.

وهذا لن يتحقق إلا بالمقاومة بكل أشكالها وعلى رأسها الكفاح المسلح. هذا الكفاح ستكون شروطه أفضل في حال الثبات والصمود في فلسطين ولبنان وانتصار إيران وتقوية مكانة محور المقاومة وتوسعه ليشمل بلدان المنطقة العربية وخاصة بلدان الطوق.

يتطلب خوض هذا الشوط التقدم تدريجياً لاكتساب الوضوح في التكتيك خاصة على مستوى الخطاب والتحالفات والوسائل يجب الاعداد له من الآن.

إن تحقيق هذا الهدف الحاسم يتطلب هزم المشروع الأمريكي بالمنطقة وهذا هدف ممكن، تؤثر على ذلك تطورات الصراع (العراق، أفغانستان، إيران...) مع العلم أن الإمبراطورية الأمريكية دخلت منذ مدة في منحى تراجع بنيوي وشامل تفقد معه تدريجياً موقعها الريادي لصالح

الصين.

وإذا كان الكفاح المسلح أسلوباً رئيسياً لا محيد عنه، فلا بد من تطوير كل أشكال النضال وإيلاء أهمية كبرى لحركة المقاطعة الشاملة للعدو ولحركات التضامن الشعبي الأممي والعالمي.

كما أن النضال الايديولوجي هو في غاية الأهمية لهزيمة الصهيونية كإيديولوجية عنصرية تحول دون العيش المشترك بين اليهودي وغير اليهودي. وهذا

التفكيك للبنية الإيديولوجية للكيان الصهيوني والحركة الصهيونية يجب أن يترافق طبعاً مع الدفاع عن العلمانية انطلاقاً من التراكم التاريخي العظيم لتجارب الشعوب وحركاتها التقدمية ومن الفكر الاشتراكي بدءاً من أطروحات ماركس حول المسألة اليهودية وإسهامات لينين والبلاشفة عموماً وغيرهم من المفكرين. إن الدفاع عن العلمانية موجه ضد الصهيونية والكيان الصهيوني الذي يقدم نفسه كدولة دينية «قومية» لليهود. ولكن الصراحة تقتضي القول بأنه لا بد من خوض حوار عمومي ونقاش هادئ وصراع ديمقراطي مسؤول مع فصائل الإسلام السياسي المقاومة حول هذا المفهوم الأساسي الذي يعتبر شرطاً للديمقراطية. ولا يجب نسيان أنه بفضل العلمانية الفرنسية في سياق تطورها قرر المجلس التأسيسي في سبتمبر 1791 منح صفة المواطنة لكل اليهود الفرنسيين بينما كانت محصورة قبل هذا التاريخ على يهود بوردو وأفينيون سنة 1790.

ولا يمكننا أبداً تجاهل موقف كارل ماركس كما عبر عنه في كتابه الشهير «حول المسألة اليهودية» في 1843 حيث أكد على النضال من أجل العلمانية بمفهومها الحضاري والتقدمي أم الدين فهو ثقافة روحية تخص الأفراد مع العلم أن ماركس ذهب أبعد من ذلك في تحليلاته لمفهوم الحرية بشكل عام والحرية السياسية بشكل خاص، حيث تناول فكرة اضمحلال الدولة نفسها وبناء مجتمع خال من الاستغلال وكل أشكال الاستغلال (المجتمع الشيوعي).

قضية اللاجئين الفلسطينيين: وإسقاط مشاريع التوطين والتهجير

بسام عليان - كاتب اجتماعي وباحث سياسي فلسطيني - سورية

في كل بيت فلسطيني اليوم؛ وكل يوم؛ ما زال الأطفال يشعرون بحنين جارف إلى بلداتهم وقراهم إذا كانت في اللد أو الرملة أو يافا أو صفد أو عكا إلخ؛ أو في السافرية أو عنابة أو كفرعانة أو سلمة أو بيت عور أو بيت دجن إلخ؛ التي هُجّرت منها عائلته إبّان النكبة الفلسطينية عام 1948، ويحلم باللعب واللهو في حاراتها، ورغم أنه لم يرها، إلا أنه يصفها بأنها من أجمل قرى وبلدات فلسطين، طبقاً لما سمعه من جدّه.

بحسب أحد الأطفال، ففي ربوع قريته الجميلة والبدئية، نبع ماء، وأشجار كثيفة تُضفي عليها مناظر خلابة، وما يعرفه أن أجواءها كانت رائعة، ولم يعكر صفوها سوى الاحتلال البغيض، الذي حوّل القرية إلى مجرد أطلال، بفعل تشريد أهلها.

ورغم صغر سن ابنتي فاطمة، إلا أن كلماتها تنطوي على بُعد نظر؛ فهي صاحبة ذاكرة حاملة بالعودة إلى موطن الآباء والأجداد، وتحدث عن بلديتها عنابة كما لو أنها تتقيّاً ظلال أشجارها الوارفة، وتشرب من نبعها الصافي، غير أن في ثنايا الكلام، رسائل فيها من الوجاهة والدلالات الكثير، فهي تجزم أن وجودها حالياً في مخيم اليرموك في سورية، ما هو إلا محطة مؤقتة، إلى حين العودة الحتمية.

تمني فاطمة النفس، بأن ينتهي الاحتلال الذي تسبب بتهجير عائلتها، ونَهَبَ خيراتها، وألقى ظلاً ثقيلاً على قساوة العيش في اليرموك، حيث المنازل المهدمة والشوارع المنهوبة، والأزقة الضيقة، وعدم الأمن والاستقرار؛ والشعور بالخوف وعدم الأمان؛ وسوء الأحوال المعيشية. تصحو فاطمة في كل يوم على حياة قاسية، غير مستقرة؛ غير هادئة، مشوشة؛ تحمل في ثناياها البؤس والشقاء والهوان. وفي الذكرى الـ 78 للنكبة الفلسطينية، باتت مشحونة ومتشوقة تحلم ببيت له «عليّة» وحديقة (حاكورة)، ولسان حالها يقول: «سنرجع يوماً إلى حينا.. سنرجع مهما يمرّ الزمان، وتناى المسافات ما بيننا».

ولم يدع كيان الاحتلال الصهيوني ضحيته وشأنها، بل واصل مطاردتها بعد 78 عاماً، مسكوناً بعقدة الرعب والخوف من لعنتها الحتمية، وهذا ما يشته واقع اليوم في قطاع غزة اليوم، الذي يكابد فصول نكبة جديدة، وويلات حرب ضروس، أتت على الأخضر واليابس، وأهلك الحثرت والنسل.

في مخيمات غزة اليوم، التي تحاكي النكبة الأم، يقاوم اللاجئون الحصار والجوع، ويواجهون الاقتلاع، إلى جانب مقاومة محو الذاكرة، التي تُبقي على حلم الاحتلال الأول، بمحو الذاكرة الحاملة بالعودة إلى وطنها الأول، لتعيد ترتيب أوراقه من جديد.

تظهر تناقضات الحياة اليومية في مخيمات غزة، فتجد عجوزاً يجلس على الأرض، وقد شردته نكبة اليوم، هو هنا والقلب هناك.. 78 عاماً وقلبه معلق هناك، قريب من المجدل وحيفا واللد ويافا وعكا وعسقلان، يجلس ليستريح بعد أن هده تعب الخيمة، فهو «من هناك» وله ذكريات وطفولة، ولسان حاله يقول: سأقطع هذا الطريق الطويل.. إلى آخر عمري وإلى آخره.

وها هي تمر الذكرى الـ 78 للنكبة الفلسطينية، على وقع الحرب الاقتلاعية التي شنتها قوات الاحتلال الصهيونية على قطاع غزة، أصبح للاجئين في غزة رؤية مختلفة في التعامل مع قضيتهم، فهم اليوم يريدون العودة إلى منازلهم، لكن دون الاكتفاء بذلك، إذ يبقى الحلم الأهم، العودة بالوثائق وكواشين الأرض التي يملكها آبائهم.



إذاً يظل حق العودة هو البنية التأسيسية التي قامت عليها القضية الفلسطينية.

فمنذ سبعة عقود ونيف، تعمل الماكينة السياسية والعسكرية للاحتلال الإسرائيلي الصهيوني؛ على تنظيم جغرافيا جديدة للمنطقة، تقوم على فرض الأمر الواقع وتغيير أسماء التلال والوديان ومحو القرى.

وتتعاقب الحروب والمفاوضات، وتتغير الخرائط والموازنات الدولية، ويبقى مصير الفلسطينيين الذين أخرجوا من بيوتهم عام 1948 ومصير أبنائهم وأحفادهم مجهولاً.

لم يكن «حق العودة» في الوعي الفلسطيني مجرد شعار عاطفي أو تفصيل تفاوضي مؤجل في آخر ملفات «الوضع النهائي»؛ بل هو البنية التأسيسية التي قامت عليها القضية برمتها. إنه الرابط الحيوي بين جرح النكبة (التهجير ومنع العودة) وبين حتمية العدالة التاريخية، مما جعله عصياً على الطمس في القانون والسياسة، ومحفوظاً كمقيدة وهوية يتوارثها الأحفاد عن الأجداد.

حين صممت المدافع عام 1948، لحق الدمار بمئات القرى الفلسطينية في محاولة جذرية لاقتلاع «المعنى» من الأرض وهدم صلة الإنسان بها. لكن الجغرافيا الفلسطينية امتلكت قدرة مذهلة على التحول من كيان ترابي ملموس إلى كيان لغوي ووجداني يسكن الحناجر. هُدمت الجدران وبقيت الأسماء، وانتقلت في رحلة لجوء فريدة لتستوطن المخيمات وتتحول إلى هويات شخصية.

وفي غياب المكان الفيزيائي، تحولت الأسماء إلى «حصون لغوية» يحتمي بها اللاجئ من ضياع الهوية. فالفلسطيني الذي هُجر من عنابة أو السافرية أو سلمة أو بيت دجن، لم يحمل معه مفتاح بيته فحسب، بل حمل رنين الاسم؛ فصار الاسم هو الوطن البديل الذي يمكن استحضاره بمجرد النداء. فمثلاً: تجد أهالي عنابة أو السافرية أو العباسية يتجمعون في مخيم الوحدات أو مخيم البقعة أو في أي من المخيمات قرب بعضهم البعض متأهين ومستعدين للعودة معاً إلى بلدتهم ليظلوا معاً ولتظل ذاكرة أحدهم على الأقل تدلهم على طريق العودة باستقامة ودون عوج أو زلل. وبينما تقوم «لجنة الأسماء» الاحتلالية الإسرائيلية ومنذ عقود على فرض مسميات مصطنعة، ما يزال اللاجئون الفلسطينيون في شتاتهم يعيدون تثبيت الخارطة الأصلية في حكاياتهم اليومية.

وبات نطق اسم القرية أو البلدة الممحاة فعل استعادة سياسي ومعنوي؛ فعندما تُصر الجدة على وصف نفسها بأنها «عنابية» أو «كفرعانية»، فهي لا تشير إلى ماضٍ مضى، بل تعلن عن ملكية قائمة ومستمرة.

تعمل هذه الأسماء كوثائق «طابو» غير مكتوبة يحفظها الصغار عن الكبار، ليتحول الفلسطيني من واقع اللاجئ المقيد باللاجئ الإنساني، إلى حقيقة صاحب الحق الأصيل.

وانتقلت مع الكبار ومع الصغار، جغرافيا القرى والبلدات المهجرة إلى أزقة المخيمات لتخلق نظاماً مكانياً ونفسياً موازياً. ففي كل مخيمات اللجوء الفلسطيني؛ لا تُسمى الحارات بالجهات الأربعة، بل بأسماء القرى والبلدات الأصلية.

وكان هذا التقسيم محاولة واعية لإعادة إنتاج المجتمع القروي المفقود، حيث يظل الجار هو الجار، وتظل الروابط الاجتماعية محكومة بذاكرة المكان الأول.

وفي هذه الأزقة في هذا المخيم أو ذاك، مرّ أكثر من سبعة عقود من اللجوء القاسي، وصار المخيم أرشيفاً حياً وشاهداً على حق معلق؛ حيث تتحول المدارس والمراكز الصحية والمحلات التجارية إلى شواهد تحمل أسماء قرى وبلدات غابت عن العين وبقيت في تفاصيل الحياة اليومية.

على المقلب الآخر من الذاكرة الشفوية، يقف القانون الدولي شاهداً على القضية؛ ففي ديسمبر/ كانون الأول 1948، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 194، والذي تنص فقرته الـ 11 صراحة على وجوب التمسك بعودة اللاجئين الراغبين في العودة إلى بيوتهم بالعودة في أقرب وقت عملي ممكن، ودفع تعويضات لمن يختارون عدم العودة أو لمن تضررت ممتلكاتهم.

لم يجد هذا القرار طريقه للتنفيذ، لكنّه ظل يمثل مرجعية قانونية مركزية؛ إذ اعترف المجتمع الدولي عبره بأن مسألة اللاجئين ليست أزمة إنسانية عابرة تُحل بالمساعدات، وإنما هي قضية سياسية وحقوقية نشأت من اقتلاع شعب ومنعه من العودة.

ومن هذا الاعتراف الدولي وُلدت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا». ويعد وجود الوكالة اليوم، دليلاً قانونياً ومادياً على أن القضية لم تجد حلاً عادلاً بعد.

وبالإضافة إلى تقديم خدمات التعليم والصحة، تحفظ سجلات «الأونروا» الرسمية امتداد صفة اللاجئ عبر العائلات والأجيال، وترتبط الحاضر بأصل اللجوء.

لذا، يسعى الاستهداف السياسي المستمر للوكالة ومحاولات تقليص دورها إلى تفكيك إحدى البنى القانونية والتاريخية الشاهدة على مأساة اللجوء.

في كل مسار تفاوضي شهدته العقود الماضية، برز حق العودة كأحد أكثر الملفات تعقيداً وعمقاً؛ فبالنسبة للاحتلال، يمثل هذا الحق تهديداً مباشراً للمعادلة الديموغرافية وطبيعة الدولة اليهودية الصهيونية، أما بالنسبة للفلسطينيين، فهو يمثل الحد الأدنى من العدالة التاريخية التي لا يمكن المساومة عليها.

وكذلك ظلت مفاتيح البيوت وكواشين الأراضي والمستندات الرسمية وأوراق قديمة.. ربما هي أشياء صغيرة ولكنها حفظت اسم فلسطين؛ لتظل فلسطين. وكما قال درويش: «على هذه الأرض سيدهُ الأرض،

أُمُّ البدايات أُمُّ النهايات

كانت تسمّى فلسطين

صارت تسمّى فلسطين سيدتي..

أستحق، لأنك سيدتي

أستحق الحياة» ... وظلت تسمى فلسطين.

وطُرحت صيغ ومبادرات دولية عديدة حاولت الالتفاف على الجوهر: مثل التوطين، أو التعويض المالي، أو العودة الرمزية، غير أن جوهر الخلاف بقي ثابتاً: هل يُعترف بأن اللاجئ لم يغادر طوعاً، وأن له حقاً شخصياً وجماعياً لا يسقط بالتقادم؟

لذلك، فإن أي تسوية سياسية لا تجيب عن هذا السؤال تصبح واهية وناقصة؛ إذ يمكنها تنظيم ترتيبات أمنية، أو ترسيم حدود، أو بناء علاقات سياسية، لكنها تعجز عن معالجة أصل النكبة: بيتٌ فقِد، وقريةٌ وبلدةٌ مُحيت، وإنسانٌ مُنع من وطنه.

ولا يفهم حق العودة من النصوص والبنود القانونية الجافة وحدها؛ بل هو مسألة ترتبط بالكرامة الإنسانية، فاللاجئ لا يطالب بملكية عقارية أو بيت مادي فحسب، بل يطالب باعتراف صريح بأن خروجه كان قسرياً، وبأن ذاكرته وتاريخه ليسا عبئاً على طاولات السياسة.

ومن هنا، يظل «المفتاح» الرمز الأكثر تعبيراً في الأدبيات الفلسطينية؛ لأنه وثيقة مادية تعلن أن الباب كان موجوداً، وأن صاحبه لم يتنازل عن حقه في الرجوع. وطالما أن اسم القرية والبلدة يُنقل من حنجرة إلى أخرى، وطالما أن المخيم قائم كشاهد مادي، فإن النكبة تظل حدثاً مستمراً لم ينتهِ بعد، ويظل حق العودة السؤال الأول والأخير.

ويبقى التعويل على الشعب الفلسطيني والوطنية الفلسطينية، التي أسقطت في حقبة الخمسينيات من القرن الماضي مشاريع تهجير وتوطين الفلسطينيين (صحراء سيناء، غور الأردن ووادي الغاب)، فالشعب الفلسطيني لن يكرر أبداً نكبة عام 1948. ومن تمنع في طوفان عودة الغزيين إلى شمال غزة المدمر، فور وقف إطلاق النار، لهو البرهان الأسطع على تجذر فكرة العودة في الوجدان الشعبي والوعي الجمعي الفلسطيني.

استمرار الإبادة في غزة: تاريخ من التواطؤ والخذلان العربي

علي زيدان - باحث وكاتب سياسي - لبنان

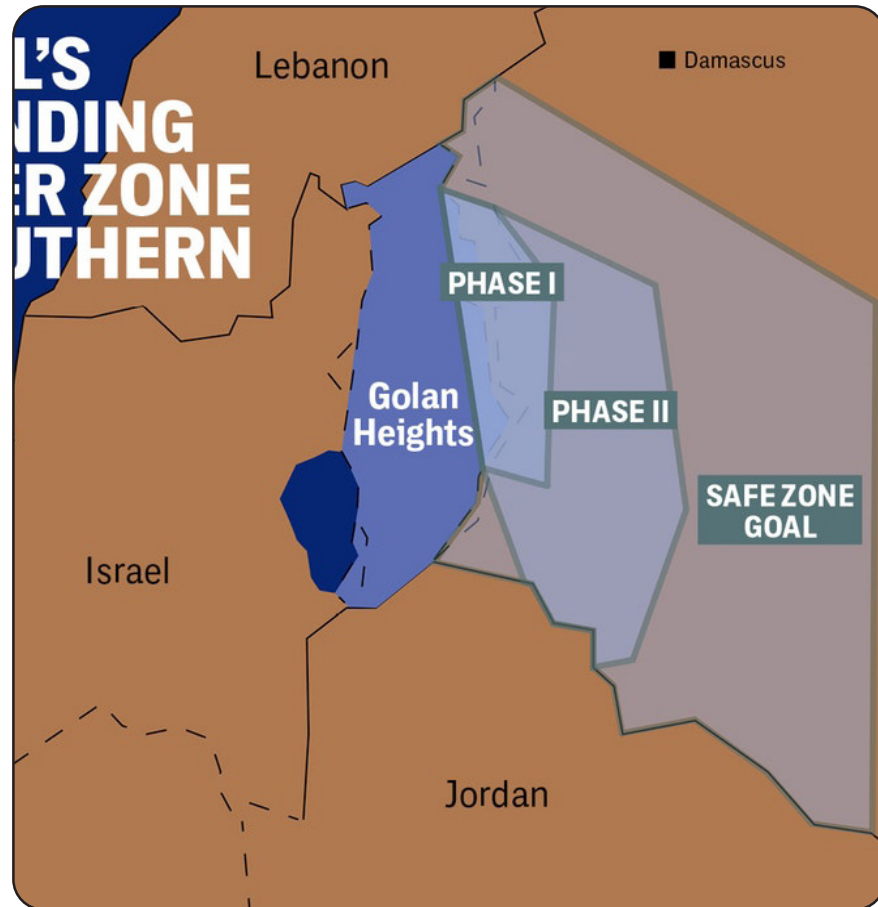
ما زالت حرب الإبادة في غزة مستمرة منذ الإعلان عن وقف إطلاق النار الوهمي في مدينة شرم الشيخ المصرية في 13 تشرين الأول/ أكتوبر 2025. حيث جرت مفاوضات شكلية بين وسطاء من مصر وقطر وتركيا، والولايات المتحدة الأمريكية. بينما كانت الولايات المتحدة، وما زالت، شريكة الكيان الصهيوني في الحرب، فإن الأطراف الأخرى، التي مثلت حركة المقاومة والضحايا، ليس لها أدنى علاقة في ميدان القتال، ولم تقدم شيئاً لوقف المجازر التي كان يرتكبها العدو الصهيوني يومياً، وما زال. بل على العكس كانت تمارس ضغوطاً قوية على حركة المقاومة، من أجل تقديم التنازلات والقبول بالشروط الأمريكية الصهيونية. غير أن إطلاق النار لم يتوقف من طرف الكيان الصهيوني، ولا الاغتيالات. على العكس من ذلك، شكل المؤتمر المزعوم غطاءً دولياً لجرائم الاحتلال. اليوم، يتبين لمن يرى ويسمع في هذا العالم، أن جيش الاحتلال الصهيوني لم يلتزم بالاتفاق كما لم يلتزم بكل الاتفاقيات السابقة. بل ظل ماضياً في حرب الإبادة الجماعية بأشكال مختلفة. فلم تتوقف آلات القتل والتدمير، واستمرت الغارات والاغتيالات، واستُهدف المدنيون والنازحون في خيامهم ومستشفياتهم، وظل الحصار مستمراً على دخول المواد التموينية، والأدوية، والوقود في مشهد يُعيد إنتاج المأساة الفلسطينية تحت أنظار عالم صامت أو متواطئ. لا يُخفى على أحد أن اتفاق وقف إطلاق النار وقعت عليه أطراف أعطت ضمانات بأن الاحتلال سيلتزم بتنفيذه. لكن سرعان ما تبين أن تلك الضمانات لم تكن سوى حبر على ورق، تماماً مثل بنود الاتفاق. وأن الدول الراعية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، تكتفي بالتصريحات التي تبرر للقاتل جرائمه، وتتفجر على مجازر جديدة تُرتكب بحق أطفال غزة ونسائها العزل يومياً، دون أن تحرك ساكناً. أما الدول العربية والإسلامية التي وقّعت على الاتفاق، فحدث ولا حرج، فإن الصمت الذي تلتزم به إنما يعبر عن تواطؤ الحكومات وموافقتها الصريحة على استمرار المجازر. لقد كان مؤتمر شرم الشيخ، خديعة استراتيجية بإخراج فولكلوري، وبحضور 31 من قادة الدول والمنظمات الدولية والإقليمية. جميع الحضور صفقوا للرئيس الأمريكي، وقالوا: إن اتفاق وقف إطلاق النار هو إنجاز رائع حققه الرئيس الأمريكي. وسوف يتم العمل خلال أيام قليلة على وضع الأسس المشتركة لإعادة إعمار قطاع غزة وضمان دخول المساعدات إلى غزة. وجرى الاتفاق على إنشاء مجلس السلام العالمي بقيادة الرئيس الأمريكي لتعزيز السلام في المنطقة والعالم، ويشرف على ملفات إعمار غزة. ربما يكتشف العالم قريباً حجم الخديعة الإستراتيجية الكبرى عندما يصبح مجلس السلام العالمي بديلاً للأمم المتحدة. غير أن المواقف التي يتخذها المجلس وأعضاؤه المعينون من قبل الرئيس الأمريكي تؤكد انحيازه الكامل للكيان الصهيوني وإضفاء الشرعية على احتلاله لقطاع غزة والبقاء فيه والاستيلاء على موارده الطبيعية، والحوّول دون عودة السكان إلى أراضيهم. ما يحدث اليوم في غزة، ليس فقط بسبب قدرات العدو الأمريكي الصهيوني، لكنه أيضاً نابع من قوة التخاذل العربي وتواطؤ بعض الأنظمة مع الكيان الصهيوني، والانقسام الفلسطيني. وينبغي القول: إن الدول التي شاركت بمؤتمر شرم الشيخ، واللقاءات التي مهدت له في واشنطن بحضور الدول العربية وبعض الدول الإسلامية، إنما كان شهادة زور من أنظمة عاجزة لا تملك حرية إعطاء الرأي، إنما فقط تنفذ ما يُملى عليها من أوامر. ولا شك أن بعض الحوادث التاريخية تتشابه في مضمونها، ولكن هنالك اختلافات في آليات عملها وتنفذاتها. وما حدث في مؤتمر شرم الشيخ لا يختلف كثيراً عما حدث إبان الإضراب الكبير عام 1936 الذي استمر ستة أشهر، حيث كانت البادرة الأولى للتواطؤ العربي مع الاحتلال البريطاني آنذاك. لقد



تدخل ملوك وأمراء الدول العربية في ذلك الوقت (العراق، السعودية، الأردن، واليمن) بضغط من بريطانيا لإقناع القيادات الفلسطينية بإنهاء الإضراب الشامل مقابل وعود بريطانية بتلبية مطالبهم. استجاب الفلسطينيون للنداءات العربية، إلا أن الحكومة البريطانية نكثت بوعودها فيما بعد، وأرسلت فرقاً عسكرية لقمع الثورة، بينما استمر مسلسل الهجرة اليهودية إلى فلسطين. حتى انتهى المطاف بصور قرار تقسيم فلسطين (رقم 181)، عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947، الذي نص على إنشاء دولتين يهودية وفلسطينية. قامت الدولة اليهودية على رقعة تجاوزت 55% من مساحة فلسطين التاريخية، بينما الدولة الفلسطينية لم تبصر النور بسبب التواطؤ والخيانة العربيين، وحالت الأنظمة العربية دون قيام الدولة الفلسطينية. وعلى إثر ذلك، قامت جامعة الدول العربية بإنشاء جيش الإنقاذ في كانون الأول/ ديسمبر 1947، من المتطوعين العرب من سوريا والعراق وفلسطين بقيادة الضابط فوزي القاوقجي للتدخل عسكرياً ومساعدة الفلسطينيين في مقاومة قرار التقسيم. لقد كان المقاتلون العرب مؤمنين بعدالة القضية التي تطوعوا للدفاع عنها، إلا أن الأنظمة العربية آنذاك،

من «المنطقة العازلة» إلى «الضم الهجومي»: كيف تعيد إسرائيل هندسة الجولان والجنوب السوري؟

د. عزيز موسى - كاتب وباحث في الشؤون الدولية والأمنية - سورية



لم يعد الجولان السوري المحتل بالنسبة لإسرائيل مجرد «منطقة عازلة»، بل بات جزءاً من مقاربة أمنية جديدة بالتحول من خط دفاع عسكري تقليدي إلى ساحة إعادة تأهيل لتحقيق دمج ديموغرافي وبنوي كامل، يعاد تشكيله لفرض واقع جيوسياسي غير قابل للتراجع.

ومن هذا المنطلق عملت الحكومة الإسرائيلية على إقرار خطة استيطان جديدة في مرتفعات الجولان بين عامي (2026-2030) بميزانية تبلغ (نحو 334 مليون دولار)، بالتوازي مع توقيع وزارة الدفاع الإسرائيلية عقداً بقيمة 50 مليون دولار مع شركة (4M) الأمريكية التابعة لمؤسسة (Ondas) لتطوير الشريط الحدودي من الألغام، ليمثل ذلك انتقالاً جذرياً في «العقيدة الأمنية الإسرائيلية»، وتفرض في الوقت ذاته تحديات غير مسبقة على الأمن القومي السوري.

الهندسة الديموغرافية للجولان

تسعى إسرائيل من خلال خطتها الخمسية للتوسع الاستيطاني في الجولان بهدف إحداث ثورة ديموغرافية وبنوية في الهيكل الاستيطاني، إذ يتركز هذا التمويل الضخم على عدة محاور أساسية:

- 1- تحويل مستوطنة «كتسرين» إلى المدينة الأولى في الجولان: من خلال إنهاء الطابع الريفي للمستوطنات عبر توسيع المستوطنة وتحويلها رسمياً إلى مدينة مركزية من خلال استيعاب أكثر من 3000 عائلة استيطانية جديدة بحلول عام 2030.
- 2- تعزيز البنية التحتية التعليمية والبحثية: من خلال التمويل إنشاء فرع ومستشفى بيطري وكليات تابعة لجامعة «كريات شمونة» داخل الجولان، لخلق جاذبية اقتصادية وأكاديمية تضمن استقراراً ديموغرافياً طويل الأمد ومستداماً للمستوطنين.
- 3- دمج الأراضي الزراعية والمشاريع التكنولوجية: رصد مبالغ لتطوير البنى التحتية للمستوطنات القائمة وتوسيع رقعتها الزراعية، والاعتماد على مشاريع الطاقة المتجددة (الرياح والطاقة الشمسية).

هذا التوسع ترافق مع جملة من التطورات الأخرى التي شهدتها الجنوب السوري، إذ لم تعد التحركات الإسرائيلية مجرد دوريات استطلاعية فقط، بل تحولت إلى عمليات سيطرة فيزيائية وبناء بنية تحتية عسكرية دائمة داخل العمق السوري، من خلال تركيز التوغلات لإحكام السيطرة على التلال الاستراتيجية مثل «تل الأحمر الغربي»، والذي يمنح إسرائيل إشرافاً نارياً وبصرياً كاشفاً

العربية الرئيسية من العراق إلى ليبيا إلى سوريا. ففي حرب غزة 2023، كانت بيانات الجامعة العربية لا تتجاوز الإدانة الشفوية الخجولة، بينما كانت تساوي بين القاتل والقتيل، وتوجه الإدانات إلى المقاومة والكيان الصهيوني معاً بصورة مخجلة، لم ترق إلى مستوى بعض الدول في أمريكا اللاتينية وجنوب أفريقيا وبعض الدول الأوروبية. وفي العقدين الأخيرين، قامت بعض الأنظمة العربية بتصنيف المقاومة في فلسطين ولبنان بالإرهاب وإدانتها، وطالبت بنزع سلاح المقاومة تحت عناوين مختلفة. لقد تجلّى الخذلان العربي بأشع صورته خلال حرب الإبادة الجماعية على غزة التي بدأت في تشرين الأول 2023. بعض الدول العربية أقفلت معابرها بوجه المساعدات الإنسانية، ومنعت دخولها بطلب أمريكي وصهيوني. أما باقي الدول فلاذت بالصمت أو الإدانات الخجولة، بينما كانت الجامعات والمدن في أنحاء العالم تتظاهر وتحتج ضد الإبادة الشاملة وذبح الأطفال في غزة. وعلى هذا الأساس، يمكن القول إن الخذلان العربي لفلسطين ليست مسألة ظرفية أو موقفاً عابراً، بل هو سياسة ثابتة للأنظمة العربية في تعاملها مع القضية الفلسطينية. التاريخ سوف يسجل هذه المواقف، كما سجل أن فلسطين بقيت عصية على الخيانة، وأن الشعب الفلسطيني ظل صامداً فوق أرضه رغم كل الخذلان. المطلوب اليوم هو الاعتراف بهذه الحقيقة المريرة: لا خلاص إلا بالاعتماد على الذات والتمسك بالوحدة الوطنية وتفعيل المقاومة بكل أشكالها، بعيداً عن أوهام الدعم العربي الرسمي الذي أثبت مراراً أنه سراب. إن الانقسامات الداخلية هي أكبر خدمة تقدم للاحتلال، فهي تشتت الجهود وتضعف المقاومة وتفتح أبواب الاختراق الأمني والسياسي. لذلك، ينبغي العمل على تجاوز الخلافات الضيقة وتشكيل قيادة وطنية موحدة، قادرة على اتخاذ قرارات مصيرية في مواجهة العدو، وتفعيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وإصلاحها بما يعكس إرادة المقاومة وليس إرادة التفاوض العقيم. إن الوحدة الوطنية ليست شعاراً يرفع في المؤتمرات فقط، بل برنامج عمل يعبر عن تطلعات الشعب الفلسطيني بالحرية والاستقلال، ويشمل كل أبناء الشعب الفلسطيني بغض النظر عن انتماءاتهم وأماكن تواجدهم.

مقتصرة على الحروب فقط، بل امتدت إلى معاداة المقاومة الفلسطينية نفسها ومحاصرتها. فبعد هزيمة 1967، انطلق النضال الوطني الفلسطيني ليأخذ دوره، لكن سرعان ما اصطدم بالأنظمة العربية التي رأت في المقاومة تهديداً لعروشها، وجرى إبعادها من الأردن إثر معارك أيلول الأسود الدامية عام 1970. وخلال حرب لبنان 1982، تخلت الأنظمة العربية عن المقاومة الفلسطينية التي اضطرت للخروج من بيروت إلى منافي جديدة وبعيدة، ثم جاء الرئيس السادات وألقى بلاءات الخراطوم في سلة المهملات. زار القدس في تشرين الثاني/نوفمبر 1977، واعتترف بالكيان الصهيوني، وخطب في الكنيسة، ووقع معه اتفاقية كامب ديفيد. وكان ذلك نقطة تحول مفصلية في التاريخ العربي. حيث أصبحت خيانة القضية الفلسطينية موقفاً وطنياً. تلك الاتفاقية قدمت اعترافاً رسمياً بالعدو الصهيوني وشرعية كيانه، وهو ما اعتبر إدانة علنية للنضال العربي ومقاومته لتحرير الأرض، وإقراراً بتخلي مصر عن دورها الرائد في مشروع التحرر العربي. ثم كرت السبحة، على حساب الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. وصارت الانظمة العربية تروج للتطبيع والسلام مع الكيان الصهيوني. ثم جاء مؤتمر مدريد للسلام المزعوم (1991)، الذي مهد الطريق لاتفاق أوسلو المشؤوم (1993) حيث قدمت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بدعم قوي من ذات الأنظمة العربية تنازلات مجانية عن حقوق الشعب الفلسطيني مقابل أوهام سرعان ما تبخرت في الهواء. ويُعد هذا الاتفاق نقطة تحول مصيرية في تاريخ الشعب الفلسطيني، حيث تم الاعتراف بالكيان الصهيوني على نحو 78% من مساحة فلسطين التاريخية، وحول ما تبقى إلى كانتونات منعزلة تحت الاحتلال، وجعل من السلطة البائسة أداة أمنية تلاحق المناضلين. ثم تتابعت بعد ذلك الاتفاقات الثنائية بين الكيان الصهيوني ودول عربية، مثل اتفاق وادي عربة مع الأردن (1994)، واتفاقات التطبيع الإماراتية والبحرينية والمغربية (2020). أما الجامعة العربية، فحدث ولا حرج، لقد تحولت إلى أداة للتغطية على التقاعس العربي وإدارة الصراعات العربية الثنائية ضد حركات المقاومة. وصارت أداة لتدمير الدول

كما هي اليوم، كانت في المقلب الآخر، حيث التزمت تلك الدول ضمناً بقرار التقسيم. خاض جيش الإنقاذ معارك فاشلة، باستثناء بعض المعارك، وتعرض لخسائر كبيرة بسبب عدم توفير الإمدادات العسكرية اللازمة لاستمرار القتال، وقلة عدد الضباط المحترفين، وقلة عدد الجنود وضعف تدريبهم العسكري، ورداءة السلاح، وسوء التنظيم، بالإضافة إلى الخلافات السياسية العميقة بين قادة الأنظمة العربية آنذاك، والتي أدت إلى إنهاء مهمة جيش الإنقاذ وانسحابه من المدن الفلسطينية في أواخر عام 1948، بعد أن أخفق في الدفاع عن المدن الفلسطينية الرئيسية، ولم يحل دون سقوطها بأيدي اليهود. إذن، الخذلان والتواطؤ العربيان مع العدو الصهيوني ليس طارئاً ولا عرضياً، بل هو سمة راسخة في تعامل بعض الحكومات العربية الرسمية مع فلسطين منذ أمد بعيد. لقد أدى تخاذل الأنظمة العربية إلى ضياع فلسطين بالكامل في نهاية عام 1948، وتعرض الشعب الفلسطيني إلى نكبة غير مسبقة حولته إلى شعب من اللاجئين المشردين في الدول العربية المجاورة. لقد بينت تلك الأحداث الأليمة أن فشل الأنظمة العربية في الدفاع عن فلسطين، وحماية أراضيها من عدوان العصابات الصهيونية، يعود إلى خضوعها الكامل للقوى الاستعمارية والتزامها بتنفيذ مخططاتها. وفي حزيران 1967، انكشفت الحقيقة المرة مرة أخرى. حيث تعرضت الدول العربية إلى هزيمة مدوية في ستة أيام فقط، بسبب فساد الجيوش والأنظمة السياسية. لقد ضاعت على إثر هذه الهزيمة الضفة الغربية وقطاع غزة وصحراء سيناء وهضبة الجولان، بالإضافة إلى أراضٍ في لبنان والأردن. وما زالت الاتهامات بالخيانة تلاحق الكثيرين من القادة العسكريين والسياسيين الذين اتهموا بالتسبب في هذه الهزيمة. وفي مؤتمر القمة العربية بالخرطوم (أب/ أغسطس 1967) الذي أعقب النكسة، رفعت شعارات مدوية مثل لا صلح ولا اعتراف ولا تفاوض مع الكيان الصهيوني، وإزالة آثار العدوان من الأراضي العربية، والتمسك بحق الشعب الفلسطيني في وطنه، وسرعة تصفية القواعد الأجنبية في الدول العربية. لكنها كانت مجرد شعارات جوفاء، سرعان ما جف حبرها. وهكذا، فإن الخيانة لم تكن



الهدف - تحاور الباحث والموسيقي الأهمي

لويس برهني

الحوار بين السيف والرقبة والوتر مستمر

لويس برهني لمجلة الهدف:
حيثما توجد مقاومة، توجد دائماً موسيقى
مقاومة، وإن الأسئلة المعاصرة المتعلقة
بالسياسة والثقافة والأدب متداخلة وغير
قابلة للفصل

AL-HABAF

الباحث والموسيقي الأهمي

لويس برهني

من على المنبر الذي أسسه الرفيق الشهيد غسان كنفاني، وفي لحظة تاريخية تعيد فيها فلسطين صياغة التاريخ البشري بالدم والنار والمقاومة الضارية، تلتقي «الهدف» بالرفيق الدكتور لويس برهوني.

برهني، الباحث والموسيقي الأيرلندي، يمثل الامتداد الطبيعي للأهمية الشيوعية الملتزمة بقضايا التحرر الوطني في الجنوب العالمي.

يأتي حوارنا معه اليوم بالتزامن مع نتاجه الثقافي والسياسي الأخير؛ وعلى رأسه إصداره المشترك مع د. تحرير حمدي لكتاب «غسان كنفاني: مختارات من كتابات سياسية» الصادر عن دار بلوتو في لندن، ومؤلفه التاريخي والطبقي المرجعي «الموسيقى الفلسطينية في المنفى: أصوات المقاومة».

في هذا الحوار الشامل، نناقش مع الرفيق برهوني جدلية الوتر والبندقية، ومشاريع الإسناد الثوري الحالية، ومآلات المواجهة الجيوسياسية الراهنة ضد الحلف الصهيوني-الإمبريالي.

على شريطها الحدودي، كما أن تحويل الجولان إلى تجمع مدني يضم مدناً كبرى (كتسرين) وفروعاً جامعية، يهدف إلى إقناع المجتمع الدولي والبيئة الإسرائيلية الداخلية بأن الجولان بات جزءاً لا يتجزأ من الدولة العبرية كتل أبيب وحيفا، وبالتالي إسقاط صيغة «الأرض مقابل السلام» تاريخياً وقانونياً.

هندسة العزل الأمني جنوباً

تستغل إسرائيل مرحلة الانتقال السياسي في دمشق وحالة إعادة بناء مؤسسات الدولة السورية لفرض قواعد جديدة، فرغم عدم صدور أي تهديدات عسكرية من الإدارة السورية الحالية، إلا أن إسرائيل ترد على أي تحرك سياسي أو سيادي سوري باستعراض القوة الميدانية، على سبيل المثال فور صدور المرسوم الجمركي السوري بمقاطعة البضائع الإسرائيلية، رد الجيش الإسرائيلي بقصف مدفعي على محيط بلدة «طرنجة» وتكثيف عمليات المداخلة، لبعث رسالة مفادها أن الحدود الأمنية باتت تحت سيطرة تل أبيب، وأي محاولة سورية لفرض السيادة القانونية ستقابل بالتصعيد الميداني.

كما تخلق هذه الاستراتيجية واقعاً جيوسياسياً شديد التعقيد يفرض التحديات التالية على الأمن السوري، بتحويل السيادة السورية إلى سيادة منقوصة فعلياً، عبر نقل الحدود بحكم الأمر الواقع إلى عمق الأراضي السورية (خلف الخط الأصفر)، تحرم إسرائيل الدولة السورية من السيطرة على حزامها الزراعي والاقتصادي في ريفي القنيطرة ودرعا.

إن المخطط الإسرائيلي في الجولان والجنوب السوري المتزامن مع توسع التوغلات وتفكيك حقول الألغام التقليدية، يهدف إلى إيجاد وقائع جديدة ضمن بيئة متغيرة يتم استغلالها لتحقيق التوسع، باستغلال الانكشاف الاستراتيجي الحالي لدمشق، مما يتطلب من صانع القرار السوري بناء استراتيجية مضادة تعتمد على التمسك بالقانون الدولي وتثبيت السكان المحليين في قراهم لمنع إفراغ المنطقة جغرافياً.

هذا يعكس تحولاً في العقيدة الأمنية الإسرائيلية من «الدفاع المرن» إلى «الضم الهجومي»، إذ ارتكزت العقيدة على مفهوم الدفاع المرن العميق، حيث صُنفت المنطقة عسكرياً كخط صد ومراقبة وحقول ألغام واسعة لعرقلة أي تقدم بري مدرع من جهة دمشق، إلا أن التطورات الأخيرة تكشف عن تحول العقيدة الإسرائيلية نحو «الضم الهجومي المستدام»، ويظهر هذا التحول في شقين:

1- تحويل الجدار الأمني إلى بيئة استثمارية وسكانية: إن إزالة الألغام من الشريط الحدودي لا تعني تفكيك الدفاعات، بل إعادة صياغتها باستبدالها بـ «دفاعات ذكية عريضة» (مسيرات، مجسات استشعار، جدران فيزيائية متطورة، وتوغل مدرع موضعي مثلما حدث في مناطق درعا والقنيطرة لإنشاء مناطق عازلة).

2- استغلال الانكشاف الاستراتيجي السوري: إذ أن تفكك المؤسسة العسكرية السورية السابقة وتراجع القدرة التقليدية على تنفيذ الهجمات منح تل أبيب نافذة تاريخية لتفكيك منظومات الموانع القديمة.

يمثل الترابط بين التوسع الديموغرافي ونزع الألغام خطراً كبيراً على الأمن القومي السوري على المديين المتوسط والبعيد، إذ يؤدي إلى وجود حزام استيطاني ديموغرافي كثيف ومطهر تكنولوجياً عند الحدود يجعل من أي محاولة للاختراق أو شن عمليات استنزاف محاطة برصد تكنولوجيا فائق، ويحول أي مواجهة إلى مساس مباشر بـ «مدنيين إسرائيليين» في نظر المجتمع الدولي، مما يمنح إسرائيل مبرراً لشن ضربات تدميرية واسعة في العمق السوري.

إضافة لذلك قضم الأراضي وإنشاء «المناطق العازلة المتقدمة»، حيث ترافق نزع الألغام مع توغلات جرافات الجيش الإسرائيلي في مناطق بين درعا والقنيطرة، يهدف إلى إعادة ترسيم الحدود جغرافياً وأمنياً، وفرض حظر حركة على الجانب السوري، مما يفقد دمشق سيادتها الفعلية

لعمق ريف القنيطرة الأوسط، إضافة لتدمير النسيج العمراني الحدودي بالقيام بعمليات تجريف وهدم للمنازل في أكثر من 23 منشأة مدنية ومنازل في قرى (الحميدية، رسم الروادي، والرفيد) الواقعة في المنطقة المنزوعة السلاح سابقاً، وتحويل محيطها إلى سواتر ترابية وخنادق، لمنع عودة السكان وتأمين حقل الرؤية للقواعد الإسرائيلية المستحدثة، مما أدى للتمركز ضمن نقاط حيوية ضمن ما يعرف بمنظومة «الحزام الذكي».

بالتالي عند تفكيك السلوك العسكري الإسرائيلي في الجنوب السوري، نجد أن تل أبيب لا تتبع استراتيجية احتلال عسكري تقليدي (كثيف الجنود)، بل تطبق استراتيجية «الضم التدريجي عبر التمكين التكنولوجي والهندسي»، من خلال استبدال الموانع بـ «القواعد الارتكازية»، حيث أنشأ الجيش الإسرائيلي ما لا يقل عن 9 إلى 10 قواعد عسكرية ومراكز مراقبة ثابتة داخل الأراضي السورية (خارج حدود الجولان المحتل عام 1967)، هذه القواعد لا تعمل كحصون دفاعية فقط، بل كـ «نقاط ارتكاز هجومية وديناميكية» تتيح للمدركات الإسرائيلية التدخل الفوري في أي بلدة سورية مجاورة في حال رصد أي تحرك مريب، ما يلغي حاجة إسرائيل للاحتفاظ بالآلاف الجنود على مدار الساعة.

تحول العقيدة الأمنية

ترتبط الخطة الإسرائيلية أيضاً، بالعقد الذي وقعته وزارة الدفاع الإسرائيلية مع شركة (4M) الأمريكية، لإزالة الألغام الحدودية لنحو 3 كيلومتر مربع في المنطقة العازلة ضمن اتفاقية 1974 على الحدود السورية، هذا العقد يحمل في طياته دلالات تتجاوز البعد الإنساني التقليدي لتطهير الأراضي، والاستعانة بشركة أمريكية يمنح العمل شرعية فنية وتغطية دولية، ويقلل من وطأة الانتقادات القانونية الدولية حول التصرف في أراضٍ محتلة، حيث تدرج إسرائيل هذه العمليات تحت لافتة تأمين الحدود وتطوير البنية التحتية المدنية، ويرتبط بإزالة العوائق البرية أمام أية عملية.

■ **الهدف: لويس، نرحب بك على صفحات «الهدف»؛ المجلة التي كان كنفاني يرى فيها خندقاً لا يقل أهمية عن خنادق الفدائيين. انطلاقاً من هذا التلازم بين الفكر والفعل، ما هي آخر مشاريعك السياسية والثقافية والأدبية الحالية؟ وكيف تسعى من خلالها إلى تطوير أدوات المواجهة في قلب العواصم الإمبريالية؟**

أولاً، أتوجه بخالص التقدير إلى رفاق مجلة الهدف لإتاحة هذه المناقشة؛ فهذه المجلة، التي أسسها غسان كنفاني وجورج حبش ووديع حداد إلى جانب ثلة من المفكرين والمناضلين الفلسطينيين البارزين، تحمل إرثاً سياسياً وفكرياً راسخاً يسبقها أينما ذُكرت. وما يزال الجهد المتواصل الذي يبذله محرروها وكتّابها يوفرُ منبراً فريداً للأصوات المنخرطة في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وخارجها. وفي عالم يرزح تحت وطأة أزمات الإمبريالية، وحروب الإبادة الجماعية، والعقوبات، وصمود الشعوب المقهورة ومقاومتها، تكتسب هذه المهمة أهميةً وإلحاحاً يفوقان أي وقت مضى.

إنَّ الأسئلة المعاصرة المتعلقة بالسياسة والثقافة والأدب هي، بطبيعة الحال، متداخلة وغير قابلة للفصل عن بعضها بعضاً، وهي حقيقة أدركها الشهيد غسان وتعبّر، إلى حدٍّ ما، تأثير جورج لوكاتش في فكره وعمله؛ فقد شكّلت مسألة الكليّة الاجتماعية ومسار التطور الاجتماعي هاجساً مشتركاً لكليهما. وكتب لوكاتش: «بالنسبة إلى كل ماركسي حقيقي، توجد دائماً حقيقة أكثر واقعية، وبالتالي أكثر أهمية، من الوقائع والاتجاهات المعزولة».

وكان فضل النقيب من بين الذين رأوا في أعمال غسان تجسّيداً لـ«مقاومة شاملة»، تجمع طيفاً واسعاً من أساليب المقاومة في ترسانة نضالية متعددة الأبعاد ومثيرة للإعجاب؛ فقد أنجز غسان كتيبات للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وكتابات نظرية ماركسية، ونقداً ثقافياً، ومحتوى تحريراً، ومحاضرات، وروايات، وقصصاً قصيرة، ونصوصاً مسرحية، وأعمالاً ساخرة، ولوحات، ورسومات، ومنحوتات، وملصقات، وغير ذلك الكثير. وكان إسهامه

في كل واحد من هذه المجالات، وما أدخله عليه من تطوير، جديراً بدراسة جادة ومستقلة بذاتها. لن تكون لديّ أي أوهام بأن مساهماتي المتواضعة قد تبلغ الذروة التي بلغها غسان كنفاني، غير أن عملي الخاص يعمل، على الأقل، في أكثر من مستوى. في البداية كان ذلك على نحوٍ عفوي. فقد نشأت في عائلة إيرلندية كان للموسقيين والشعراء فيها تأثير عميق في تشكّلي كموسيقي أدائي وباحث في الموسيقى. غير أنه مع بلوغي سنّ النضج خلال فترة تورط الإمبريالية البريطانية في حروب العراق - مع بقاء أيرلندا، بطبيعة الحال، خاضعة للاحتلال العسكري - أصبح من المتعذر عليّ بشكلٍ متزايد الفصل بين الثقافة والسياسة. وبينما ازداد اهتمامي بموسيقى فلسطين والمنطقة، انخرطت في الجماعة الشيوعية الثورية (RCG) في بريطانيا، وتعلمت من خلالها التفكير سياسياً، والكتابة، والتنظيم.

بالانتقال إلى عدة عقود لاحقة، أصبحت مشاريعي اليوم تعكس توازناً بين هذه التأثيرات المختلفة، أما مساهماتي الأساسية على الصعيد السياسي فتتمثّل في عملي ككاتب، مع تركيز خاص على النضال الفلسطيني، إلى جانب الكتابة أحياناً عن لبنان وسوريا وغيرها من التطورات الإقليمية. ويمكن تلخيص بعض المشاريع التي أعمل عليها حالياً على النحو الآتي:

كان كتابي الأول حول الموسيقى الفلسطينية، وقد صيغ بوصفه تاريخاً شفويّاً، يغطي مساحات واسعة من التهجير الفلسطيني، ويعرض أساليب الموسيقيين وتقنياتهم، إضافة إلى مشاغلهم السياسية. ومن المقرر صدور هذا الكتاب باللغة العربية في عام 2027.

كما أعمل حالياً على كتاب ثانٍ حول الموسيقى الفلسطينية، يتجه هذه المرة نحو تقديم قراءة تاريخية أشمل، تتبّع تطور الموسيقى الفلسطينية قبل نكبة 1948 وصولاً إلى طوفان الأقصى.

ويستعرض هذا العمل، على سبيل المثال، شخصيات من أوائل الثوريين في المجال الموسيقي مثل نوح إبراهيم ونمر ناصر اليافاوي، كما يتناول أشكال التعبير الموسيقي خلال الانتفاضات التاريخية، ويناقش الدور المستمر للموسيقى، بدءاً من مخيمات التهجير في غزة وصولاً إلى منصات التضامن في العالم.

بعد أن شاركت في تحرير كتاب غسان كنفاني: مختارات من كتابات سياسية، واصلت الاهتمام بدراسة إسهامه الواسع والمتعدد الأبعاد، وعند إعداد هذا الكتاب، كان كل من المحررة المشاركة الدكتورة تحرير حمدي وأنا مقتنعين بأن حقل «دراسات كنفاني» ينبغي تحريره من الطرق الضيقة والمشوّهة التي يُوَطَّر من خلالها الكثير من عمل غسان في الأكاديمية

الغربية، حيث يتم فصله عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وعن الماركسية الثورية. أقوم حالياً بجمع أبحاث حول رحلتي غسان إلى الصين، وكذلك حول مساهمته في ملحق «فلسطين» في جريدة المحرر، وإضافةً إلى قائمته الطويلة من المواهب، أعتزم في نص واحد أن أقترح - على نحوٍ مرح - أن غسان كان موسيقياً! وبطبيعة الحال، فهذا غير صحيح من الناحية الصارمة، لكن فيروز تظهر في أعماله، وكذلك ألحان «العتابا» الخاصة بفلاحي فلسطين. وكان معروفاً أيضاً أنه يرقص الدبكة.

إلى جانب هذه الإسهامات المكتوبة، أوصل دراسة «نظام المقامات» بكل عمقه التاريخي، مستكشفاً الموروثات الموسيقية عبر آلة البزق، وهي آلة ذات امتدادات داخل بلاد الشام وخارجها.

وفي مشروع Gazelleband، أؤدي إلى جانب عازفة العود الغزّية ريم عنبر، التي كان لها أثر كبير في تطويري كموسيقي. وتُعدّ ريم مصدر إلهام حقيقي، وقد قدّمت مؤخراً ورش عمل موسيقية للأطفال في مخيمات لبنان.

ويقدّم عملنا المشترك السردية الفلسطينية على خشبة المسرح بأساليب جديدة، تمزج بين التراث وبين نضالٍ مستمر لإيصال الرواية الفلسطينية وجعلها مسموعة.

■ **الهدف: في تقديمكم لكتابات كنفاني السياسية المختارة، شددتم على أن المعركة هي «مواجهة بين الإمبريالية وحركة تحرر مناهضة للإمبريالية ضد احتلال استيطاني وحشي». في ظل ملحمة الصمود والإبادة المستمرة في غزة، كيف يفكك هذا التحليل الطبقي محاولات البرجوازية العربية والليبرالية العالمية لتسييل الصراع وتحويله إلى قضايا إنسانية وإغاثية مجردة؟**

هذه نقطة مهمة، وأعتقد أن المضمون الطبقي الأوسع المحيط بالواجهة في غزة قد عبّر عنه بشكلٍ موجز جورج إبراهيم عبد الله عند خروجه من سجن إمبريالي فرنسي في عام 2025. وباستخدام مصر كمثال له، حرص عبد الله على الإشارة إلى أن الإبادة الجماعية في غزة كانت ستصبح

مستحيلة لو تم تحقيق وتعبئة الإمكانيات الثورية للجماهير إلى جانب الشعب الفلسطيني. وباعتباره شيوعياً لبنانياً، كان عبد الله يتحدث، بالطبع، من بيروت عند عودته، معبراً على الأرجح عن منظور أكثر أقسام اليسار الإقليمي تقدماً ووعياً؛ كما أظهر ببلاغة أن المعتقلين السياسيين الحاليين والمحرّرين يؤدون باستمرار دور طليعي على الصعيد السياسي.

لكن لا يمكنني الإجابة عن هذا السؤال إلا من موقع كوني شيوعياً في بريطانيا، الدولة الأكثر مسؤولية عن الأزمة التي تواجهها الجماهير الفلسطينية خلال القرن الماضي وما يزيد؛ فقد قدّمت الإمبريالية البريطانية دعماً للمشروع الصهيوني، ومن دون هذا الدعم لكانت أفكار هرتزل وغيره قد بقيت في نطاق الأفكار.

وفي مقالته «المقاومة هي الجوهر»، أشار كنفاني إلى أن أعظم خيانة للشعب الفلسطيني جاءت مع القمع الوحشي لحركته الثورية في 1936-1939 على يد بريطانيا وأتباعها من الميليشيات الصهيونية، حيث استُخدمت تقنيات مكافحة التمرد المطبّقة في أيرلندا والهند لترويع شعبٍ أصلي آخر. وقد دعمت بريطانيا الصهيونية بوصفها «أولستر يهودية صغيرة موالية»، أي كحصنٍ في مواجهة الثورة العربية والاستقلال. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة قد حلت محل بريطانيا بوصفها القوة العالمية المهيمنة، فإن هذا الموقف لدى الطبقة الحاكمة البريطانية قد استمر، مع لعب حزب العمال دوراً شديد السُميّة تاريخياً، وكذلك حالياً في الحكم.

إنَّ مسألة التضامن في بريطانيا ترتبط عضواً بهذا التاريخ من التدخل الإمبريالي البريطاني؛ فبينما يكون جورج عبد الله

قدّمت الإمبريالية البريطانية دعماً للمشروع الصهيوني، ومن دون هذا الدعم لكانت أفكار هرتزل وغيره قد بقيت في نطاق الأفكار

حادثاً في انتقاده لفشل ملايين الناس الذين يعيشون تحت أنظمة عربية رجعية في الانتفاض إلى جانب غزة؛ فإني أرى أن على الجماهير في بريطانيا مسؤولية تاريخية في بناء تضامن حقيقي.

في بعض اللحظات منذ بداية الإبادة في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، بدا غضب الشباب ضد حكومة حزب العمال قابلاً لأن يتطور إلى حركة أوسع وأقوى؛ لكن عناصر انتهازية داخل الحركة الرسمية المؤيدة لفلسطين سعت إلى كبح هذا التمرد، عبر استضافة نواب حزب العمال باستمرار على منصاتهما، وعزل نضالات حركة «بالستين أكشن» و«SOAS2» وغيرهما ممن يواجهون قمع الدولة.

كما تهدد الحكومة بحظر كلمات مثل «انتفاضة»، بينما يقوم منظمو المسيرات الكبرى في لندن بدور شبيه بالشرطة لفرض الصمت! كيف يمكن مواجهة الليبرالية في هذا السياق؟

في رأيي، يجب أن تُستمد الإجابات من خلال انخراط ثوري دائم مع أولئك داخل الحركة الفلسطينية الذين يواصلون المقاومة، ومن خلال النضال من أجل حقنا نحن أيضاً في دعم هذه المقاومة. وفي ظل تصاعد العنصرية وأزمة غلاء المعيشة، يقع على عاتق الثوريين أن يوضحوا للطبقة العاملة أن الطريق إلى الأمام هو الأممية والاشتراكية.

■ **الهدف: في أدبيات الجبهة الشعبية، وخصوصاً وثيقة «مهام المرحلة الجديدة» (1972) التي صاغها كنفاني، وُصفت غزة بأنها المكان الذي أثبتت فيه الطليعة قدرتها على شن «حرب شعبية فعالة». كموسيقي أرخٍ لثقافة المقاومة، كيف ترى العلاقة بين الأغنية الملتزمة على سبيل المثال (أغاني فرقة العاشقين، كوفية، وأبو عرب) والبندقية؟ هل اللحن الثوري مجرد صدى للمقاومة أم أنه أداة تعبئة لـ«حرب الشعب»؟**

لا توجد لحظة في التاريخ الفلسطيني لم تنعكس في الموسيقى؛ فالنضالات منذ الاحتلال البريطاني عام 1917، مروراً بالنكبة والنكسة والانتفاضات، وصولاً إلى حروب ومقاومة اليوم، جميعها وجدت

تمثيلها في الغناء والموسيقى.

وعندما زار غسان كنفاني غزة عام 1966، رأى أجواءها التي اتسمت بالقمع الاستعماري العنيف والمقاومة الشرسة، وأشار إلى ذلك كثيراً في كتاباته في السنوات اللاحقة.

وبحلول عام 1972، كانت الثورة الموسيقية التي رافقت عودة بروز الكفاح المسلح للتحرر قد بلغت ذروتها؛ فقد كانت الموسيقى الفلسطينية تُغنى في كل مكان يوجد فيه فلسطينيون، وكانت معظم أغاني تلك المرحلة موجّهة بشكل مباشر أو غير مباشر نحو النضال من أجل تحقيق النصر على الاستعمار الصهيوني.

كما رأى كنفاني والجهة الشعبية في غزة بطولتها ودورها الطبيعي بوصفها جيباً استعمارياً مُفقراً، اكتسبت مكانة غزة في الوعي الفلسطيني والثقافة الشعبية حضوراً ملحوظاً. وقد كتب محمود درويش عن «قيم غزة المختلفة»، كما كان الموسيقي شفيق كبها، القادم من شفاعمرو في الشمال، يزور غزة كل عام في ثمانينيات القرن الماضي، ويغني لجماهير متحمسة وحية كانت تتفاعل مع أناشيده الوطنية بشغف.

ويتذكر من نشأوا في غزة خلال تلك الفترة ازدهار تجارة أشرطة الكاسيت الثورية، حيث كانوا يستمعون إلى فرقة العاشقين، ومرسيل خليفة، والشيخ إمام، وجورج قرمز، وأبو عرب، وغيرهم ممن قدّموا غناءً يحمل رسالة ثورية واضحة.

لكن يجب أن نتذكر أنه في هذه المرحلة - في السنوات التي سبقت انتفاضة الحجارة عام 1987 - كانت القدس مركزاً للموسقيين الشباب، وكان كثيرون يتوافدون إلى المدينة للانضمام إلى الفرق الموسيقية أو لمجرد الاستماع إلى عروضها.

وعندما اعتلت الفرقة المختلطة من مغنين وموسقيين وراقصين، مثل فرقة الفنون الشعبية، مسارح القدس في صيف عام 1987، قدّمت موسيقى استخرجتها من ذاكرة الفلسطينيين الأكبر سناً ومن أولئك الذين تشتتوا بعد النكبة.

ومن خلال مناداة الثوار، غنّوا «القدس تشرع»، و«أوف مشعل» وأغانٍ تقليدية أخرى، مستخدمين العود والبزق وآلات الإيقاع التقليدية.

كما استخدمت فرق أخرى تأثيرات عالمية، وانضمت مغنيات شابات مثل كاميليا جبران وريم تلحمي إلى فرقتي صابرين ووشم، مستخدمين شاعريّة رقيقة وتأثيرات الموسيقى العربية الكلاسيكية.

كان آخرون مباشرين تماماً، رغم القمع الشديد في القدس وبقية أنحاء فلسطين المحتلة؛ فقد استحضر الكاتب والملحن وليد عبد السلام الحركة المسلحة في لبنان بوصفها مصدر إلهام، لكنه لم يقتصر على محاكاتها؛ ففي أغنيته الشهيرة «نزلنا على الشوارع»، غنّى عن «الحرب الشعبية طريق الانتصارات». ويمكن تقييم تأثير هذه الأغاني من خلال استمرارها؛ إذ أعيد غناء نشيد عبد السلام في حيفا ورام الله خلال احتجاجات «انتفاضة الوحدة» عام 2021.

لكن الارتباط التاريخي للموسيقى يمتد إلى ما هو أبعد من ذلك؛ ففي أثناء انتفاضة الأقصى، قدّمت «فرقة دواوين» في غزة أغنية «هزّ الرمح»، وهي أغنية تعود إلى ثورة 1936-1939، وقد وردت الإشارة إليها في كتاب كنفاني حول تلك الثورة.

وخلال «طوفان الأقصى»، عادت أغنية «موطني» لتصبح نشيداً شائعاً في غزة ولبنان وعلى المستوى الدولي أيضاً - وقد سمعتها تُغنى في أيرلندا ونيويورك. وفي الواقع، يمكن اعتبار «موطني» دراسة حالة في كيفية حفاظ الجماهير على مبادئ النضال الثوري المناهض للاستعمار؛ أما نشيد «قدائي» التابع للسلطة الفلسطينية فلا يحظى بشعبية مماثلة، وحيثما توجد مقاومة، ستوجد دائماً موسيقى مقاومة.

■ **الهدف: رفيق لويس، أنت قادم من الإرث النضالي الأيرلندي ضد الاستعمار البريطاني. كيف تتقاطع تجربة المقاومة الأيرلندية وتفكيك البنى الاستعمارية مع القضية الفلسطينية؟ وما هي الرسالة التي يوجهها اليسار الأيرلندية الراديكالي اليوم إلى قوى المقاومة في فلسطين؟**

تتقاطع النضالات الأيرلندية والفلسطينية تاريخياً ضد الإمبريالية في العديد من المحطات والتجارب المشتركة. وقد أشرت بالفعل إلى أن قوات الاحتلال البريطاني خلال فترة «الانتداب» قد أرسلت إلى

فلسطين بعد أن كانت قد شاركت في أعمال وحشية في أقدم مستعمرة لبريطانيا، أي أيرلندا. وشمل ذلك إرسال أكثر من 750 من «القمصان السوداء والتان» سيئ الصيت - وهم شرطة استعمارية سُموا نسبة إلى زيّهم - وقد وصلوا إلى حيفا عام 1922.

وقد تعاملت الإمبريالية البريطانية مع الثوار الفلسطينيين بالطريقة ذاتها التي تعاملت بها مع قادة انتفاضة 1916 في أيرلندا. إن دبائيس «المشقة» التي يضعها بن غفير على ياقته اليوم، وما يرافقها من تحريض صهيوني سافر ومتعطش لدماء الأسرى الفلسطينيين، تعيد إلى الأذهان صفحات قاتمة من التاريخ الاستعماري؛ فهي تجد أصداءً لها في إعدامات قادة الثورة الأيرلندية عام 1916، حين أُعدم 16 ثائراً منهم جيمس كونولي وباتريك بيرس. وتكرر هذه المأساة ذاتها في الذاكرة الفلسطينية من خلال إعدام أبطال «ثورة البراق» عطا الزير، وفؤاد حجازي، ومحمد مجوم، وغيرهم من عشرات الثوار الفلسطينيين الذين نالوا شرف الشهادة شتقاً على يد الاحتلال البريطاني منذ عام 1930 فصاعداً.

من هذه الفترات المبكرة من النضال المناهض للإمبريالية، نجد أيضاً أوجه تشابه في ثقافة المقاومة؛ فقد كان موسيقيون أيرلنديون وفلسطينيون من بين الذين استشهدوا على يد البريطانيين - ويمكن أن نذكر عازف القربة الأيرلندي إيمون دنت (Éamonn Ceannt) وكاتب الأغاني الثائر الفلسطيني نوح إبراهيم. وكانت موضوعات الموسيقى متشابهة أيضاً، إذ كانت تدعم المقاومة وتمجّد جمال الأرض الأخضر، وغالباً ما كانت تسخر من قوات الاحتلال.

وفي العقود الأخيرة، سارت المقاومة والموسيقى جنباً إلى جنب خلف قضبان سجون الاحتلالين؛ ففي الحالة الفلسطينية، هناك العديد من أمثلة الموسيقيين بين الصامدين في سجون الصهاينة، من تأليف أغاني السجن مثل «يا نقب كوني إرادة» لصلاح عبدربه، إلى غناء أغاني الشيخ إمام، كما يروي وسام رفيدي.

وفي أيرلندا الخاضعة للاحتلال البريطاني، صنع السجناء آلات القيثارة من أخشاب الخردة، وكتب مقاتلون معروفون

مثل بوبي ساندز أغاني التمرد. وفي سجن جليوب، اجتمع المعتقلون الفلسطينيون لصناعة عود بقيادة الموسيقي المولود في الجولان فداء الشاعر. من الواضح أن الآلات الموسيقية مهمة؛ ففي وقت يحاول فيه موسيقيون صهاينة ادعاء ملكية العود من خلال مهرجانات تُقام على أرض مسروقة، فإن سماع صوت العود بين أيدي الفلسطينيين في غزة وحول العالم يُمثل تهديداً لمشروعهم الاستعماري. لأسباب عديدة، يعاني اليسار الأيرلندي من أزمة، وتعيش حركة التحرر حالة من التراجع -وقد شهدنا، بالطبع، نسختنا الخاصة من «أوسلو» وخيانة قضية التحرر من قبل تيار برجوازي يسعى إلى التفاوض بدل التحرير الحقيقي، كما أن انتهازية الأجزاء المهيمنة من اليسار البريطاني

وخضوعها لحزب العمال الإمبريالي تتحمّل قدراً أساسياً من المسؤولية عن الوضع الراهن. لكن ضمن قطاعات صغيرة، وإن كانت ميدئية، من الحركة اليسارية الأيرلندية، تقدّم فلسطين بوصفها المثال الأبرز لشعب يرفض الخضوع لحرب استعمارية، وكلما كنت في أيرلندا، أشعر بأن القضية الفلسطينية تحظى بتأييد شبه شامل. هناك حدود لمستوى التضامن في الوقت الراهن، لكن بناء تضامن أكثر فاعلية واستمرارية بين الحركتين، في رأيي، يتطلب توجيه الضرب إلى الجذور البريطانية للأزمة الوطنية التي يعاني منها كلا الشعبين. غير أنني أرى أن بناء تضامن أكثر فاعلية وديمومة بين الطرفين، يتطلب منا تجاوز حدود التعاطف والتفاعل

الوجداني إلى العمل المشترك لتفكيك الأسس الاستعمارية البريطانية، التي تمثل الجذور العميقة للأزمات الوطنية التي لا يزال يعاني منها شعبانا حتى اليوم. ■ **الهدف: نشهد تجدداً ثورياً لشعارات المقاومة في الشارع الغربي، ورأينا كيف صعدت أغنية فرقة كوفية السويدية «تحيا فلسطين» (المطالبة بسحق الصهيونية) لتصبح نشيداً للاحتجاجات العالمية رغم الحظر الرسمي. كيف يمكن للييسار الثوري تحويل هذه التعبئة الموسمية العفوية في الغرب إلى جبهة أممية منظمة تدعم الكفاح المسلح علناً وتقطع الشرايين الاقتصادية والعسكرية للكيان؟**

إلى جانب أهميتها الوطنية بوصفها حوامل للوعي والحيوية الثقافية، أثارت الأغاني الفلسطينية أيضاً مواجهات دولية بين التقدميين وقوى الرجعية؛ فقد قام جورج توتري، كاتب أغاني فرقة «كوفية» من الناصرة، بتأليف أغنية «ليني فلسطين» (تحيا فلسطين) باللغة السويدية، والتي غُيّت لأول مرة في تظاهرات التضامن في أوائل سبعينيات القرن الماضي. ومن الغريب أن السياسيين الاشتراكيين الديمقراطيين الذين كانوا يحكمون السويد سعوا لاحقاً إلى حظر الأغنية عام 2019، إذ اعتبروا كلماتها المناهضة للصهيونية غير مقبولة تماماً بالنسبة لهم.

لكن ماذا حدث منذ محاولة الرقابة هذه؟ لقد أعيد غناء الأغنية من قبل عشرات الآلاف في تظاهرات التعبئة في السويد، فيما شهدت فرقة «كوفية» عودةً في شعبيتها وازدياداً في حضورها. وقد أنتجت الفيلم «كوفية: ثورة من خلال الموسيقى»، وقد فوجئت بالاستقبال الحماسي له، حيث نُظمت عروضه من قبل ناشطين ومحبي السينما في نحو اثنتي عشرة دولة.

إن مثال أغنية «ليني فلسطين» يشير إلى إمكانية تحرير الموسيقى من نزعتها اللامسيّسة في عالم تهيمن عليه النزعة الاستهلاكية وشركات الموسيقى الكبرى. وفي الوقت نفسه، فإن تنبّئها من قبل قطاع واسع ونضالي من حركة التضامن يقدم مؤشرات على كيفية مواجهة مساعي إسكات الأصوات المناهضة للصهيونية والمؤيدة للمقاومة بشكل صريح.

خلال حملات مقاطعة نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، استهدف النشطاء الفرق الرياضية الوطنية وغيرها من الممثلين الثقافيين. وفي الواقع، تُعد أيرلندا اليوم أحد أبرز الأمثلة التي تدعو فيها القوى التقدمية إلى عزل الكيان الصهيوني؛ فعلى سبيل المثال، قاطعت أيرلندا مسابقة «يوروفيجن» للأغاني، لكن اعتزام منتخبها الوطني لكرة القدم مواجهة نظيره «الإسرائيلي» يثبت أن هذه المعركة لم تُحسم بعد بأي حال من الأحوال. لذا، من الواضح أن حركة المقاطعة بحاجة إلى تعميق أدواتها وتوسيع نطاقها؛ وهذا

يتطلب في بريطانيا التحرر من القيود التي تفرضها «حملة التضامن مع فلسطين» الموالية لحزب العمال، وكذلك من قيود اللجنة الوطنية لحركة المقاطعة (BDS) في رام الله، التي غالباً ما تتأى بنفسها عن مبادرات المقاطعة المستقلة. إن على المناهضين للإمبريالية أن يرفضوا قيود «الأعراف السياسية البرجوازية المعتدلة»، وأن يستعدوا لنضال طويل النفس.

الهدف: رفيق لويس، في رسالة شهيرة كتبها غسان كنفاني حيث قال بمرارة: «إنني أشعر أكثر من أي وقت مضى أن كل قيمة كلماتي، أنها تعويض صفيق وتافه لغياب السلاح، وأنها تنحدر الآن أمام شروق الرجال الحقيقيين الذين يموتون كل يوم في سبيل شيء أحترمه». كيف تقرأ كمثقف وموسيقي مشتبك هذا المأزق الذي عبّر عنه الكنفاني بين الكلمة والبنديقة؟ وكيف ترى تحول كنفاني نفسه بعد عام 1967 حين جعل من صحيفة «الهدف» طليعة للكفاح المسلح تُفرد مساحات لعمليات مقاتلين ثوريين مثل

«جيفارا غزة» محمد الأسود؟

في هذه السطور الموجهة يكشف لنا غسان كنفاني عن افتقاره التام للفرور، وعن شعوره بالتواضع الجَمِّ؛ فهذه القامة الشامخة، التي مثّلت -كما رأينا في وصف فضل النقيب- «مقاومة شاملة» ذات أوتار متعددة في عوده (إن جاز لنا هذا التعبير)،

كانت تشعر في أعماقها بضالة الذات.

إن إعجاب غسان بأولئك الفلسطينيين في غزة، الذين انخرطوا في أعمال المقاومة المسلحة قبل سنوات من معركة الكرامة، ومن تأسيس الجبهة الشعبية وما عُرف لاحقاً بالثورة الفلسطينية، يُظهر في الواقع أن «تحوّله» قد حدث قبل عام 1967 بكثير. وسيعلم قراء مجلة «الهدف» وأنصار الجبهة أن «الحكيم» جورج حبش قد كشف أن بذور

99
غسان كنفاني
جسّد مقاومة شاملة
تجمع طيفاً واسعاً من
أساليب النضال، ورأى
في غزة بطولتها ودورها
الطليعي

66

الجبهة الشعبية كانت قد زُرعت في نقاشات بدأت في وقت مبكر من عام 1964. في ذلك الوقت، كان غسان ناشطاً في حركة القوميين العرب ومحرراً لمحق «فلسطين». وتكشف أنشطته كمحرر عن الوجهة التي كانت تقصدها هذه المجموعة؛ ففي عهده، تُرجم ونُشر كتاب «حرب العصابات» لتشي جيفارا، كما جرى تحليل حركة حرب العصابات في فيتنام. وإلى جانب ذلك، سافر غسان بنفسه إلى الصين في عام 1965، حيث وجد نفسه متأثراً جداً بالتجربة الثورية هناك.

يظهر هذا التحوّل الثوري أيضاً في أعمال غسان الروائية؛ فقد تم تفسير روايته الأشهر «رجال في الشمس» بطرق عديدة، لكن نادراً ما يُستند إلى كلماته هو نفسه في هذا السياق؛ ففي مقابلة مع مجلة «مواقف» عام 1970، قال متأملاً الرواية: «لقد دعوت بصوت شديد العلوّ إلى المقاومة والعنف» (دعوت بصوت شديد العلوّ إلى المقاومة والعنف).

وقد صدرت «رجال في الشمس» عام 1963، ما يعني أن غسان كان بالفعل في طليعة المطالبة بردّ فلسطيني مسلح منذ تلك المرحلة المبكرة. وبالتالي نرى بذور «الهدف» وتركيزه على الكفاح المسلح بعد عام 1969 في هذه الفترة السابقة.

وعندما كتب غسان كراس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين «المقاومة وتحدياتها» عام 1970، لخص كل هذا المسار المعرفي، وأكد بوضوح أن الماركسية-اللينينية هي المنهجية الوحيدة القادرة على دفع النضال إلى الأمام. وهكذا يكون غسان ورفاقه قد أكملوا دورة فكرية كاملة.

■ **الهدف: بالعودة إلى كتابكم حول موسيقى المنفى، تذكرون أن يافا والقدس قبل عام 1948 كانتا مركزين حضريين للتبادل الثقافي الإقليمي، وبرزت أسماء مثل نوح إبراهيم وروحي الخماش وسلفادور عرنيطه عبر «محطة الإذاعة الفلسطينية».** كيف أثرت النكبة والتهجير القسري طبوغرافياً وثقافياً على هؤلاء الموسيقيين؟ وكيف تحولت إنتاجاتهم في منافيهم الجديدة (بغداد، بيروت) من الطرب

والموسيقى الكلاسيكية إلى أدوات صريحة للهوية الوطنية والسياسية؟ نجد في فلسطين ما قبل النكبة مقاربات حية ومتطورة وجماعية إقليمياً للثقافة الموسيقية، بما يفنّد بالكامل الخرافة الصهيونية التي تزعم أن فلسطين كانت أرضاً قاحلة وخالية؛ ففي أواخر الفترة العثمانية، كانت القدس ويافا وحيفا من المدن التي كان يجتمع فيها الموسيقيون الحضريون، سواء بشكلٍ غير رسمي في مقاهي الطبقة العاملة أو، بشكلٍ متزايد، في المسارح الأكبر.

وخلال العقود التي سبقت النكبة، قدّم مغنون عرب معروفون مثل أم كلثوم ومحمد عبد الوهاب عروضاً لجماهير متحمسة. وقد زارت أم كلثوم فلسطين أربع مرات على الأقل، وكانت حفلاتها تحقق نجاحاً كبيراً، كما عمل عازفون مثل عازف الكمان سامي الشوا وعازف البزق محمد عبد الكريم في فلسطين، حيث أصبح الأخير جزءاً من فرقة إذاعة القدس الموسيقية.

بالمحافظة على سياق الموسيقى الحضرية؛ كان الاتجاه السائد آنذاك يميل نحو الموسيقى العربية الكلاسيكية، بما في ذلك المقطوعات الآلية ذات التأثير العثماني، والموشحات، والقصائد، ومنذ عشرينيات القرن الماضي، بدأت «الطقاطيق» وأشكال غنائية جديدة بالظهور. إن أقدم التسجيلات للموسيقين الفلسطينيين مثل الشيخ أحمد الشيخ، ورجب الأكل، وثرثيا قدورة- كانت مبنية على الشعر الكلاسيكي، وقد سُجلت في دمشق أو القاهرة، بل إنهم كانوا يغنون بلهجات مصرية! ومن الواضح أن موسيقى «الطرب» القائمة على المقامات كانت تزدهر في فلسطين قبل ذلك الاستعمار الوحشي المدعوم بريطانياً، والذي أفضى إلى النكبة؛ وهي النكبة التي لم تكتفِ بمجزرة البشر وتشريدهم في كل اتجاه، بل عطلت تماماً مسار تطور الموسيقى الفلسطينية. كما نُهبت التسجيلات والمقتنيات الموسيقية من تلك الحقبة على يد الصهاينة، ولا يزال الكثير منها حبيس أرشيفات المستعمر حتى يومنا هذا.

لقد تحدثت عن الوضع في الموسيقى الحضرية، لكن فلسطين كانت بلداً ريفياً بامتياز، حيث كان معظم الناس من

الفلاحين. ومن ثمّ، يترتب على ذلك أن أكبر نصيب من صناعة الموسيقى كان قائماً على الأرض، مع أغاني وموسيقى مخصصة للحصاد، ورعي الأغنام، وصيد الأسماك، وغيرها من الأنشطة القائمة على العمل في أرض فلسطين. وتجد الدبكة والساحة (السحجة) وغيرها من الرقصات الشعبية أصولها في الحركات الجسدية لفلاحي المنطقة. في حين أن أقدم الآلات الموسيقية التي عثر عليها علماء الآثار في فلسطين هي مزامير الرعاة المصنوعة من العظم أو الفصن، والتي يعود تاريخها إلى أكثر من 12,000 عام. قبل النكبة، كانت الموسيقى عنصراً رئيسياً في الاحتفالات، وكانت هناك أغاني للمواليد، وحفلات الزفاف، وحالات الوفاة، والمناسبات الدينية، وغيرها. وكان الشاعر المغني النموذجي، «الزجال»، يلعب دوراً مهماً كعريف للحفل، وكان يرتجل كلمات بناءً على المناسبة أو الأحداث المحيطة بتلك اللحظة المحددة في التاريخ. أشعر أنه من الضروري سرد هذا التاريخ من أجل وصف اللحظات الأولى في صناعة الموسيقى المناهضة للاستعمار بين الفلسطينيين، مبيّناً الأصول الاجتماعية والتاريخية للأنماط الجمالية



التي استخدمها المؤدون. كاتب العديد من الأغاني التاريخية ضد الاحتلال البريطاني والاستعمار الصهيوني، نوح إبراهيم، كانت لديه خلفية في كل من موسيقى الريف والحضر في فلسطين. كونه زجلاً غنى أيضاً الطرب في العشرينيات، فإن بعض أغانيه السياسية للعقد الثوري القادم كانت تشبه «الطقاطيق» في القاهرة، بما في ذلك الهجاء الشبيه بأعمال المصريين سيد درويش وذكريا أحمد. ولكن تماماً كما كانت ثورة 1936-1939 الطليعة الإقليمية للنضال المناهض للإمبريالية، كانت موسيقى فلسطين خلال هذه الفترة ثورية. لقد وظف إبراهيم هذه التأثيرات وخلق موسيقى كانت ثورية في محتواها الشعري وراسخة فنياً في المقامات. معاصره نمر ناصر كان قد غنى نفس القصائد الرومانسية لأُم كلثوم في منتصف العشرينيات، لكنه سجل موسيقى مناهضة للصهيونية خلال الثورة، بينما ظل يستخدم القانون والعود والألحان الإقليمية. كانت موسيقى المقاومة في الفترات اللاحقة متنوعة أسلوبياً، لكن العديد من الموسيقيين ظلوا ملتزمين بهذا الارتباط بالتقاليد الفلسطينية والعربية.



■ الهدف: ركّزتم في رصدكم التاريخي على دور البث الموسيقي وإعادة صياغة الفلكلور بعد النكبة، وأبرزتم دور صبري الشريف في بيروت وتأثير نهجه على الأخوين رحباني وفيروز (عبر أعمال مثل «راجعون» و«القدس في البال»). من منظور تفكيك البنى الاستعمارية، كيف ساهم هذا «التوزيع الأوركستراي والتناغم» للفلكلور الأصيل في صيانة الذاكرة الجمعية للفلسطينيين في الشتات وإفشال مخططات المحو الصهيونية؟

هذا سؤال مثير للاهتمام حقاً؛ ففي ظل مواجهة الفلسطينيين للتهجير القسري، والفقر، وحالة عدم اليقين التي أعقبت عام 1948، ومع صعود جمال عبد الناصر وحركة القوميين العرب التي ألهمت الكثيرين خارج حدود مصر، أصبحت فلسطين رمزاً لمناهضة الإمبريالية في قوالب موسيقية جديدة. وكان من بين من غنوا لفلسطين بأساليب اتسمت أحياناً بالطابع النضالي كلٌّ من محمد عبد الوهاب، وعبد الحليم حافظ، وصباح، وأم كلثوم.

ويمكن القول إن تبني الآلات الأوركسترالية الغربية وما صاحب ذلك من «تسطيح» لبعض الخصائص الموسيقية العربية شكّل نوعاً من التناقض في بعض هذه النماذج؛

فهل كان يمكن التعبير عن «الوطن الأكبر» حقاً من خلال قالب موسيقي أوروبي؟ لقد ترددت أصداً أصوات إنهاء الاستعمار في جماليات تذكرنا بفرانز فانون حين قال: «إن السيطرة الاستعمارية، لأنها كلية وشاملة، وتميل إلى جعل المستعمر ينسى ماضيه وتشويهه وتدميره، فإنها تعادي

هناك الكثير مما يمكن قوله حول تغريب الموسيقى في العالم العربي، وحقيقة أن الأنماط الأوروبية قد تم تبنيها بهذه السهولة من قبل التيارات المناهضة للاستعمار تثير الكثير من التفكير. في فلسطين، شهدت فترة ما بعد أسلو تسارعاً في المنهجيات والآلات الغربية، جزئياً من خلال المعاهد

الموسيقى الممولة أوروبياً. ومن الصحيح أيضاً أن فنانى هذه الحقبة المبكرة وفروا متنفساً جوهرياً للسرديات الفلسطينية، وأن حقيقة غناء فيروز وآخرين لفلسطين قد أجمت الرغبة بين الفلسطينيين ليفنوا لأنفسهم

■ الهدف: تناولتم في فصول كتابكم تجارب هامة مثل تجربة كاميليا جبران وقيادتها لفرقة «صابرين» في القدس ثم انتقالها لفرنسا، وتأثيرها على الأجيال الشابة المقيمة في الخارج (مثل تامر أبو غزالة وهدى عصفور). في ظل امتناع المنصات الرسمية الغربية عبر مسار «أوسلو» عن توفير فضاء للموسيقى الفلسطينية، كيف تمكن هؤلاء الفنانون المستقلون من شق طريقهم وبناء قنوات بديلة للوصول إلى الجمهور الملتمزم؟

على الرغم من أنهم لا يعيشون تحت الاحتلال، إلا أن هناك تحديات حقيقية تواجه الموسيقيين الفلسطينيين في الدول الغربية، تمتد حتى لأولئك الذين لا يعبرون عن آراء سياسية من خلال موسيقاهم؛ فبريطانيا، على سبيل المثال، ترفض بشكل روتيني تأشيرات الدخول للفنانين، حتى أولئك الذين يقدمون موسيقى آلتية بلا كلمات.

إن الأوساط الموسيقية لا ترحب تماماً بالموسيقى السياسية، وهناك ضغوط للتغريب من أجل الحصول على منصة. في الوقت نفسه، تُعتبر تجارب فرق مثل «كوفية» تعليمية فيما يخص كيفية مساعدة الحركات في الحفاظ على الموسيقى التقدمية، وكيف يستطيع الموسيقيون الواعون سياسياً ممارسة بعض التأثير الخاص بهم.

قدمت فرقة «كوفية» عروضاً في مظاهرات حاشدة في السويد خلال السبعينيات ولم تحصر نفسها في القضية الفلسطينية؛ أو، وبشكل أكثر دقة، ربطوا أنفسهم بجميع أنواع الحملات، بما في ذلك نضالات العمال والتعبئة الأممية ضد الفصل العنصري. ومن خلال القيام بذلك، وجدوا جمهورهم بين أولئك الذين رفضوا التيار السائد وكان لديهم رغبة في تغيير العالم.

تشير أبحاثي بين موسيقيين فلسطينيين متنوعين وجمهورهم إلى أن التماهي مع القضية نفسها هو غالباً ما يجلبهم إلى الحفلات الموسيقية، أحياناً بشكل مستقل عن النوع الموسيقي، سواء كان ذلك التجريبية لتامر أبو غزالة، أو ريبيرتوار المقامات الموسعة لكاميل جبران، أو مغني الراب مثل فرقة «دام». بالطبع، هناك حدود للمدى الذي يمكن أن تحشد فيه الموسيقى الناس لاتخاذ إجراءات، ولكن مع وضع غسان كنفاني في الاعتبار - تتطلب الحركات الثورية كل أنواع الأسلحة لكي تنجح. يمكن للموسيقى أيضاً أن تكون الجسر نحو الأممية والانخراط في السياسة، وهناك علامات على أن اندماج الفنانين مع التنظيم المناهض للإمبريالية، الذي ميز فترة ما بعد عام 1967، يشهد موجة أخرى. دعونا نتذكر أن الحركات الثورية المتنوعة كان لها تمثيلاتها الثقافية الخاصة، من فرق «الفهود السود» في الولايات المتحدة في الستينيات إلى المغنيين الشيليين المناهضين للفاشية في أوائل السبعينيات. وقد كانت الموسيقى سمة مركزية في النضالات الثورية ومناهضة الاستعمار: في كوبا، وجنوب أفريقيا، والعديد من الأماكن الأخرى.

منذ أكتوبر 2023، قمت بجولات دولية مع فرقة Gazelleband وهي الفرقة التي أسستها ريم عنبر. شملت مساحات أدائها مخيمات اللاجئين، والمهرجانات، وقاعات الحفلات الموسيقية، وفعاليات التضامن، بما في ذلك الحرم الجامعي خلال حركة الاعتصام الطلابي.

نحن نُؤدي مزيجاً من الموسيقى الفلسطينية والعربية، غالبيتها من فترة ما قبل النكبة، والتي نمزجها بالقصص. لقد أدينا مقطوعة «سماعي» للمؤلف الموسيقي وعازف العود الفلسطيني روجي الخمّاش في اسكتلندا، بعد وقت قصير من استشهاد وليد دقة في السجون الصهيونية، وربطنا الموسيقى بقصة تتناول وليد، الذي كان مشاركاً في الإنتاج السري لآلة عود داخل السجن. تظهر تجربتنا أن هذا التجاور بين السرد والموسيقى يمكن الجمهور من التواصل مع كليهما؛ فقد كان لدينا عدد من الحضور يسألوننا عن وليد دقة بقدر ما كان

لدينا من يعبرون عن تقديرهم للموسيقى.
وإصرار من ريم، قمنا أيضاً بأداء أغاني
ثورية أيرلندية على العود والبزق، وهذه
الأغاني تثير دائماً رد فعل إيجابي للغاية،
أينما أديناها.

■ الهدف: ختماً رفيق لويس، حذر كنفاني مبكراً من خطر تحويل الصراع ضد الإمبريالية وإسرائيل إلى مواجهات عنصرية أو طائفية. اليوم، وفي ظل الحرب الإمبريالية الأمريكية-الغربية الصهيونية على المنطقة وعلى قوى المقاومة في المنطقة؛ ما هو موقف اليسار التقدمي العالمي؟ وكيف نواجه إستراتيجية «صناعة الإجماع» وتفتت المنطقة على أسس طائفية وعرقية؟

أولاً، بصفتي أكتب من داخل عمق بريطانیا الإمبریالیة، یجب أن أصر علی أن نعتبر هذه الحرب علی المنطقة حرباً بریطانیة أيضاً. لقد صیغ وعد بلفور هنا. ولا تزال الحلقات التي تكبل الشعب الفلسطینی قائمة عبر الدعم السیاسی والاقتصادی والعسکری والثقافی المستمر من الإمبریالیة البریطانیة، التي یمثلها حالياً حزب العمال فی الحكومة.

كيساريين في بريطانيا، يجب أن تشكل وجهة النظر هذه كل ما نقوم به: هدفنا الأول هنا في لندن، وكما جادل ماركس وإنجلز بأن على العمال البريطانيين دعم التحرر الأيرلندي، يجب أن ندرك أن توجيه ضربة إلى قلب الطبقة الحاكمة للإمبريالية سيعزز تحرير فلسطين والمضطهدين في بريطانيا.

فيما يتعلق بميزان القوى في المنطقة المحيطة بفلسطين، أتذكر المقابلة الشهيرة التي أجراها غسان كنفاني مع الصحفي الأسترالي ريتشارد كارلتون. إن وصفه للمفاوضات مع المحتل بأنها «حديث بين السيف والرقبة» أصبح معروفاً الآن، لكن قلة يركزون على تحليل غسان اللينيني لدول المنطقة: فقد وصف «الرجعيين المرتبطين تماماً بالإمبريالية»، ذاكراً الأردن والمملكة العربية السعودية، والأنظمة «البرجوازية الصغيرة العسكرية»، بما في ذلك سوريا والجزائر. نحن نرى الآن أنه إلى جانب

شؤون دولية

الأردنيين والسعوديين، أصبحت مصر وقطر والإمارات من الداعمين الرئيسيين للتيار الأول، بينما يمكن القول إن تركيا تقع في مكان ما بينهما. النقطة التي أعني إيضاها هي أن أشرس دعاة التصفوية - لمقاومة فلسطين، ولبنان، وإيران، واليمن... - مرتبطون بملايين الخيوط بالإمبريالية، سواء كانت الأمريكية أو الأوروبية أو كليهما. لقد دعموا جميعاً «مجلس السلام»، الذي يتمثل هدفه المعلن في وقف المقاومة. إنني أرى لبنينية غسان لا توفر إطار التحليل لفهم هذه العلاقات فحسب، بل توفر أيضاً أدوار الثوريين تجاهها.

يجب الضغط على الدول المنخرطة في هذه المهزلة التي يقودها ترامب للانسحاب من هذا «المجلس» لكن ماذا عن دول مثل بريطانيا وفرنسا التي لم تنضم إلى هذه الخطة الأمريكية؟

مرة أخرى، يجب أن يكون الموقف هو فضح وتحطيم المناورات الحربية والإمبريالية للطبقات الحاكمة التي تحكمنا. في بريطانيا، يعني هذا التنظيم من أجل كسر الروابط المتجذرة بين الإمبريالية البريطانية والاحتلال الصهيوني، والدعوة إلى مقاطعة شاملة وفرض عقوبات على النظام، وتحقيق النصر لكل قوى المقاومة العالمية، من غزة إلى كوبا.

والآن أكثر من أي وقت مضى، في هذه الأوقات التي تشهد إبادة جماعية دموية، وعنصرية عنيفة، وفقراً لا يُوصف، فإن المستقبل أمام البشرية يطرح طريقين: الاشتراكية أو البربرية. الشعب يجب أن ينتصر.

في نهاية لقائنا مع الرفيق لويس برهوني، تزداد الضناعة راسخة بأن كلمات غسان كنفاني لا تزال حية، تُقرأ في خنادق غزة وتُعزف في ساحات العالم. إن حوار «السيف والرقبة والوتر» مستمر، وتجربة برهوني تثبت أن المثقف المشتبك والموسيقي الأُممي هما جزء لا يتجزأ من معركة التحرير من النهر إلى البحر.

تعتقد الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني أنهما تمكنتا من نقل المعركة إلى الداخل الإيراني بعد أن كانت ساحاتها بعض دول الإقليم ينفذها تحالف ما يعرف بـ«محور المقاومة» الذي يضم، بالإضافة إلى إيران، كل من حزب الله في لبنان وجماعة أنصار الله في اليمن والحشد الشعبي في العراق، بدعم من النظام السابق في سوريا. تؤكد واشنطن على هذا الرأي ومعها تل أبيب بعد أن شنتا حرب الإثنا عشر يوما في يونيو/ حزيران 2025 وألحقها بالحرب التي شنت على طهران منذ الثامن والعشرين من فبراير/شباط الماضي، رغم وقف إطلاق النار الذي تم في السابع من إبريل / نيسان الماضي وخرق الولايات المتحدة له في الخامس والعشرين من مايو/ أيار المنصرم.

الحرب على إيران.. قراءة في مشهد لم يكتمل

رضي الموسوي - كاتب صحفي من البحرين



صحيح أن التحالف الأمريكي الصهيوني تمكن من قتل الصف الأول في القيادة الإيرانية وعلى رأسهم المرشد الأعلى السيد علي خامنئي، وتم تدمير جزء مهم من القدرات العسكرية بما فيها الصواريخ الباليستية ومنصاتها والبنى التحتية ومحطات الطاقة الكهربائية والنفطية، وتم إطباق الحصار على الموانئ الإيرانية لمنع الإبحار منها وإليها. لكن سرديّة الجانب الإيراني تتعارض مع السردية الأمريكية الصهيونية وترى أن طهران صمدت أمام العدوان وتمكنت من إفشال أهداف الحرب التي شُنت عليها وفي مقدمتها إسقاط النظام وتدمير القدرات العسكرية وشطب البرنامج النووي بما فيه تدمير اليورانيوم المخصب بنسبة 60 بالمئة والتوقف عن دعم أذرع طهران، كما تسميه إدارة البيت الأبيض. وترى طهران أن إفشال هذه الأهداف هو بعد ذاته انتصار رغم الخسائر الكبرى التي منيت بها. فهي كانت على معرفة بأن الدور قادم عليها بعد أن وجهت ضربات كبيرة إلى حزب الله في لبنان باغتيال الصف الأول وفي مقدمتهم أمينه العام السيد حسن نصر الله ومئات الكوادر وتدمير جزء كبير من ترسانته العسكرية وبناء التحتية الداعمة، ولجم جماعة أنصار الله في اليمن، والحشد الشعبي في العراق، خصوصا بعد سقوط نظام دمشق السابق، وبالتالي فإن الحرب التي شنت على إيران بخديعة المفاوضات، وقد حدثت مرتين مع إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، كانت متوقعة إلى حد كبير رغم بعض المفاجآت التي تعرض لها النظام في طهران وكانت خارج حساباته.

في هذا الجانب أيضا شهدت العلاقات الإيرانية الخليجية تعقيدات كبيرة بعد أن وجهت طهران نيرانها للعواصم الخليجية وقالت إنها موجّهة للقواعد العسكرية والمصالح الأمريكية في المنطقة وأكدت أن هذه القواعد قامت بدور لوجيستي وعسكري في الحرب، بينما وصفت أغلب دول مجلس التعاون الخليجي هذا الفعل بأنه «عدوان أثم». شكل هذا التطور انتكاسة كبيرة للتقارب الذي شهدته ضفتي الخليج العربي بعد الاتفاق السعودي الإيراني الذي رعته الصين، وشكلت التطورات ضربة له فتراجعت آمال تحقيق تفاهمات استراتيجية تبرد الساحات المشتعلة والمتأزمة وتبعد المنطقة عن التجاذبات والتشنجات التي كانت سائدة قبل التوقيع على الاتفاق الذي أصبح مستقبه مبهما. أما العلاقات مع البحرين والإمارات والكويت فقد بلغت مستويات مقلقة من التوتر والقطيعة، يحتاج ترميمها إلى وقت طويل لا تملك دول المنطقة مجتمعة ترف انتظاره، بينما تغلق إيران مضيق هرمز وتحاصر البوارج الحربية الأمريكية كاملة العتاد موانئها، لتقع دول المجلس في حصار من نوع آخر يزيد من إرباك المشهد العام وتعقيداته، إذ واجهت أغلب دول مجلس التعاون الخليجي معضلة تصدير النفط الذي تعتمد عليه في إيراداتها، بالإضافة لتصدير الألمونيوم والصناعات البتروكيماوية بما فيها الأسمدة التي أصبحت تشكل مأزقا حقيقيا للزراعة العالمية باعتمادها على المورد الخليجي بنسب تصل إلى قرابة 40 بالمئة، إضافة إلى تعثر استيراد المواد بسبب إغلاق المضيق.

خلقت عملية الإغلاق والحصار المضاد للمضيق أزمة حقيقية للاقتصاد العالمي فوق ماهي أزمة مستعصية لدول المنطقة جميعها، وقد حدّ منها مبادرة السعودية باستثمار موانئها على البحر الأحمر فتقادت المنطقة أزمة في المواد الغذائية والأساسية بعد أن جندت الرياض طاقاتها وقدراتها لتلبية احتياجات دول مجلس التعاون الخليجي بشكل رئيسي إضافة لبعض الدول العربية، ما خفف الوطء على السكان في تلك الدول.

حالة إيران

تواجه إيران استحقاقات كبرى غير مسبوقة منذ انتصار الثورة في فبراير/ شباط 1979، وما تلاها من حالة العداء المستحكمة مع الولايات المتحدة التي لم تتأخر في فرض حصارات متعددة ومتصاعدة حتى بلغت حد شن الحرب على إيران مرتين في أقل من عام، الأمر الذي يعكس مستوى التوتر في العلاقات بين الإدارة الأمريكية والكيان الصهيوني من جهة، وبين إيران من جهة أخرى. لقد فعل الحصار

الذي دام 47 عاما فعله في الداخل الإيراني، خصوصا في الجوانب الاقتصادية والمعيشية التي يواجهها الشعب الإيراني، ما أثر على الوضع الاقتصادي بشكل كبير وعلى سعر صرف العملة ومعدلات التضخم التي بلغت مستويات غير مسبوقة في الحرب الأخيرة وتقدر بأكثر من 70 بالمئة. وفي الحرب الأخيرة تم تحويل مسارات عشرات السفن ومنعها من الوصول أو مغادرة الموانئ الإيرانية التي وضعتها القيادة المركزية الأمريكية تحت الحصار الخانق. وما كشفت عنه وزارة الدفاع الأمريكية البنتاغون من حرمان إيران نحو 5 مليارات دولار حتى مطلع مايو الماضي بمنعها من تصدير نفطها هو جزء من الحرب التي تتسبب في خسائر كبيرة يمنى بها الاقتصاد المحلي، بيد أن واشنطن تهدف إلى تنفيذ المزيد من الضغوط الاقتصادية لدفع طهران على تقديم تنازلات جوهرية في ملفها النووي، وهو الأمر الذي يرفضه المفاوض الإيراني. وتشير التقارير إلى أن حجم خسائر إيران المباشرة منذ بداية الحرب نهاية فبراير حتى سريان الهدنة في 7 أبريل/ نيسان الماضي قد بلغت أكثر من 270 مليار دولار وفق التقديرات الإيرانية، وهذا رقم يقترب من حجم الاقتصاد الإيراني، حسب صندوق النقد الدولي للعام 2026. كما قدرت دراسة أجرتها جامعة «أوريغون» بالاعتماد على صور رادارية بالأقمار الاصطناعية، أن مبنى 7645 تم تدميره كليا أو جزئيا في الحرب، منها 60 منشأة تعليمية، 12 منشأة صحية. ورصد تحليل لوكالة بلومبيرغ، أن في العاصمة طهران وحدها تضرر 2816 مبنى، نسبة المواقع العسكرية بلغت 32 بالمئة، 25 بالمئة منشآت صناعية، 21 بالمئة منشآت مدنية، 19 بالمئة مرافق تجارية و2 بالمئة مبان حكومية. وحسب بلدية طهران فإن أكثر من 39 ألف وحدة سكنية تضررت بشكل بالغ. ويشير المسؤولون الإيرانيون أن هذه التقديرات أولية والأمر يحتاج للمزيد من الوقت لكي تحصى كل الأضرار المباشرة. ولا شك أن الأضرار غير المباشرة كبيرة جدا، ما يضع إيران أمام استحقاقات ضخمة تحتاج لرافعة كبرى وأرقام فلكية من المبالغ لمعالجة ما آلت إليه الحرب حتى الآن.

هواجس الخليج

وإذا كانت هذه خسائر إيران، فإن دول مجلس التعاون الخليجي التي تتموضع في الضفة الأخرى من الخليج العربي، تواجه

هواجس جدية. فالثقة التي تضاءلت إلى أدنى مستوى لها منذ عقود من جراء الحرب ووصول الصواريخ والمسيرات الإيرانية لأراضي هذه الدول، وقد حفرت عميقا في عدم الثقة وخلقت توجس من سلوك إيران بعد أن تضع الحرب أوزارها وتشكل موازين قوى جديدة، ليس على المستوى الإقليمي فحسب، بل أيضا على المستوى الدولي. فالعلاقات الصيني يراقب عن كثب، إن لم يكن هو في أتون تفاصيل الحرب، ويبحث عن الثغرات التي أفرزتها التطورات الأخيرة، بما يوفر له الفرصة السانحة ليتبوأ قيادة الاقتصاد العالمي على أنقاض التراجع الأمريكي الذي بدأ خطواته في النزول من أعلى قمة الجبل. وبالتأكيد فإن روسيا لا تتفرج وهي في معمة الحرب مع أوكرانيا، فهي تتابع ما يجري وتتقاطع مع الصين في كثير من المواقف ومنها العمل على تشييد عالم متعدد الأقطاب.

في هذه الحرب، أكدت حقائق كثيرة، على رأسها أن الولايات المتحدة لا تُعير اهتماما لحلفائها في المنطقة باستثناء الكيان الصهيوني. وتنتظر واشنطن لدول الخليج العربية على أنها خزانة من الأموال القادمة من ريع النفط والغاز وأن إدارة البيت الأبيض تفكر في كيفية جذب هذه الأموال عبر الصفقات الفلكية، وقد سبق وأن تمت في الفترة الأخيرة. هذا يفرض على دول مجلس التعاون معالجة البيت الداخلي بما يعزز الوحدة الخليجية على أسس راسخة والتحول الجاد والمجدي من حالة التعاون إلى حالة الوحدة بحيث تتم ترجمة وتنفيذ الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها منذ تأسيس المجلس في مايو العام 1981 وفي مقدمتها الاتفاقية الاقتصادية التي وقعت في 1983 وتتضمن الكثير من عناصر الوحدة ومنها توحيد التعرفة الجمركية والاتحاد الجمركي وإصدار العملة الموحدة وفتح الحدود بشكل كامل لمواطني دول المجلس والسماح لهم بالتنقل بحرية، واعتماد النقطة الواحدة على طريقة الاتحاد الأوروبي، والنظر إلى الداخل الخليجي باعتباره العنصر الحاسم والقادر على حماية المنظومة بأكملها وذلك عبر الانفتاح وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة التي تبدأ بحقوق الإنسان والديمقراطية وإشراك المواطن الخليجي في صياغة القرار السياسي وفق المتعارف عليه في الدول الديمقراطية وتلك التي تسير في الطريق إليها، حيث تشكل دول مجلس التعاون مجتمعة

كتلة اقتصادية ومالية كبيرة بوصول ناتجها المحلي الإجمالي إلى قرابة 2.4 تريليون دولار، وفق تقرير اتحاد المصارف العربية.

هذا ليس ترفا، بل ترجمة حقيقية للاتفاقيات الموقعة بين دول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات الخمسة والأربعين من عمر المجلس، وهي مدونة في بيانه التأسيسي وأهدافه ونظامه الأساسي والاتفاقية الاقتصادية وملحقاتها. فالدولة الخليجية الواحدة، في حال تشييدها، تشكل قوة اقتصادية وسياسية وأمنية وعسكرية واجتماعية، وبالتالي ستشكل قدرة تفاوضية تليق بمكانتها لتزيج لها مكانا بين الأمم في عصر التكتلات الكبرى والمنافسات التي لا تهدأ.

يمكن للوحدة الخليجية أن تؤسس نواة حقيقية للوحدة العربية بعد عقود من الفشل الذي انتاب الأمة العربية في توحيد صفوفها أمام الأخطار الداخلية والخارجية، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. فبعد السبات العميق للجامعة العربية وتفريغ دورها الطبيعي في لم الشمل ورص الصف بين الأقطار العربية، تأتي مسالة الوحدات الإقليمية كحل مرحلي للوحدة العربية الشاملة. وفي ضوء هذه المعطيات والأوضاع المعقدة تبرز أهمية الوحدة الخليجية، بما تملكه دولها من قدرات مادية وموقع جيوسياسي استراتيجي متميز يُمكنها من المبادرة واتخاذ قرار الخطوة الأولى التي هي اقتصادية بامتياز، بعيدا عن إملاءات الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة التي تبحث عن مصالحها ومصالح الكيان الصهيوني ولا تنظر إلى مصالح المنطقة وأبنائها. وفي ظل التصريحات المتكررة لرئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو بالعمل على فرض التطبيع مع الدول الخليجية التي لم تطع بعد وتشديده على إقامة «إسرائيل الكبرى» التي تشكل تهديدا وجوديا لدول المجلس والدول العربية، خصوصا وأن نتيناهو رفع خريطتها في المحافل الدولية، فهي تقتطع أجزاء مهمة من دول المجلس لصالح الطموح الصهيوني ومخططاته التوسعية.

ستضع الحرب أوزارها، وستبحث الدول عن مصالحها والمشاركات مع الدول الأخرى، ولن ينتظر التاريخ من يتخلف، فعجلة الزمن لا تعود للوراء بل ستتجاهل من لا يفتهم الفرص السانحة لتحقيق الإنجازات في المنعطفات المفصلية.



مقدمة:

أمريكا عدا مستحکم ضد كوبا منذ أن اختارت كوبا نظاماً اشتراكياً يحكم البلاد ويُسِرُّ قطاعاتها المختلفة، والتحالف مع الاتحاد السوفيتي في منظومة اشتراكية عالمية محكومة بقيم العدالة والسلام. اختارت واشنطن العدا العلي لكوبا وزعيمها التاريخي فيدل كاسترو، قائد الحزب الشيوعي الكوبي منذ عام 1965. وقد لا يعرف الكثيرون أن أول غزو شنته الإمبريالية الأمريكية على جزيرة كوبا كان في عام 1898، وواصلت محاولات الغزو والاحتلال حتى عام 1902.

بيد أن الأكثر شهرة في الحروب العدوانية على كوبا يتمثل في غزو أمريكا لخليج الخنازير في عام 1961، حين نفذت المخابرات المركزية الأمريكية غزواً عسكرياً فاشلاً لكوبا عبر خليج الخنازير لإسقاط الزعيم كاسترو ونظامه. على أن التدخل الأمريكي الأخطر تم في عام 1962، فيما عُرف بأزمة الصواريخ الكوبية، إذ وصل الأمر حد المواجهة النووية الأمريكية-السوفيتية بسبب قيام موسكو بنشر صواريخ سوفيتية في كوبا.

وإذا كانت إشاراتنا السابقة قد تناولت المؤامرات العسكرية الأمريكية ضد كوبا، فإن الولايات المتحدة لم تتوقف منذ عام 1958 عن محاصرة الجزيرة، إذ بدأت بحصارها التسليحي في ذلك العام، ثم أردفته بحظر للطاقة والمواد الزراعية في عام 1960، مع سلسلة من الهجمات الإرهابية والحروب التجارية وعمليات التخريب ضد مؤسسات مدنية وعسكرية.

ويمكن القول- وباختصار شديد- إنه بحلول عام 1962 كانت واشنطن قد أحكمت حصارها الاقتصادي والتجاري والمالي والتسليحي، والذي لا يزال مستمراً حتى

كوبا ليست دولة فاشلة، بل دولة تحت حصار إمبريالي

د. محمد عبد القادر - كاتب وناقد فلسطيني - الأردن

اليوم، وإن شهد بعض التحسن في زمن الرئيس أوباما، وقبله كارتر.

ويلحظ المراقب أن العلاقة بين واشنطن وهافانا قد شهدت تخفيفاً للقبضة المتشددة على كوبا من جانب رئيس ديمقراطي مثل كارتر، يليه ريغان فيعيد القبضة الحديدية ويلغي إجراءات من سبقه. كذلك فعل أوباما، إذ فتح المجال للسفر إلى كوبا في عام 2009 وخفف الكثير من القيود التجارية، إلى أن جاء الجمهوري ترامب في عام 2017 ليعيد فرض العقوبات والحصار. على أن أقصى أنواع الحصار وأشدّها تأثيراً يتمثل في حصار الطاقة ومنع الوقود وتهديد الموردين. من المؤكد أن كوبا خسرت تريليونات الدولارات منذ أن شرعت الإمبريالية الأمريكية بفرض القيود والحصارات والتهديدات على الشعب الكوبي. لكن الخطر الأشدّ إنهاكاً للدولة وقطاعاتها الاقتصادية والمالية والإنتاجية والزراعية وقطاعات الخدمات من تعليم وصحة ونقل وغير ذلك، هو حصار الطاقة ونقص الوقود أو غيابه.

فإذا أضفنا إلى هذه الجريمة المركبة اجتياح ترامب لفنزويلا واختطاف الرئيس وزوجته وتوقف توريد النفط إلى كوبا، أدركنا حجم المأساة التي تسببها الإمبريالية الأمريكية للشعب الكوبي.

واشنطن: مساعدات سامة

في الوقت الذي تشدد فيه الإمبريالية الأمريكية حصارها المتعدد الأبعاد والمستويات والغايات، تصدر تقارير أمريكية عن حوار جارٍ مع هافانا، بل وأكثر من ذلك، أن واشنطن مستعدة لتقديم مساعدة لكوبا بقيمة ما يقارب 100 مليون دولار لتخفيف حدة أزمة الطاقة والحصار. وجاء في الأخبار أن مدير السي آي إيه «جون راتكليف»، قد زار هافانا حاملاً رسالة من ترامب للرئيس الكوبي ميغيل دياز كانيل، معترفاً بأن كوبا لا تشكل تهديداً للولايات المتحدة. ويضيف رئيس الاستخبارات الأمريكية: «واشنطن مستعدة للمساعدة في قضايا اقتصادية وأمنية، إذا عمدت كوبا إلى تغييرات أساسية (ودائماً المقصود هنا تغيير النظام السياسي والاقتصادي والارتقاء في أحضان الإمبريالية).

وحين علم الرئيس الكوبي بالمساعدة الأمريكية (المسمومة)، قال ببساطة بالغة: «بدلاً من المساعدات، ستكون النتائج أفضل وأسرع إذا رفعتم الحظر وأوقفتم الحصار غير الشرعي». وما يثير السخرية أن فريق ترامب السياسي سريع التعلم، وطالما أن المعلم الكبير محترف الكذب والتخريف؟؟ أو التزييف، فلا بد أن يكون وزير خارجيته تلميذاً نجيباً في هذا المضمار. إذ عقب على تلك المساعدة المسمومة بقوله إن كوبا رفضت المساعدة، من دون أن يعلن شروط أمريكا للمساعدة، والتي تتمثل في:

- الكنيسة الكاثوليكية هي من ستتولى أمر توزيع المساعدات.
 - تشارك في التوزيع منظمات إنسانية مستقلة موثوقة لواشنطن.
 - لا دور للحكومة الكوبية في التوزيع.
- أما مدير المخابرات المركزية، ووفق مصادر إعلامية مطلعة، فقد حمل في رسالته جملة من التهديدات تقول:
- اعملوا كما يشاء الرئيس ترامب، أم تواجهون الموت.
 - لا تنسوا قصة مادورو وخسارتكم 42 حارساً من حراسه».
 - ما تزال طاقة الدبلوماسية حتى الآن مفتوحة إذا استجبتكم لمطالب الرئيس.
 - الرئيس لن يتردد في تنفيذ خطوطه الحمراء.
 - تذكروا أن الولايات المتحدة تعد الآن مذكرات اتهام ضد راؤول كاسترو، شقيق فيدل، لتأمله في إسقاط طائرتين صغيرتين قبل 30 عاماً.
 - (لم تَعْب عن فطنة رجل الاستخبارات الخبير أن يجتمع بحفيد كاسترو خلال زيارته لكوبا).

ماذا يقول الكوبيون؟

يدرك الكوبيون أن واشنطن تخطط أساساً لاحتلال جزيرة كوبا والهيمنة على موقعها ومواردها. وما الحظر والحصار والتهديد إلا وسائلها لإبادة حياة كريمة عاشها الشعب الكوبي ويعمل لاستمرارها خارج نطاق الهيمنة الأمريكية- شعارهم في كل المناسبات الجماهيرية قالت:

- الملايين جاهزون لصد هجمات أمريكا.
- لا نريد أن نكون مستعمرة أمريكية.
- نتصدى ونتنصر.
- هناك أمر إمبريالي بقتل الشعب الكوبي من دون رصاص.
- في الأول من مايو، الذكرى المئوية لميلاد فيدل كاسترو، نزل إلى الشارع قرابة 5 ملايين كوبي من (أصل الأحد عشر مليون نسمة)، وكان شعارهم: «لا بد من الدفاع عن الوطن والثورة».
- من الواضح أن الكوبيين يعتزون بإنجازاتهم الصحية والطبية والتعليمية والعلمية، ومكانتهم في هذه المجالات على الصعيد العالمي.
- وأهم ما رد به الكوبيون على الإمبريالية الأمريكية: «كوبا ليست دولة فاشلة، كوبا دولة تحت الحصار».

كوبا والمرحلة الحرجة

ما يزال الرئيس الأمريكي يهدد باحتلال كوبا، مدعوماً بجوقة من الوزراء والمستشارين الصهاينة، ومتفاناً بما حدث لحملته في فنزويلا. لكن المتشائم، بل المرعوب، من حربه العدوانية الصهيونية على إيران حيث ما يزال عاجزاً وزعيمه النتن عن التقاط الأنفاس، والخروج من مأزق متعدد الجوانب والأزمات. والآن ترامب لا يعرف طريقه تماماً، فلا غرابة أن يقوم بمغامرة مجنونة على كوبا. وقد يبدو هذا الاحتمال غير مرجح، والسبب وضعه في إيران، من حيث الواقع والتفاصيل يصعب عليه أن يغرق في حرب أخرى. لكنه لن يعدم من يقول له: هذه كوبا، معركة سهلة، لن تستغرق معك سوى ساعات، وستعوض فيها ما لحق بك وبأمريكا من خسائر وانهيارات.

هل تتحرك الصين وروسيا وتحولان دون تهور الأحق في مغامرة أخرى غير محسوبة العواقب والنتائج؟ تبدو الإجابة عن هذا التساؤل معقدة، بل تتطلب وقتاً طويلاً نسبياً، ريثما يخرج الأحق من وحل إيران.

فرصة جهود الوساطة في الحرب الأمريكية- الإيرانية

د. محمد عياش - كاتب وباحث سياسي - سورية



تتمحور إشكالية التوصل إلى اتفاق أميركي - إيراني حول معضلة «هرمز مقابل التهدة»، حيث تتصادم المطالب الأميركية الجذرية- المتمثلة في التخلي عن تخصيص اليورانيوم عالي المستوى، وفتح المضيق، ووقف التصعيد- مع التمسك الإيراني بالخطوط الحمراء السيادية، وتأمين ضمانات تمنع الحصار، مما يعقد فرص التسوية رغم الوساطة الباكستانية.

إذ تلعب الوساطات الدبلوماسية وإدارات الأزمات دوراً محورياً في لجم التصعيد واحتواء التوترات. تهدف هذه الجهود بشكل مباشر إلى منع الانزلاق نحو حرب شاملة عبر خلق مساحات للحوار، وتثبيت قواعد اشتباك تمنع خروج الصراعات عن السيطرة. تتجلى أهمية الوساطات في منع الحروب وآثارها الاستراتيجية من خلال عدة محاور رئيسية: ضبط إيقاع التصعيد (الحرب المضبوطة) منع الانفجار الشامل: تتدخل الأطراف الوسيطة لخلق «خطوط حمراء» تضمن بقاء الصراعات ضمن أطر مضبوطة، وتمنع تطور المناوشات إلى مواجهة عسكرية مفتوحة. استعراض القوة كأداة سياسية: تستخدم الأطراف أحياناً «العمل على حافة الحرب» لتحسين شروط التفاوض، وهنا يأتي دور الوسطاء في تحويل هذا الاستعراض من صدام مدمر إلى تسويات سياسية. حماية المصالح الحيوية والاقتصادية تأمين الممرات الحيوية: غالباً ما تكون محاولات منع الانزلاق مدفوعة بحماية الملاحة الدولية (مثل مضيق هرمز وباب المندب) وشبكات الطاقة وسلاسل الإمداد العالمية من الانهيار. تجنب الكلفة الإنسانية والاقتصادية: تدرك القوى الدولية والإقليمية أن كلفة الحرب باهظة جداً ولا يمكن تحمل تبعاتها، مما يعطي الوساطة زخماً كبيراً كضرورة استراتيجية. آليات عمل الوساطة لمنع الانزلاق فتح قنوات اتصال خلفية؛ تقريب وجهات النظر المتباعدة وإبقاء قنوات الحوار مفتوحة رغم استمرار التوترات. إرساء هدن مؤقتة: العمل على تثبيت وقف إطلاق نار أو اتفاقات جزئية لتهيئة المناخ الدبلوماسي. طرح الضمانات: تقديم ضمانات متبادلة لحفظ ماء وجه الأطراف المتنازعة ومنع تصاعد الخطابات. برز من الجانب الباكستاني، المشير عاصم منير وجولته المكوكية من إسلام آباد إلى طهران، ضابط عسكري يشغل حالياً منصب رئيس الأركان الحادي عشر للجيش الباكستاني، حيث وصفه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بـ «الجنرال المفضل»، وتقع أغلب الجهود التفاوضية ونقل الرسائل بين الطرفين على عاتقه، فهو يفهم حاجات ورغبات الطرفين، وبدروه ساهم بالحفاظ على الهدوء ومنع الانزلاق، وله بصمات خفية ستظهر للعلن مع أي اتفاق قادم، يتصف هذا الجنرال بهدوئه ورزاقته وحكمته، يعمل بطريقة سحرية على تصفية الكلمات وإعادة صياغتها وفق منظور سياسي براغماتي عالي الدبلوماسية وكيفي قبول الطرفين به كضامن وأمين لحمل الرسائل بينهما.

المملكة العربية السعودية ودولة قطر والإمارات لعبت دوراً مركزياً بتأجيل الضربة التي كانت مقررة يوم الثلاثاء 2026/5/19 باعتراف الرئيس ترامب؛ فاسحاً المجال للجهود الدبلوماسية لإيجاد الحل المناسب. الباكستان وثلقتها النووي الآسيوي وبروزها كدولة قادرة على إثبات نفسها بين مصاف الدول المتطورة، وذلك نتيجة الحرب الخاطفة بينها وبين عدوتها اللدودة الهند وتلقيها درساً في فنون القتال الجوية في عهد زردار شريف عندما تحرشت الهند بباكستان في مايو/ أيار 2025 قام الجيش الباكستاني بتأديب الهند وإسقاط ست طائرات خلال دقائق وتدمير جميع مرائب الصواريخ التي انطلقت منها القذائف الهندية، ما اضطر الجنرالات الهنود أن يفتحوا الخط الأحمر مع باكستان ويطلبوا وقف الحرب فوراً فاستجابت باكستان من موقع قوة، لا كما ادعى ترامب بأنه توسط بينهما، وتفوق طيارها الأمر الذي أرغم الولايات المتحدة لإيقاف الحرب ولم تخف الإعجاب بالطيارين الباكستانيين وقدرتهم الجوية الهائلة.

الدول الخليجية الثلاث، الرياض، أبو ظبي، الدوحة ووزنها الاقتصادي بالرغم من تعرضهم للهجمات الإيرانية، إلا أنهم التزموا أقصى حدود الهدوء، ولم ينجروا إلى الحرب الدائرة، لأنهم يعلمون تماماً أنهم بالتزامهم هذا يخرجون الإيرانيين، وتمسكوا بدور الوساطة التي أتت أكلها كما أسلفت بمنع الحرب الثالثة، وبالتالي فإن على طهران أن تعي تصرفات جيرانها الخليجيين، وأن تركز ضرباتها وصواريخها على الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة وعلى البوارج والقواعد الكبيرة التي تحشد فيها أكبر قاذفاتها مثل قاعدة «ديغو غارسيا» في المحيط الهندي .

تتبع جهود الوساطة من حماية المصالح، والتأثير بتداعياتها التي تخرج خارج حدود المعركة الجغرافية تقول كلمتها من إغلاق الطرق والمضائق التي بدورها تؤثر بالوضع الاقتصادي لكل دولة على حدة، وبالتالي فإن الأخلاق والعادات والتقاليد الدافع الأول، وقراءة الانعكاسات عامل مهم للدخول ضمن آلية التفاوض فالمنطقة أصبحت موئلاً للصراعات والنزاعات بسبب غناها بموارد الطاقة ودينامية الطرق والممرات.. فالأفضل التفاوض والجلوس إلى طاولة المفاوضات وطرح الأفكار بشفاافية بعيداً عن «التقية السياسية» وتغليب

المصالح العامة على الخاصة.

في الحالة الإيرانية ودورها الإقليمي، لا بد من تغيير الأيديولوجية الثورية والنظر إلى المواطن الإيراني والاطلاع على رغباته ومتطلباته؛ إذ بات معظم الإيرانيين يشكون الوضع الاقتصادي وانحياز العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي بأرقام قياسية خيالية ومعدلات التضخم، فما كان في 47 عاماً مضت لم يكن نموذجاً ناجحاً بالرغم من الاختراقات، على العكس تماماً كانت دائماً بمواجهة الغرب والثقة شبه معدومة، ناهيك عن الشعارات الكبيرة التي تطلال الدول العربية المجاورة، والتي لها القسم الأكبر من تدخلات الميليشيات والوكلاء والعملاء... إلخ.

كي تتجح جهود الوساطة، لا بد من التغيير الجذري والجوهري بالعقلية الإيرانية، فمبدأ الغرب يعمل بموجب المثل الإنكليزي ومفاده، مجبورين بالتعامل مع البطاطا الساخنة. يعني أن الأمريكيين وإسرائيل ومن ورائهم الغرب لا يرون باستمرار طهران على هذا النهج مصلحة، فالمصلحة الغربية الآن لا مجال للأيدولوجيات في المنطقة، وأعتقد أن الأمريكيين قد حزموا أمرهم بأمرين لا ثالث لهما، اتفاق حسب الشروط الأمريكية، أو التدمير الكامل.

الوساطة عمل أخلاقي يدل على سمو ورفعة الدول التي تقوم بهذا الدور، وبالتالي فإن الوساطة ليست ترفاً، بل جهداً مضنياً يقوم على دراسة الكلمات والمعاني بين الطرفين وتذليل العقبات، واختيار المناسب والوصول إلى ما يناسب الأفكار بين الطرفين.. إلا أن هناك عقبات تجرف جهود الوساطة وهي، التعنت والتمترس خلف الشعارات العنترية، وعدم قراءة الإمكانات والمقدرات والأهم من ذلك رغبة الشعب والوقوف عند حاجاته ومتطلباته فالحرب لا يمكن دخولها حتى يعلم المرء كيف يخرج منها، وانبراء الدول للعب دور الوسيط مؤثر على تطورها وتقدمها والاعتراف بها دولياً.

في حين أن إيران لا تزال تحاول الجمع بين منطق الدولة الثورية ومنطق الدولة الطبيعية، وبين الرغبة في الاندماج الإقليمي والدولي والحاجة إلى بناء ردع وجودي يحمي النظام ويضمن استمراره.

لا بد من العاملين في مجال السياسة والعلاقات الدولية، ألا وهي رغبة طرفي الصراع بالقبول بالطرف الوسيط، واحترام

آرائه وأفكاره وبالتالي لا يمكن أن ينجح الوسيط إلا برغبة الطرفين، ومن هنا وبالنظر للعوامل الداخلية والاستراتيجيات، يبدو البون شاسع بين الطرفين، طرف يصبر على الاستسلام وأقله الخضوع، وطرف يرى بعقلية الدولة الثيوقراطية واستحالة تقديم التنازلات، فالوساطة تتجح في حل إشكالية وخلافات حدودية ممكنة كأرمينيا وأذربيجان ولبنان والكيان الصهيوني.. إلخ. دور باكستان هنا لا تحكمه الحيادية بقدر ما تحكمه الحسابات العملية. إسلام آباد تدخلت لأنها تملك الكثير لتخسره من التصعيد، لكنها أيضاً تملك الكثير لتكسبه من استعادة أهميتها الإقليمية والدولية، خصوصاً في مواجهة النفوذ الهندي المتزايد لدى واشنطن. كما أن الجغرافيا تجعلها شديدة الحساسية تجاه أي حرب أوسع، فهي تشترك في حدود طويلة مع إيران، وتقع قريبة من الخليج بما يكفي لتشعر فوراً بأي صدمة أمنية أو اقتصادية. الجغرافيا وحدها لا تفسر فاعلية المشير منير. فالرجل ليس دبلوماسياً تقليدياً، وهذه ربما إحدى نقاط قوته. خلفيته العسكرية والاستخباراتية جعلته يتعامل مع الوساطة بطريقة مختلفة، تركز على توقيت الرسائل، وكيفية صياغتها أكثر من التركيز على الاجتماعات الشكلية. وفي أزمة يحكمها انعدام الثقة، قد تصبح طريقة قول الرسالة أهم من مضمونها نفسه.

فرصة وحيدة يمكن من خلالها النفاذ إلى الحل وتجنب الحرب المدمرة، وأعتقد أن هذه الفرصة تقع على عاتق طهران، إذ عليها المراجعة والتقييم واستخلاص العبر والدروس، والقناعة بأن مشروعها فقد العامل الأيكولوجي البيئي – المناخ، ونسف التصورات والأخيلة بتصدير الثورة، والأملاك الإمبراطورية الواجب استعادتها على حساب حقوق الدول المجاورة، والعودة إلى الدولة المدنية ومحو الذهنية الفارسية وتعاملها الفوقي، وترتيب بيتها الداخلي والانطلاق بالمشاريع التي تعود نتائجها على المواطن الإيراني، والأهم من كل ذلك تغيير المناهج التدريسية بشكل جذري وجوهري، والتطلع إلى احترام حقوق الآخرين والأقليات، وبناء دستور واضح يستند على القوانين التي تلبى مطالب المجتمع الإيراني على اختلاف مشاربه وأعراقه.

لماذا نستمر في دعم فنزويلا؟

جواو بيدرو ستيديل/ حركة بلا أرض في البرازيل



لا يمكن تفسير الوضع السياسي الحالي في فنزويلا بمجرد النظر إلى الأحداث التي تلت الثالث من يناير؛ بل إننا بحاجة إلى وضع ما يحدث في سياقه التاريخي على مدار العقود الأربعة الماضية. في تسعينيات القرن الماضي، كانت هناك هيمنة مطلقة للولايات المتحدة على القارة، حيث فرضت علينا اتفاقية "نافتا" (NAFTA)، وسعت بعدها إلى فرض منطقة التجارة الحرة للأمريكتين "ألكا" (ALCA) لتكون منطقة خاضعة تماماً لسيطرة رأس المال الأمريكي. وكانت جميع الحكومات، باستثناء كوبا، تدعم الجرينجو الأمريكي.

لكن شعوب بعض البلدان انتفضت. فشهدت فنزويلا انتفاضة "الكاراكازو" عام 1989، تلتها التمردات العسكرية، وأخيراً النصر الانتخابي لهوغو تشافيز الذي تولى السلطة عام 1999. كسر تشافيز الموجة النيوليبرالية، مفتتحاً دورة جديدة من الحكومات التقدمية تبعتها حكومات لولا، وكوريا، وإيفو، وكيرشنر، مما غيّر ميزان القوى في القارة. وبدلاً من اتفاقية "ألكا" التي هُزمت رسمياً عام 2005، طُرح مشروع تكامل بديل وهو تحالف "ألبا" (ALBA).

ولم تغفر الإمبريالية الأمريكية – بحكوماتها الديمقراطية والجمهورية وطبقتها الحاكمة – لتشافيز هذه الجراة. وفرضت على مدار هذه العقود الأربعة كل التكتيكات الممكنة الموصوفة في الدليل الذي وضعه الباحث أندرو كورييكو، بناءً على الوثائق الرسمية للقوات المسلحة الأمريكية، باعتبارها تكتيكات جديدة لـ "الحروب الهجينة".

وطوال هذه الفترة الطويلة، حاولوا بكل الطرق الممكنة هزيمة العملية البوليفارية في فنزويلا. فلنتذكر الانقلاب الذي أطاح بتشافيز من الحكم لمدة يومين، حيث منعت ردود الفعل الدولية والتعبئة الشعبية الفورية الانقلابيين من إعدامه رمياً بالرصاص. وعلياً أن نتذكر أن كاردينال كاراكاس نفسه كان قد منحه المسحة الأخيرة في السجن على جزيرة "أورتشيل" حيث كان محتجزاً.

ثم جاء الإضراب السياسي لعمال النفط لتخريب شركة النفط الوطنية الفنزويلية (PDVSA). وقد أنقذت البلاد من نقص الوقود والفوضى بفضل المساعدة التي قدمتها حكومة فرناندو هنريكي كاردوسو في البرازيل آنذاك. بعد ذلك، ظهرت "الفواريميا" بكل ما حملته من إرهاب، وإحراق للمدارس والمستشفيات، وافتعال

لأزمات نقص السلع، والتي أسفرت عن سقوط عشرات القتلى، وقد عُفي لاحقاً عن العديد من المعتقلين المتورطين فيها.

أما وفاة تشافيز الناجمة عن مرض سرطان غريب لم يستجب للعلاج، فلا تزال غير مفسرة حتى اليوم. ومن قبيل المصادفة أن لوغو، وديلما، وكيرشنر، ولولا، واجهوا أيضاً مرض السرطان في الفترة نفسها.

عقب ذلك، جاء الاعتراف بحكومة غوايدو الدمية، التي حُوّلت إليها جميع الودائع بالدولار والذهب التابعة للدولة الفنزويلية، لكي تُثري هذه البرجوازية الرثة الفنزويلية نفسها على حساب الشعب.

كما تسببوا في تضخم جامح عبر التلاعب بأسعار الصرف انطلافاً من ميامي، وجمدوا جميع حسابات البلاد في الخارج، ومنعوا الاستثمارات في قطاع النفط، فانخفض الإنتاج إلى مستويات تقل عن 30%، مع تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة وصلت إلى 90%. كل هذا تسبب في مشاكل اقتصادية جسيمة لجميع السكان، وأدى إلى هجرة غير مسبوقة للعمال الفنزويليين.

ثم طعنوا في إعادة انتخاب مادورو، بدعم وأوهام من بعض الشخصيات التي تحسب نفسها على التيار التقدمي.

يضاف إلى كل ذلك حملة إعلامية دائمة وممنهجة، كلفت بالتأكيد ملايين الدولارات عبر استخدام الشبكات وأجهزة الكمبيوتر وما يُطلق عليهم "المؤثرون" المأجورون من قبل وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) وأجهزتها. وهي حملة لا تزال مستمرة حتى اليوم. وجاءت الضربة الأخيرة مع حكومة ترامب الثانية، التي أعادت إحياء "عقيدة مونرو" مدفوعة بالتعطش للنفط وخسارة الهيمنة الاقتصادية لصالح منطقة أوراسيا، رغبةً منها في تحويل القارة مجدداً إلى فئائها الخلفي عبر فرض سيطرة اقتصادية وسياسية وعسكرية.

وفي الثالث من يناير، بعد حشد كامل قوتها العسكرية، غزت الولايات المتحدة البلاد جواً، واختطفت الرئيس مادورو والنايئة سيليا فلوريس. ووقعت مقاومة واشتباكات أسفرت عن سقوط أكثر من مئة قتيل. ولن نعرف إلا بعد بضع سنوات عدد الجنود الأمريكيين الذين لقوا حتفهم، لكننا نعرف فقط أن غالبيتهم كانوا من اللاتينيين التابعين لقوات النخبة "دلتا فورس" (Delta Force)، وكانوا مدججين بأفضل الأسلحة على وجه الأرض.

لقد هُزمت فنزويلا وشعبها وقواتها المسلحة؛ فقدوا أرواحاً وفقدوا رئيسهم.

ومع ذلك، لم تجد الإمبراطورية بديلاً تضعه مكانه، لأن عميلتها ماريا كورينا ماتشادو فقدت مصداقيتها تماماً أمام المجتمع الفنزويلي، ومعها كل المعارضة التابعة للخارج.

فكان المخرج هو الاحتفاظ بالرئيس المختطف، والتفاوض مع الحكومة التشافيزية والحبس حول عنقها أو تحت فوهة البندقية.

وسارعت بعض قطاعات اليسار المؤسساتي، وأولئك الذين لا يتابعون السياسة إلا عبر شبكات التواصل الاجتماعي، إلى وصف ما حدث بالخيانة أو الزعم بعدم وجود مقاومة. والآن بالذات، بدأوا في ترويج شائعات عن وجود انقسام بين حكومتي فنزويلا وكوبا. إن هذه الأطروحات ليست سوى جزء من تكتيكات الولايات المتحدة التي تنشرها وسائل الإعلام المتأثرة بوكالة الاستخبارات المركزية لتقسيم اليسار والرأي العام.

إن الشعب الفنزويلي، بأغلبيته الساحقة المؤيدة للنهج التشافيزي، يواصل حياته؛ يعمل، وينتج، وينظم الكومونات. ورغم الألم، فإنه يستمر في دعم الحكومة التشافيزية، وهو واعٍ تمام الوعي بكل ما حدث.

إن حركتنا ترتبط بروابط تاريخية مع حركة الفلاحين الفنزويليين، والكومونات الإنتاجية، والحكومة التشافيزية. ولدينا العديد من مشاريع

التعاون في إنتاج البذور والأغذية وتبادل الخبرات في تأهيل الكوادر الفنية. وسنظل ممتنين للأبد للمنج الدراسية في مدرسة أمريكا اللاتينية للطب (ELAM) "سلفادور أليندي"، والتي تتيح لعشرات الشباب من أبناء الفلاحين والفقراء أن يتخرجوا أطباء.

لا يزال الشعب الفنزويلي ضحية للحرب الهجينة التي تشنها الإمبراطورية، وتحظى الحكومة التشايفية بدعم شعبها. وسنظل حركتنا دائماً متضامنة مع الشعب التشايفي. ونأمل أن يتغير ميزان القوى الدولي لصالح الإنسانية والسلام. ونأمل أن يتغير ميزان القوى الداخلي في الولايات المتحدة، وأن تتمكن القوى التقدمية من تغيير سياستها الخارجية ونزعتها الحربية العدوانية تجاه الشعوب، وأن تُدفن "عقيدة مونرو" إلى الأبد.

كما نأمل أن تجد الحكومة والشعب التشايفي أفضل السبل لزيادة إنتاج النفط والسلع الأخرى التي يحتاجون إليها، وأن يحافظوا على سيادتهم على النفط والمعادن وأراضيهم.

إن الدفاع عن فنزويلا وكوبا هو واجب أخلاقي وسياسي على عاتق جميع القوى التقدمية والديمقراطية في قارتنا. ولا تتوهموا، فإذا هُزموا، ستزيد الإمبراطورية من ضغطها على المكسيك والبرازيل وكولومبيا والقارة بأكملها. في السابق، استخدموا شبح الشيوعيين والاتحاد السوفيتي، ثم تحولوا إلى "الإرهابيين الإسلاميين" الذين مؤلّوهم هم أنفسهم، والآن صنعوا دمية "تهريب المخدرات" – وكأنهم ليسوا هم السوق الأكبر لها – فضلاً عن استهداف المهاجرين.

سوف ناضل من أجل إطلاق سراح الرئيس مادورو والنائبة سيليا فلوريس، فهما لم يرتكبا أي جريمة، وليس للولايات المتحدة الحق ولا الشرعية الأخلاقية في إدانتها بأي شيء. بل على العكس، أمل أن تقوم محكمة لاهاي في المستقبل بمحاكمة وإدانة الحكام الحاليين للولايات المتحدة على قنابلهم وجرائمهم في غزة، وإيران، وسوريا، والسودان، ومنطقة الكاريبي، وفنزويلا، وكوبا، وداخل بلادهم نفسها بسبب اضطهاد الفقراء والمهاجرين.

إن تاريخ الصراع الطبقي مليء بالمنعطفات، والارتفاعات والانخفاضات، والتقدم والتراجع، لكن الإنسانية ستسير دائماً نحو بناء مجتمعات أكثر عدلاً ومساواة، تقوم على سيادة الشعوب والسلام.

تداعيات تعاظم دور التيار القومي الديني الصهيوني على فلسطين والإقليم

محمد صوان - كاتب سياسي فلسطيني - تركيا



في ثلاثينيات القرن الماضي، شارك بن غوريون في لقاء أكاديمي نظمته جمعية سياسية تدعى «تحالف السلام» المؤسسة عام 1925 على يد مجموعة من الباحثين اليساريين اليهود. وفي عام 1930 نشر هؤلاء أطروحتهم لحل «المسألة اليهودية» على شكل أفكار مبعثرة، تعرض أقصر الطرق لإنهاء مأساة اليهود التاريخية، وتحقق الاستقرار والأمن لهم عبر الوفاق مع الفلسطينيين!..

جوهر الفكرة تدعو لجعل فلسطين «دولة ثنائية القومية» تتسع لجميع مواطنيها.. لكن بن غوريون بعد اطلاعه على رأي «تحالف السلام» استشاط غضباً، وخاطبهم قائلاً: «لقد جئنا إلى هنا لا كي نقيم دولة فلسطينية، لكن كي نقيم دولة يهودية»!.. فالذي جاء باليهودي البولوني بن غوريون إلى فلسطين – حسب الموقف المعبر عنه أعلاه – هو تحويل المسألة اليهودية إلى «مشكلة عربية» كما تصوّرها ونظر لها مؤسسو الحركة الصهيونية في نهاية القرن التاسع عشر.. فهذه الدولة هي التجسيد العملي «للحل الصهيوني للمسألة اليهودية»، بهدف تجميع اليهود في «وطن قومي» لا يشاركون فيه غيرهم، - حتى لو كانوا أصحاب الأرض الأصليين-، لقد تجاوز الواقع اليوم لغة الثقة التي تحدث بها بن غوريون- قبل حوالي مئة عام- عن «المسألة اليهودية»، وأبدية الحل الصهيوني في معركة الإرادات.. لذلك سيكون من المهم محاكمة مآلات «المسألة اليهودية» في ضوء التحولات الكبرى الجارية في فلسطين المحتلة، ومؤداها أن هذا الحل الصهيوني يعيش مأزقاً وجودياً منذ نكبة عام 1948، ووجود «الحل الفلسطيني للمشكلة العربية»- حسب قاموس بن غوريون- لطالما استخف «الحل الصهيوني» هذا «بالحل الفلسطيني» لصالح نظرة استعلائية تؤمن بقوة الردع لا بقوة الحق!..

إن إفراط «إسرائيل» بارتكاب جرائم الإبادة بحق الشعب الفلسطيني في وطنه التاريخي.. وتزامن هذا الإفراط مع ثورة التواصل الاجتماعي جعلت العالم يعيد اكتشاف السردية الحقيقية للنشأة غير الطبيعية لـ «إسرائيل»، كما جعلته يدرك أن الحل الصهيوني مسؤول تاريخياً عن صناعة النكبات المتواصلة للشعب الفلسطيني، وعن الأذى المزمّن بالسلم العالمي، بسبب الطبيعة العنصرية الهمجية التي جسدها «دولة اليهود» عبر سياستها التوسعية الاستيطانية، وفرضها بالقوة على أنقاض الحقوق التاريخية المشروعة للشعب

الفلسطيني، لكن في المقابل أيضاً مكنّ هذا الإفراط في الإبادة من إعادة اكتشاف حدود الصلاحية الزمنية لخداع «الحل الصهيوني» الذي روج وبنى سرديّة هذا الحل على «مظلمة الهولوكوست» لاستدرا عطف العالم.. لقد تابع العالم بالصوت والصورة المشاهد الحية للهولوكوست الفلسطيني، وتأكّد من أنه مصمّم ومنفّذ في إطار شراكة إمبريالية غربية صهيونية لاستئصال الكيانية الفلسطينية، واغتيال التطلع المشروع للشعب الفلسطيني لانتزاع استقلاله وحرية، وحقه بالعودة وبناء دولته وتقرير مصيره!..

إسرائيل «من الداخل»:

يسعى التيار القومي الديني الصهيوني الفاشي لتعزيز هيمنته وقدرته على إملاء تصوّراته ومنطلقاته الأيديولوجية عبر اختراق «النخبة الصهيونية»، وبفعل خطة «الإصلاحات البنوية للدولة».. ويحاجج الباحث اليهودي «ريخلفسكي» في كتابه «إسرائيل أو يهود» بأن النفوذ المتعاظم الذي بات يتمتع به تيار الصهيونية الدينية قد جعل حكومة «إسرائيل» الحالية هي «أول حكومة لدولة الشريعة» أو ما يطلق عليه «دولة يهودا»!..

من المبكر الحكم إن كان ما ذهب إليه ريخلفسكي واقعياً.. لكن الدلائل تشير إلى أن الفضاء الاجتماعي الداخلي في «إسرائيل» بدأ بالتأثر بشكل كبير بالمنطلقات اللاهوتية التي يتبناها التيار الصهيوني الديني، وهذا سيفضي إلى تعاظم مظاهر الاستقطاب في «المجتمع الإسرائيلي» وسيزيد من فرص تفجّر صراع هوياتي بين المتدينين والعلمانيين، أو على الأقل سيزيد وتيرة هجرة العلمانيين العكسية بحثاً عن مناخات اجتماعية تنسجم مع توجهاتهم!..

لقد أدت عدة أحداث تاريخية وتحولات اجتماعية ومبادرات ذاتية دوراً مهماً في توفير الظروف التي سمحت بتعاظم دور التيار القومي الديني ومكانته من عملية صنع القرار في «إسرائيل»، لا سيما نتائج عدوان عام 1967 وتنفيذ مخططات وضعها قيادات هذا التيار لاختراق المؤسسات الرئيسية لا سيما العسكرية والإعلامية والقضائية والثقافية!..

تمثّلت اتجاهات خطاب التيار القومي الديني، بعد عملية طوفان الأقصى بتصوير هذه العملية على أساس أنها «هبة إلهية لتحقيق الخلاص»، وتوفير الظروف أمام ترجّل «المسيح المنتظر» بالإضافة إلى الاحتفاء بالحرب التي أعلنتها «إسرائيل» في أعقاب عملية الطوفان، ضد الشعب الفلسطيني بوصفها «حاملة البشرات والمعجزات البائنة»! كما أضفى الخطاب القومي الديني شرعية دينية على تنفيذ جرائم الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني في غزة والضفة وأراضي عام 1948 المحتلة، بالإضافة إلى أنه قلل من ضرورة «استعادة الأسرى الإسرائيليين لدى المقاومة الفلسطينية»، في حال سيؤثر على قدرة «إسرائيل» بتحقيق «النصر»، واستثمر قادة التيار الديني الدعوة إلى إعادة بناء المشروع الاستيطاني على كامل فلسطين التاريخية، والتوسع الجيوسياسي في دول الجوار والطوق!..

على الصعيد العملي تولى جنرالات هذا التيار مهمة تخطيط وتنفيذ حرب الإبادة في قطاع غزة والضفة الغربية، وبضمن ذلك تهجير المواطنين الفلسطينيين، وتدمير منازلهم، وهندسة سياسة الحصار والتجويع كأداة لتركيع الشعب!.. كما قام جنود من منتسبي هذا التيار بعمليات التعذيب والاعتصاب التي تعرض لها أسرى فلسطينيون في سجن «سديه تيمان» في النقب المحتل، حيث حظيت هذه الجريمة بدعم وزراء ونواب التيار نفسه الذين رفضوا أن تتم مساءلة هؤلاء الجنود ومحاسبتهم!..

إضافة لكل ذلك باتت ظروف الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال أكثر مأساوية بناءً على تعليمات ما يسمى وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير الذي تمكن من تمرير «قانون إعدام الأسرى دون حق الاستئناف» في الكنيست!.. كما استغل التيار القومي الديني عملية طوفان الأقصى في تكثيف جهوده لتهويد كامل الضفة الغربية، عبر التوسع في بناء المستوطنات وتوفير الأدوات «القانونية» والتنظيمية لتسهيل ضمها إلى «إسرائيل» عبر قرارات الثلاثي الفاشي: نتنياهو وبن غفير وسموترش، المتضمنة تغيير الواقع على الأرض في

المسجد الأقصى، من خلال سن تشريع يسمح للمؤسسة الدينية اليهودية بالمشاركة في إدارته، وتشجيع المستوطنين على مواصلة اقتحامه!.. ولعب ممثلو هذا التيار دوراً في إحداث تحوّل على مبادئ ما يسمى «استراتيجية الأمن القومي» بعد عملية طوفان الأقصى، حيث باتت «إسرائيل» تستعيز عن «الردع»- كمبدأ ضامن لمنحها فترات من الهدوء- بديمومة المواجهة والحرب.

التوجهات المستقبلية:

من المتوقع أن يعمل التيار القومي الديني على استئناف الحرب على إيران ولبنان وسورية، وتحديدأ على قطاع غزة والضفة الغربية لضمان مواصلة احتلال أكثر من نصف مساحة القطاع وكامل أراضي الضفة الغربية، وإعاقة محاولة إعمار القطاع من منطلق أن بقاء الأوضاع الكارثية في غزة والضفة الغربية سيدفع الكثير من الفلسطينيين إلى مغادرتها!..

وسيعمد هذا التيار إلى توفير كل الظروف والشروط الهادفة إلى مواصلة توسيع المشروع الاستيطاني في الضفة وغزة والجولان، وربما جنوب لبنان، واتخاذ المزيد من الإجراءات «القانونية» والإدارية التي تهدد لضم أراضٍ ومناطق واسعة إلى ما يسمى «إسرائيل الكبرى»، ومن المتوقع أن تعتمد حكومة نتنياهو بن غفير سموتزش، بتأثير من التيار القومي الديني إلى تكريس «التقاسم الزماني والمكاني» بين اليهود والمسلمين في المسجد الأقصى بالإضافة إلى عدم استبعاد أن يقدم بعض منتسبي هذا التيار على تدمير المسجد الأقصى!..

أما على صعيد مستقبل العلاقة مع العالمين العربي والإسلامي، يتوقع أن يقلص تعاظم تأثير هذا التيار فرض التطبيع بين «إسرائيل» والمزيد من الدول العربية والإسلامية، بسبب طابع الخطاب الديني التلمودي الفاشي والسياسات التي تتبناها حكومة تل أبيب، بالإضافة إلى أن «إسرائيل» ستكون أكثر ميلاً لاستخدام القوة غير المتناظرة في جهودها العدوانية الحربي ضد الأطراف العربية والإسلامية التي هي في حالة صراع معها!..

إرتدادات الإرهاب الصهيوني وانتشاره عالمياً

أحمد عويدات كاتب فلسطيني - السويد

لا يحتاج العالم إلى مزيدٍ من البراهين والأدلة والمواقف أو الممارسات لإدانة إرهابيي العصر ، إنما الأمر يتعدى ذلك إلى إضافة صفحة سوداء جديدة على مجلدات الإرهاب الصهيوني الذي يمكن تسميته «إرهاب الإرهاب»، وكذلك لوضع تلك الصفحة الجديدة أمام الرأي العام العالمي ، الذي ما انفك يدين ويستنكر ممارسات قادة الإرهاب الإسرائيلي ، و لعل قادة العالم الحر يتخذون مواقف أكثر جرأة ، وأشد تأثيراً وفاعلية ؛ من شأنها أن تسهم في تقديم مجرمي الكيان إلى العدالة الدولية.



نعتقد أن الصورة قد اكتملت بعدوانية وإرهاب بن غفير وشركائه ضد نحو ٤٣٠ من نشطاء مؤيدين للحق الفلسطيني ، جاؤوا عبر البحار من 70 دولة على متن أسطول الصمود 2 في نحو ٥٠ قارباً لفك الحصار اللإنساني واللا قانوني على شعب أعزل منذ قرابة 20 عاماً ؛ هذا الحصار الذي شهد أشكالاً من الإبادة لم تبدأ بالتجويع والتعطيش و الإعدام بدم بارد، والاعتقال التعسفي والتعذيب حتى الموت فحسب، بل بقصف الصواريخ الفراغية والقنابل والطائرات الأكثر فتكاً ، وقذائف المدفعية والدبابات. ولم تستثنى الصحفيين والطواقم الطبية والإسعافية ، لم تنته عند تدمير كل البنى التحتية، وإعدام كل جوانب الحياة ، بل ترك الأطفال والأجنة يلاقون قدرهم نتيجة لنقص الدواء أو العلاج، أو منعه بفعل إغلاق المعابر ومنع المساعدات. إن هذا المشهد السوريالي، الذي عاشه ما يزيد على مليوني ومئتي ألف فلسطيني، أصبح « ترنداً » عالمياً حدث في غزة ، وفي القرن الحادي والعشرين حيث وصلت فيه أنات وآهات النسوة والأطفال إلى عنان السماء وعمّ أرجاء الكون ، وكل ذلك سَجَّل برسم عصابات وقادة الإرهاب الجائمين على صدور شعبنا منذ ١٩٤٨، وإن اختلفت أسماؤهم فهم ورثة الإرهاب من جابوتسكي وتيودور هرتزل وبن غوريون وغولدا مائير وموشي ديان وبيغن وبيريز وشارون وغيرهم من تلاهم من قادة الإرهاب ؛ بيد أن بن غفير قد تميّز في إرهابه ، فأصبح ماركة مسجلة Trade Mark () لدى دوائر الإرهاب قديماً وحديثاً. هذا الإرهابي، الذي احتفلت زوجته بعيد ميلاده بتقديم كعكة مميزة ازدانت بحبل المشنقة تعبيراً عن فرحها بما كان يتمنى ، وقد تحقق له ذلك بإصدار قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين العنصري. ولا نعرف ماذا ستقدم له الآن ، بعد صدور قرار بتشكيل محكمةٍ عسكريةٍ لمحاكمة المقاتلين

الذين شاركوا في «طوفان الأقصى» في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣.

إن ما يمارسه بن غفير وسموترتش، وقائدهما ننتياهو هو تعبير عن أيديولوجيا صهيونية متوارثة وممنهجة و متعددة الحراب، تارة تُوجّه ضد المقدسات ودور العبادة التي تشهد اقتحامات وانتهاكات واعتداءات مستمرة ، وتارة ضد المعتقلين والأسرى في السجون الإسرائيلية. وتوجّه أحياناً بقيادة سموترتش ضد السكان الآمنين وبيوتهم في القدس والضفة الغربية لتهويدها ؛ فيحرق المستوطنون المزارع والبيوت والممتلكات بهدف التهجير ، ويقتلون ويعتقلون الشبان والأطفال ، ويصادرون الأراضي لبناء المزيد من البؤر الاستيطانية، والتي ازداد عددها إلى أن وصل إلى 372 ، والمستوطنات إلى 240 يقطنها نحو ٨00 ألف مستوطن في الأراضي التابعة للسلطة ، بحسب اتفاقيات أوسلو، بعدما كان عددهم فقط نحو 90 ألفاً عقب توقيع هذه الاتفاقات السيئة الصيت والناتج. وتارة أخرى، على يد ننتياهو وبنفس السيناريو الصهيوني المعتمد للقتل والتدمير، فيأمر باستمرار العدوان على غزة لدفع الغزاويين إلى التهجير القسري أوالنزوح ، فيقصف المدنيين في الخيم ويحرقهم أحياء، وتُسف البيوت، ويُقتال القادة وأسرى بأكملها ، برغم وقف إطلاق النار المزعوم، وخطة ترامب للسلام ، ويصبح إرهابه عابراً للحدود بتدمير بلدات وقرى الجنوب اللبناني وصولاً إلى بيروت وضاحيتها ، وإلى طهران والمدن الإيرانية الأخرى ، وبيتعد إرهابه أكثر لتوريط دول إقليمية أخرى في الصراع ، وإبقاء دول الخليج بحالة حرب. وتراه دائم الطلب والإلحاح والإصرار لدعوة الرئيس ترامب بمواصلة حربه على إيران إمعاناً باستنزاف دول الإقليم وإضعافها ؛ تمهيداً لتحقيق مشروعه التوسعي العدواني «إسرائيل الكبرى» ، وجعل دولة الكيان القوة الوحيدة المسيطرة والمهيمنة على مقدرات وثروات المنطقة.

وعلى الضفة الأخرى ، إن الصور والفيديوهات التي صدرت عقب اقتحام الجيش الإسرائيلي ، وما تلاه من اعتداءات وحشية صادمة برعاية ومشاركة بن غفير شخصياً ،وما رافق ذلك من احتجاز واعتقال، وتعذيب المشاركين النشطاء ، و حالات الاغتصاب الجنسي التي بلغت ما يزيد على 15 حالة ، ناهيك عن حالات

التحرش والعنف الجنسي اللفظي والجسدي ، والكسور المختلفة التي تعرض لها النشطاء في الاعتقال. كل هذه المشاهد دفعت الكثير من قادة الاتحاد الأوروبي وآخرين في العالم إلى اصدار بيانات التنديد والإدانة والشجب لهذه الممارسات، وبعضهم اتخذ قراراً بمنع بن غفير من دخول أراضيهم. ولكن يبقى السؤال ، هل هذه الإجراءات تكفي لردع إرهاب بن غفير وسموترتش وننتياهو. إن العالم أمام مسؤولية أخلاقية وإنسانية بعد هذه الفضيحة الإرهابية الكبيرة ، والتي طالت مواطني دول كثيرة في العالم ، والتي شهدا وتابعها ببث مباشر صوتاً وصورةً.

إن قادة هذه الدول مطالبون اليوم بالتمسك الجدي لسحب اعترافهم بالدولة المارقة، وتقديم قاداتها إلى المحاكمة، وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ؛ ليس لفك الحصار على الشعب الفلسطيني فحسب ، بل لإنهاء معاناته المستمرة منذ أكثر من 78 عاماً، ولتمكينه من حق تقرير المصير ، وإقامة دولته المستقلة.

إن إرهاب قادة «إسرائيل» لا يمكن إيقافه بالإدانة والاستنكار والتنديد بل ، يجب فرض العقوبات المؤثرة ، و تفعيل المقاطعة بكل أشكالها وفي كافة المجالات ، وإيقاف تصدير الأسلحة التي تدعم هذا الكيان في ارتكابه مجازر الإبادة الجماعية، وشن الاعتداءات المتكررة ضد شعوب العالم قاطبة. في هذا السياق، فإن كريس الناشط البريطاني على متن أسطول الصمود ٢، والذي اعتقل من قبل قوات الجيش الإسرائيلي، وتعرض للتعذيب، لخص المواقف الأوروبية والدولية الأخرى برسالة وجهها إلى حكومة بلاده قائلاً : «استيقظوا الآن ، أنتم تساعدون في هذه الإبادة الجماعية ، العبارات المضللة والتقاعس هو شراكة في الجريمة». أما الناشط الإيطالي فريدريكو فقد طالب الحكومات الداعمة «لإسرائيل» : «توقفوا عن إرسال السلاح ، وتوقفوا عن دعم الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل» ، بينما صرح الناشط الأمريكي غريغوري تيري بعد إطلاق سراحه : «إنهم يعذبون الفلسطينيين ، ويفتصبونهم لأنهم لا يرونهم بشر». إن الإرهاب الصهيوني يُعبّر دائماً عن نزعة انتقامية ثأرية ليس على الشعب الفلسطيني فحسب، بل حتى على مؤيديه وناصريه ؛ وهذا ما عبّر عنه الناشط إبراهيم بيترز، من جنوب أفريقيا

عندما صرح قائلاً: «قالوا لي إذا أنتم من تأخذوننا إلى المحكمة ، سنجعلك تدفع الثمن». وأضاف «إن إسرائيل لا يمكن أن تثني المتضامنين عن طريقهم، نحن الآن أكثر عزيمة وأصراراً».

إن اعتقال واحتجاز نشطاء الأسطول في المياه الدولية والاعتداء عليهم ، يُعدّ عدواناً صارخاً على سيادة وكرامة هذه الدول ومواطنيها ، وتعنيفاً وخرقاً للقانون الدولي الإنساني ، وتجاوزاً لكل الأعراف والتقاليد الدبلوماسية بين الدول ؛ ما يعني أننا أمام دولة مارقة، تستخف بالمجتمع الدولي وهيئاته ومنظماته. وهذا ما يدفع إلى مطالبة هذه الدول وهيئات ومنظمات المجتمع الدولي لاتخاذ إجراءات عقابية لوقف هذا الإرهاب الصهيوني والامتنال للقواعد والشرائع الدولية. وعلى الجانب الفلسطيني التحرك بهذا الاتجاه، والبدء بإعلان عصيان مدني متدرج ، وانتفاضة شعبية تشمل كافة الأراضي المحتلة، واتخاذ خطوات ؛ من شأنها أن تشكل رافعة للعمل الوطني ، وعاملاً مؤثراً وضغطاً على الرأي العام العالمي، وعلى المجتمع الإسرائيلي ؛ لوضع حد لهذا الإرهاب الصهيوني المنظم.

من جهة أخرى ، إن البيان التحذيري الصادر عن الدول التسع (بريطانيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وكندا وأستراليا. ونيوزيلندا، والنرويج. وهولندا) والذي جاء فيه : «أن سياسات وممارسات الحكومة الإسرائيلية من شأنها أن تقوض الاستقرار وفرص حل الدولتين ، وأن عنف المستوطنين بلغ مستويات غير مسبوقة في الضفة الغربية» ؛ يعتبر خطوة متقدمة لهذه الدول ؛ في وضع حدٍ لسياسة المعايير المزدوجة، والكيل بمكيالين بالتفاوضي عن جرائم الاحتلال وإرهابه ، والخروج من عباءة ضغط اللوبي الصهيوني في دولهم وفضح ممارساته الإجرامية. وأما ما قام به الادعاء العام الإيطالي للتحقيق في جرائم الاختطاف، والاعتداء الجنسي وتكسير الأضلاع والأذرع ، التي قام بها الجيش الإسرائيلي ضد نشطاء أسطول الصمود 2، يصبّ في تنامي المواقف ضد الإرهاب الاسرائيلي ، و يؤكد صوابية السردية الفلسطينية في مواجهة السردية الصهيونية الزائفة القائمة على الإبادة والتطهير العرقي والعنصرية . وهذا ما ظهر خلال استقبال الحشود الكبيرة للنشطين العائدين من الاحتجاز والإرهاب الصهيوني، والذي يعكس أيضاً، مدى التأييد الذي حازت عليه

هذه الخطوة العالمية .

إن إصرار وصمود هؤلاء النشطاء لم ينكسر برغم ما تعرضوا له من تعذيب وتكيل ، فقد جاء ذلك على لسان الناشطة الأسترالية جولييت لامونت في قولها « لقد كسروا عظامنا، لكنهم لم يكسروا أرواحنا ، والآن بعد أن التقيت بهم علمت أنهم بلا أرواح». كما برز ذلك في تحدّي الناشطة الإيرلندية كاترينا غراهام لبن غفير وجنوده عندما صرخت بوجههم «فلسطين حرة»

إن هذا الإرهاب الصهيوني لم يكن حديثاً ، ولم يكن نتاجاً لأحداث أو حرب تعرض لها الكيان ، بل هو كما ذكر المؤرخ الإسرائيلي إيلان بابيه في كتابه (التطهير العرقي لفلسطين) «إن هذا العنف الإسرائيلي ليس جديداً، فهو الوجه الدائم للصهيونية منذ تأسيس اسرائيل» ، هذا العنف والإرهاب ينحدر أيضاً، من تعاليم جابوتسكي ، الأب الروحي لنتنياهو، صاحب نظرية «الجدار الحديدي» القائمة على سياسات الردع، والحروب والقوة العسكرية الساحقة التي لا تؤمن إلا بالحلول الأمنية والعسكرية.

وهذا ما يعيد إلى الأذهان ما طالب به وزير التراث الإسرائيلي عميحي إلياو في بدايات الحرب على غزة من ضرورة استخدام القنبلة النووية للتخلص من الفلسطينيين. أما الناشط الأمريكي غريغوري تيري فقد لخص الأجرام والإرهاب الصهيوني، بقوله «إنهم يعذبون الفلسطينيين ويفتصبونهم لأنهم لا يرونهم بشراً».وهذا يؤكد ما عبّر عنه ذات مرة وزير الدفاع الإسرائيلي السابق يوآف غالانت عندما وصف الفلسطينيين «بأنهم حيوانات بشرية».

إن تفشي الإرهاب الإسرائيلي بكل أشكاله في الأرض المحتلة، إضافة إلى تجربة نشطاء أسطول الصمود 2 مع النازيين الجدد ، وما سبقه أيضاً من محاولات النشطاء الآخرين لفك الحصار، يسرد قصة الإرهاب الصهيوني الفاشي المتأصل في ممارسات وسياسات المجتمع الإسرائيلي أحزاباً وقادة وهيئات. وفي الوقت ذاته، يسرد صمود وإصرار عشاق الحرية وأحرار العالم للمضي في طريقهم لنصرة الشعوب المقهورة مهما بلغت التضحيات.

لهؤلاء المناضلين والمناضلات، أيقونات الحرية، تقف القامات احتراماً وتقديراً لشجاعتهم وقوة إرادتهم وصمودهم .

غالبية شعبية أمريكية رفضاً للدعم العسكري الى الكيان الصهيوني.. ولكن ماذا بعد؟

نعيم إبراهيم - صحفي وكاتب فلسطيني - سورية

أعتقد أن تنامي الوعي لدى غالبية الأمريكيين إزاء مخاطر ما تقدمه بلادهم من مساعدات عسكرية واقتصادية الى الكيان الصهيوني، يعكس الفجوة المتزايدة بين السياسات الرسمية للإدارة الأمريكية وتوجهات القاعدة الشعبية التي بدأت تضيق ذرعاً بالانحياز المطلق.

لتأكيد ما سلف وعلى سبيل المثال وليس الحصر، يمكن الإشارة الى ما أظهرته نتائج استطلاع حديث للرأي أجراه معهد «سينا كوليدج» بالتعاون مع صحيفة «نيويورك تايمز» من تحول جذري في مواقف المواطنين الأمريكيين تجاه الدعم الخارجي. حيث كشفت البيانات أن غالبية المشاركين باتوا يعارضون بشكل صريح تقديم أي مساعدات اقتصادية أو عسكرية للاحتلال الصهيوني في الوقت الراهن.



وبحسب الأرقام التفصيلية التي أوردها الاستطلاع، فإن نحو 57% من الأمريكيين أعلنوا رفضهم القاطع لاستمرار تدفق المساعدات إلى هذا الكيان، مقابل نسبة لم تتجاوز 37% من المؤيدين. كما سجل الاستطلاع تفوقاً في كفة التعاطف الشعبي لصالح الفلسطينيين بنسبة 37%، بينما تراجعت نسبة المتعاطفين مع الجانب الصهيوني لتصل إلى 35%، وهو ما يشير إلى تغير ملموس في موازين القوى داخل المجتمع الأمريكي.

الاستطلاع الذي نُفذ في منتصف شهر أيار / مايو الماضي، شمل عينة واسعة تجاوزت 1500 مواطن أمريكي من مختلف الفئات العمرية والخلفيات السياسية. وأوضح القائمون على البحث أن هامش الخطأ الإحصائي لم يتجاوز 2.8 نقطة مئوية، مما يعزز من دقة هذه النتائج ومصادقيتها في التعبير عن المزاج العام السائد في الولايات المتحدة حالياً تجاه الصراع في الشرق الأوسط، وهو ما يؤكد أن التغير الحالي ليس مجرد موجة عابرة بل مسار تراكمي مستمر.

فلسطين في وعي جيل جديد من الأمريكيين

برأي إن هذا التحول المتسارع يعود بالأساس إلى النشاط المكثف للحركات الشعبية والطلابية المؤيدة لفلسطين داخل المدن والجامعات الأمريكية والتي نجحت في كسر القيود الإعلامية والسياسية المفروضة منذ سنوات طويلة حول النقاش المتعلق بالانتهاكات الصهيونية في قطاع غزة والضفة الغربية، مما ساهم في إعادة تشكيل وعي جيل جديد من الأمريكيين تجاه القضية الفلسطينية.

لا شك أن الأسلحة والمساعدات الأمريكية للكيان الصهيوني تلعب دوراً كبيراً في القتل والتدمير الذي تشهده فلسطين والمنطقة منذ النشوء المصطنع له العام 1948 وهذا يمثل رسالة واضحة بأن الولايات المتحدة لن تتخلى عن دعمها له، وأنها ملتزمة بضمان تفوقه العسكري والنوعي على جميع دول الشرق الأوسط، خاصة أن تلك المساعدات الأمريكية تعد بمثابة الضوء الأخضر لجيش

الاحتلال الصهيوني لمواصلة حروبه العدوانية واحتلال المزيد من الاراضي واغتصاب الحقوق.

تحول الدعم الأمريكي من احتضان واحتواء للكيان المصطنع إلى دعم مادي وعسكري التزمته الولايات المتحدة. وفي مارس/آذار 1949 تأسست العلاقات الدبلوماسية بينهما عندما قدّم السفير الأمريكي جيمس غروفر ماكدونالد أوراق اعتماده للاحتلال الصهيوني. في الوقت نفسه رفضت الإدارات الأمريكية المتعاقبة بدءاً من ترومان وأيزنهاور حتى كينيدي، التعامل مع مسألة تقرير المصير الفلسطيني، وطُبع الرؤساء الأمريكيون مع رفض الاحتلال الصهيوني إعادة أي لاجئ فلسطيني منذ 1948، وهو ما جعل الرئيس ليندون جونسون ينكر وجود مشكلة اللاجئ الفلسطينيين من الأساس، وتوسيع مبيعات الأسلحة إلى الكيان الصهيوني ومنع الإجراءات التي تعارضها سلطاته في الأمم المتحدة، وفقاً لكتاب «النقطة العمياء: أمريكا والفلسطينيون من بلفور إلى ترامب».

يشكّل دعم الولايات المتحدة للكيان الصهيوني أمراً فريداً من نوعه بين التعهدات الأمريكية كافة، وتأتي المساعدة الأمريكية في شكل مذكرات تفاهم مدتها عشر سنوات، ولا تعد تلك المذكرات اتفاقيات مُلزمة قانوناً، كما أنها لا تتطلب تصديقاً من مجلس الشيوخ الأمريكي، بل تسمح في ظروف استثنائية مثل الحروب تقديم حزم مساعدات إضافية.

ومع ذلك يظل حجم المساعدات العسكرية الأمريكية للكيان غامضاً ومحتواها ليس واضحاً أو دقيقاً أمام الرأي العام وفق مراقبين. وقد نُشرت مؤخراً دراسة جديدة في جامعة براون في الولايات المتحدة كجزء من مشروع أطلق عليه اسم «تكلفة الحرب: تقديرات أولية لحجم المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل»، يعترف فيها الباحثون بأنهم لا يستطيعون معرفة الحجم الدقيق للمساعدات، غير أنهم يشيرون إلى أنه في الفترة 1951 - 2024، وصلت إلى 317 مليار دولار، منها 251 مليار دولار على شكل مساعدات عسكرية مباشرة.

ومنذ عودته إلى البيت الأبيض، واصلت إدارة دونالد ترامب الالتزام باتفاق المساعدات العسكرية السنوية للاحتلال الصهيوني، إلى جانب إقرار حزم دعم إضافية طارئة، رفعت إجمالي المساعدات الأمريكية منذ بدء حرب الإبادة ضد غزة إلى أكثر من 21 مليار دولار، وفق تقارير بحثية مستقلة.

غير أن هذا النهج بدأ يثير انقساماً واضحاً داخل التيار المحافظ، حيث عبّر عدد من أبرز رموز حركة «ماغا» عن اعتراضهم على تغليب «أجندة خارجية» على أولويات الداخل الأمريكي، في وقت تعاني فيه البلاد من ارتفاع تكاليف المعيشة، وأزمات في الرعاية الصحية، وضغوط اقتصادية متزايدة.

وسجّلت الانتقادات حضوراً لافتاً داخل الكونغرس، إذ خرجت أصوات جمهورية، بعضها محسوب سابقاً على أقرب حلفاء ترامب لتطالب بإعادة النظر في الدعم غير المشروط لهذا الكيان المصطنع معتبرة أن ذلك يتعارض مع مبدأ «أميركا أولاً».

الانقسامات الداخلية في إدارة ترامب الحالية بشأن الدعم الأمريكي للاحتلال الصهيوني في الحرب الأخيرة، وصلت إلى استقالة مسؤول في وزارة الخارجية الأمريكية.

وكتب جوش بول على منصة «لينكد إن» أن استقالته جاءت بشأن «مساعدتنا الفتاكة المستمرة لإسرائيل».

وفي موازاة ذلك، أظهرت استطلاعات رأي حديثة تراجع التأييد الشعبي، خصوصاً بين الجمهوريين الشباب، لاستمرار اتفاق المساعدات طويل الأمد، حيث عبّرت أغلبية من الفئة العمرية بين 18 و44 عاماً عن رغبتها في إنهاء أو عدم تجديد الاتفاق الحالي.

وعلى سبيل المثال وليس الحصر أيضاً، كشفت نتائج استطلاع أجراه معهد «بيو» للأبحاث نهاية مارس (آذار) الماضي تراجعاً ملحوظاً في تأييد الجمهور الأمريكي للكيان الصهيوني، حيث أظهرت النتائج أن 6 من كل 10 أمريكيين باتوا يحملون صورة سلبية عن هذا الكيان في

العام 2026 بزيادة 7 نقاط عن 2025 و20 نقطة عن 2022.

وسجلت نسبة الآراء السلبية جداً قفزة إلى 28% مقارنة بـ10% قبل 4 سنوات، وأصبح رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو -المطلوب لدى المحكمة الجنائية الدولية- الخاسر الأكبر، إذ فقد قرابة 60% من الأمريكيين الثقة في قراراته المتعلقة بالشأن الدولي.

كما أظهر الاستطلاع تحولاً جذرياً في بوصلة التعاطف الشعبي الأمريكي لصالح فلسطين لأول مرة بفارق 11 نقطة، بينما كانت البوصلة لصالح الاحتلال الصهيوني بفارق 28 نقطة عام 2022.

كما لم يسلم الدعم الأمريكي للاحتلال الصهيوني من التآكل داخل أوساط تقليدياً مؤيدة له، مثل التيار الإنجيلي، ما دفع جهات صهيونية إلى تكثيف حملات العلاقات العامة لاستعادة هذا الدعم. لذلك يبدو أن ملف كيان الاحتلال الصهيوني لن يكون العامل الحاسم الوحيد في الانتخابات الأمريكية المقبلة، واستمرار النزيف السياسي داخل القاعدة الجمهورية قد يدفع الحزب، في حال تكبّده خسائر انتخابية، إلى إعادة تقييم كلفة هذا الدعم، وأعلى الأقل تخفيف حضوره في الخطاب السياسي الداخلي.

ماذا بعد؟

اذن هي تحولات عميقة تؤكد تدهوراً متسارعاً في صورة كيان العدو الصهيوني على الساحة الأمريكية تفاقمت بصورة حادة منذ اندلاع حرب الإبادة الجديدة القديمة على قطاع غزة.

وعلى ضوء ما تقدم وهو غيض من فيض ما يمكن تناوله في مسألة الدعم الامريكي اللامحدود للكيان الصهيوني ، يبرز السؤال الآن و في المستقبل : هل ستخلى الولايات المتحدة الامريكية عن تقديم مساعدات عسكرية واقتصادية جديدة الى هذا الكيان مع تنامي الوعي لدى الرأي العام ومراكز الدراسات والأبحاث وفي صفوف كثيرين من أعضاء مجلسي النواب والكونغرس؟ الإجابة برسم القادم من الزمن .

استنساخ البراق: كيف تبني الصهيونية جيوباً سيادية عابرة للقارات؟

نبال عمر - كاتبة صحفية فلسطينية - سورية

تعيش الأيديولوجية الصهيونية الحاكمة في تل أبيب في هذه المرحلة أدق أزمتاتها البنيوية، إذ لم يعد الشرح والمآزق محصورين في حدود الجغرافيا المحتلة في فلسطين، بل تمددت شظاياه البنيوية لتصنع ظاهرة استعمارية واستخباراتية هجينة عابرة للقارات.

خلف واجهات السياحة الدينية، وشعارات التسامح البيروقراطي، والاتفاقيات الأمنية، يقود تيار اليمين الديني المتطرف وحركة حباد الاستخباراتية الهيكل، مخططاً صامتاً وممنهجاً لإعادة هندسة الفضاء العام وبناء جيوب سيادية موازية في أقاليم متباعدة جغرافياً تشمل المغرب، وتايلاند، والفلبين.

إن هذا السلوك لا يمثل مجرد ممارسات تعبدية عابرة للحدود، بل هو كتالوج استعماري موحد يهدف إلى فرض السردية الراديكالية عبر استنساخ طقوس حائط البراق في عمق العواصم والمدن العالمية، مستغلاً حاجة تلك الدول ونقاط ضعفها السياسية والاقتصادية، مما ينتج تصدعات بنيوية مروعة ترتد بشكل مباشر على العمق والنفسية السياسية للداخل الإسرائيلي المأزوم.

ويتجلى هذا المخطط الاستراتيجي بوضوح في المحطة المغربية التي تمثل البُعد الأكثر حساسية وجدلاً في هذه المنظومة، حيث عمدت المجموعات الإسرائيلية الوافدة إلى أداء صلوات تلمودية علنية مكثفة، تشمل البكاء ومسح الأجساد، أمام سور باب دكالة التاريخي في قلب مدينة مراكش، بدلاً من الالتزام بالمزارات التاريخية المغلقة والمقابر اليهودية القديمة. وتكمن الخطورة الاستراتيجية هنا في نقل سردية الحائط والتباكي إلى معلم إسلامي وتاريخي أصيل لا علاقة له بالرواية الصهيونية، مستغلين في ذلك ثغرة الالتزام السياسي والاضطرار لحماية مسار التطبيع كدرع يمنع البيروقراطية المحلية من لجم هذه التجاوزات البصرية، حيث يسبرون وفق ذات التكتيك التدريجي الذي طبّق تاريخياً في القدس؛ فيبدأ الأمر بفرض طقس عابر، يتلوه استغلال الاتفاقيات الرسمية لمنع تدخل السلطات، وصولاً إلى المطالبة اللاحقة بفرض واقع إداري وحماية أمنية خاصة للمصلين، وهو ما يعني عملياً قضم السيادة الوطنية المغربية وصناعة معزل أمني وسياسي يخضع لإدارة غير مباشرة من تل أبيب.

أما في جنوب شرق آسيا، وتحديدًا في الجزر السياحية الشهيرة لتايلاند مثل كوه ساموي وبونغ تاو في مقاطعة بوكيت، فيأخذ المشروع طابعاً استيطانياً وتنظيمياً بالغ الخطورة تديره حركة حباد الدينية عبر شبكة واسعة تجاوزت دور الضيافة التقليدية لتتحول إلى مستوطنات رقمية ومجتمعات مغلقة بالكامل يمارس فيها آلاف الإسرائيليين طقوساً جماعية على الشواطئ تحاكي تماماً التجمعات عند حائط البراق. وتستغل الحركة في تايلاند ثغرة الرخاوة الإدارية



والأمنية في الأطراف، والقدرة على شراء الولاءات المحلية والبلدية بالمال لتشييد منشآت أمنية واقتصادية مغلقة، حيث فرضت هذه المراكز منظومة أمنية مستقلة مسلحة وقامت بفرض شروط الطعام الحلال وفق الشريعة اليهودية على المتاجر والمطاعم المحيطة عبر سلاسل إمداد موازية، مستفيدة من رؤوس أموال ضخمة لشراء منشآت كاملة عبر واجهات محلية، مما خلق جيوباً جغرافية معزولة تعجز حكومة بانكوك المركزية عن فرض رقابتها عليها، فتحوّلت إلى بيئة حاضنة لمجتمع إسرائيلي موازٍ متمتع بالحصانة الفعلية.

وفي المقاطعات المحيطة بالعاصمة الفلبينية مانيلا ومناطق مثل أنخيليس، يكتمل الضلع الثالث للمصفوفة الاستعمارية مستهدفاً بيئة عقائدية محددة تستغل انتشار التيارات المسيحية الإنجيلية المتعاطفة مع السردية الصهيونية، والتي ترحب بهذه الطقوس العلنية وتعتبرها بركة دينية للمكان، مما يرفع الحرج الشعبي عن التمدد الإسرائيلي. وتوظف حكومة ننتياهو هنا تكتيك الابتزاز الصامت مستغلة ثغرة التبعية العسكرية والاعتماد الشبه كلي لمانيلا على إسرائيل في عقود التسليح الضخمة، وأنظمة المراقبة الاستخباراتية، وتدريب القوات الخاصة لمواجهة الجماعات المسلحة في الجزر الجنوبية، وهذا الاضطراب الأمني والاقتصادي يجبر الحكومة الفلبينية على غض الطرف بالكامل عن استملاك الإسرائيليين لمعازل سكنية واقتصادية مغلقة، تُمارس فيها أشكال السيادة المنفصلة وتُثَبّت فيها رواية الحق التاريخي الرمزي العابر للحدود، مما يبرهن على أن إسرائيل تختار بعناية دولاً تعاني من ثغرات بنيوية واضحة لتمرير هذا الانقلاب الديمغرافي والثقافي الهادئ.

والفرضية الأهم التي يجب تفكيكها في هذا التحقيق، هي أن هذا التمدد الخارجي لبؤر طقوس البراق ليس مؤشراً على فائض القوة الصهيونية، بل هو الإثبات المادي والأعمق على التفتت الداخلي والنزيف البنيوي للكيان، حيث قامت الفكرة الصهيونية تاريخياً على فرضية أن فلسطين هي المكان الوحيد والأمن لجمع الشتات اليهودي، بينما تحول مجتمعات تايلاند ومعازل الفلبين والمغرب إلى مستوطنات بديلة وجيوب حياة دائمة يمثل انتحاراً أيديولوجياً لهذه الفرضية.

ويتأثر الداخل الإسرائيلي المأزوم بهذا التحول عبر انهيار سردية الملاذ الوجودي الأمن وتنامي عقلية الحقائق الجاهزة كظاهرة جماعية يبحث من خلالها الشباب والمستثمرون وصناع التكنولوجيا عن توطين أنفسهم وأموالهم في تلك الملاذات البديلة هرباً من تدهور الأمان الوجودي، مما يسحب العصب البشري والاقتصادي الحيوي من الداخل الإسرائيلي ويتركه ينزف بصمت تحت وطأة التهديدات المستمرة.

كما تعمق هذه الظاهرة التصدع الكبير والشرح الاجتماعي والطبقي بين المكونات الاجتماعية للكيان، كون الفئات الأكثر تواجداً واستقراراً في جيوب الخارج هي فئة الشباب العلماني، ورواد التكنولوجيا، والجنود الفارين أو المنشقين سراً من الخدمة العسكرية

الطويلة والمستنزفة الذين يرفضون دفع ضريبة الدم وتأمين البقاء السياسي لائتلاف ننتياهو الحاكم، وهذا الهروب الجماعي يثير جنون وتخوف النخبة الدينية واليمينية المتطرفة في الداخل التي ترى في هذا السلوك خيانة للمشروع الصهيوني وإفراغاً للدولة من حمايتها البشرية، مما يرفع حدة الخطاب التخويني والتحريضي في الإعلام العبري ضد الإسرائيليين المقيمين في هذه الجيوب ويعكس صراعاً داخلياً حاداً يفقد فيه المجتمع الإسرائيلي أي حد أدنى من التجانس والتلاحم.

ويكتمل هذا الارتداد العكسي بتحول الظاهرة إلى كابوس أمني واستخباراتي وتأكل لمنظومة الردع بالنسبة لأجهزة الأمن والدوائر الاستخباراتية الإسرائيلية المتمثلة في الشاباك والموساد، كون قيام مجموعات إسرائيلية حاشدة بعزل نفسها في مقاطعات محددة في الفلبين أو جزر تايلاند وممارستهم لطقوس البراق بشكل علني وصاحب، يحولهم تلقائياً إلى أهداف رخوة شديدة الانكشاف خارج حدود السيطرة الحاضنة للدولة. وتجد المنظومة الأمنية في تل أبيب نفسها مستنزفة ومجبرة على تخصيص موارد مالية واستخباراتية هائلة وملاحقة مستمرة لشبكات التهديد العابرة للحدود لحماية هذه التجمعات المغترية، وهذا الانكشاف الخارجي المستمر يسقط آخر ما تبقى من هيبة الردع والأمن المطلق التي طالما تباهت بها المؤسسة العسكرية والحكومية أمام جمهورها، إذ تعجز الدولة عن تأمين مواطنيها في الداخل، وتلاحقهم الأزمات والتهديدات الأمنية في ملاذاتهم المصطنعة في الخارج، مما يثبت أن استنساخ جغرافيا حائط البراق في قارات العالم هو التعبير المادي الصارخ عن مجتمع يتآكل من مركزه ويفقد إيمانه بجغرافيته الأساسية هرباً من كيان محكوم بحسابات البقاء الشخصية لرئيس حكومة يضحى بمستقبل الدولة بأكملها.

أمام هذا النزيف الصامت وعقيدة الحقائق الجاهزة، يبرز السؤال الحارق الذي يتهرب منه عقل الاستعمار في تل أبيب إذا كان أتباع اليمين المتطرف يعجزون اليوم عن حماية أيديولوجيتهم إلا باستنساخ جغرافيا البراق كمعازل مؤقتة فوق أراضي الآخرين، فهل يدرك ننتياهو أن حكومته لم تعد تصنع نصراً مطلقاً، بل تدبر بالبقر والمظاهر التلمودية مراسم التفكيك الديموغرافي الأخير لكيان بات يهرب من نفسه عابراً للقارات؟

فائض القوة الإسرائيلي (بين الأزمة والتفوق)

حسين موسى.. - كاتب فلسطيني - سورية

خاضت إسرائيل حروباً متعددة على قطاع غزة قبل السابع من أكتوبر، لكن بعد السابع من أكتوبر وسعت إسرائيل هجماتها لتشمل (غزة.. لبنان.. اليمن.. إيران.. سورية..). إن استخدام فائض القوة الإسرائيلي والدخول في الحرب الدائمة على جبهات متعددة دون تحقيق إنجازات واضحة غير التدمير يعكس أزمة عميقة في الكيان الصهيوني. تشير تحليلات دولية إلى أن السياسة الإسرائيلية القائمة على استمرار الحروب تعكس أزمة عميقة داخلها، لقد تحولت إسرائيل إلى عامل فوضى دون تحقيق أهداف الاستقرار أو الهيمنة الإقليمية. إن إسرائيل تعيش منذ أكتوبر 2023 حالة حرب مستمرة مع أطراف متعددة، تشمل قطاع غزة والضفة الغربية ولبنان إضافة إلى مواجهات عسكرية مع إيران واليمن.

ويرى بعض السياسيين والمحللين أن هذا التصعيد يرتبط بتزايد استخدام مفهوم «إسرائيل الكبرى»، الذي ينتظره قادة إسرائيل صباحاً ومساءً، والذي يستند إلى تصور هيمنة إقليمية مشابهة لمفهوم «باكس أمريكانا».

وتشير التقديرات إلى أن هذا التصور بدا قابلاً للتطبيق نسبياً في الفترة التي تلت «اتفاقات أبراهام» عام 2020 وحتى 7 أكتوبر 2023، قبل أن تدخل إسرائيل في سلسلة من الحروب والمعارك المتتالية. وتوضح المعطيات الميدانية أن العمليات العسكرية الإسرائيلية لم تحقق أهدافها المعلنة، إذ بقيت فصائل المقاومة الفلسطينية صامدة رغم التدمير الواسع في غزة، فيما عاد حزب الله إلى العمل بقوة، واستعاد قدراته العسكرية رغم إعلان تدميرها سابقاً من قبل إسرائيل.

وتشير التطورات إلى فشل محاولات إضعاف أطراف إقليمية أخرى، بما في ذلك حركة أنصار الله في اليمن، إضافة إلى عدم تحقيق أهداف استراتيجية ضد إيران.

ولم تسلم تركيا كهدف محتمل في الخطاب الإسرائيلي، مع اتهامات متبادلة بين إسرائيل وبعض القيادات السياسية في المنطقة (قطر ومصر)

أما على الصعيد الداخلي الإسرائيلي، تشير المعطيات إلى أن استمرار الحرب يساهم في تأجيل أزمات سياسية داخلية، من بينها قضايا الفساد التي يواجهها رئيس الوزراء بنيامين ننتياهو، المطلوب أيضاً من المحكمة الجنائية الدولية. ومحاولة السيطرة على القضاء، وقضايا تجنيد المتدينين.

ويرى بعض المحللين أن المؤسسة العسكرية والسياسية في إسرائيل تدعم بشكل عام استمرار حالة الحرب، في ظل صعود تيارات يمينية متطرفة ذات توجهات استيطانية، تدعو إلى سياسات أكثر تشدداً تجاه الشعب الفلسطيني وفي المحيط العربي.

لجنة الديمغرافيا تطارد إسرائيل..

تشير البيانات إلى وجود تغيرات ديموغرافية جوهرية، حيث يقترّب عدد الفلسطينيين من عدد السكان اليهود في كامل الجغرافيا الفلسطينية، وترى تقارير حقوقية أن هذا الواقع يعكس نظاماً قائماً على الفصل، في ظل استمرار السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية.

هذا المآزق زاد من حدة الإجراءات القمعية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني للحفاظ على الذات التي باتت مهددة مع تعقد الأوضاع السياسية والديموغرافية.

تشير الوقائع إلى تصاعد الانتهاكات في غزة والضفة والقدس والتي ترتقي إلى مستوى حرب الإبادة الجماعية، بما يشمل استهداف المدنيين والبنية التحتية، إضافة إلى سياسات تهدف إلى تغيير الواقع الديموغرافي،

إن استمرار الحروب الإسرائيلية على مختلف الجبهات يهدف إلى تأجيل أزمة داخلية مرتبطة بالتوازن الديموغرافي، عبر نقل التوتر إلى خارج الحدود بدلاً من معالجته داخلياً.

في المقابل، تظهر مؤشرات على تزايد الضغوط داخل المجتمع الإسرائيلي، بما في ذلك الهجرة العكسية وتراجع الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

لقد حذرت شخصيات سياسية إسرائيلية متعددة من أن استمرار هذه السياسات قد يؤدي إلى تفكك داخلي، مع ضغوط متزايدة على المؤسسة العسكرية نتيجة طول أمد العمليات على مختلف الجبهات. أن استمرار سياسة الحرب على كافة الجبهات لا يعكس بالضرورة قوة بقدر ما يعكس أزمة بنيوية، ما يطرح تساؤلاً حول إمكانية استمرار هذا النهج دون تحقيق إنجازات نوعية.

إن اعتماد إسرائيل على سياسة فتح الحروب دون نتائج تعني الهروب أو تأجيل الأسئلة الاستراتيجية المصيرية التي يواجهها الاحتلال، أن وصول إسرائيل إلى ذروة القوة العسكرية واستخدامها دون تحقيق نتائج هي بداية تأكلها وتراجعها..

حوار الهدف الثقافي

د. ناديا خوست

مع الأدبية السورية الدكتور
ناديا خوست

حوار: أمينة عباس - صحفية سورية



كاتبة وأديبة سورية، ولدت في دمشق عام 1935، حصلت على درجة الدكتوراه في الأدب المقارن من الاتحاد السوفييتي بعد حصولها على بكالوريوس الفلسفة من جامعة دمشق. كانت أطروحتها لرسالة الدكتوراه في الأدب المقارن بعنوان «أدب تشيخوف وأثره على الأدب العربي». من أعمالها القصصية: أحب الشام، في القلب شيء آخر، في سجن عكا. ومن رواياتها نذكر: الهجرة من الجنة، مملكة الصمت. عرفت بدفاعها عن دمشق القديمة.

كانت سلسلة رواياتها عن بلاد الشام المشروع الروائي الأهم والأشهر للدكتورة ناديا خوست، وفيه تناولت التاريخ السياسي والاجتماعي لبلاد الشام على مدى قرن من الزمان، واعتمدت في هذه السلسلة على وثائق وشهادات حقيقية ومذكرات شخصية وموسوعات تاريخية، وكانت أحداثها تدور حول الصراع العربي الصهيوني المركزي، حيث تبدأ من بداية القرن العشرين: مرحلة سايكس- بيكو ووعد بلفور مروراً بنكبة 1948 وحتى إنشاء الكيان الإسرائيلي، وتنتهي بعد نصب الحدود التي ثبتت التقسيم. وتضم هذه السلسلة الروايات التالية: «حب في بلاد الشام، أعاصير في بلاد الشام، شهداء في بلاد الشام، وداع ولقاء في بلاد الشام، دماء وأحلام في بلاد الشام».

■ تنتمين لذلك الجيل الذي كانت القضية الفلسطينية بالنسبة له جزءاً من انتمائه ونضاله؟ حدثينا عن هذا الجيل وعلاقته بفلسطين؟

درس جيلنا في المدارس الحكومية، وكان مدرسوننا من الكفاءات الوطنية. تعلمنا أن فلسطين جنوب سوريا، ورأينا ذلك في الخريطة التي تعرض في الصف، وسمعنا من أهلنا عن تنقلهم بين حيفا ودمشق بالقطار. وكان رجال الاستقلال في سوريا حاضرين كأننا نعرفهم، من شكري القوتلي إلى سلطان باشا الأطرش وإبراهيم هنانو. احترمتنا شهداء أيار، وكان يوسف العظمة لنا مثلاً كبيراً بكلمته «لن يدخل المحتلون إلى دمشق دون مقاومة». وحينما عصفت بالصراع المركزي بحياة أجيال منها جيلنا، رأينا عن قرب المهجرين من الجولان بعد حرب حزيران، وألفنا أن نقيس علاقتنا ببلاد العالم على أساس موقفها من هذا الصراع. وفي أحد مؤتمرات الكتاب، ثبتنا ككتاب سوريين أن الكاتب ملتزم بالثوابت الوطنية مهما كان موقف الحكومة السياسي، ووضعنا وثيقة شرف عرضناها في المؤتمر العام لاتحاد الكتاب العرب. هذه الثوابت الوطنية أسست روحاً عامة، وكانت القضية الفلسطينية جزءاً من هذا الصراع المركزي.

■ كان الصراع العربي الصهيوني محورياً أساسياً في رواياتك عن بلاد الشام، حدثينا عن هذا المحور وكيف تجلّى فيها؟

كنت أكتب قصصاً. ثم دفعني الأحداث التي عصفت بالمنطقة إلى تقصي جذورها، فانشغلت بقراءة المذكرات التاريخية والدوريات القديمة في المكتبة الوطنية، وتالت هذه الروايات. وكان مصير شخصيات هذه الروايات متصلاً باقتسام البلاد العربية بسايكس- بيكو ووعد بلفور. وقد ولدت شخصيات روايتي الأولى «حب في بلاد الشام» من ملامح شخصيات حية لم أعاصرها لكني سمعت عنها، عاشت أحداث الفترة الممتدة من بداية القرن العشرين حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، أي المرحلة الأولى من الصراع العربي الصهيوني. وخلال العمل استنتجت أنها ستكون جزءاً من روايات عن بلاد الشام التي تعيش شخصياتها مراحل أخرى من ذلك الصراع، فكان الجزء الثاني ينتهي بنهاية الثورة السورية الكبرى، والثالث باحتلال جزء من فلسطين التاريخية، إلخ. إذ نسجت الأحداث العامة حياة تلك الشخصيات وشهدت على ترابط الحياة الشخصية بالمصير العام. واستمر هذا الترابط في كل الروايات، مع الإشارة إلى أن هذه الروايات كانت أحياناً تثبت الوثيقة حيث تكون شهادة بليغة، وتعرض شخصيات عامة مهمة، ونرى من خلال ذلك نهش المستوطنين لفلسطين، لتنتهي هذه الروايات بعد إنشاء الكيان ونصب الحدود التي ثبتت تقسيمها.



المصدر: Berliner Zeitung الألمانية / وكالات

السياسيين، وكسر إرادتهم وسجنهم». ثم ذكّرت بأسرى من مختلف أنحاء العالم، بينهم أحمد سعدات، الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، معتبرة إياهم جزءاً من «قصص مقاومة متنوعة ضد جنون الرأسمالية».

في هذا الخطاب لم تكن كليته تدافع عن نفسها بقدر ما كانت تفتح ملف العدالة الانتقائية: كيف يُسجن معارضون ومتمردون وفقراء، بينما يفلت «أصحاب القرار» الذين تتحمل سياساتهم مسؤولية حروب وعقوبات وملايين الضحايا. وكتبت: «التضامن يمنحنا القوة للصمود في وجه هذا الجنون، والفضاء العام المضاد يوفر لنا الحماية». ثم مضت إلى تحذير مما سمّته «الإبادة في غزة، التي تُنفَّذ تحت ستار وقف إطلاق النار المزعوم، والضم التدريجي للضفة الغربية من قبل إسرائيل»، وإلى «التدمير المتواصل لأسسنا البيئية»، مؤكدة أن وقف كل هذا «لن يكون ممكناً إلا من خلال حركات جماعية أممية واسعة النطاق».

غير أنها أضافت ما يشبه وصية سياسية للأجيال الجديدة، حين كتبت: «أعتقد أنه من المهم أن يتحمل أولئك الذين انخرطوا في النضالات لفترة طويلة مسؤولية الإجابة على تساؤلات الأجيال الشابة حول أسباب عدم تحقيقنا النجاح حتى الآن، وأن يحددوا، بأوضح صورة ممكنة وبدقة متناهية، الأخطاء التي ارتكبت والتي يجب تجنب تكرارها، والعقبات الموضوعية التي يجب علينا تجاوزها بطرق جديدة».

يرى مراقبون أن قضية كليته كشفت انقساماً في قراءة مرحلة كاملة من التاريخ الألماني. فبينما يصير فريق على أن الحكم قضائي محض ولا علاقة له بالماضي، يعتقد آخرون أن اسم دانييلا كليته لم يكن ليُعامل بالطريقة نفسها لو انفصل عن إرث الجيش الأحمر الألماني. وهكذا، بينما أغلقت المحكمة ملفها القانوني في 27 مايو 2026، ظل ملف كليته السياسي مفتوحاً على مصراعيه.

بين الجريمة والماضي:
لماذا لم يُغلق ملف دانييلا كليته
عند الحكم؟

ترجمة: نور نواره

في السابع والعشرين من مايو 2026، أصدرت محكمة ألمانية حكماً بالسجن ثلاثة عشر عاماً على دانييلا كليته، العضو السابقة في فصيل الجيش الأحمر الألماني. بدا المشهد، للوهلة الأولى، خاتمة قانونية لامرأة ظلت متخفية أكثر من ثلاثين عاماً، قبل أن يُلقى القبض عليها في برلين في فبراير 2024. لكن الأسابيع التي تلت الحكم كشفت أن ثمة محاكمة أخرى، موازية، لم تنته بعد: محاكمة الرأي العام للتاريخ الذي تحمله هذه المرأة، ولقدرة العدالة على الفصل بين الفعل الجنائي والإرث السياسي.

قضت كليته (67 عاماً) ثلاثة عقود في الظل، وحين مثلت أمام القضاء لم تتراجع عن قناعاتها. قالت في القاعة بوضوح: «سأواصل نضالي ضد الرأسمالية». أما خارج الجدران، فكانت قد وجّهت قبل أسابيع رسالة إلى مؤتمر روزا لوكسمبورغ الحادي والثلاثين، حُجبت في البداية ثم نُشرت لاحقاً في صحيفة «يونغه فيلت» الشيوعية الألمانية. حملت الرسالة ما يشبه بياناً سياسياً مكتملاً، عادت فيه إلى حربي الولايات المتحدة على العراق منذ عام 1991، وإلى آلاف الأطفال الذين قُتلوا نتيجة الحربيين والعقوبات اللاحقة. واستحضرت كليته لحظة سُئلت فيها وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت عن ذلك، فأجابت بأن الحربيين كانتا «مبرّرتين». وكتبت كليته: «لم يقض أي من المسؤولين عن آلاف القتلى، أو عن تدمير العراق، أو عن سلسلة الحروب الغربية اللاحقة في الشرق الأوسط التي بلغت ذروتها في الإبادة الحالية في غزة، أو عن ملايين الوفيات الناجمة عن العنف المسلح والعقوبات، يوماً واحداً في السجن».

من الناحية القانونية، تصر السلطات الألمانية على أن القضية واضحة: المحاكمة تعلقت بجرائم سطو مسلح نُسبت إلى كليته، والحكم صدر بناءً على الأدلة والوقائع. غير أن هذا التفسير لم يقنع جميع المتابعين. ففي نظر المتضامنين معها، لم تبدأ محاكمة كليته في أول جلسة، بل بدأت منذ أعادت وسائل الإعلام استحضار اسمها محملاً بتاريخ الجيش الأحمر الألماني. سرديات السبعينيات والثمانينيات طغت على التغطية، فتحوّلت المتهمة في قضية جنائية محددة إلى أيقونة سياسية يُحاكم ماضيها قبل حاضرها.

ولم تكن كليته بعيدة عن هذا الاشتباك الرمزي. في رسالتها إلى مؤتمر روزا لوكسمبورغ، ربطت بوضوح بين قضيتها وقضايا أوسع، قائلة: «ضد الحروب التي لا تخدم إلا مصالح قلة قليلة، وضد سطوة رأس المال، وضد نظام السجون المصمم لتأديب الفقراء والمناضلين والمهاجرين المحتجزين والمعارضين والسجناء

■ **نشرت روايتك «أعاصير في بلاد الشام» في الذكرى الخمسين لاحتلال فلسطين. ماذا عن خصوصية هذه الرواية مقارنة مع الروايات الأخرى؟**

تبدو رواية «أعاصير في بلاد الشام» خارج سياق شخصيات تلك الروايات المستمرة من رواية إلى أخرى، لكنها مكرسة للموضوع نفسه. وقد اخترت أغلفة الروايات معبرة عنها أو متصلة بها، فغلاف هذه الرواية من صور صفد القديمة. وتناولت فيها الصراع الذي دشن عام 1948 وهزائم العرب ومصير القرى الفلسطينية التي توقفت عندها كثيراً في هذه الرواية التي كان أحد أبطالها قيس الذي عاش في صفورية حتى «سنة النكبة» ورأى كيف قصفت واحتلت، وكيف هاجر بعض سكانها إلى سوريا وطرد من بقي فيها. وكيف رأى بيته ركاماً عندما رجع إليها متسللاً، ثم كيف أصبح شاهداً على كل المؤامرات التي تحاك لفلسطين.

■ **ما الذي جعل الأدب اليوم يتجه بعيداً عن القضايا الكبرى؟**

ابتعد الأدب عن القضايا الكبرى مع ابتعاد مكانة الثقافة كحاجة روحية ووجدانية وتربوية. والمنعطف عن القضايا الكبرى لم يحدث فجأة برأيي، وإنما كان نتيجة تفرغ الثقافة من محتواها العميق حين أصبحت المسلسلات بديلاً عن الثقافة، وكتاب السيناريو والممثلون الذين تحولوا إلى نجوم أكثر نفوذاً من الكتاب. وحينما صنعت جوائز للأعمال التي تقدم الجنس وتصغر المرأة، وما يحدث يتصل بتوجيه قديم لكبار الساسة لإبعاد الأدب والفن عن القضايا الوطنية والقومية والاجتماعية، وساعد على تحقيقه أيضاً تراجع حركة التحرر العربية، والتراجع العالمي عن زمن كان يتقدم فيه الفنانون والشعراء والروائيون الكبار إلى زمن يتقدمه الرياضيون والسياسيون والمحللون.

■ **كانت وما زالت الكتابة بالنسبة لك بعيداً عن مبدأ «الفن للفن»، فماذا تقولين وقد أصبح هذا الشعار مبدأ للعديد من المثقفين؟**

السين أن العالم جمع حتى بعيداً عنه، فلم يعد الفن ذا قيمة، ولم يعد مطلوباً. وواكب ذلك انحسار كل ما له قيمة، وأنا لا أستطيع أن أساير هذا الانحسار. أستمر في الكتابة مستندة إلى معرفتي أن كبار كتاب الزمن الإنساني هم كتاب قضايا كبرى، والأدب الكبير هو أدب ثوابت وقضايا كبرى. لذلك لا تقيديني الرغبة بالنشر، مع تأكيدي على أن الكتابة حاجة روحية ومسؤولية، مع أننا لسنا في زمن الثقافة الحقيقية.

■ **يقول هوغو إن الروح الإنسانية تحتاج إلى المثل الأعلى أكثر من حاجتها إلى الواقعية. ما قولك في ذلك؟**

يحتاج الإنسان في الأزمنة كلها إلى المثل العليا. نكسب هذه المثل منذ طفولتنا وننسخ بها ونرتقي خلال حياتنا وننتصل بها بالآرث الإنساني الحضاري وبعصرنا. من المثل العليا مثلاً الاستشهاد في سبيل الوطن، تقديم الابن للوطن لا للمكاسب، وتضلع لنا أمهات الشهداء في الأرض المحتلة مثلاً عليا مبهرة، ويضع لنا الشباب الذين يرفعون علمهم على أنقاض بيوتهم المنسوفة مثلاً أعلى مؤثراً هو التمسك بالأرض الوطنية. هل يعني هذا أن تلك النساء لا يتمنين أن يدرس أبنائهن وأن يعيشوا ويعملوا ويكسبوا؟ وأن أولئك الشباب يحبون الانقراض؟ بل يعني أن المثل الأعلى الآن هو مقاومة الهمجية والوحشية العالمية والإسرائيلية، وبهذه المثل نغني بنيتنا الروحية والأخلاقية وسلوكنا، ويغنتي بها التاريخ الوطني الذي سيحفظها وسيورثها، ونرد بها على مثل العدو الغيبية المتخلفة التي تربي على القتل ومنع إسعاف الجرحى. ولكن هنا لا بد وأن نتساءل: ما المقصود بالواقعية؟ هل المقصود الواقعية السياسية التي تبرز الاستسلام للدبابة والمدفع لأنها قوة تفرض شروطها، وأن نتجاهل القوة الأخرى التي تملكها الشعوب بإرادتها؟ الواقعية قراءات متصلة بزمنا وبتقافتنا ومشروعنا، ولدينا مثل عليا أخلاقية وفنية وفكرية، مراصد نرى بها ومنها.

■ **أهديت كتابك «ألف ليلة وليلة والرواية التاريخية» إلى القدس، ونفيت أن تكون هذه الليالي يهودية كما ادعى بعضهم. حدثينا عن هذا الكتاب؟**

أهديت الكتاب إلى القدس لأنها مدينة البيوسيين الكنعانيين، مدينة المسيح والقيامة، التي زينها عبد الملك بقبة الصخرة، والوليد بن عبد الملك بالمسجد الأقصى، وكرمها المماليك بالأبنية التاريخية، والعثمانيون بالحماية. المدينة التي أغارت عليها قبائل عيبرو في القرن الرابع عشر ق.م، ويدمر المستوطنون اليوم ذاكرتها التاريخية المسيحية والإسلامية.

جاء الكتاب نتيجة ثمرة عملي في رواياتي عن بلاد الشام والأجيال التي عاشت الصراع العربي الصهيوني من أول القرن العشرين حتى نهايته، حيث وفر لي العمل عليها البحث عن الشهادات وقراءة الموسوعات والمذكرات التاريخية. إلا أن سحر ما في

التاريخ من بيئة وعلاقات إنسانية واجتماعية وأفراح وأوجاع جعلني أتجاوز ما كان بحاجته من القرن التاسع عشر والعشرين إلى قرون أخرى، وأعادني إلى كتاب «ألف ليلة وليلة»، الذي حاول بعضهم نسبه لليهود. وفيه حاولت أن أثبت أنه لا علاقة لليهود بالليالي لا من قريب ولا من بعيد، وأن الادعاء بأنها يهودية بدعة تهدف إلى محاولة تهويد التراث العربي الذي يسعى إليه العدو. وهي موسوعة من زمن يمتد من القرن العاشر حتى الرابع عشر تقريباً، وهي ثمرة حضارة عربية إسلامية ابنة دمشق وبغداد والقدس ومصر، وهي ليست يهودية ولا هندية أو فارسية كما ادعى بعضهم.

■ **ما الذي جعل أنطونيو غالا يقول: «الثقافة هي المفهوم الوحيد الذي يمكن أن يتأسس وينمو على قاعدته مفهوم الوطن»؟**

لأن الثقافة أساس للتربية على الثوابت الأخلاقية والفكرية. توحد الشعب بقراءة تاريخه، والتذكير بتضحيات وطنيه. تجلو جمال أمكنته، وعظمة تراثه، وتعلم قصائد شعرائه. وأصبح تدمير الثقافة شرطاً لتدمير شعب. فبتدميرها تدمر ثوابته العزيزة، ويفقد حصانته. لذلك كثيراً ما يبدو لي أن مؤسسات الثقافة تساوي في الأهمية مؤسسات الدفاع. هل تعرفين كيف استنهض الشعب الروسي من دمار بيريسسترويكا؟ بالتذكير بأدبه العظيم، واستعادة أغاني الحرب الوطنية العظمى، كما حدث في سنة 2003 حين دعي المغني الروسي خفرستوفسكي ليغني تلك الأغاني في حفلة في الساحة الحمراء.

■ **حذرت كثيراً من مخاطر الاختراق الثقافي. فهل فشلنا في سبل مواجهته برأيك؟**

يتميز عصرنا بالحرب على الوعي الإنساني، حيث تسخر عشرات المحطات التلفزيونية وتصنع المسلسلات لتسوق قيماً فكرية وأخلاقية بديلة، ومنها استبدال العدو بأخر. ذات يوم قدمت للجنة دعم الشعب الفلسطيني ورقة عن إحدى الجوائز التي يتسابق الكتاب العرب إليها، وينشر الإعلام أسماء الناجحين في الوصول إليها. وبيئت أن مؤسسيها قصدوا تغيير مسار الرواية العربية إلى الجنس والبحث في الطوائف، وكتبت كما كتب آخرون عن ذلك في الصحف، فاتهمنا بأن لغتنا لم تعد مناسبة للزمن، وأننا ضد الديمقراطية والحرية. وكان بعض أولئك كتاباً يتزينون بزي اليسار. وأرى أن مواجهة الاختراق الثقافي لم تفشل، بل حدث تغيير في المجتمعات من خلال الانتقال من

مشاريع التنمية إلى اقتصاد السوق والمنظومة الفكرية والأخلاقية التي تواكبه، فتقدم كسب المال على الرغبة بالثقافة، وتقدم التاجر على الأستاذ الجامعي، وحل كاتب السيناريو مكان الروائي. وسيطرت السياسة في العالم على الثقافة.

■ **كتبت عن نخب ثقافية بمعايير شرق أوسطية. فما هي المعايير التي توقفت عندها؟**

معاييرها أولاً استبعاد القضايا الاجتماعية والوطنية والقومية عن الفن والأدب، فتقدمت السخرية من الأسرة الشرقية، وتقزيم الأم والأب، والحق في علاقات جنسية مفتوحة، وأصبح الصراع بين المرأة والرجل بدلاً من الصراع ضد المحتل. وكل ذلك لتغيير الوعي العام والقيم الأدبية. وقد أصبح مطلوباً من الرواية العربية أن تستدير عن موضوعات الحياة الكبرى، وعن العمل الروائي الذي يتناول غنى الواقع وتعقيده، لتتشغل بالجسد والجنس وقمع المرأة. وتشجيع غرس الإسرائيلي أو اليهودي كشخصية من شخصيات الرواية أو جزء من الذاكرة العربية. حيث لم يعد يكفي احتلال ثروات العرب وأسواقهم وبحارهم وأنهارهم، وكان لا بد من اكتمال الاستعباد باحتلال أرواحهم وعقولهم، وكس ثقافتهم، وإلغاء إرادتهم حتى لا تكون الكرامة من سماتهم الوطنية والشخصية، وكى يقبلوا الفرجة على موت أطفال غزة كأنهم متفرجون حياديون في مسرح! وأن ينسوا مفردات مثل «مقاومة، شرف، شهامة، ثقافة وطنية، أدب رفيع، قضايا الرواية الكبرى». في الوقت الذي نشهد فيه اعتداءات الكيان على القنيطرة وعلى جنوب لبنان، ولم يعد مشروع الكيان للهيمنة على المنطقة سراً يعرفه فقط الباحثون، فقد عبر عنه زعماءه ومستوطنوه.

وفي هذه اللحظة نشهد اضطراباً عالمياً يؤثر حتى في المزاج العام. فهل يمكن أن يجري الفن والأدب بعيداً عن القلق على الوطن والبشر والسيادة والمصير؟ أمس بدا لي أن الانجراف إلى الكتابة عن الجنس طمعاً في الجوائز، انحطاط. ويصح ذلك على هذه اللحظة، خاصة بعد الإبادة في غزة واحتلال جبل الشيخ.

■ **وعلى ماذا تستندين في تشكيكك الدائم بالجوائز العالمية، وما تفسيرك لانقياد بعضهم لها؟**

أشكك فيها، لأنني حينما بحثت عن مؤسسي إحدى تلك الجوائز العالمية المعروفة وجدت أنها تصل إلى صاحب مؤسسة «معهد الحوار الاستراتيجي الصهيوني فيدينفيلد»، ولكنها

ألست ملابس عربية. ولا تفسير لدي لانقياد كثيرين لها سوى إغراء المال الذي يقع فيه صغار الكتاب، ويسقط فيه أيضاً الحالمون بشهرة عالمية. وهنا أذكر أن مترجم رواية نجيب محفوظ روى لنا خلال استضافته في اتحاد الكتاب العرب أن ترجمته بقيت عشرين سنة دون نشر، ولم تخرج إلا عندما أنجزت كامب ديفيد. وهذا يؤكد ارتباط هذه الجوائز بالمواقف السياسية.

■ **وفي ظل المرحلة التي يمر بها المجتمع العربي والأخطار التي تهدد هويته، ما هي مهمة الأدب؟**

يؤثر الأدب في البنية الروحية، يسند المثل ويجلوها، يوسع الدنيا، يستنهض ويهذب العواطف. يجعلنا الأدب أكثر ثقافة ورحمة، ويطلعنا على مدى من العواطف والشخصيات لا نستطيع أن نعيشها في حياة واحدة، ويهينا القدرة على معرفة أزمنة وأمكنة لا يمكن أن نصل إليها. في أحد تجلياته يوصل إلينا النسخ من أجيال سابقة ويربينا ويؤسس ذوقنا، لذلك يشعر من يقرأ أدب الكتاب العملاقة بأنه يقرأ أدباً وطنياً، ابن مسائل وهواجس استنبتتها أرض معينة في زمن معين، لكنه يخاطب الأجيال والبشر ويحرس الضمير والروح بأسلوبه الفني والمثل التي يؤكد بها والعواطف التي يستعيد صفاءها، وهو قوة ليست حيادية، تواكب المقاومة وتوهم لها، أو تمهد للهجوم وللهزائم وتفكيك البنى. ومعروف أن الأدب حمال التراث الحضاري الوطني، والشعوب الجديدة التي تفتقر إلى العمق الحضاري تبدأ من الصفر. واليوم تهدد العولمة الدنيا بطابع واحد سطحي يلغي التنوع الإنساني والخصوصية التي تجسدها الهوية المعمارية والعلاقات والعادات والآداب والفنون، والبديل الذي تروجه متخلف ويشع وسوقي.

قال حمزاتوف في لقاء صحفي نشرته إحدى الصحف العربية إن كتبه لا تطبع لأنه لا يوجد من ينشرها ويقرأها. ألا يعبر هذا عما دمره الانقلاب في الفكر والذوق وعن مراكز القوى الجديدة التي تحكم النشر والدعاية والإعلام؟ وتكمل الصورة الجوائز العالمية التي تتوج أعمالاً تافهة. وهذا اتجاه فكري يبعد الأدب عن مهمته الإنسانية المعتمدة حتى اليوم كقوة تغني الروح بالمثل، وتجسد أزمنة تاريخية وصراعات، وتعي أن الشخصيات تعبر عن زمن ومكان ومجتمعات.

تعللنا أن فلسطين جنوب سورية

■ **اعتبر كثيرون روايتك «الحرب والسلام» موازية في مقاربتها لرواية الكاتب تولستوي «الحرب والسلام». فهل وفق هؤلاء في هذه المقاربة؟**

بعد رواياتي عن بلاد الشام التي كانت شخصياتها تتجول في لبنان وفلسطين وسورية، كتبت روايتي «الحرب والسلام» عن الصراع المركزي من موقع سوريا، فتناولت فيها شخصيات جسدت منظومات فترة الخمسينيات من القرن العشرين، وقد عاشت الأحداث العامة حتى زمننا. أقيمت فقط نفيسة من سلسلة رواياتي عن بلاد الشام، لأنها الصلة بالماضي وبالمدينة القديمة، وهي التي فقدت في معركة ميسلون الرجل الوحيد الذي أحبه. ويلاحظ القارئ فيها أن ثلاث صديقات متميزات بالتفكير تقاربن في نهاية الرواية: فمريم ابنة البورجوازية الوطنية التي شاركت في العمل الفدائي في الأغوار التي ضمت في مسكراتها منظمات وأشخاصاً متنوعين. أما أمية فحملتها العلاقات بالمعسكر الاشتراكي إلى الدراسة في موسكو. في حين أن سلمى التي بدا أنها تعلق على الانقسامات السياسية فقدت زوجها الطيار في حرب تشرين. وهكذا نرى أن الأحداث والحروب أثرت على مصائرهن الشخصية.. وبالنسبة لمقاربة الرواية من قبل البعض لرواية الكاتب تولستوي «الحرب والسلام»، هذا أمر يسعدني جداً، فتولستوي أحد الرواد الكبار الذين نتعلم منهم. وأنا لا أزال أعود إلى قراءة هذه الرواية مرات ومرات.

■ **لماذا وصفك أحد النقاد السودانيين بأنك «من بين الوحيدين والوحيديات الذين نجحوا في تسييس الأدب وتأديب السياسة»؟**

ربما قال ذلك لأنني لم أر السياسة كبرنامج فئة صغيرة، بل رأيته مشروعاً وطنياً من جوهره كشف الصهيونية ومقاومتها والدفاع عن الهوية الوطنية، كعمارة وذاكرة تاريخية. وهذه العناصر في منظومة فكرية أخلاقية هي عيناى وليست نظارة أخلعها وأضعها. أرى موضوعاتي من خلالها، منتبهة ككاتبة إلى علاقتها بالإنسان، لذلك لم أتناول الصراع العربي الصهيوني والانتفاضة كمساحة بعيدة عن الروح. بل قصدت أن أبين ترابط المصير الفردي بالمصير العام، وعلاقة الإنسان بالأحداث السياسية.

لقاء الهدف

مع القاص الأديب الفلسطيني

رسلان عودة

فلسطين هي قضية كل مثقف مشتبك

وفاء حميد - صحفية فلسطينية - سورية

هو قارئ جيد ذو مخزون ثقافي عميق وعندما اختمرت أفكاره كتب بعيداً عن الشعر والخواطر المبعثرة، إذ جذبه فن القصة القصيرة وهو الأقرب إلى ذائقته وحساسيته دهشة وبناء، إنه القاص والأديب رسلان عودة الذي التقته الهدف للحديث عن إبداعه وخصوصية فن القصة لديه.

عودة إلى البدايات الأولى

■ من هو الأديب رسلان عودة؟

أنا إنسان بسيط، حلمت بالكثير وحققت القليل، تزوجت وورزقت بأولاد، في البداية علمت عاماً دراسياً واحداً بعد حصولي على شهادة أهلية التعليم الابتدائي (صف خاص) ثم بدلت بوصلة توجهي لأكون قريباً من فلسطين، انتسبت إلى الكلية الحربية باختصاص دفاع جوي في الجيش العربي السوري. بعد تخرجي من الكلية تدرجت بالرتبة والمسؤولية، التحقت بالأكاديمية العسكرية العليا وتخرجت منها بشهادة ماجستير علوم عسكرية برتبة مقدم ركن، وكنت أشغل منصب قائد كتيبة دفاع جوي (شيلكا وصواريخ إيكلا وكوبرا).. لكن حلمي انكسر في منتصف الطريق فقد سُرحت بالرتبة ذاتها. أمضيت جلّ خدمتي العسكرية في لبنان، وخضت جميع الحروب والاشتباكات مع العدو الصهيوني من عام 1976 حتى عام تسريحتي 1996م.

كنت أرى وجودي في الجيش ضرورة وليست ميزة، فالضابط برأبي هو فارس بالفكرة والسلوك، وليس موظفاً عادياً في مؤسسة ما.

■ كيف بدأت حياتك الأدبية، وما هو الدافع الذي جعلك تسلك هذا الطريق؟

الأدب قبل كل شيء هو موهبة زرعها الله في الإنسان.. إما أن ننميتها ونصقلها وإما أن تذوب في مشاغل الحياة. كنت منذ صغري ألجأ إلى الشعر اللا موزون، وإلى كتابة الخواطر وما يجيش في نفسي من هموم وأحلام.. الحب وفلسطين كانا هاجسي الأول.

أنا قارئ جيد. نحن جيل قرأ أمهات الكتب وأبنائها في المجال السياسي والثقافي والأدبي، وحتى الفلسفة، تخيلي،



طالب صف تاسع يقرأ ل كولن ولسون وسارتر، ورأس المال لماركس، وهيكل، والأدب الروسي، وكنت شغوفاً بكتب التاريخ الإنساني بقصص حروبه وويلات قادته وملوكه.. كنا مجموعة أولاد في حارة المغاربة، بمخيم اليرموك نجتمع في يوم محدد لنستعرض كتاباً، أو يقرأ أحدنا قصيدة ممنوعة..

كان الفضل الأول لحصولنا على أغلب الكتب القيمة يعود إلى مكتبات فصائل المقاومة الفلسطينية، من اليمين إلى اليسار. ومما زاد في مخزوني الثقافي هي العلوم التي تلقيتها، والتجارب التي عشتها بحلوها ومرها، في حياتي العسكرية والمدنية، وكثيراً ما مشيت والموت يمشي إلى جانبي عبر رصاصة أو قذيفة.. وهذا ما سكبت بعضاً منه في قصصي التي كتبتها.

الكلمة طليقة وعي:

■ كيف تعرفت على فن القصة القصيرة؟

أما كيف انتقلت من الشعر والخواطر المبعثرة إلى القصة القصيرة، والدتي تعلمت في مدرسة (اللايك) بمدينة اللاذقية وأظنها حصلت على (السرتفিকা).. كنا ننام على حكايات الزير سالم، عنتر بن شداد، سيف بن ذي يزن، سيرة بني هلال، الشاطر حسن، وغيرها من الحكايات.. والغريب في الأمر أنها كانت تحفظها عن ظهر قلب نثراً وشعراً.. ربما هذا ما أيقظ وأثار موهبة القص عندني..! كان هذا بعد إنهاء خدمتي في الجيش.. بمعنى آخر الكلمة طليقة لا يقل تأثيرها عن طليقة البندقية.

في يوم حار على باب بناء المحاربين القدماء وفي

داخله، حدث معي طارئ اشتعل في نفسي فكتبته قصة عنوانها «ناقص ليرة»، وعند عرضها أخذت صدى عجبياً، فما كان من أحد أصدقائي وهو المرحوم أحمد سرساوي - وله باع طويل بين الكتاب والقاصين - أن سألني باندعاش: من قال إنك تكتب قصة لأول مرة؟ أجبت: لا يوجد مرة أولى ولا أخيرة، فأنا لم أت من فراغ يا أستاذ. وقد أجبت غيره ذات مرة في ندوة عن فن القصة القصيرة: اختمرت فكتبت.

وهنا لزاماً عليّ أن أذكر فضل ابن أخي وصديقي الدكتور ثائر عودة، فقد لازمته أثناء تحضيره لنيل شهادة الماجستير في النقد الأدبي لغالب هلسا، اطلعت على مدارس النقد تحليلاً وتفكيراً، يقرأ وأقرأ، نتحاور، هو يدون استنتاجاته، وقد حصل على درجة امتياز، وأنا اكتسبت الخبرة والانضباط النصي..

اطلاعي على القصص ليويسف إدريس وتشيوخوف يصبح للإنسان تصور كيف يتجاوز ما قرأ، وفي مرحلة متأخرة - 2007 - الدكتور غسان غنيم أخذ مني قصة بعنوان (لوسي) وضعها في منهاج وأصول البحث في كتاب الأدب العربي للسنة الأولى كنموذج.

أنا بطيء الإنتاج، كثير السؤال عن الجدوى والثيمة.. لأنني لا أستطيع أن أكتب نصاً إذا لم يدهشني بموضوعه وفكرته وبنهاية صادمة تترك أثراً عند القارئ.. حاولت ذلك كثيراً ولا أدري إن كنت قد حققت ما أدعيه.

■ ما هي أولى مجموعاتك القصصية، وما هي أصداؤها؟

كتبت مجموعتي القصصية الأولى وهي بعنوان (الدوسر) نالت الجائزة الأولى في مسابقة المزرعة على مستوى القطر العربي السوري عام 2005 ثم صدرت أحرف العلة وعلل أخرى عام 2016، حالياً أعمل على طباعة مجموعة قصصية ثالثة بعنوان (طنين)

■ ما هو مفهومك للقصة القصيرة، بوصفها فناً متفرداً؟

أعتقد أنني حققتُ إلى حد ما حضوراً لافتاً في المشهد الأدبي.. لا يوجد مفهوم ثابت ونهائي للقصة القصيرة، كما قال أحدهم هي بعدد القاصين الذين أبدعوا في كتابتها.. أما كيف أراها، أقول بعيداً عن التنظير: ربما هي التخطي والقفز عن المألوف، أن يقدم القاص شيئاً جديداً، وليس من السهولة أن نجد فنية القصة القصيرة بمتواليه عديدة أو هندسية؟! فالإبداع أن تجعل الواقع في حالة اشتباك دائم مع الخيال.. يترك للقارئ فراغات تحت الكلام وفوق المعاني.. القصة القصيرة ربما ليست دقيقة شعر نقبض عليها في اللحظة ذاتها، ثم نتمم البناء على جدار واحد طولاً وعرضاً.. القصة القصيرة مساحة ضيقة لكنها واسعة الرؤية والرؤى.. لغة مكثفة وبناء فني يتناسب مع موضوعها، فالقصة تأتي بأدواتها معها لغة وبناء..

■ ما هي رؤيتك للمشهد القصصي الفلسطيني اليوم في ضوء التحديات المختلفة؟

المشهد القصصي عموماً كما أطلقت عليه هو كغيره من المشاهد في مراحل التاريخ الحديث كافة، فهناك الغث والسمين، كُتاب أبدعوا، وكتاب استسهلوا الكتابة فظن الواحد منهم أن القصة القصيرة حكاية يسردها بلغة إخبارية أمينة للواقع، فيقع في مطب السرد البسيط الحيادي، فلا بؤرة توتر ولا دهشة، لا كسر زمن ولا كسر توقع.. وإذا ما سئل: كيف ذاك؟ يجيب هذا ما حدث. مثل هذا الأدب لا ينتمي لهوية بعينها حتى ولو كانت فلسطين أو بلده أو قضيته في سطور ما كتب.

القصة الفلسطينية! ولا أدري إن كان هذا المصطلح يعني فقط كتاب القصة الفلسطينيين؟! يا سيدتي، كل من كتب عن فلسطين وللفلسطين شعراً، نثراً، قصة قصيرة، رواية، هو أدب فلسطيني بغض النظر عن جنسية كاتبه. فلسطين هي قضية كل مثقف مشتبك، وما زلنا نحفظ وصية الشهيد غسان كنفاني: لا تمت قبل أن

تكون ندأ.. الأدب الفلسطيني (رواية، شعر، قصة) ليس وجهة نظر للكاتب.

■ هل ترى القصة القصيرة في الصدرة أم تراجعت لصالح الرواية؟ لا أرى جنساً أدبياً في الصدرة وآخر في الأطراف، سواء العلوية أم السفلية. النص الأدبي ذاته يفرض مكانته، وعلى الأغلب إلى حين. أما التراجع في جنس أدبي، لا يكون لصالح جنس آخر، فعلةً تراجع منه وفيه، وبالتالي لا يكون الجنس الأدبي قوياً بضعف الآخر.

ربما فضاء الرواية أوسع، مكاناً وزماناً وشخصاً، فهي تجمع بين دفتيها تفاصيل الحياة كلها، فهي أشبه بثمرة رمان كبيرة بحجم كف اليد، وإذا ما فتقتها ترى فيها عشرات الجدران والبيوت، وبين كل جدارين تحيا آلاف الحبات. أما القصة القصيرة، فهي حبة أو بضع حبات تتألف أو تتصارع في ومضة حياة. (هذه وجهة نظر وليست تنظيراً).

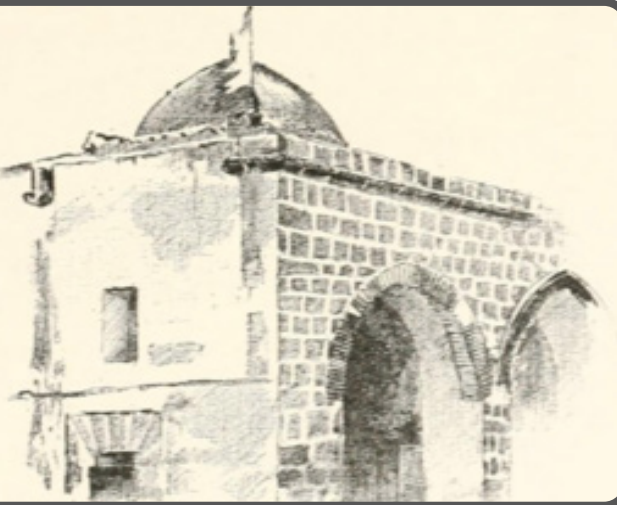
■ بماذا تنصح الجيل الجديد الذي يكتب القصة؟

أنصح كما نصحت نفسي يوماً: أنني لم أكتب بعد النص الذي يرضي طموحي. أقول للجيل الواعد: لا يُغرنكم مديح، ولا يُحبط عزيمتكم ذمّ لنص كتبتموه.



العمارة في فلسطين: ذاكرة حيّة تأبى الاندثار والزوال

باسمة حامد- باحثة وكاتبة سورية



بتاريخها الطويل وأدلتها المادية والعلمية.. تُشكّل العمارة في فلسطين علامة فارقة في تاريخ الشعب الفلسطيني، فهي جزء لا يتجزأ من تراثه الثقافي والشعبي والاجتماعي الذي يتعرض لتدمير إسرائيلي ممنهج في إطار المحاولات الصهيونية لتزوير الحقائق التاريخية، ومصادرة كل ما يتعلق بالحق الفلسطيني في الأرض والمقدسات.

الحجارة كذاكرة

والتراث المعماري في فلسطين تراث غني بمفرداته وعريق بتاريخه ويأتي كنتاج لتراكمات زمنية وعصور مختلفة، ويتميز بثرائه وتنوعه، ويمتد على كامل الأراضي الفلسطينية، فالقدس وحدها تحتضن نحو 220 معلماً أثرياً وتاريخياً، ومن أهمها المسجد الأقصى، وقبة الصخرة التي بنيت في القرن السابع الميلادي، وتمثل قطعة رائعة من الهندسة المعمارية، بالإضافة إلى وجود كنيسة القيامة التي يعود تاريخ بنائها إلى القرن الرابع ميلادي، وأسوار المدينة التاريخية، وأسواقها المفعمة بالحياة.

وفي الضفة الغربية وقطاع غزة يوجد ما يزيد عن (2000) موقع أثري وما يزيد عن عشرة آلاف معلم أثري وتاريخي وما يربو عن خمسين ألف مبنى تاريخي، والسبب في هذا الثراء والتنوع أن فلسطين هي مهد الديانات السماوية وتعاقت عليها عدة حضارات خلفت وراءها شواهد حضارية

مهمة ومنها:

- الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل وهو أقدم بناء مقدس عند المسلمين، وقد بني على مساحة 2050 متر مربع فوق مغارة مدفون فيها النبي إبراهيم وزوجته وولده النبي إسحاق وحفيده النبي يعقوب عليهم السلام.
- كنيسة المهد في بيت لحم وهي أقدم كنيسة في العالم وبُنيت عام 335م في نفس المكان الذي ولد فيه النبي عيسى عليه السلام.

الصالونات الثقافية، كلها تشكل اليوم مادة لفهم فلسطين قبل الانكسار الكبير، وفهم كيف كانت الكلمة تُستخدم لبناء الوعي الجماعي وصياغة الهوية الثقافية.

بهذا المعنى، لا يبدو إرث السكاكيني والنشاشيبي مجرد ماضٍ يُستعاد بحنين ثقافي، بل سؤالاً مفتوحاً حول معنى النهضة العربية نفسها: كيف يمكن للمجتمع أن يحافظ على ذاكرته وهو يواجه التحولات العنيفة؟ وكيف تستطيع الثقافة أن تبقى مساحة للمقاومة الرمزية في وجه محو المكان والإنسان؟ إنهما، في النهاية، لا يرويان فقط سيرة مثقفين فلسطينيين، بل يرويان سيرة القدس نفسها؛ تلك المدينة التي كانت تُنتج المعرفة كما تُنتج الحجر، وتكتب ذاكرتها بالحياة اليومية قبل أن تصبح الذاكرة نفسها مهددة بالافتلاع والنسيان.

المراجع والمصادر:

استند هذا المقال إلى عدد من المراجع التاريخية والأدبية التي تناولت تجربة كل من إسعاف النشاشيبي و خليل السكاكيني، وسياقهما الثقافي في القدس قبل التحولات الكبرى التي أعقبت النكبة، ومن أبرزها:

- كتاب محمد إسعاف النشاشيبي: أديب العربية، خليل السكاكيني: رائد التربية الحديثة، تأليف لنا محمد سماعة، دار الفاروق (2021)

- كتاب محمد إسعاف النشاشيبي (1882-1948)، تأليف أحمد عمر شاهين، المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

- دراسة السكاكيني والنشاشيبي: مدرستان في النقد الأدبي، منشورة في مجلة المقدسية - جامعة القدس.

- مقالات موسوعية وسير ذاتية حول النشاشيبي، تناولت مكانته الفكرية واللغوية ودوره في الحياة الثقافية المقدسية.

- مواد أرشيفية حول أعمال السكاكيني التربوية، خاصة كتابيه الجديد في القراءة العربية والأصول في تعليم اللغة العربية.

- يوميات ومذكرات السكاكيني، إضافة إلى دراسات أكاديمية حول تجربته الفكرية والتربوية.

- مراجع تراثية وسيرية، من بينها أعمال إسحق موسى الحسيني ويعقوب العودات في كتاب من أعلام الفكر والأدب في فلسطين.



القدس في مرآة السكاكيني والنشاشيبي: سردية الثقافة قبل الانقطاع

أحمد طنيش - المغرب

لم تكن القدس، في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، مجرد مدينة تعيش على إرثها الديني والتاريخي، بل كانت فضاءً ثقافياً نابضاً بالحياة، تتجاوز فيه المدرسة مع المطبعة، والمقهى مع الصالون الأدبي، واللغة مع سؤال النهضة. وفي قلب هذه اللحظة التاريخية برزت أسماء صنعت جزءاً من الوعي الثقافي الفلسطيني والعربي، من بينها خليل السكاكيني وإسعاف النشاشيبي، اللذان تحولاً، مع الزمن، إلى شاهدين على مرحلة كاملة سبقت الانقطاع الكبير الذي أحدثته النكبة.

إن قراءة تجربة الرجلين اليوم لا تنتمي فقط إلى باب الاستذكار الثقافي أو التوثيق التاريخي، بل تفتح الباب أمام إعادة فهم طبيعة المجتمع المقدسي قبل التحولات العنيفة التي أعادت تشكيل الجغرافيا والهوية والذاكرة. فقد كانت القدس آنذاك مدينة تنتج المعنى يومياً، عبر التعليم والصحافة واللغة والنقاش العمومي، ضمن سياق عربي متصل بحركة النهضة الفكرية التي امتدت من القاهرة إلى بيروت ودمشق والقدس.

لم تكن "العروبة" في كتابات السكاكيني والنشاشيبي شعاراً سياسوياً أو خطاباً أيديولوجياً مغلقاً، بل كانت جزءاً طبيعياً من نسيج الحياة الثقافية والاجتماعية. فقد رأى السكاكيني أن النهضة تبدأ من الإنسان، وأن المدرسة ليست مكاناً للتلقين بقدر ما هي فضاء لتحرير العقل وتكوين الشخصية. لذلك خاض معركة مبكرة ضد أساليب التعليم التقليدية، داعياً إلى تجديد طرق التدريس، وربط المعرفة بالحياة اليومية والخيال واللعب، وهو ما تجلّى بوضوح في مشروعه التربوي وكتبه التعليمية، خاصة "الجديد في القراءة العربية" و"الأصول في تعليم اللغة العربية".

لقد كان السكاكيني ينظر إلى اللغة باعتبارها كائناً حياً، لا مجرد قواعد جامدة، لذلك جاءت مقاربته التربوية أقرب إلى بناء علاقة وجدانية بين الطفل والكلمة. ومن هنا ارتبط اسمه بإصلاح التعليم العربي الحديث في فلسطين، حيث تحول التعليم عنده إلى مشروع تحرري وإنساني، يربط الثقافة بالكرامة والوعي والانفتاح على العالم. في المقابل، اقترب النشاشيبي من اللغة والتراث من زاوية مختلفة، لكنها مكملّة للمشروع ذاته. فقد اشغل بالنقد والبحث اللغوي والأدبي، واشتغل على التراث العربي بروح عقلانية منفتحة، دون أن يحولّه إلى سلطة تعيق الحاضر. كان يؤمن بإمكانية الجمع بين الأصالة والتحديث، وهو ما لخصه في عبارته الشهيرة: "قلب عربي وعقل أوروبي"، وهي عبارة تختزل إلى حد بعيد مآزق النهضة العربية الحديثة بين الانتماء التاريخي والرغبة في التقدم.

مثل النشاشيبي نموذج المثقف الموسوعي الذي رأى في اللغة العربية فضاءً للمعرفة والجمال والتفكير النقدي، لا مجرد أداة للتعبير. لذلك احتل مكانة بارزة داخل الحياة الثقافية المقدسية، بوصفه واحداً من أعمدة الفكر واللغة في فلسطين، ومرجعاً في النقد الأدبي والتحقيق اللغوي.

في حي القطمون بمدينة القدس إلى ملتقى ثقافي استقبال شخصيات فكرية وأدبية بارزة من بينها طه حسين وعباس محمود العقاد ومعروف الرصافي، حيث كانت النقاشات تمتد من الأدب إلى السياسة والفلسفة والتعليم وقضايا المجتمع.

ترك الرصافي بدوره أثراً إنسانياً في هذه العلاقة، حين كتب أبياتاً شعرية تستعيد دفء الصداقة واللقاءات الفكرية، بما يعكس طبيعة المناخ الثقافي العربي آنذاك، حين كانت القدس جزءاً من الخريطة الحية للنهضة العربية، لا هامشاً معزولاً عنها.

رغم اختلاف التجريبتين الشخصيتين- إذ عاش السكاكيني تجربة إنسانية وعاطفية عميقة مع زوجته سلطانة، بينما اختار النشاشيبي العزوبة والتفرغ للبحث واللغة- فإنهما التقيا في بناء تصور ثقافي يرى الإنسان محوراً للمعرفة، ويرى الثقافة فعلاً يومياً مرتبطاً بالحياة لا نشاطاً نخبويّاً منفصلاً عن المجتمع.

لقد كانت القدس التي يكتب عنها السكاكيني والنشاشيبي مدينة متعددة الأصوات، متصالحة مع تنوعها، ومؤمنة بقدرتها على إنتاج المعرفة والجمال والمعنى. غير أن هذه الحيوية تعرضت لانقطاع تاريخي قاسٍ بعد النكبة، حيث لم يقتصر الأمر على فقدان المكان، بل شمل أيضاً تفكك البنية الثقافية والاجتماعية التي كانت تنتج ذلك الوعي.

من هنا تكتسب كتابات الرجلين قيمة تتجاوز الأدب والتوثيق؛ فهي اليوم أشبه بأرشيف حيّ لذاكرة مدينة كاملة، ومرآة لمجتمع كان يرى في الثقافة جزءاً من الحياة اليومية، لا ترفاً فكرياً. إن يوميات السكاكيني، ومقالات النشاشيبي، والحوارات التي دارت في تلك

القدس، في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، مجرد مدينة تعيش على إرثها الديني والتاريخي، بل كانت فضاءً ثقافياً نابضاً بالحياة، تتجاوز فيه المدرسة مع المطبعة، والمقهى مع الصالون الأدبي، واللغة مع سؤال النهضة. وفي قلب هذه اللحظة التاريخية برزت أسماء صنعت جزءاً من الوعي الثقافي الفلسطيني والعربي، من بينها خليل السكاكيني وإسعاف النشاشيبي، اللذان تحولاً، مع الزمن، إلى شاهدين على مرحلة كاملة سبقت الانقطاع الكبير الذي أحدثته النكبة.

لقد كان السكاكيني ينظر إلى اللغة باعتبارها كائناً حياً، لا مجرد قواعد جامدة، لذلك جاءت مقاربته التربوية أقرب إلى بناء علاقة وجدانية بين الطفل والكلمة. ومن هنا ارتبط اسمه بإصلاح التعليم العربي الحديث في فلسطين، حيث تحول التعليم عنده إلى مشروع تحرري وإنساني، يربط الثقافة بالكرامة والوعي والانفتاح على العالم. في المقابل، اقترب النشاشيبي من اللغة والتراث من زاوية مختلفة، لكنها مكملّة للمشروع ذاته. فقد اشغل بالنقد والبحث اللغوي والأدبي، واشتغل على التراث العربي بروح عقلانية منفتحة، دون أن يحولّه إلى سلطة تعيق الحاضر. كان يؤمن بإمكانية الجمع بين الأصالة والتحديث، وهو ما لخصه في عبارته الشهيرة: "قلب عربي وعقل أوروبي"، وهي عبارة تختزل إلى حد بعيد مآزق النهضة العربية الحديثة بين الانتماء التاريخي والرغبة في التقدم.

مثل النشاشيبي نموذج المثقف الموسوعي الذي رأى في اللغة العربية فضاءً للمعرفة والجمال والتفكير النقدي، لا مجرد أداة للتعبير. لذلك احتل مكانة بارزة داخل الحياة الثقافية المقدسية، بوصفه واحداً من أعمدة الفكر واللغة في فلسطين، ومرجعاً في النقد الأدبي والتحقيق اللغوي.

- قرية سبسطية في نابلس التي استمرت معمورة حتى الغزو الفارسي سنة 614م أي قبل دخول المسلمين إليها بفترة وجيزة، وفيها العديد من الأماكن الأثرية التي لا تزال قائمة منها: البوابة الغربية، وشارع الأعمدة، والساحة المركزية، والمدرج الروماني، والبرج اليوناني، ومعبد أغسطس، وقصر الملك عمري، وكنيسة يوحنا المعمدان، والإستاد اليوناني ومعبد كوري.

- قصر هشام في أريحا: وهو قصر شيده الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك سنة (724 م - 743 م)، ويتكون من مجموعة من الجوامع والقاعات المليئة بالأعمدة الأثرية وتعتبر الفسيفساء والزخارف والحلي في المكان من الأمثلة الرائعة لفن العمارة الإسلامية القديمة.

حجر القدس

والعمارة في المدن والقرى الفلسطينية ليست متأثرة فقط بالعوامل الاجتماعية والطبيعية إنما متأثرة أيضاً بالعوامل السياسية والحروب العسكرية، وتمثل القدس نموذجاً فريداً من نوعه لهذا التأثير. فالمدينة التي عُرفت عبر تاريخها بأسماء مختلفة منها: (أورسليم، يبوس، ايليا كابيتولينا، بيت المقدس) هي واحدة من أقدم المدن المأهولة في العالم، وتاريخها بدأ منذ أكثر من 5000 سنة، وتعاقبت عليها حضارات كثيرة والتي تظهر في شواهد العصر البرونزي والعصر الحديدي والفترة اليونانية والرومانية والبيزنطية والأموية والعباسية والفاطمية والأيوبية والإفريقية والمملوكية والعثمانية امتداداً حتى وقتنا الحاضر.

والقدس كانت موطناً للعديد من الثقافات المتنوعة، والتي انعكست في تخطيطها وهندستها المعمارية ومبانيها المقدسة، وكذلك في طرقها وأسواقها وأحيائها السكنية.

وتعتبر البلدة القديمة في القدس بأسوارها إحدى أكثر مدن العصور الوسطى الإسلامية المحافظ على طرازها وشكلها بصورة جيدة في العالم، وهي تنقسم إلى أربعة أحياء أو حارات: الحي الإسلامي وحارة النصارى وحي الأرمن والحي اليهودي.

ويُعد الحجر الطبيعي المقدسي مادة البناء الرئيسية في أنحاء فلسطين، فالمباني المشيدة بالحجر تمتاز بتحمل الظروف

المناخية والبيئية مع قلة الحاجة إلى الصيانة والقدرة العالية على العزل الحراري في الشتاء والصيف.

وحجر القدس ينافس الحجارة الأوربية ويتمتع بشهرة عالمية لجمال منظره ومرونته في التقطيع وتناسق ألوانه، وله علامات تجارية مُسجلة بأسماء مدن فلسطينية مثل القدس، وتقّوح، وجنين.

وحارات الخليل..

وتعتبر الخليل من أعرق المدن الفلسطينية وأقدمها عمرانياً، أنشأها الكنعانيون، على تل الرميّة، في الألف الثانية قبل الميلاد، وتتكون البلدة القديمة في المدينة من مجموعة من الحارات المنسجمة عمرانياً واجتماعياً، وبالكاد يمكن تمييزها عن بعضها، لكن شكلت كل حارة تجمعاً معمارياً يمكن غلقه عند الضرورة،

وتلاصقت مباني الحارة لتشكل كتلة معمارية واحدة، لا تفصل بيوتها بعضها عن بعض سوى الطرق الضيقة. أما حارات البلدة القديمة، وفق ما جاء في دراسة بعنوان (أثر الإضافات والتغيرات الحديثة على المباني التاريخية في مدينة الخليل) فهي: (القزازين، السواكنة، بني دار، العقابة، القلعة، الحوشية، المحتسبية، المدرسة، الأكراد، حارتا النصارى واليهود، المشاركة).

تمتاز البلدة القديمة في مدينة الخليل بغناها المعماري، وهي تختلف مع الكثير من المدن الشبيهة

لاحتوائها بشكل أساس على عمارة شعبية والقليل فقط من العمارة الرسمية. وهي عمارة منسجمة إلى حد بعيد، وهي تعكس الانسجام الاجتماعي والطبقي، فقلما نجد قصراً يختلف معمارياً وفتياً عن المباني السكنية، ما يمنح هذه المدينة فريدة مميزة. وجاءت الطرق الفرعية وفق تخطيط المدينة الإسلامية، حيث تخللت المدينة شبكة من الطرق النافذة وأخرى غير النافذة، وفي غالبيتها تنتهي إلى ساحة صغيرة وسط الحارة، تنفرع منها أزقة تقود إلى أحواش، أقيمت على غالبيتها قناطر ليستفاد منها في السكن وتظليل الشارع، وجميعها تقود إلى المسجد أو دور العبادة والمرافق العامة الأخرى. وينطبق هذا القول على تخطيط المساكن فيها أيضاً، حيث جاءت وفق طبوغرافية الأرض، لكنها متلاصقة، مشكلةً بذلك جسد المدينة المسوّر

من جميع الجهات.

سور عكا

تعد مدينة عكا من أقدم المدن التي تأسست في التاريخ البشري، ويعود تأسيسها إلى القرن الثالث قبل الميلاد على يد قبيلة كنعانية تسمى بالجرجاشيين، وتحتوي المدينة على معالم تاريخية أثرية و دينية مهمة لعل أهمها سورها الضخم المرتفع الذي بني عام 950 م في العهد الفاطمي، وجامع الجزار وحمّام الباشا وخان العمدان الذي بناه أحمد باشا الجزار في نهاية القرن الثامن عشر، وقد أستخدم الخان قديماً للتجارة الدولية، حيث أن التجار كانوا يُفرغون بضائعهم في المخازن التي تقع في الطابق الأول من خان العمدان ويبيتون في الطابق الثاني.

رسالة صمود

شهدت فلسطين عبر تاريخها الطويل أنماطاً عمرانية متعددة تكوّنت في النسيج التقليدي الفلسطيني، وتفاوتت تلك الأنماط ما بين الطراز الريفي والطراز الحضري تبعاً لحاجات السكان الاجتماعية والثقافية. وما يلفت الانتباه أن المباني الأثرية في فلسطين تتماثل على مستوى الشكل والوظيفة مع الأنماط العمرانية التقليدية السائدة بالأحياء القديمة في بلا الشام (سوري ولبنان والأردن)، حيث أنشئت في أزقة ضيقة وحارات متراسة ومتلاصقة تُغلق عند اللزوم بهدف الحفاظ على خصوصية المكان، وتسهيل الدفاع عنها ضد أي تهديد خارجي.

ومع أن معظم تلك المباني وقع في مرمى الاستهداف الإسرائيلي بعمليات الهدم والسطو والسرقة والتزوير والمصادرة في محاولة لخلق سردية زائفة تقوّض الوجود الفلسطيني التاريخي إلا أن الكثير منها مازال قائماً كدليل ملموس على الحق الفلسطيني.

ولهذا من الضروري المحافظة عليها كإراث إنساني والعمل على ما يعزز استمرارية الحفاظ على هويتها وقيمها الجمالية والرمزية كالترميم والصيانة والتوثيق كونها تعتبر أحد ركائز إثبات الهوية المجتمعية والثقافية في ظل ما تتعرض له منذ النكبة من تحديات تتمثل بهدمها وطمس معالمها وتزويرها.

اللجوء الثاني للفلسطيني السوري في رواية حجر الزار للروائية مي جليلي

بسام سفر - صحفي وكاتب من سورية

مثلما أجبر فلسطيني لبنان أثناء الحرب الأهلية اللبنانية على اللجوء والهروب إلى بلدان أخرى منها سوريا، أجبر فلسطيني سوريا على اللجوء والهروب إلى بلدان عديدة منها أوروبا، ومغادرة الأراضي السورية إلى لبنان ودول الجوار السوري.

فاللجوء الفلسطيني الأول بعد نكبة العام 1948، حمل الخوف والقهر والمعاناة في الوصول إلى البلدان المحيطة في فلسطين، إذ اندمج فلسطيني سوريا في الحياة الاجتماعية السورية في المناطق التي سكنوا فيها، وأصبحوا جزءاً من النسيج الاجتماعي خصيصاً في الأحياء القديمة مثل «الشاغور، وركن الدين»، قبل إنشاء مخيمات سوريا، ومخيمات دمشق منها اليرموك جنوب العاصمة السورية أو مخيم جرمانا أو مخيم خان الشيوخ أو خان دنون.

شتات اليرموك:

من أولى حقائق الشتات الفلسطيني تبدأ من البلاد الأصلية التي عاش فيها الفلسطيني، وفي رواية حجر الزار للروائية مي جليلي نجد بلدة الأب، والد الشخصية الأساسية «أرأيت يا أبي؟! كنت تقول احذري صفر الوجوه بلا علة، كاد صياد الدم أن يرشنا باسم لولا قلبك ما خرجنا من كهف الثعابين، بالسلامة يا أبي لا تنسى باقة الأس على قبر جدي لا تنسى العنوان حفظناه في عيوننا، إنه تحت شجرة الكينا في حارتك القديمة، سلم على عمي كان أكثر عناداً منك، لم يترك طبريا اختبأ في مغارة خفيه وراء معصرة الزيت».

فالبild الفلسطيني الذي غادرته العائلة هو طبريا في فلسطين التي كانت ومازالت حلم الأحلام، وغاية المنتهى والمشتهى لكل فلسطيني عاش الشتات واللجوء بعيداً عنها. ولا يتقطع التواصل مع البلد الأصلي إذ تقول على لسان بنات عمها «أن طبريا مازالت تحفظ ماءها بين ضلوعها وتنتظر». وتبدأ الحكايا في سوريا مع الأب الذي «بنى بيته بعرق لجوئه بين بساتين الشاغور المهجورة، التي أصبحت مخيماً للتعساء، ترسل لهم وكالة الغوث قوت أولادهم، أخذوا وطننا وأعطينا شوال طحين».

وتسرد الروائية جليلي حكاية يوم النكبة في 15/5/2011، حيث فتحت أرض الجولان

السوري أمام شباب مخيم اليرموك لإيصال رسالة واضحة للكيان الصهيوني، كما قالها وأرسلها رامي مخلوف إلى قادة كيان الاغتصاب أن أمن الكيان من أمن نظام سوريا،» قالوا لشباب المخيم:-هذه إسرائيل لمن يريد الحرب، اذهبوا وأدخلوا إلى بلدكم نحن لن نقف في طريقكم، أعطوا لكل شاب بصلة وعلبة سفن آب، مضادات الغازات السامة.

وجلبوا باصات لنقل الشباب إلى الحدود، هب الشباب بالمئات، وحلم الزحف الكبير إلى فلسطين أنتيج في رؤوسهم. شباب المخيم صدقوا لطافة الأمن ووطنيتهم الباغية، ولم يخطر في بالهم أنهم رسالة صريحة إلى إسرائيل، إن لم تقفوا معنا في حربنا على الناس لن نحرس حدودكم بعد اليوم.

في المساء عاد شباب المخيم مخدولين منهكين وعلى أكتافهم ثلاثون قتيلاً برصاص قناصات الجيش الإسرائيلي.دفنت المخابرات الشباب بدمهم في منتصف الليل بلا ضجة.

وباليوم التالي استيقظ المخيم على الخديعة، فهموا سر الدفن ليلاً، خرج المخيم يهتف مقهوراً مخدولاً، وأحرقوا الدنيا. أقيمت طائرات النظام وحصدت أرض المخيم بيتاً بيتاً».

ونختم شتات اليرموك في الصورة التي



ترسمها الروائية مي جليلي «مرّ مخيم اليرموك المحاصر في خاطري، تأرجح رغيف الخبز الذي علق على عامود الكهرباء قرب بوابة المخيم، حين يلمح الرغيف جائع أفقده الجوع عقله، يهجم على رغيف الخبز فيصيده القناص اللاطيء فوق بنايات القاعة، صار المحاصرون يختبئون وراء الجامع أول المخيم، كي يمسكوا الراكض الذي جنّته الجوع كي لا يقتله القناص برصاصة يسددها إلى بطنه».

أن ما تعرض له الفلسطيني السوري منذ بداية الثورة السورية في مخيم اليرموك لم يكن إلا جزءاً من سياسية النظام الأسدي، وفعل مخابراته في وضع مخيم اليرموك خارج أي فعل معارض للنظام على الرغم من كل ما قدمه المخيم تاريخياً في معارضة النظام السوري، رغم الفصائل التي عملت كواجهة سياسية له في مرحلة من مراحل السياسة الفلسطينية وعلاقته المرتبطة بالصراع مع الكيان الصهيوني والقبض على السياسة الفلسطينية كورقة بيد النظام الأسدي.

اللجوء الثاني:

يظهر اللجوء الثاني في رواية حجر الزار لمي جليلي من خلال الطريق الذي تسلكه الشخصية بين الأرض السورية وتركيا واليونان وهولندا، وعلى حاجز في الطريق إلى عفرين صعد إلى الباص محارب مغفر

وسأل أم صبحي إلى أين هم ذاهبون، فأكدت إلى عفرين، فصرخ بها وبالنساء:- يا كفرة!!، واستدار نحو الرجال وقال لهم:- أنتم، يا أعداء الله!، أقبل صبحي أبنها من المقعد الأول، وقال له المحارب: أنت أبنها؟! هز رأسه.

قال له:-انزل!، نزل الشاب من الباص، ولحقت به سميرة زوجته، تتوسل الرجل أن يعيد زوجها. دفع المحارب صبحي في ظهره، فركع على الأرض، ضربه بكعب البندقية وجأز:- صلي. بلغ صبحي قهره: لست على وضوء!، ضربه مرة ثانية على ظهره، تقوس الشاب متألماً، بدأ يصلي، ارتفع صوته عالياً باكياً صارخاً، وهبط حزن ثقيل من السماء على الصحراء».

وفي قرية «العقربة» على الحدود التركية السورية صرخ المهرب عبود بهم:- يا شباب افتحوا عيونكم! عبور الحدود فيه موت، عبور الحدود ما فيو مزح لا يمين ولا شمال، حتى تصلوا الشارع، تفرقوا في «جيلان»، ومنها إلى أزمير بقارب قاده فرحان الذي قفز إلى الماء عندما داهم حرس الحدود القارب وأخذوهم إلى المركب الكبير، وأبحر بهم نحو جزيرة بعيدة، وسألوهم عن جثمان فرحان الذي غرق في البحر بجزيرة «خيوس».

وبعد تزوير هويتها أعطاها رستم قطعة كرتون صغيرة عليها صورتها، وأسم غير أسمها، وعند المساء «مشيت وراء رستم إلى الميناء وقلبي يخفق من الخوف..مشى رستم يهمس في رأسي:-ابتسمي، كوني طبيعية، امشي بهدوء!،

لكنني لم أكن طبيعية، لم أقتنع أن تلك البطاقة ستجعلني أصدق على ظهر الباخرة، لكن الشرطي لم يكتشف أمري في الزحمة، لوى عنقه بلطف وفصح لي الطريق، وأنا طار عقلي من النجاة من تلك الجزيرة».

ويدخل أبو رهف على خط إيصالها لطائرتها في مطار أثينا «وأنا مثل الدجاجة المجنونة، أبحث عن رقم البوابة، كانت الأرقام تقلب وتتغير، تصفق وتقفز، بالكاد التقت رقم البوابة التاسعة، وقفت بصف تفتيش الحقائق، ومدينة جنيف تلعب كالأفعى في رأسي، مرت حقيبتي البائسة قبلي، لكن قدمي المزروعة بصفائح البلاتين أعلنت النفير العام، أمسكت الموظفة اليونانية ساقي، وضغطت بطريقة

احترافية على جرمي، وتركتني أمر لأمضي نحو البوابة التاسعة».

وتصف الروائية مي جليلا لحظات هبوط أحساس الشخصية إلى ما دون الصفر «صحوت على لمسة خفيفة خاطفة من أصابعها الرقيقة، وخاتمتها الواسع، مرت به على يدي، فتحت كرت الطائرة ودست الهوية المزورة بين أوراق، أيقنت أنها ستنادي الشرطي، لكنها أشارت لي بغضب كي أسرع وأذهب إلى الطائرة، جلست آخر مقعد بالطائرة السويسرية، غطست بالمقعد الخلفي، واختفيت، وكتبت على الوااس:- ماما هدى انتظريني بعد عشر ساعات في محطة (فرانكفورت)، وينك أمي رح تروح التغطية؟!».

وتصعد من أمام مطار جنيف مع سائق تونسني إلى محطة القطار، وتستعير هاتفه لتخاطب ابنتها لانتظارها في محطة فرانكفورت بعد سبع ساعات، ويشرح لها كيف ستغير القطار في مدينة «بازل»، ومدينة أخرى، وتعطيه خمسين يورو، وتكتشف أنه أعادها إليها دون أن تشعر حيث في جيبها قبل أن يذهب.

وتستكمل مسيرة اللجوء الثانية بالقول إنها حين نزلت من القطار، رأيت ابنتي في المحطة تبحث عني، لكنها لم تأتي نحوي، عيناها تدوران في مكان آخر، حين سمعت صوتي التفت نحوي، ولمع غضب في عينيها، ألقيت حقيبتي بعيداً ومشيت إليها، مازالت غاضبة مني تبحث عني وتمشي نحو صوتي ثم رأيت جمال أسنانها وهي تضحك وتبكي، تربعنا معاً على بلاط المحطة، وضعت رأسها في حضني، فعادت صغيرتي إلي برفة عين.

هولندا:

تغادر (فرانكفورت) إلى (امستردام) بعد استراحة عشرين يوم عند ابنتها، ويستقبلها ابن خالتها الذي يسلمها إلى كامب «تير أبل» الضخم لكل لاجئ أتى إلى هولندا، أقيم على أرض شاسعة خاوية من البيوت والشجر تزويج به رياح الشمال.

انتقلت الشخصية الرئيسية من كامب «تير أبل» إلى كامب (خيلزة) المعتقل النازي المنسي من أيام حروب أوروبا، منذ سنوات أغلقه الهولنديون وأقاموا عزاءه، إلى أن دخله المهاجرون، فأعادوا ترميمه وأشعلوا مواقد.

وتذكر أنها في هولندا بالعام الأول، سكنت في شقة صغيرة ببلدة لم تسمع بها في حياتها، بلد فارغة من أهلها إلى حد منع التجول، أسمها «هيفرسوم»، وضعت في الشقة بضعة أشياء لضرورة الحياة، وبعد أن انتهت حزننت، وسألت الشارع الخاوي ماذا تفعل هنا؟!

تتعلم اللغة الهولندية وتحتفل مع طلاب صفها في نجاحاتها اللغوية، وتزور سوق العرب في مدينة «أوترخت» بسبب موعد مع طبيب الأسنان، فتح اللاجئون السوريون مطاعم الفول والحمص والشاورما والأكل الشامي الذي فتن الهولنديين وجعلهم يتخلون عن أكلهم الصحي، ورغم كل أوجاعهم الجديدة من أمراض الكبة الدسمة، إلا أنهم يشتررون قرص ونص لغداء عائلة.

وتحصل على الجنسية الهولندية وتسافر بجوازها الجديد، لكي ترى ابنها بعد ست سنوات من الغياب في انطاليا الذي ما زال في عين الأم الطفل العائد من المدرسة. وتحدث ذاتها أنها بعد أن حصلت على الجنسية الهولندية، وأصبحت مواطنة من الدرجة الثانية تستطيع العودة إلى دمشق، إذ قالت لها موظفة البلدية:- نحن لسنا مسؤولين عنك إن ذهبت إلى بلدك، بلد ليست أمنة!،

وترسم في خيالاتها خطوط وطرق العودة، ومن وكيف ستري الأحبة والأصدقاء والرفاق.

أخيراً، إن شتات اللجوء الثاني للفلسطيني السوري مركب ومعقد في الحياة كثيراً لا يفتح المأساة الفلسطينية منذ النكبة في العام 1948، على كل دقائقها في البقاع الفلسطينية، بل يفتح كل وقائعها الجديدة في حياة الفلسطيني السوري ما قبل الخروج من مخيمات سوريا، وفي مقدمتها مخيم اليرموك عاصمة الشتات الفلسطيني إلى بلدان الاغتراب الثانية، وكأن روح وثنايا ذات اللاجئ غير قابلة للاستقرار بعيداً عن البلدان التي أحبها، ولو كان في خريطة كما في فلسطين البلد الحلم، والمخيم الذي أجبر على مغادرته تحت بوابل من الرصاص والحصار اللا إنساني. ويبقى السؤال الأبدي الفلسطيني الشتات، كم بلد لا يعادل ولا يوازي فلسطين المشتته.

يقتلون الحقيقة.. نكتب كي لا نُمحى

لمى الشطلي - كاتبة صحفية فلسطينية - سورية

فوق هذا اللحم، جلدٌ لبسَ الأرض، وغفل عن معنى الهوية. أفصحَ للتاريخ عن الحروب والنكبات والنكسات، ثم تسمّر عند الرواية. كيف تصبح جلاذاً لنفسك باسم المعرفة؟ وكيف تقتلك فلسطين التي بداخلك في كل مرة أفصحَت فيها عن اسمك لا غايتك؟ كم مرةً علينا أن نقع في احتلال أنفسنا؟ وكيف يتقاطع احتلال الأرض مع ما يحتلنا في داخلنا؟ من نحن؟ وماذا تعني فلسطيننا اليوم؟

إذا كانت الأرض رديف الهوية، فإن الهوية اليوم يُعاد تأطيرها وصياغتها وفق السياسات لا الحقيقة. أنا فلسطيني هناك، وغزّي في ذاكرةٍ طويلة، ولاجئ في واقع يومي؛ مهمّش في أنحاء العالم بتاريخٍ محرّف، وحقيقةً مقيّدة، وحقوقٍ مؤجّلة، وحياةٍ برسم الشروط. تعيش كإنسان عادي شريطة أن تتنازل عن تاريخٍ كُتبَ بالدم. يُصادَر صوتك وعقلك وحنينك الأول، وتبقى سجين عنوانٍ واحد: الأرض.

ربما نكتب عن فلسطين بوصفها وجعنا، نقصنا، خوفنا، وعنفوانا الكامن. من معرفتنا بالاحتلال—وكل معرفةٍ بانعدام الأرض—جهل كامل يدفعنا إلى خلق معرفةٍ بديلة لنستمر. فهل ينبغي أن نعيد تعريف الهوية وبناءها من جديد؟ وكيف نعيد قراءتها بينما يفرض الاستعمار الاستيطاني تكوينها اليوم بصورة مغايرة؟

هنا تصبح الذاكرة المرتبطة بالنكبة خطأً أساسياً في بناء الهوية الفلسطينية، ويغدو الماضي—ما قبل النكبة—عين الحاضر، لأن بدونه يتعرّض المستقبل لخطر المحو. نحن نتذكّر كي لا نُضَيّع الإنسان الفلسطيني قبل كل أشكال الاستعمار. وتشير ليلي أبو لغد في: Nakba: Palestine, 1948, and the Claims of Memory إلى أن تذكر الماضي لدى الفلسطينيين فعلٌ مقاومةٌ في الحاضر؛ فالذاكرة ليست استرجاعاً فحسب، بل ممارسة أخلاقية وسياسية في مواجهة المحو الثقافي.

غير أن الاستعمار، عبر التهجير والعنف منذ النكبة، لم يقتصر على اقتلاع الناس من أرضهم، بل فكّ العامل المكاني بوصفه مكوّناً أصيلاً للهوية. ومع الشتات، صار العامل الزمني—الذاكرة—هو الحامل الأساسي، تغذّي حكايات من عاشوا الأرض. هكذا يغدو التاريخ الشفوي جزءاً من البنية الثقافية للفلسطيني في الشتات، لا ملحفاً بها. وهذا ما يلتقي مع طرح إدوارد سعيد في After the Last Sky: Palestinian Lives حول الهوية المشتتة، حيث تصبح الثقافة وطناً بديلاً، وتغدو التفاصيل اليومية حدوداً رمزية لا يستطيع الاحتلال مصادرتها.

تتشبّع هذه التفاصيل عبر الذاكرة المحكية والرموز: الكوفية، المفتاح، غصن الزيتون، والتحرير الفلسطيني. ليست زينةً للهوية، بل بنيتها الحيّة. ويشير شريف كناعنة إلى أن الفلكلور بعد عام 1948 تحوّل إلى أداة جامعة، نقلت الهوية من بعدها المحلي (ابن قريةٍ بعينها) إلى هوية وطنية شاملة، تمنح الشعب المشتّت استمراريةً ومعنى، وتؤسس لشرعية تاريخية في مواجهة السرديات الإقصائية.

أما المخيم، فلم يبقَ مكاناً مؤقتاً، بل صار صورةً مكثفةً عن الوطن.



مساحة ضيّقة تحاكي اتساع الفقد، وتذكّر كل يوم بأن وجودها مشروط بغياب الأصل. هناك يتشكّل المخيال، ويتكوّن الوعي بالمقاومة بوصفها ضرورةً لا خياراً. وتبيّن Julie Peteet في Landscape of Hope and Despair: Palestinian Refugee Camps أن المخيم فضاءٌ يُعاد فيه إنتاج الهوية عبر تحويل الضيق إلى معنى، والحرمان إلى تمثيلٍ رمزي للوطن المفقود؛ حتى يغدو الجسد ذاته موقعاً للمقاومة.

لم تكن مصادرة الأرض الفعل الوحيد لسلخ الهوية، بل رافقها منهجٌ يعمل على إشاعة اليأس وتقويض القدرة على امتلاك الغد. فحين ينعدم الإطار المكاني، ويُدفع الإنسان إلى حياةٍ يوميةٍ مجردة من أبسط حقوقه، يفقد ثقته بالاستمرار، ويُدفع إلى الرضوخ لأدنى الشروط. الأخطر من فقدان الأرض هو فقدان الأمل والحلم بالمستقبل. يناقش غسان الحاج في أعماله حول الاستعمار الاستيطاني كيف تُستهدف قدرة الإنسان على تخيل مستقبل ممكن؛ وحين تُقوِّض هذه القدرة، يصبح الخضوع نتيجةً لفقدان المعنى بقدر ما هو نتيجة للقوة.

من هنا، تبدو الهوية الفلسطينية اليوم في معركةٍ أكثر قسوة، تستهدف محوها وإعادة تشكيل عناصرها لصالح رواية المستعمر. إنها معركة وجودية تتطلّب إثبات الذات كفلسطيني أولاً—بكل ما يحمله هذا التعريف من تاريخ لجوء ونكبات وتسميات. وفي قلب هذه المواجهة، يبرز دور المثقف بوصفه فاعلاً لا هامشياً؛ تفكيك سردية المستعمر، وإعادة بناء الرواية الفلسطينية، وتفعيل الثقافة كأداة مقاومة.

إن الكتابة عن فلسطين هي درع الوجود الأول الذي يحمله المثقف، متجاوزاً الأطر الزمانية والمكانية. هي مفتاح الأفق في المخيال الفلسطيني، حيث المستقبل متحرر ممن صادر الماضي بالآله، لكنه لن يقدر أبداً على تقييد الأمل بالغد. نحن نكتب إيماناً منا بالحرية التي نتمسكها في الكلمات. نكتب من شقوق الذاكرة الثائرة على المنافي والأوجاع، حتى يستحيل المخيم نفسه فلسطينٍ أخرى، نعرّفها كما لا يعرفها الاحتلال. صادروا ماضيها، نعم. لكننا نكتب لمستقبل لا يطاله أي احتلال. نحن نسكن كلماتنا كما تسكننا فلسطين. سنظل نكتب، حتى يلتقي الخيال بالأرض. عندها، حتماً، ستعرفنا الهوية.

تلك الصرخة

(إلى الكبير خالد أبو خالد)

أيمن الحسن - روائي وقاص من سورية



كانت تجمع زميلاتها أمام خريطة فلسطين لتدلهن:

- هذه بيسان التي سمّاني أبي على اسمها.

تحدّد موقع المدينة التي أطلق عليها الكنعانيون اسم بيت الإله.

ثمّ تردّد ما حفظته عن ظهر قلب:

- تقع على بعد 6 كيلو مترات غربيّ نهر الأردن قريباً من بحيرة طبريّا.

بعد ذلك تطير بجناحي حلم واعد محلّقة فوق تلك الحواجز التي تقيّد جسد الوطن:

- لقد وعدني بزيارتها في يوم قريب.

وتحلّق التلميذات معها كما لو أنّ كلّ واحدة تزور قريتها هناك، حتّى أمست هذه الزيارة حديث المدرسة، وصارت التلميذة بيسان بطلة الأمل الموعود.

حين حدّد لها جدها موقع بيتهم فرحت كثيراً، إذ لم تعد طيراً بلا عشٍّ: «إنّ لي بيتاً مبنياً من الحجر هناك». حتّى إذا ما اشتدّت الرياح في تلك الليلة العاصفة أسندت رأسها إلى الحلم. ثمّ مدّت أصابعها ما بين الحجارة حيث المفتاح القديم، لتدخل بيتها، فوجدته- كما وصفه تماماً- كلّ غرفة من غرفه الواسعة بباب وشباكين.

صباح اليوم التالي حدّث جدها مطوّلاً عن زيارتها. ثمّ طلبت منه أن يخلّق الباب- بالقلقل، كما كان- لأنّها نسيت إغلاقه بسبب غول، أنيابه حادة كالسكين. لاحقها طوال الوقت، ودمعت عينا العجوز على غير المألوف، إذ كان يفرح كلّما ذكره أحدهم ببلدته..

/لقد تناهت إلى أسماعه أنّ عائلة «شاريت» المهاجرة من مكان ما من العالم سكنت في بيتهم/

لذلك صارت بيسان ترسم بيتها بباب وشباكين- مثل العادة- لكن مع سماء تبكي بغزارة، وهي تتساءل في سرّها: «كيف تستطيع الطفلة شاريت العيش في بيتنا الحجريّ بسعادة، وأنا هنا بعيدة عن بيسان؟».

كانت تكبر، ويكبر معها الحلم أن تزورها في يوم قريب دون أن تملّ السؤال كلّ حين:

- كم هي بعيدة من هنا، يا بابا؟

ولأنّه يتنفس هواءها صبح مساءً- فهي أقرب إليه من النبض المتوتّب في صدره- لكنّها أبعد عن عينيه من نجمة الصبح- محاصرة بأسلاك الاحتلال البغيض- ينساح في حرقه:

- بيسان نافذة للبحر، يا ابنتي. لكنّ فلسطين هي الحكاية كلّها.

ويردّد كلماته الأثيرة: «فلسطين من النهر إلى البحر». ثمّ يخلّق هو الآخر مع الأمل...

حمام زاجل يستدعي قيامه الوقت.. والوقت عصير انتظار. تحت شجرة البرتقال تترقّب حبيبها المشرّد ما بين البلدان.. ويأخذه الحنين إلى بيت حجريّ هناك: «حتّى لا نطلّ عرأة تحت الشمس، يا حواء».

وإذ تعاود بيسانته أسئلته يبتسم في غصّة منهيّاً الحديث بوعد قاطع أن يصحبها إلى مدينة بيسان..

/لقد أصبحت مدينة بعدما كانت- حين أجبر على مغادرتها- يوم الثاني عشر من نيسان عام 48 بلدة صغيرة/

* يوم أمس، وهي تصطفّ مع زميلاتها في باحة الإعداديّة الجديدة شردت مسترجعة صورة الشهيد محمّد الدرة: «لن يصبح طبيب أطفال.. كما تمنّى منذ صغره.. أو رسّاماً.. يرسم جدّته.. وهي تطرّز العلم الفلسطينيّ بفراشات حمراء وزيتون أخضر.. لن يصبح بناءً مثل أبيه الذي يعمل طوال الأسبوع بجدّ.. ويوم العطلة يتفقد أشجار الزيتون شجرة شجرة».

حتّى إذا ما دخلت مدرّسة العربيّة الصفّ سألت طالباتها:

- بالتأكيد شاهدتّن كيف قتل الجنود الصهاينة محمّد الدرة؟

أجبن بصوت واحد:

- نعم، يا آنسة.

وقد تناهت إلى أسماع كلّ منهنّ تلك الصرخة الموجهة، تشقّق الصدور:

- مات الولد.

ثمّ صمتن في حزن أليم. وتابعت المدرّسة حصّة تعبيرها:

- إذن لتكتب كل واحدة موضوعاً عنه.

خلال الدرس التالي تدعو طالباتها المجتهدة بيسان، كي تقرأ ما كتبت:

- لا بدّ أنّه موضوع ممتاز.

وتنصت الطالبات في إصغاء مرهف...

(.. والآن ينام الولد المسالم من غير أن يسمع نشيد جدّه الهادر: «عشق الأرض غالي». لقد خرج بصحبة والده دون أن يودّع أمّه. لكنّها دعت له من قلبها:

- روح الله يحميك.

وأوصته جدّته أن يحترس من غيلان الطريق، كي يعود إليها سالماً:

- بدّي أفرح بعركك على عين حياتي، يا محمّد.

لكن عندما أصابته الرصاصات الغادرة أسند رأسه على رجليّ والده معتذراً:

- بعد إذنك، يا أبي، سوف أنام قليلاً. ثمّ أعود...

ومع أنّها أنهت موضوعها وسط إعجاب زميلاتها وتصفيقهنّ المتواصل- كأنهنّ يتأثرن من العدوّ القاتل- تسألها المدرّسة:

- من ساعدك في كتابته؟

أبي، يا آنسة.

فتسرّ المدرّسة مجدّداً من صراحة طالبتها:

- سوف أجعله يأخذك إلى بيسان.

وتصفّق الطالبات- من جديد- بحماسة منقطعة النظير هذه المرأة محلّقات صوب الحياة حيث قراهنّ ومدنهنّ هناك، إلّا أنّها تشهق في غصّة جارحة:

- ما عدت أريد الذهاب مع أبي.

وذهلت طالبات الصفّ. واستغربت المدرّسة بينما ظلّت تحدس في سرّها منذ أن شاهدت ذلك المنظر الفظيع على شاشة التلفاز: «ربّما قتل الجنود محمّد الدرة لأنّه احتّمى خلف أبيه!».

ساد صمت مريع، كأنّه العزاء. فقامت المدرّسة باحتضان طالباتها المنتحبة في حنان، وبرقت الدموع في عيني بيسان المتوهّجتين كالجمهر نازلة إلى خريطة فلسطين المعلّقة قرب السبورة، فبانّت بيسان- مثل شمس الظهيرة- برتقالة توشك على الانفجار.

المفهوم الإشكالي للحرية

سامي الشّيخ محمّد - أكاديمي فلسطيني من سورية

هل صحيح أنّ الحرية تقاوم التحليل لأنّها «مفهومٌ موضعٌ مسأّلة في جوهره» كما يُقال أحياناً؟ ألم تقترب جرائم كثيرة باسم الحرية في أوج عهد الإرهاب أثناء الثورة الفرنسيّة، على حدّ تعبير السيّد رولان؟

هل نحن أحرار؟ ما العلاقة بين الحرية والعبوديّة؟ أليست الحرية مسؤوليّة؟ هل حرّيّتنا مطلقة أم مقيدة؟

هل نحن أحرار؟

إذا كنّا كذلك فما هي مساحة حرّيّتنا وما حدودها؟ الحقيقة أنّنا ولّدنا في هذا العالم دون علم منّا، فوجودنا في العالم ثمرة لحرية الآخرين واختيارهم، لكنّ تلك الحرية وذلك الاختيار، ينتهيان لحظة بدء حدوث تخليقنا، لذا لم نكن أحراراً في خلقنا، ولا في اختيار نوع وشكل خلقتنا، ولا في سني ما قبل نضج ملكاتنا العقلية والإرادية. فولادتنا وموتنا من الناحية الطبيعيّة أمران خارجان عن إرادتنا الإنسانية، وبالتالي لسنا أحراراً في حدوثهما. والسؤال: ما مساحة وحدود حرّيّتنا؟

يبدأ شعورنا بالحرية منذ اللحظة التي نقدر فيها على الاختيار بين ما نريد وما لا نريد، فامتلاكنا القدرة على الاختيار بالقبول أو الرّفص، يؤكّد امتلاكنا للحرية. ولكن هل امتلاكنا للحرية يعني أنّنا أحرارٌ في تقرير شؤون الحياة المختلفة؟ تدلّ التجربة أنّنا نمتلك قدراً محدوداً من الحرية، يُخوّلنا القيام بأفعالٍ محدودة، تبعاً لقدراتنا وللقيود والشروط الموضوعيّة من حولنا، مما يعني أنّنا معيّرون بمقدار ومسبّرون بمقدار؟ معيّرون في الأمور التي تخضع لإرادتنا، ومسبّرون إزاء تلك التي لا تخضع لها. من هنا يُفسّر توق الإنسان إلى امتلاك قدر أكبر من الحرية المتاحة له، قدراً يلبّي نزوعه الشّديد نحوها.

الحقيقة أنّ الحرية حاجةٌ فطريّة لدى الإنسان، جوهرها الاتّساق والتوازن الذاتيّ للشخصيّة الإنسانيّة للأفراد، فالناس ولّدوا من بطون أمّاتهم أحراراً، لذا فهي ليست كسباً يحرزّه المرء بجهد الخالص، وإن كان الحفاظ عليها يستدعي بذل قصارى الجهد لمواجهة التّهديدات المستمرة الهادفة للتّيل منها، وعليه فجميع البشر يدركون معنى الحرية، رغم تفاوت مقدار حيازتهم لها، وكلّما تعمّق وعيهم بها ازدادوا نزوعاً إليها، و زادوا عنها وضحواً في سبيلها.



فتمة عوائق تحول دون ممارستنا للحرية على النحو الذي نريده ك: انعدام العدالة، وممارسة الاستبداد، وإشاعة الظلم، وحرماننا من ممارسة الحقوق الطبيعيّة، الأمر الذي يجعلنا نشعر بأنّنا لسنا أحراراً بالقدر الكافي، وبأنّنا أسرى لتلك العوائق، فيصيّبنا الإحباط والضيق والاکتئاب، ويتولّد الشعور لدينا بالحقد والكراهية حيال من سلبونا تلك الحقوق.

الحرية والعبوديّة:

ماذا نعني بالقول أنّ فلاناً من النّاس حرٌّ؟ وما صلة الحرية بالعبوديّة؟ وهل يمكن للفرد أن يكون عبداً وحرّاً بأنّ معاً؟ بوسع المرء أن يكون حرّاً من النّاحية التّفسيّة وعبداً من النّاحية الجسديّة، والعكس صحيحٌ تماماً، فالحرية في المقام الأوّل حرية نفسية- أي شعورٌ نفسيّ بالحرية-، وفي المقام الثّانيّ حرية نفسية وجسديّة.

من ناحية ثانية ثمة حرّية لا تتحقّق إلّا مع العبوديّة، ولكن ليس أيّ عبوديّة، إنّما العبوديّة الاختياريّة النّابعة من صميم الفرد، من عقله ووجدانه (عين عبوديّة المؤمن لرّبّه، والمحبّ لمحبوبه)، لا العبوديّة القائمة على الإرغام والإكراه، إذأ قدرة المرء على الاختيار والتّنفيد هو ما نسّميه حرية. بهذا المعنى لدينا نوعان من العبوديّة، عبوديّة حرّة، قائمة على الاختيار الحرّ، وأخرى مستعبدة قائمة على الاستعباد القسريّ فحسب.

من ناحية أخرى يطلّ الإنسان حرّاً طالما هو قادرٌ على ممارسة حرّيّته بوعيٍّ ومسؤوليّةٍ والتّزام، وغير حرٍّ عندما يكون مجبراً على القيام بفعل ما رغم إرادته.

من جانب آخر الحديث عن الحرية في جوهره، حديثٌ عن الإرادة الحرّة، فالحرية ثمرة طبيعيّة للإرادة الحرّة، إذ لا وجود للحرية في ظلّ انعدام الإرادة الحرّة، والإرادة الحرّة: ملكةٌ عقليّة ونفسية، وهي هبة عامّة لجميع البشر، أمّا إضعافها أو تعطيلها عن العمل أو فقدانها، فمسؤوليّة الفرد نفسه في المقام الأوّل، دون إغفالٍ لأثر العوامل الخارجيّة في ذلك. على أيّة حال تطلّ حرية الإنسان محدودةٌ بالإمكانات القابلة للتّحقّق من قبل الإنسان ذاته، فلا وجود للحرية المطلقة إلّا لدى الله، فالله وحده يملك هذا النوع من الحرية، لعلّة امتلاكه القدرة المطلقة القادرة على فعل أيّ شيء.

أين يذهب الدم؟ ! مهاجرون فوق مهاجرين

عبد النور الهنداوي - شاعر وكاتب من سورية

كم هو رائع أن يكون لك صوت يُبكي الناس بنقاء جميل؟
فالأحلام تستحق القتال من أجلها.. هكذا تبدو الملائكة في بلادِي؛ إنها المسافة العربية اللامتناهية أيها القتلى!
فالرماد العربي حسبما يقول حاكم عربي: يقوم بغسلنا أمام العالم، كما لو أنه يغسل الجلجلة، من أجل هذه التغطية الإيدولوجية الباسقة، ليظل العربي هكذا، عارياً، وغنياً، وطازجاً؛ لأن المستقبل الذي بين يديه هو سقف أمريكا، في حين أن السنوات اليهودية التي استثمرت دون كلل لتكوين وجدان يهودي يرتبط بنيوياً وعضوياً بالتوراة !
الرماد اليهودي، وحسبما يقول أحد الحاخامات: يقوم بغسل العالم لتهريب النصوص التوراتية إلى العالم، تماماً كما فعلت أيام الجلجلة.

نحن إذن الشعوب التي تبني منازلها في المجهول، وهذا نوع صارخ من الوعد الإلهي الذي تكاثرت فيه التغطية الإيدولوجية ليكون تراب العرب، ذلك الوعد الساخط للاحتفاظ بالأقنعة. وبالتالي، إعادة ترتيب المفاهيم وتغطيتها بالمرارة القادمة !

هل ينقص العربي أن يقترض ثيابه من الورا؟ أو يبدأ صلاته بالقول: يا سيدتي المطرقة.

يوشع بن نون يقول: «أيها الرب أينما ذهبوا أبسط عليهم شبائك وأهبطهم كطيور السماء وأدبهم حين تسمعهم يجتمعون»

مع أن كل يهودي يعرف أنه لم يظل من الهيكل سوى حائط المبكى. بينما القوة التي نمتلكها، أن نعبئ أفواهنا بالشمع الأحمر، وبلاط قصورنا العامرة باتت ملأى بالحفر مع ذلك الترافص الخفي الذي يومئ إلى تلك الرؤوس المحطمة.

نحن إذن مع أزمنتنا التي تنام مع الموت، ونردّد بصوت عال أغنية القومية العربية.. لا تكتبني يا حبيبتي فلسوف أتيك، بالقمر مبيتاً.

لكن الذي حدث أننا أصبحنا مجرد كائنات من القماش



الوسخ، بعدما وضعنا تاريخنا في الثلجة، لكن الضوضاء التي حصلت بعد زوال القومية المجيدة التي غطت كل شيء، أن ندفن أنفسنا في قبور زجاجية ساخنة لتبقى جثتنا طازجة !
قد نحفظ بذكرياتنا بين أسناننا كي لا تقترب من الأسئلة المروعة التي يطرحها اليهود !

يبدو أننا لا نريد لعظامنا بكل هذه البلاهة أن تنتقل هكذا إلى العالم الآخر، ولم يعد باستطاعتنا الخروج من دمننا البارد لخشيتنا أن يصل الزلزال إلى وجوهنا الباردة ولكن بقدمين مختلفتين !

إنه عدوى الدم.. وهذه فرضية كي يجلس فيها موتنا وراء الأبواب. كل عاصمة عربية الآن هي مدينة للهيكل، مع أن أكثر الحكام العرب، يتعاطون تلقائياً في هرّ رؤوسهم ببغائياً مع الطقوس، دون أن يتفاعلوا إلا بشكل محدود جداً مع دورة الزمن !

لن نستطيع أحدنا أن يضيء الشموع في الأزقة العربية، لأننا توغلنا كثيراً في اللامعنى، وها هي المدن العريقة تنقطع كما تنقطع لحومنا. هل يستطيع اليهودي أن يتخلّى عن مقولة أن القدس هي المحور الإلهي لليهودية في حين الحاخامات جميعهم يقولون: إن حائط المبكى يختزل كل الآلام اليهودية، ولذلك لا يريدون لهذا الحائط أن يضحك، حتى يحافظ بكل هذه الجاذبية الضبابية؛ وعليه أن يبقى خزان دموع.

لكن ما بال الحاكم العربي الذي يقترح إعادة بناء الهيكل مرة ثانية لإعادة تقطيع لحومنا بطريقة مثالية، حيث الهواء العربي سيتجمّد، ويتحوّل إلى حالة معدنية غير قابلة للانصهار.. ليحدث الهلاك الكبير !

هل ننتظر حتى تتغيّر أحوال الأرض؟ تماماً هي صناعة الصدمة في تغيير الأزمنة التي ملأتنا بموت الجزء اللامرئي من السماء وإننا

لسنا أكثر من ثقوب فائقة ترعرعت على غير هدى، وإننا ندخل في الزمن حفاة عراة، كي لا تستيقظ البلاهة المعلقة على الحائط !

صحيح أننا لا نريد قتل التفاصيل في أحاديثنا عن دمننا الذي هرم من كثرة ما حطّ عليه من النفايات، لكن لا أحد يصنع البطولات المخملية سوى هذه النفايات.. بمعنى أدق، لكي لا تبقى الذاكرة العربية في تلك الردهة المتلاثلة، وإننا نشبه عربات القطار الفارغة، وبالكاد هنا نعثر على أي كان يأبه بجاذبية الصدى !

العربي يتحدّث تسلاً عن المذابح، والجثث تدفن في الهواء قبل أن تدفن في التراب.. وأمريكا تعلمت اللغة التي خلق بها الرب الحياة؛ ونحن تعلمنا كتابة الشعر لترويض الكواكب، ونسينا أن دخولنا في الحياة، يعني دخولنا في العذاب، لأن ثمة نوعاً بشرياً يدعى العرب !

شعوب عربية يتدلّى منها دم كثير، ورماد كثير، وتذرف دموعها على المارة من أجل الزمن الذي هو الممرّ الوحيد لموتها. يبدو أن الخرافة لدينا، تضع نهاية مأساوية لذلك العربي الذي لا يلبث أن كلّ نصف منه، يأكل النصف الآخر، ودائماً ما يكون الوعي في هذه الحالة، هو المرتبك والمحطّم، والمستعدّ لمقايسة أي شيء يمتلكه، بحفنة ضيّقة من الحليب الناشف !
أمام هذه الحالة، لن نكون أكثر من أذية إيديولوجية تحاول التسلّل عبر الأبواب الغامضة، أو الصعبة، لاستعادة جثتنا المغلفة بأوراق العار؛ ومع ذلك ينتهي أنين العربي المُشرق ضاحكاً، لأنه يشبه تحديداً البضاعة النافقة.

لا بدّ أن يكون قد حدث تصدعات في الغروب ما دامت مدننا هشّة وقميّة ومات فيها الصدى، ونقطع كل هذه المسافات بدموعنا، ونحدث عن الذين خرجوا من الكهوف.. لأن ثمة فارقاً كبيراً في المكان الذي يعيش فيه الدكتاتور، والمكان الذي يعيش فيه الذباب، وهو يحتفل بمهرجان الجثث !

كل الخوف أن يكون الإنسان العربي قد توارى، ويضحك لزجاجة الكوكا كولا. وإننا نستعمل ذاكرتنا على ذلك النحو الرديء، وإننا حولنا ماضينا العتيق إلى حفرة

«لنسقط فيها جميعاً»، وها نحن نطالب بالخروج من أيامنا العتيقة، أو نسيانها إن جاز لنا.. مع أننا توقفنا طويلاً هناك، كمن يحطم ساقى الحياة.

حكّام من المتاحف، ويحملون مطارقهم، ويتعقبون الله كي يعلن تتويج _ يوشع بن نون_ ملكاً على السموات والأرض، وأنا أقول: أيها الحكام العرب لا تكفكفوا دموعكم التي لن تجد مكاناً على وجوهكم، اليهودي سيثأر منكم جميعاً.. وإن محياكم وموتكم « في العالم الآخر الجديد !

إن كل ما أتمناها أن أغسل كل الحكام العرب بالحجارة، وأستعيد كل ما مضى منّي، لأن حياتنا التي كانت عارية ولا نهائية، دخلت في التيّه.

حتى اعتراضنا على الموت مات دون أي أسف، ولا أحد تحدث عن الكآبة الضاحكة التي تلاحقنا.

هل يحتاج التاريخ العربي إلى قدميه؟ أم أنه يكتفي بلحظات خفيفة الظل كي يتسلّق عبقريته المتأكلة، ليضيع في سنواته المريعة التي تأخذه إلى المقبرة؟ !

علينا إذن إحداث بلبله في النصوص كي لا تترهل الرؤيا؛ وعلينا أيضاً أن نصغي إلى إيقاعنا الهائل لاخترق الزمن لا الموت.

هل ما زلنا حقاً أننا نشبه سكان الأدغال.. فيما اليهودي الذي، تسكنه الصدمة الميثولوجية يقول: إن المستقبل يحتاج إلى تشغيل كمية إضافة من العبقرية، لأن العرب يمتلكون كتلة هائلة من احتياطي الكراهية، ولن ينتظر اليهودي/ العربي كي يرشقه بالحجارة

من مكان ما تنطلق فهقهات داحس والغبراء، لتستعيد أحد نصوص التلمود لإضاءة المنحى الفلسفي لأبعاده إذ يقول:

يجب على كل يهودي أن يبذل كل جهده لمنع تسلّط باقي الأمم في الأرض، حتى يصير الهواء يهودياً؛ التلمود جعل منّا حجارة بشرية، وعلينا تنظيف الانغلاق الذي، يعني لنا شيئاً واحداً هو، الموت في النص، فيما تمضي الأزمنة المعلّبة أن تكون ذلك النوع الآخر من اليهود !

ثمة تقنية مختلفة تماماً لإعادة تصنيع العربي بإيقاعه التراجيدي، وهو يردّد: أمل أن أخرج من خندقي هذا إلى الأبد

وإنني جثة وراء جثة وراء جثة !
لا بدّ إذن أن يحطم العربي أشياء كثيرة، كي يضع على هذا الزجاج اللانهائي.. الحياة التي يريدها.

ما أريده من العربي هو كيفية استبدال الذل والإهانة والتشردم بكمية من الكوكا كولا والهمبرغر ربما يملأ بطنه أو روحه بأي شيء.. والخطورة أن تغدو حياته ملازمة للضجر، وإنه ينزلق بكل قوته نحو اللامبالاة !

هل الوثنية ضرورية لبقاء الحاكم العربي؟ هذا قبل أن يكون السؤال الأخطر هو نفسه إذا تم تغيير كلمة واحدة، هل الوطنية العربية ضرورية لبقاء الهيكل؟

إنها الضبابية العربية الغامضة التي تمسك بحائط المبكى، وكأنها تمسك بجداول _ يعرب بن قحطان _ حين كان له قلب من الزجاج !

الدم العربي في طريقه إلى الانقراض، والثقافة العربية تتكدّس على الورق.. واليوم وغداً في المقبرة، وها نحن نضمحل بعدما بات كل شيء ضدنا، نمارس السباحة في الموت، وكل حديثنا عن الفراغ !

في أي لحظة ما، يتخلّى الحاكم العربي عن شعبه كما يتخلّى عن ملابسه القذرة، في حين لا يعرف أين يذهب رغيف الخبز من أجل الاحتفاظ ببضاعته السوداء لحماية من المجاعة.

هل من أحد يعرف كيف يعيش هذا الحاكم في هيسترياه المخملية؟ أم السبيل الوحيد للخلاص أن يتصدّع الضحك إرباً إرباً، لمشاهدة الكآبة كيف تترعرع في كافة مدننا الخصبية.

الكراهية الحديدية تتنامى.. ولا بدّ من وقوع الانفجار.

هكذا كانت صورة اللحظة الأولى. العودة إلى أيامنا الجميلة عن طريق الخطأ.

مهاجرون

فوق

مهاجرين

ونحن

الجزء المتبقّي من العالم

إننا الحشرات !

THE SPARK OF STRUGGLE GOES ON UNTIL RETURN AND LIBERATION

78 YEARS SINCE THE NAKBA



١٥ أيار

15 DE MAYO
DIA DE LUCHA PALESTINA
15 MAY
DAY OF PALESTINIAN STRUGGLE

GUEVARA ABO AL QADER

أكاديمية دار الثقافة تحيي الذكرى 78 للنكبة:

سرديات الدراما التلفزيونية والمسرح في مواجهة السردية المضادة
التغريبية الفلسطينية أنموذجاً



نظمت أكاديمية دار الثقافة في سورية ندوة فنية وتفاعلية لمناسبة مرور 78 عاماً على النكبة الفلسطينية وذلك في مقرها في مخيم اليرموك بتاريخ 2026/5/23 ، تحت عنوان «النكبة... الرواية والرواية»، شارك فيها الفنانون الكبار الأساتذة تيسير إدريس، محمود خليلي، والكاتب والناقد المسرحي الأستاذ جوان جان، وبحضور نخبة من الكتاب والمثقفين والأدباء والمهتمين، وبحضور لافت لعدد من الفنانين وهم: يوسف مقبل، عبد الباري أبو الخير، غسان عزب، مأمون السيد، وقد شارك بعضهم في العمل التلفزيوني الملحمي التغريبية الفلسطينية، وقد افتتح أعمال الندوة الزميل والمخرج السينمائي محمد أبوشريفة عضو الأكاديمية مشيراً إلى أهمية الذكرى والدور الذي تعكسه الفنون وجميعها للقضايا العادلة، بعد ذلك قدم للفنانة السورية علا الباشا التي سبّرت أعمال الندوة وإدارتها مؤكدة دلالة النكبة ومعانيها في الذاكرة والوجدان والوعي، ثم قدمت للفنان تيسير إدريس الذي أكد في ورقته على أن نكبة ٤٨ هي بداية مرحلة طويلة من المعاناة والصراع حتى يومنا هذا، مشيراً إلى غياب المشروع الحقيقي للأمم، مستذكراً دوره المتميز في عائد إلى حيفا، وقيلم صعود المطر، وتناولهما للقضية الفلسطينية وبأبعاد مختلفة.

من جهته أكد الكاتب والناقد المسرحي السوري جوان جان في ورقته البحثية عن القضية الفلسطينية في المسرح السوري، على أن المسرح السوري تفاعل مع القضية



استعمار وطني

مروان عبد العال

في لقطة حوارية بين الممثلين السوريين بسام كوسا وفايز قزق، يفتح بسؤال ساخر: "هل يوجد استعمار وطني؟". سؤال لا يكتفي باستفزاز المعنى، بل يفتح الباب على طبقات من الأسئلة الحرجة حول علاقة الداخل بالهيمنة، وحدود الوطنية حين تتحول إلى أداة لإعادة إنتاج أشكال القهر باسمها. لما كانت الخشية ان تتحول الخيانة إلى "وجهة نظر" لكنها تستعمل الوطنية كـ "وجهة نظر"، وتصبح أيديولوجيا كاملة مهما كانت اليافطة التي تحملها أن كانت تغطي الشمس بغربال وتزييف الحقيقة ونسوق وتدار باسم الاعتدال والواقعية والموضوعية.

في هذا الزمن، يكثر ادعاء الوطنية: من يتحدثون باسم الطهارة وهم غارقون في التلوث، ومن يرفعون راية "الثورية" بينما يجيدون صناعة الفتن، وتلفيق الأراجيف، وتشويه الحقائق. وحين تنكشف السياسة، يسقط القناع: الوطنية تستر فسادهم ولا تضبطهم، ولا أخلاق ترددهم، ولا حد أدنى من المسؤولية يحكم سلوكهم.

يتدثرون بالوطنية وهي منهم براء، ويتحدثون عن عشقهم للمقاومة بينما يطعنونها من الخلف. لا يحرسون الأوطان، بل يتغذون على جراحها، لا يصنعون الحقيقة، بل يقتاتون على خرابها، وهكذا تتحول الوطنية من التزام أخلاقي إلى شعار فارغ، يُرفع في المناسبات ويُسقط عند الامتحان الحقيقي.

الأخطر أن الاستعمار لم يعد كياناً منفرداً واضحاً، بل صار منظومة لها ملحقات وأذرع وأقنعة. لا يتحرك وحده، بل يبحث عمّن يعيد إنتاجه من الداخل، عمّن يمنحه الغطاء واللغة والشرعية. لا يفرق بين الأفكار أو الطوائف أو الجنسيات؛ فالمهم أن يجد من يصفق له ويبرّر حضوره، فرحاً-بوعي أو بدونه-بشكل من أشكال التبعية.

ولم يعد الاستعمار دائماً بوجهه القديم: لا جندياً غريباً يهبط من سفينة، ولا حاكماً يعلن احتلاله صراحة. صار أكثر نعومة وذكاءً؛ يتسلل عبر اللغة، والمؤسسات، و"الشرعية"، ويتكلم أحياناً بلسانك، ويُقدّم لك بوصفه شريكاً وصديقاً وضامناً للاستقرار. وهكذا يتشكل شكل أكثر التباساً: استعمارٌ يتخفى داخل الداخل، ويُعاد إنتاجه من أدواته نفسها. وفي المقابل، تتحول الخيانة إلى "وجهة نظر" لتخفيف الفضيحة: طاعة المحتل تُسمى تعاوناً، والتنازل يُسمى حكمة، والتفريط يُسمى واقعية سياسية. يُطلب منك أن ترى القواعد الأجنبية "ترتيبات دفاعية"، وأن تعتبر السيطرة على قرارك "تنسيقاً سيادياً"، وأن تقنع نفسك بأنك "تدار برضاك".

هنا تبلغ المفارقة ذروتها: لا يكتفى بخضوعك، بل يُطلب منك أن تحبّ هذا الخضوع، أن تعتبره ضرورة، وأن ترى في التبعية نضجاً، وفي الصمت عقليانية، وفي التنازل شجاعة. وإذا اعترضت، فأنت متهور. وإذا قاومت، فأنت خائن. وإذا سميت الأشياء بأسمائها، فأنت خطر على "الاستقرار".

أي سيادة هذه التي تُقاس برضا السفارات لا بكرامة الشعوب؟ وأي وطن هذا الذي تُصاغ قراراته خارجه ثم يُطلب من الناس التصفيق لها؟ إن أخطر أشكال الاستعمار ليس الذي يحتل الأرض فقط، بل الذي يحتل الوعي، ويقنعك أن احتلالك هو حريتك.

الاحتلال لا يسرق الأرض وحدها، بل يسرق الإرادة، لا يفرض عليك القيد فقط، بل يطلب منك أن تعتبره زينة، "السجن الأكبر الذي لا أرى جدرانه" كما قال فوكو، وأن ترى الركوع حكمة، والإذعان فضيلة، والتنازل تطوراً، والهزيمة "خياراً عقلانياً".

وهكذا تتحول الوطنية إلى خطاب يُدار، لا موقف يُمارس؛ إلى شعار يُلمع، لا التزام يُحاسب عليه، وتتحول الخيانة إلى توصيف مرن، يُستخدم لتأديب من يرفض هذا الانقلاب على المعنى.

الحقيقة أبسط وأقسى من كل التباس: الوطنية ليست شعاراً يُرفع، بل موقف يُدفع ثمنه، والاحتلال مهما تبدلت لغته وأقنعتة، يظل احتلالاً في جوهره. أما الاستعمار، فلا يكتفي بالأرض، بل يمتد إلى العقل والمستقبل والحياة نفسها، ليعيد تشكيلها على مقاس الخضوع، ويطلب من الشعوب أن تتأقلم مع ما ينبغي أن ترفضه أصلاً، وأن تستأنس بما وُجد ليُنكر وجودها.